شَرح كِتاب سِيبَوَيْهِ

لأبى الحسَن الرُّمَّانِى

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قِسم الصرفِ

الجُزْء الأول

تقديم وتحقيق وتعليق

الدكتور المتولى رمَضَان أُحمَد الدّميرى

المدرس فى كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر -
والأستاذ المساعد فى كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن الرماني

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قسم الصرف

الجزء الأول

تقديم وتحقيق وتعليق

الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري

المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر -
والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

رقم الايداع ٨٩/١٥٤٩

مطبعة التضامن
٢٢ شارع سامى ـ ميدان لاظوغلى
تليفون : ٣٥٥٠٥٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

الحمد لله ربّ العالمين(٢) الرحمن الرحيم (٣)
مالك يوم الدين (٤) إيّاك نعبد وإيّاك نستعين (٥)
إهدنا الصراط المستقيم (٦) صراط الذين أنعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين (٧)

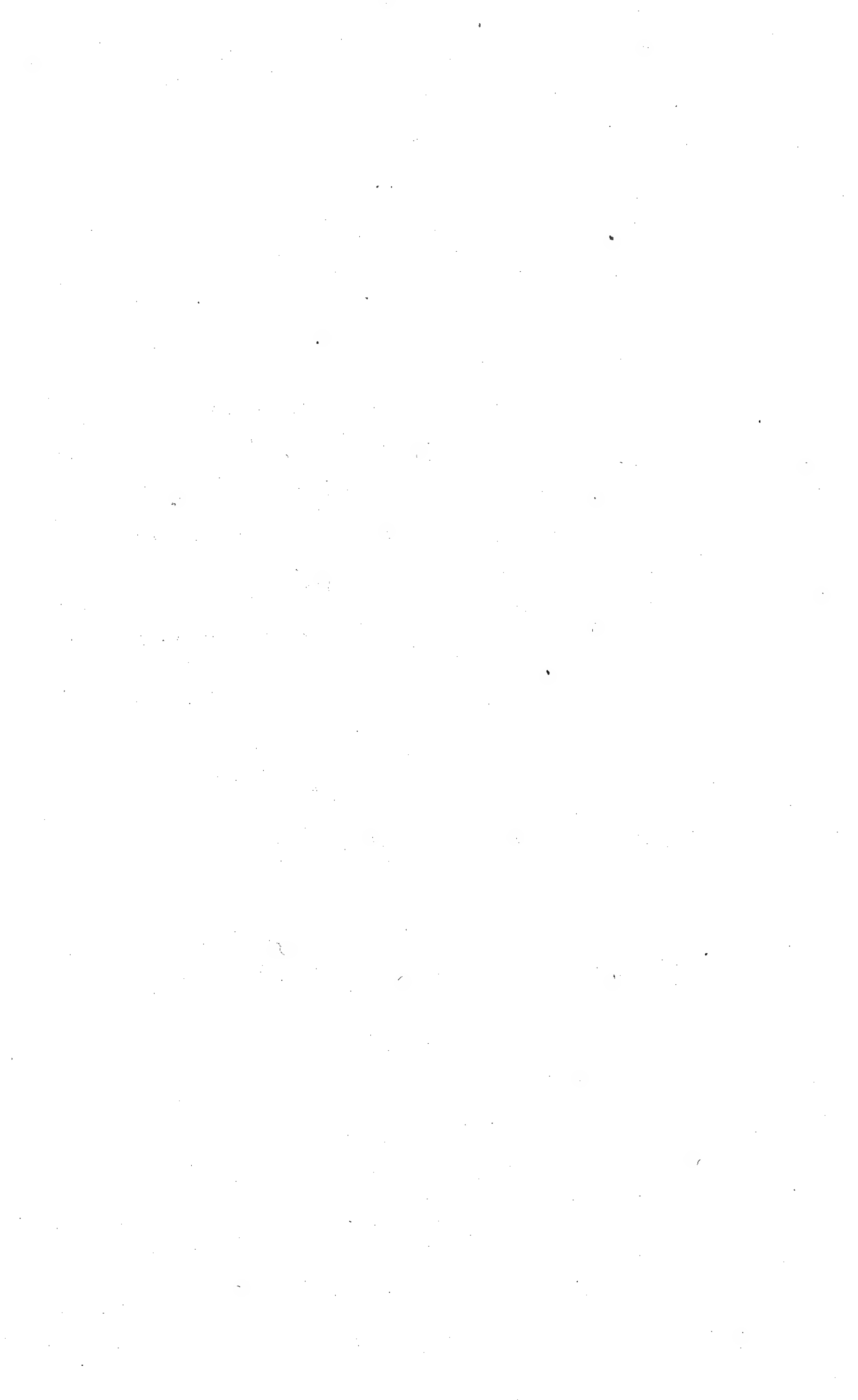
• • • • • •

ربِّ اشرح لى صدرى ويسِّر لى أمرى

واحْلُل عقدة من لسانى

رب زدنى علماً

صدق الله العظيم



شَرْح كِتاب سيبويه

لأبى الحَسَن علىّ بن عِيسَى بن علىّ بن عبد الله الرُّمّانىّ

نُسَخ الشرح :

يُوجَد الآن من شرح الرمانى لكتاب سيبويه نُسْختان ، وهُما كل ما عُرِف منه . .

الأولى : فى المكتبة الملكية بِـ (فينا) تحت رقم ٧٦٩ .

وتحتوى على الثلث الأخير من كتاب سيبويه . وكُتِب فى صَدْرها :

"الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه ، إملاء الشيخ أبى الحسن على ابن عيسى بن على الرمانى النحوى ، غفر الله له ولجميع المسلمين".

وفى ديباجة خاتمة النسخة كُتِب :

"تَمّ شرح كتاب سيبويه - رحمه الله - إملاء الشيخ الفاضل أبى الحسن على بن عيسى بن على النحوى ، أسعده الله .

وفَرغ من إملائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩ .

وفَرغ من نسخه يحيى بن على بن محلى السلمى الشافعى ، بمدينة دمشق ، فى العشر الثانى من شهر شوال سنة ٥٧٧" .

وتبدأ هذه النسخة بباب (الهمزة) .

وهى إحدى النسخ التى اعتمد عليها المسْتشرق الفرنسى (هرتويغ درنبرغ Hartuig Derenborg) أول محقّق لكتاب سيبويه[١].

---

(١) انظر مقدمة كتاب سيبويه ، لمحققه الأستاذ / عبد السلام هارون : ٤٧ ، والرمانى النحوى : ١٦١ .

النسخة الثانية : فى مكتبة (فَيْض الله) بِـ (استامبول) .

وهى فى خمسة مجلدات ينقصها الأول ، والأربعة الموجودة يأخذ كل منها رقما خاصا به ، على الترتيب من ١٩٨٤ - ١٩٨٧ .

والنسخة مُصوَّرة (ميكروفيلم) فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، ولكل مجلد رقمه الخاص به أيضا ، على الترتيب من ٨٥ - ٨٨ (نحو).

وفى مكتبة مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة وَرَقيّة مأخوذة عن المُصوَّرة السابقة ، تحت رقم ١٨٣ (نحو) .

وقد احتفظتُ لنفسى بصُورة وَرَقيّة من النسخة مأخوذة عن (ميكروفيلم) معهد المخطوطات .

وَصْفٌ عام للنسخة الثانية :

تقع هذه النسخة - كما ذكرتُ سابقا - فى خمسة مجلدات ، فُقِد المجلد الأول منها .

والصورة الورقية الموجودة فى مكتبة مجمع اللغة العربية من هذه النسخة ، يقع كل مجلد من المجلدات الثلاثة الأُوَل من الأربعة الموجودة فى قسمين كل قسم فى مجلد منفصل ، فيكون مجموع مجلداتها سبعة مجلدات .

إلا أننا نسير فى ترقيم الأصل هنا حسب النسخة الأصلية للشرح المخطوط والتى الموجود منها مُقسَّم إلى أربعة مجلدات

وبناء على هذا يكون الرقم (٢/١أ) : الأول منه المجلد ، والثانى للورقة من المخطوط ، وحرف الألف للجانب الأيمن من الورقة ، كما أن حرف الباء سيكون للجانب الأيسر منها .

وقد قُسِّم هذا الشرح إلى سبعة وستين (٦٧) جُزْءاً ، يَضُمّ كلّ مجلد عَدَداً غير مُتَساوٍ منها . وهذا بيانها :

المجلد الثانى : يَضُمّ (٢١٥) ورقة ، ويقع فى (١١) جزءا : من الجزء (١٥ - ٢٥)[١] .

ويبدأ من أثناء : باب (لَبَّيْكَ) وأخواتها[٢] ، وينتهى فى أثناء : (باب ترخيم ما يُرَدّ إليه بعد الحذف حرفٌ)[٣] .

المجلد الثالث : ويضم (٣٠٥) ورقة ، ويقع فى (١٥) جزءا : من الجزء (٢٦ - ٤٠) .

ويبدأ من أثناء الباب السابق المشار إليه عند الكلام عمّا انتهى به المجلد الثانى . وينتهى فى أثناء[٤] : (باب اللفظ بالحرف الواحد)[٥] .

المجلد الرابع : يضم (٢٩٩) ورقة ، ويقع فى (١٦ جزءا : من الجزء (٤١ - ٥٦) .

---

(١) أما بقية الأجزاء من (١ - ١٤) فقد غابت مع غياب المجلد الأول .

(٢) ليست هذه الترجمة هى نص ترجمة الرمانى ، إذ ترجمة الرمانى فى المجلد الأول المفقود . والباب فى الكتاب : ١ / ٣٤٨ .

(٣) وهو فى الكتاب : ٢ / ٢٦٢ .

(٤) وليس كما جاء فى (البطاقة) الخاصة بالمجلد من أنه ينتهى بآخر الباب المذكور .

(٥) وهو فى الكتاب : ٣ / ٣٢٠ .

ويبدأ من أثناء الباب السابق مباشرة . وينتهى فى أثناء : (باب أَلِف الوَصْل)[1].

المجلد الخامس : ويضم (١٩٤) ورقة ، ويقع فى (١١) جزءا : من (٥٧ - ٦٧) .

ويبدأ من أثناء الباب السابق . وينتهى بآخِر (باب التغيير الذى جرى ...)[2] ، وهو آخر (الشرح) وآخر (الكتاب) أيضا .

وعلى هذا فإن عدد أوراق المجلدات الأربعة الموجودة من (الشرح) هى (١٠١٣)[3] ورقة ، والمنسوخ منها فعْلا (٩٦٤) ورقة ، بعد استبعاد بعض الأوراق التى أختُصَّتْ بأمور فنية كبطاقة المجلدات والعبارات المكتبية والتملكات ، وكذا الأوراق التى كُتب فيها ديباجة بعض الأجزاء .

وفى كل صحيفة من النسخة (٢١) سَطْرا .

وكما أن المجلدات لا تتساوى فيما بينها فى العدد الذى يَضُمّه كل منها من الأجزاء على النحو السابق ، كذلك نجد أن الأجزاء نفسها تختلف فيما بينها قِصَرا وطُولا : فعلى حين أن أغلبها يتراوح بين (١٠) و (٢٨،٥)[4] ورقة ، نجد أن الجزء الثلاثين[5] (٥،٥)

---

(١) وهو فى الكتاب : ٤ / ١٤٤ .

(٢) وهو فى الكتاب : ٤ / ٤٨١ .

(٣) مع ملاحظة أن فى أول المجلدات أو نهايتها أوراقا غير مرقَّمة تحوى أمورا فنية تَصِل بها النسخة إلى (١٠٢٧) ورقة .

(٤) المقصود بالنصف فى الرقم ، هو الصحيفة ، فيكون مدلول الرقم المذكور هو (٥٧) صحيفة .

(٥) الشرح : ٣ / ٧٠ أ .

ورَ قات ، وأن الجزء العشرين[1] يصل إلى (٦٧) ورقة .

كذلك نرى أن الأجزاء - كما يبدو - لم تخضع فى تجزئتها لأساس معيَّن كعدد من الأوراق - مَثَلاً - أو الأبواب أو المسائل أو شئ من هذا القَبيل ، إذ كثيرا ما تنتهى الأجزاء فى أثناء مسائل الباب أو جوابه[2] كما يظهر ذلك من البيان السابق منذ قريب .

ولعلّ مما يؤكِّد لنا عدم وجود أساس لهذه التجزئة ، أن الموجود من (الشرح) يَبلغ (٥٣) جزءا لم يَنْتَه منها بنهاية باب سوى (١٤) جزءا ، كما فى الجزء (٣٣) - مَثَلاً - الذى ينتهى بنهاية (باب الواو). [3] ولعلّ هذه التجزئة من صنيع الطلاب الذين كانوا يَسْتَمْلُون هذا (الشرح) من الرمانى ، إذ يذكر ابن النديم أن أكثر مؤلفات الرمانى كان يُؤخذ عنه إملاء[4] . فالأقرب أن تكون هذه التجزئة على هذا النمط من صنيع هؤلاء الطلاب ، إذ يَبْعُد - كما نرى - أن تكون من عمل الرمانى نفسه بعد أن عرفنا منطقيته ودقّته اللتين تجْعلانه فى مثل هذا يصدر عن سبب معقول ومُوحَّد .

على أن بعض الأجزاء قد يكون لها ترجمة مستقلة ، كالجزء (٤٧) - مثلا - الذى جاء فى ترجمته :

---

(١) الشرح : ٣ / ١٠٦١ - ١٤٩٥ (رسالة دكتوراه بتحقيقنا) .
(٢) سبق أن عرفنا أن مسائل الباب والأجوبة عن هذه المسائل ، عنصران من عناصر أربعة يعتمد عليها الباب فى شرح الرمانى . انظر قسم الدراسة .
(٣) الشرح : ٣ / ١٢١أ .
(٤) انظر الفهرست : ٩٤ .

(الجزء السابع والأربعون من شرح كتاب سيبويه ، إملاء أبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، رحمه الله)[1] .

على حين لا يوجَد مثل هذه الترجمة لبعض الأجزاء ، وإنما يُكتفَى بالإشارة إلى الجزء فى الديباجة المذكورة فى آخر الجزء الذى يتقدمه ، على نحو ما فى الورقة (٢١ ب) من المجلد الثانى ، إذ جاء فيها :

"يتلوه إنِ شاء الله فى الجزء الذى يليه[2] : وتقول : هذا القَوْلُ لأقَوْلَك"

وفى أول الورقة (٢٢أ) يبدأ هذا الجزء المشار اليه بديباجة تقول :

"بسم الله الرحمن الرحيم . ربِّ يَسِّر"

وقد لا يصرّ بالتنبيه على الجزء ، كما فى الورقة (٣٦ ب) من نفس المجلد، إذ جاء فى ديباجة ختام الجزء السابق :

"يتلوه إن شاء اله تعالى : وتقول : هو ناحيةَ الدار . الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين"

ثم يأخذ فى الجزء التالى[3] فى الورقة (٣٧ أ) قائلا فى ديباجته : "بسم اله الرحمن الرحيم . ربِّ يسِّر ولا تعسِّر" .

والظاهر أن الأصل الذى نُقلتْ عنه هذه النسخة كان موزَّعا فى

---

(١) الشرح : ٤ / ١٤٦ ب.
(٢) الجزء التالى المشار إليه ، هو السادس عشر من المخطوط .
(٣) وهو الجزء السابع عشر .

مجلدات تُغاير هذا التوزيع الذى أشرتُ اليه سابقا ، إذ جاء فى الورقة (١٤٦ ب) من المجلد الثانى ، فى ديباجة ختام الجزء العشرين:

"هذا آخر المجلد الرابع ، وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ، ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوّله أولُ الجزء الحادى والعشرين ..."

ففيها أن الجزء العشرين ضمن المجلد الرابع وأن الحادى والعشرين ضمن المجلد الخامس ، على حين أن الجزئين المذكورين هما فى نسختنا هذه ضمن المجلد الثانى .

والنسخة مكتوبة سنة ٦٥٥هـ[١] بخط واضح وجميل فى أغلب المواضع . وليس كله من نوع الخط النسخى كما تذكر بطاقات المجلدات . وإملاؤها على الجادّة إلا فى شئ يسير ، نحو كتابة (ذلك) : (ذالك) . وكتابة (البائسا) : (الباء يسا) . وقد أغفلتُ فى التحقيق الإشارة إلى مثل هذا . وبالنسخة بعض الضبط .

هذا ، ولم ينفرد بكتابة النسخة ناسخ واحد لاختلاف الخط فيها من موضع إلى آخَر ، ولاختلاف الديباجة فى فَواتح الأجزاء وخواتيمها مما يُشير إلى تَعدّدُ الناسخين .

ويؤكدّ هذا التعدد تسجيل بعضهم لا سْمِه ، إذ جاء فى آخر الجزء الثلاثين ما نصه : "فَرغ من تعليقه العبد الفَقير محمد بن أبى بكر بن عمر بن على الرازى .. بمدينة دمشق - حرسها الله تعالى - بالجامع المعمور ، فى نصف جمادى الأول (كذا) سنة خمسة (كذا) وخمسين وستمائة" .[٢]

---

(١) انظر الديباجتين الآتيتين بعد قليل ، وكل منهما لواحد من النساخ .

(٢) الشرح : ٣ / ٧٥ ب.

وجاء أيضا فى نهاية الجزء الحادى والستين : "كتبه محمد بن على ابن أبى المعالى بن طاهر بن العجمى - عفا الله عنه - بدمشق المحروسة فى العشر الأخير من شهر رجب المبارك سنة خمس وخمسين وستمائة"(١)

كما يبدو أن بعض الناسخين لم يَختصّ بمجموعة واحدة من الأجزاء المتوالية ، وإنما كان يقوم بنسخ أكثر من مجموعة ، وذلك كما فى الأجزاء من (٣٦ - ٤٠)(٢) ، والاجزاء من (٥١ - ٥٦)(٣) ، والاجزاء من (٦٢ - ٦٧)(٤) .

فهذه المجموعات الثلاث من كتابة ناسخ واحد للاتحاد الخط فى المواضع الثلاثة .

ويؤكدً قيام بعض الناسخين بكتابة أكثر من مجموعة ، أن الناسخ(محمد بن على العجمى) المشار إليه قريبا بعد نهاية الجزء (٦١) قد سَجّل اسمه فى موضع آخَر عقب الجزء (٢٠) إذ قال :

"هذا آخر المجلد الرابع وهو آخر العشرين من تجزئة الأصل ، ويتلوه فى المجلد الخامس الذى أوله أول الجزء الحادى والعشرين ... علقه الراجى رحمة الله تعالى ، محمد بن أبى المعالى بن العجمى"(٥).

وبين الموضعين (نهاية الجزء ٢٠ ، ونهاية الجزء ٦١) ناسخون

---

(١) الشرح ٥ / ٧٧ أ .
(٢) الشرح : ٣ / ٢٧٨ ب .
(٣) الشرح : ٤ / ٢٧٧ ب .
(٤) الشرح : ١٧٣/٥ أ .
(٥) الشرح : ٢ / ١٤٦ ب .

آخرون ، منهم : الرازى المذكور سابقا بعد نهاية الجزء (٣٠)[١] ، وكذلك ناسخ المجموعات الثلاث السابقة (الأجزاء : ٣٦ - ٤٠ ، ٥١ - ٥٦ ، ٦٢ - ٦٧).

وهذه النسخة قد تَمَلَّكها غير واحد ، منهم : أبو حنيفة الإتْقانى[٢] ، إذ جاء فى الورقة (٢) من المجلد الرابع ما نصه :

سعد بتملكه مع (سائر أجزائه)[٣] ، وهى مستعملة على خمس (كذا) مجلدات ، العبدُ الضعيف أبو حنيفة أمير كاتب بن أمير عمر المدعوّ (قوام الدين)[٤] الفارابى الإتقانى[٥] ، بدمشق المحروسة سنة ..." .

وجاء أيضا فى الورقة (١) من المجلد الخامس ما نصه :

"الخامس من شرح كتاب سيبويه ، لأبى الحسن على بن عيسى النحوى الرمانى رحمه الله ، سعد بتملكه شراء صحيحا مع سائر أجزائه ، وهى خمس مجلدات، بدمشق المحروسة سنة خمسين وسبعمائة" .

---

(١) انظره فى ص ١١ .

(٢) ولد باتقان سنة ٦٨٥هـ ، ونزل دمشق وبغداد والقاهرة . وكان رأسا فى مذهب أبى حنيفة ، بارعا فى اللغة والعربية . مات سنة ٧٥٨هـ . البغية : ١ / ٤٥٩ . وانظر هـ ٥ .

(٣) الزيادة من النص التالى إذ يبدو أنهما لمتملِّك واحد لتشابه العبارتين .

(٤) الزيادة بمعونة السيوطى فى البغية : ١ / ٤٥٩ .

(٥) فاراب : مدينة فى خوارزم تقع على الضفة الشرقية لنهر سيحون . بُلْدان ياقوت .

وإتقان : اسم لقصبة من قصبات فاراب . الطبقات السَّنِيَّة فى تراجم الحنفية : ١ / ١٢٠ .

وقد طُمِس فى هذا النص اسْمُ المتملّك ، ولعله الإتقانىّ السابق لتَشابه العبارتين .

وملكها أيضا رستم السروانى ، إذ جاء فى الورقة (٢) من المجلد الثانى ما نصه :

"الحمد لله ، قد فاز بالوصول إلى هذه النسخة الجليلة ، رستم بن أحمد بن محمود السروانى ، عفا الله عنهم" .

وفى مطلع المجلد الخامس : "قد فاز بالوصول إلى هذا الكتاب ... الروانى ، عفا الله عنهما" .

وقد ملكها كذلك السيد (فَيْض الله) المُفْتِى فى السلطنة العُثمانيّة ، إذ جاء فى مطلع المجلدات الأربعة ما نصه : "مِنْ كتب الفقير السيد فيض الله المفتى فى السلطنة العَليّة العثمانية ، عفى عنه" .

و(فيض الله) هذا ، هو الذى قد وُجدت النسخة فى مكتبته . وهى ممهورة فى أكثر من موضع بخاتَمه الذى جاء فيه :

"وقف شيخ الاسلام السيد فيض الله أفندى - غفر الله له ولوالديه - بشرط أن لا يخرج من المدرسة التى أنشأ بالقسطنطينية سنة ١١١٢هـ"(١) .

ولعلّ أشهر وأهمّ مَنْ ملك هذه النسخة (أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن ابراهيم بن النحاس) ، الذى كان شيخ المصريين فى علوم

---

(١) وبجانب خاتم (فيض الله) هذا ، يوجد خاتم آخر يتوسطه هلال بداخله نجمة . وفيه مكتوب لم أتبيّنه . ويبدو أنه خاتم الدولة العثمانية .

اللسان . وقد عاش بين سنتى (٦٢٧ - ٦٩٨هـ)[١] ، أى أنه قد عاصر كتابة النسخة[٢] ، ولعله شارك فى نسخها[٣] كما يَدلّ على ذلك ما جاء فى آخِر ورقة من (الشرح) من القول :

"والحمد لله وحده ، ثم شرح سيبويه . وصلى الله على محمد وآله وسلم .

وجدتُ عاى الأصل ما صُورته : فرغ الشيخ - أيده الله - من إملاء هذا الكتاب يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة[٤] .

نقله محمد بن إبراهيم بن النحاس ، حامدا ومصليا ومسلما .

بلغت المقابلة بأصله . والحمد لله وحده" .

وتملُّك ابن النحاس للنسخة ، ومشاركته فى نسخها ذو دلالة هامّة ، إذ هو من كبار النحويين ، ومن أرباب المعرفة بالخط[٥] . وهذا يزيدنا ثقة بالنسخة حيث شارك فى نسخها ، ومُقابَلتها بأصلها[٦] ، ودَخلتْ فى حَوْزته مَنْ هو بالنحو وبالخط بصير .

---

(١) انظر فى ترجمته : البغية ١ / ١٣ .
(٢) ذكرتُ فى ص ١١ أن النسخة كتبت سنة ٦٥٥هـ .
(٣) إذ هو حَلَبىّ الأصل. انظر ترجمته فى البغية : ١ / ١٣ .
(٤) جاء فى ديباجة خاتمة نسخة (فينا) أنه : "فرغ من املائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة ٣٦٩" . انظر ص ٥.
(٥) انظر هذا فى البغية : ١ / ١٣ . وفيها أيضا أنه : "اقتنى كُتُبا نفيسة" . وما أحسب شرح الرمانى هذا إلا فى مقدمتها .
(٦) انظر الإشارة إلى هذه المقابلة فى ديباجة الختام السابقة توّا .

ومّما يدلّ على اهتمام ابن النحاس بالنسخة ، أن له (تَحْشِيَة) على شرح الرمانى هذا ، إذ جاء فى هامش الورقة (١٣٥ أ) من المجلد الرابع تعليقة على بعض المسائل صُدِّر لها بعبارة : "حاشية ابن النحاس غفر الله له"

فهذه التعليقة مع التصدير لها بتلك العبارة قد تُشير إلى أن لابن النحاس (حاشية) على شرح الرمانى وإن كان السيوطى يذكر فى البغية : أنه لم يُصنّف شيئا إلا ما أملاه شرحا لكتاب (المُقرَّب) لابن عُصفور[١] ، فلعل السيوطى لم يبلغه هذا[٢].

ويُحتمل أن هذه التحشية ما هى إلاّ مجرد تعليقة لابن النحاس قَدَّم لها بكلمة (حاشية) لتمتاز من الأصل ، وليست حاشية بمعنى المصنَّف المعروف .

وسواء هذا أم ذاك فهى تَدلّ على ما قصدتُه من أن لابن النحاس أهتماما بنسخة شرح الرمانى هذه . وفى هذا ما يدل على أنه قد عاوَد النسخة بالدراسة والتمحيص . وهذا – فوق ما تقدّم – يزيدنا ثقة بالنسخة واطمئنانا إليها .

ومّما يزيد من قيمة النسخة أيضا ، أنه تشيع فى مواضع كثيرة جدا منها إشاراتُ المُقابَلة بالأصل الذى أُخذت منه[٣] ، بحيث لم تتجاوز تلك

---

(١) انظر البغية : ١ / ١٤ . هذا ، وابن عصفور : هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد ، النحوى الإشبيلى . مات سنة ٦٦٣ هـ . البغية : ٢ / ٢١٠ .

(٢) ولابن النحاس مصنفات أخرى ذكرها (بروكلمان) : ٥ / ٢٩٧ .

(٣) انظر – مثلا – من المجلد الثانى هوامش الأوراق : ٩ أ ، ٣٥ ب ، ٦٢ أ ، ٦٦ أ ، ٨٤ أ ، ١٠٨ أ ، ١١٨ أ ، ١٢٥ أ ، ١٣٨ أ ، ١٤٦ ب ، ١٦٢ ب ، ١٧٦ أ ، ١٨٦ أ – وانظر من المجلد الرابع ، الأوراق : ٤٢ أ ، ٤٥ ب ، ١١٢ أ ، ١٢٢ أ ، ١٣٢ أ ، ١٤٢ أ ، ١٥٢ أ ، ١٥٣ ب ، ١٦٢ أ ، ١٦٧ أ ، ١٧٢ أ .

الإشارات عشر أوراق فى كثير من المواضع كما يظهر ذلك من الترقيم المذكور فى (هـ٣) من الصحيفة السابقة .

هذا ، وليس على هوامش النسخة شئ أجنبىٌ عنها ، سوى تعليقة (ابن النحاس) المشار اليها منذ قريب ، وتعليقة ثانية بإزاء أول المجلد الثانى يُشير فيها كاتبها إلى الربط بين هذا الموضع من (الشرح) وهو أول الجزء (١٥) ، وبين مُقابله من (الكتاب) . ولعلها لابن النحاس أيضا ، إذ جاء فيها : "أوّلُ هذا الجزء من نسختنا من (الكتاب) فى آخر الصفحة الرابعة من الكُرّاس الرابع ..." . ولا أعرف أحدا مِمَّنْ تملكّوا النسخة له اهتمامات نحويّة سواه .

كما أن فى (٢ / ٤١ أ) تخريج لشاهد . وفى (الورقة : ٤٨ ب منه) تعليقة يسيرة .

كما أن هناك ورقة كاملة دُوِّن عليها بعض التعليقات النحوية غير واضحة الخط ، وهى من التسهيل وغيره[١] .

وليس وراء هذه المواضع الخمسة ما هو أجنبى عن النسخة .

تحقيق نسبة هذا (الشرح) إلى الرمانى :

يرشّح لصحّة هذه النسبة بين (الشرح) وصاحبه أمور :

أولا : النص فى أكثرٌ تراجم أجزاء (الشرح) على أنه من إملاء أبى

---

(١) هذه الورقة رقم (٣٠) من المجلد الخامس .

الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى" ، أو "إملاء أبى الحسن على بن عيسى النحوى"[١] .

وهذا يتفق مع ما ذكره عنه ابن النديم من أن "أكثر ما يُصنّفه يُؤخَذ عنه إملاء"[٢] .

ولعل العبارة التى نقلها ابن النحاس عن نسخة الأصل التى كانت بين يديه والتى تقول : "فرغ الشيخ - أيّده الله - من إملاء هذا الكتاب ..."[٣] تُشير - فوق النص فيها على الإملاء - إلى أن كاتبها كان من طلاب الرمانى الذين كان يُملى عليهم شرحه ، إذ التعبير بلفظ (الشيخ) يُوحى بذلك[٤] - كما أن الدعاء للرمانى فيها بالتأييد قد يَدلّ على أنها كُتبت فى حياته[٥] .

ثانيا : شُيوع المنطق فى (الشرح) - كما أشرتُ سابقا - شيوعا بيّنا[٦].

---

(١) جاء ذلك فى أكثر من ثلاثين جزءا من مجموع (٥٣) جزءا هى كل الأجزاء الموجودة من الشرح .

انظر - مثلا - فى تراجم بعض الأجزاء ، الشرح : ٤ / ٢٢ أ ، ٤٣ ب ، ٥ / ٣ ب . وانظر كذلك ترجمة الجزء (٤٧) الواردة سابقا فى ص ١٠.

(٢) الفهرست : ٩٤ .

(٣) انظر هذه العبارة تامة فيما سبق ص ١٥.

(٤) تكرر هذا اللفظ فى أثناء الشرح أكثر من مرة . انظر الشرح : ٣ / ١٤٤ أ ، ٥ / ١٦٦ أ .

(٥) تكرر الدعاء له بالتأييد فى تراجم أجزاء كثيرة . انظر الشرح : ٥ / ٩٨ ب ، ١١٧ ب ، ١٤٦ ب ، ١٦٥ ب ، ١٧٢ ب .

وكذا ورد هذا الدعاء بالتأييد للرمانى فى داخل الشرح نفسه فى : ٥ / ١٦٦ أ .

(٦) انظر فى قسم الدراسة : تأثر الرمانى فى الشرح بالعلوم الأخرى .

وهذا يتفق تماما مع ما عُرف عن الرمانى من أنه منطقى مُغْرق فى المنطق إلى حدّ بعيد ، ولم يَحدث أن نَعتَ الكُتّاب وأصحاب التراجم بتلك النعوت المنطقية أحدا من النحويين بمثل ما نعتوا به الرمانى منها ، وجاء (الشرح) مصداقا لما قالوا[1] .

ثالثا : الاتفاق فى الرأى فى بعض المواضع بين (الشرح) وبين كتابه المحقَّق المطبوع (مَعانيِ الحُروف)[2] .

مِنْ ذلك ما رآه من أن (أَمْ) فى قوله - جل وعز - "وَهَذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِى من تَحْتِى أَفَلاَتُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَاخَيْرٌ"[3]

فى مخرج المنقطعة ومعنى المتصلة[4] ، والرمانى أول القائلين - فيما أعلم - بهذا الرأى[5] .

ومن هذا الباب أيضا (أى الاتفاق فى الرأى بين كلام الرمانى فى الشرح وبين كلامه فى كتبه الأخرى) : فِكْرتُه عن القرآن الكريم وهو أنه فى أعْلَى طبقات البلاغة ، فنحن نجد أن هذه الفكرة بذلك الصَّوْغ (أعْلَى طَبَقات البلاغة) موجودة فى (الشرح) وموجودة أيضا فى كتابه الآخر المُحقّق المطبوع (النكُتَ فى إعجاز القرآن[6]).[7]

---

(١) انظر تلك النعوت فى ترجمته فى نزهة الألباء : ٣١٨ ، وفى البغية : ٢ / ١٨٠ .

(٢) تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبى (ط نهضة مصر سنة ١٩٧٣م).

(٣) الزخرف : ٥١ ، ٥٢ .

(٤) انظر الشرح : ٣ / ٢٠٤ أ ، ٢٠٦ أ . وانظر معانى الحروف : ١٧٣ .

(٥) انظر فى هذا رسالتنا للدكتوراه : ١ / ٤٩٢ ، ٤٩٤ .

(٦) انظر التعريف بهذا الكتاب فى ١ / ٦٧ (قسم الدراسة) .

(٧) انظر الشرح : ٣ / ٢٢٦ ب . وانظر كتاب (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) : ٧٥ ، ٧٦ .

رابعا : وُجود لَوازِم أسلوبية مشتركة بين (الشرح) ، وبين كتابه (النكت) المشار إليه :

إذ أن مِنْ دأْب الرماني في (الشرح) أنه عندما يَسوق قَضِيّة ما ، أو يَذكر حُكْماً من الأحكام ونحو ذلك ، ثم يُدلِّل أو يُعلِّل لذلك - يَعود فيذكر أصْلَ القضية أو الحكم مُلْفِتاً نظر القارئ إلى ما سَبَق أن ذكره من دليل أو تعليل أو توضيح بقوله : لِما بَيَّنَّا ، أو على ما بَيَّنَّا ونحو ذلك[1] .

وهذه اللازِمة نجدها أيضا في عدة مواضع من كتابه (النكت) المذكور[2] .

خامسا : نَسَبَ الرضى إجازة مسألة الكُحْل في حال الإثبات إى الرماني . وذلك نحو : مررتُ برجُل أحْسَنَ في عَيْنه الكحلُ منه في عَيْن زيد[3] . وما نسبه الرضى إليه يتفق مع ما جاء في (الشرح)[4] .

---

(١) انظر الشرح : ٢ / ٧ ب ، ٢٦ أ ، ٢٧ ب ، ٥٥ أ ، ٥٥ ب ، ٦٦ ب ، ٦٧ ب ، ٦٨ أ ، ٦٩ أ ، ٦٩ ب ، ٤ / ١٦ أ ، ١٨ أ ، ١٨ ب ، ٢٠ أ ، ٢٩ ب ، ٣٠ ب ، ٣١ ب ، ٣٣ أ ، ٣٩ أ ، ٤٠ ب ، ٤٦ ب ، ٤٧ ب ، ٤٨ أ .

(٢) انظر (ثلاث رسائل في اعجاز القرآن) : ٨٦ ، ١٠٩ ، ١١٣ .

(٣) الرضى : ٢ / ٢٢١ . وضابط مسألة الكحل - كما في التصريح (٢ / ١٠٦) ، والأشموني (٣ / ٥٣) -

أن يكون (أفْعَل) صفة لاسم جنس ، وسبقه نفي ، وكان مرفوعه أجنبيا ، مفضّلا على نفسه باعتبارين.

والرماني يخالف سيبويه والجمهور في اشتراط النفي .

(٤) انظر الشرح : ٢ / ٧٤ أ .

سادسا : قال الشاطبى[1] فى شرح الألفية عند التعليق على بعض الشواهد : "إنّه ترخيم بَعْد ترخيم . وقد نَصَّ على هذا الرمانى"[2] .

وما ذكره الشاطبى من أن الرمانى قد نص على هذا ، يُطابق ما فى (الشرح)[3] .

سابعا : أَوْرَدَ ابن سِيْدَه[4] فى المُخَصَّص (جـ١٣ صـ ٢٣٣) نَصًّا لا يَتردَّد قارئه لحظة فى أنه منقول من شرح الرمانى هذا ، وهو قوله : "ولا تَجوز هذه المبالغة إلا بالإضافة لأمرين : أَحدهما - ..."

وهذا النص ، هو أول ما يُطالعنا فى الموجود من شرح الرمانى[5] ، ثم أخذ ابن سيده يُتابع نَقْلَ النص حتى تَجاوزَ نقلهُ أكثر من ثلاث صفحات من شرح الرمانى .

ولم يَتصرّف ابن سيده فى هذا النص - على طُوله - إلا فى عبارات قليلة لم تَمنع من أن يَتَراءَى شرحُ الرمانى من خلاله

وإذا كان ابن سيده لم يُصرِّح بعَزْوِ النمص إلى الرمانى لا قبله ولا بعده ، إلا أنه ذكر فى خطبة كتابه عند بيانه للكتب التى أفاد منها : أنه أفاد من بعض كتب الرمانى ومنها (المَبسُوط فى كتاب

---

(١) الشاطبى : هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللَّخْمىّ الفرناطى . مات سنة ٧٩٠ هـ . الاعلام : ١ / ٧١ . ولم يترجم له فى البغية .

(٢) الخزانة : ١ / ٣٩٦ .

(٣) انظر الشرح : ٤ / ١٩١٩ .

(٤) ابن سيده : هو أبو الحسن على بن اسماعيل (أو أحنمد ، أو محمد) الأندلسى . مات سنة ٤٥٨هـ . البغية ٢ / ١٤٣ ،

(٥) انظر الشرح : ٢ / ١ أ .

سيبويه)[١] وسيأتى أبيِّن بأن (المَبْسُوط) هذا ، هو الشرح الذى بين أيدينا[٢] .

تسمية الشرح :

أجمع أصحاب التراجم التى رجعتُ إليها[٣] على تَسْمية شرح الرمانى هذا بالاسْم العامّ : (شرح كتاب سيبويه) . ولم يُسَمِّه أحد منهم باسْم خاصّ .

وهذا يَتّفق مع ما جاء فى صَدْر المجلدات الأربعة الموجودة من (الشرح) ، وما جاء فى تراجم أكثر الأجزاء[٤] .

ولم يَشذّ عن هذا - فيما رجعتُ إليه - إلا ابن سيده فى المخصص فقد سَمّاه : (المَبْسُوط فى كتاب سيبويه)[٥] .

وتابعه على هذا (بروكلمان)[٦] .

وإذا ما علمنا أن مصنَّفات الرمانى حوله (الكتاب) - كما وردت فى الفهرست وإنباه الرواة - هى : شرح سيبويه ، نُكَت سيبويه ، أغْراض كتاب سيبويه ، المَسائل المُفْرَدة من كتاب سيبويه ، تهذيب أبواب كتاب سيبويه ، الخلاف بين سيبويه والمبرد . إذا ما علمنا ذلك وجدنا أن

---

(١) انظر المخصص : ١ / ١٣ .

(٢) انظر هذا البيان فى المبحث التالى .

(٣) انظر : الفهرست : ٩٥ ، وإنباه الرواة : ٢ / ٢٩٥ ، والبغية : ٢ / ١٨٠ ، وطبقات المفسرين للسيوطى : ٨١ ، وطبقات المفسرين للداودى : ١ / ٤٢٠ .

(٤) انظر - مثلا - ترجمة المجلد الخامس فى ص ١٣ ، وترجمة الجزء (٤٧) فى ص ١٠ .

(٥) انظر المخصص : ١ / ١٣ .

(٦) انظر تاريخ الأدب العربى : ٢ / ١٩٠ .

أوْلاها باسْم (المَبْسُوط) إنما هو (الشرح) ، وذلك لأن ما عداه من الستة المذكورة ، هى إمّا كُتُبٌ مُتخصِّصة فى بحث جهة معيَّنة من جهات (الكتاب) ، وإمَّا اختصار له كما هو واضح من أسمائها[1] .

ولعلّ (بروكلمان) كان أصرح من ابن سيده فى الدلالة على هذه الوحدة بين (المبسوط) وبين (الشرح) ، إذ تَرْجَمَ لهذا المصنَّف بِـ (المَبْسُوط فى شرح كتاب سيبويه) . فأضاف إلى ترجمته كلمة (شَرْح) .

ولكنى أوثِر الترجمة الأُولى (شرح كتاب سيبويه) تَبَعاً لِما أجمع عليه أصحاب التراجم وشاعَ فى تراجم (الشرح)[2] .

مَنْهَج التحقيق :

اتَّبعتُ فى التحقيق الأمور الآتية :

أولا : لمّا كان شرح الرمانى لكتاب سيبويه قائما - أساسا - على عُنْصُرَيْنِ رئيسين : أسئلة مُتتابعة يُديرها الرمانى حوله (الكتاب) فى جانب ، ثم أجوبة عن تلك الأسئلة فى جانب آخَر[3] . وكان لا يمكن للقارئ أن يُتابِع تلك الأسئلة ، ولا أن يَعرف وِجْهتَها ، ولِم أُخذ السؤال هذه الوِجْهة أو تلك ؟ أو لِم صِيغَ بهذا الشكل أو ذاك ؟ أو لِم أوردِ أصْلا ؟ ثم لِم كانت الأسئلة فى تتابعها على هذا الترتيب ؟ ، لمّا كان لا

---

(١) الكتب الخمسة - عدا الشرح - مفقودة .

(٢) يُرشّح لتسمية ابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، قُرْب العَهْد بينه وبين الرمانى (المتوفى سنة ٣٨٤ هـ) .

(٣) انظر عناصر الشرح الأربعة فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

يمكن للقارئ أن يقف على ذلك إلا أن يكون بين يديه نص (الكتاب) إذ هو الأصل الذى بُنيتْ عليه هذه الأسئلة ووُضعتْ لشرحه وتوضيحه . لمّا كان الأمر كذلك حَرَصتُ على إثبات نصوص (الكتاب) التى أُدِيرتْ عليها أسئلة الشرح ، فى الحواشى .

كما أنه انضاف إلى هذا السبب سببُ آخر : وهو أن بعضا من فقرات (الشرح) لا يظهر من أسلوب الرمانى فى عرضها العلاقةُ بينها وبين جيرتها على حين أن تلك العلاقة ظاهرة من أسلوب (الكتاب) ، فاقتضى ذلك اثبات نصه فى الحاشية .

وقد راعيتُ فى نصوص (الكتاب) الأمور الآتية :

١- أن لا أتجاوز فيها - للإيجاز - حُدود الضرورة : فإذا كان سيبويه - مثلا - كَرَّر بعض الجُمَل فى التعبير عن فكرة ما ، أسقطتُ هذا التكرار وعمدتُ إلى أوجز الجمل مادام ذلك يحقّق الغرض من الربط بين (الشرح) ومتن (الكتاب) .

كما أنى لم أثبت عبارة من (الكتاب) ليس لها من تعليق الرمانى فى (الشرح) نصيب .

٢- أن تكون النصوص المنقولة من (الكتاب) متكاملة ، بحيث لا يتقطّع النص تقطيعا يُمزّق أوصاله فتَختّل إفادتُه[١] ، على أن يكون فى أوجز صورة ممكنة .

٣- وكما راعيتُ التكامل والايجاز فى نص (الكتاب) راعيتُهما

(١) أدّى ذلك بنا إلى أن طالت بعض النصوص أحيانا .

أيضا فى أنى لم أثبت نص (الكتاب) إلا بعد أن يكون قد مضى من أسئلة (الشرح) مجموعة متكاملة أيضا ، لئلا يتشوش ذهن القارئ بانتقال عينه من الأصل إلى الحاشية على حين المُتابَعةُ الذهنية للأصل لم تقف بعدُ ، مع مراعاة أن لا تَطُول تلك المجموعة من الأسئلة والوقوف بها عند أول مَحَطٍّ ممكن ثم إثبات نص (الكتاب) بإزائها فى الحاشية ، وذلك ليكون ذهن القارئ - عندما تَقلّ كمية الأسئلة - أقدر على الربط بينها وبين المتن (الكتاب) الذى بُنيتْ عليه .

٤- نصوص (الكتاب) هذه ، موضوعة - كما قلتُ - بإزاء عنصر (المسائل) ، فإذا ما اقتضت الضرورة أُحلتْ عليها عند ذكر عنصر (الجواب) .

٥- اعتمدتُ فى بيان موضع هذه النصوص من (الكتاب) على نسخة (الأستاذ / عبد السلام هارون) لسهولة الرجوع إليها ، ووجودها فى أيدى الناس .

فإذا ما آثرتُ على ما فيها عبارة من نسخة (بولاق) أشرتُ إلى ذلك فى الحاشية .

٦- عمدتُ إلى إثبات أسماء أصحاب الشواهد كما هى فى (الكتاب) ، لئلا يُظَنّ أن نسبتها المذكورة فى (الشرح) هى من عمل الرمانى .

ثانيا : لمّا كان الرمانى قد غيَّر الكثير من تراجم سيبويه للأبواب[1] ، وضعتُ فى الحاشية ترجمة سيبويه بإزاء ترجمة الرمانى

---

(١) انظر هذا وعلته فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

ليَظهر المغيَّر منها من غيره ، وللَفْت ذهن القارئ إلى المقارنة بين الترجمتين فيما غَيّر ، وقمتُ أنا بهذه المقارنة أحيانا فوق ما سبق من مقارنات فى قسم الدراسة[1] .

كما أنى قارنتُ أيضا بين بعض تراجم الرمانى أحيانا فى حواشي التحقيق .

ثالثا : اعتمدتُ فى تحقيق أكثر الشرح على نسخة واحدة منه ، وهى المُصوَّرة فى معهد المخطوطات بالقاهرة عن مخطوطة مكتبة (فَيْض الله) بِـ (استامبول)[2] ، وذلك لأن النسخة الأخرى من الشرح المودعة فى المكتبة الملكية بـ(فينا) لا تحتوى إلا على الثلث الأخير من (الشرح) وتبدأ بِـ "باب الهمزة"[3] .

كما أنى قد انتفعتُ فى بعض المواضع من التحقيق بشرحَىْ السيرافى وابن خروف للكتاب[4] . أما شرح الصفار للكتاب فلم أتمكن من

---

(١) انظر قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

(٢) انظر الحديث عن هذه النسخة فى ص ٦.

(٣) "باب الهمزة" هذا الذى تبدأ به نسخة (فينا) ، مذكور فى نسختنا التى اعتمدنا عليها فى : ٤ / ١٢٨ أ .

(٤) شرح السيرافى موجود بكامله فى نسخ عدّة بدار الكتب المصرية وغيرها ، رجعت إلى احداها بدار الكتب رقم (٥٢٨ نحوتيمور)

أما شرح ابن خروف ، فالموجود منه قطعة بدار الكتب رقم (٥٣٠ نحوتيمور) ، وتقع فى (٣٠٤) صحيفة ، وتبدأ بما يقابل الكتاب (٣ / ٧٤) .

وابن خروف هو أبو الحسن على بن محمد بن على الأندلسى ، مات سنة ٦٠٩ هـ . البغية : ٢ / ٢٠٣ .

الانتفاع به ، لأن الموجود منه لا يَلتقى مع الموجود من شرح الرمانى للكتاب[1] .

رابعا : ضَبطتُ النص ، ولم اقتصر على الضرورى منه ، بل تجاوزتُ ذلك فى الغالب إلى ضبط أكثر حروف الكلمة للتيسير والإسراع فى النطق المستقيم . وكان حظّ الشواهد من ذلك الضبط التام . وجَهدتُ جهدى فى استخدام علامات الترقيم .

خامسا : كشفتُ عن الالفاظ التى تحتاج إلى بيان . وكان عمدتى فى ذلك (لسان العرب) ، حاكيا نصه أحيانا ، ومترجما له فى أحيان أخرى . كما أوضحتُ أيضا بعض عبارات (الشرح) .

وكان تفسير اللغويات التى ترد مرّةً فى (المسائل) ثم فى (الجواب) ، كان ذلك بإزاء (المسائل) لأن ذلك أوّل وُرودها . على أنى لا أحيل كثيرا على ما تَقدَم تفسيره منها ، للايجاز .

سادسا : قوّمتُ النص بحذف مكرَّره ، وتصويب محرَّفه ، وزيادة ما يحتاج إليه . على أن أشير إلى أغلب ذلك فى الحواشى مبيّنا مصدر التصويب أو الزيادة كلّما أمكن ذلك . وكان مصدر ذلك فى كثير من الأمر هو (الشرح) نفسه ، إذ كنتُ أستعين على تقويم ما فى عنصر (المسائل) بما فى (الجواب) وبالعكس ، أو على تقويم ما فى

---

(١) الموجود من شرح الصفار قطعة بدار الكتب (٩٠٠ نحو) ، وتقع فى (٣٤٦)صحيفة ، وتبدأ من أول (الكتاب) وتنتهى بما يقابل منه (١ / ١٩٥) ، وشرح الرمانى يبدأ بما يقابل الكتاب (١/٣٤٨).
والصفار : هو أبو الفضل قاسم بن على البطليوس . مات بعد سنة ٦٣٠ . البغية : ٢ / ٢٥٦ .

(العنوان ، أو الفرض ، أو السؤال العامّ ، أوالأصل العامّ) من بعضها إذا أربَعتُها مُتآخية فى الصَّوْغ[1] .

كما كان من مصدر ذلك أيضا (الكتاب) .

وقد راعيتُ فى التصويب أو الزيادة أن يكونا على حدّ لفظ الرمانى أو يكاد ، إذ الرجل دقيق دقيق ، فكنتُ - لذلك - غاية فى الحذر .

سابعا : لم يكن البحث فى كثير من الأحيان يقف عند حدّ النظر فى الجانب العِلْمىّ للنص ، وإنما كان يتخطّى ذلك إلى النظر فى ألفاظ الرمانى وعباراته ، وقد كان من نتيجة ذلك أمور :

١- الدلالة على دِقّة النص ومَدَى الحُسْن فيه ، أو مُجانبته لذلك .

٢- المُقارنة بين عبارته وعبارة غيره : كسيبويه ، والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضى ، وابن هشام ...

٣- كيفية صوْغ الرمانى لأسئلته وترتيب هذه الأسئلة فيما بينها ، وفيما بينها وبين (الكتاب) ، وكذلك فيما بينها وبين الأجوبة عنها فى عنصر (الجواب) . وكذلك مثل هذا الصنيع فى (الجواب) .

٤- الدلالة على حذف الرمانى لبعض الأجوبة لغرضٍ ما .

وليس الغرض من بيان حذف الرمانى لبعض الأجوبة ، أو بيان ترتيبها فى مقابلة الأسئلة والدلالة على مواضعها إن لم تكن على ترتيبها - هو الإشارة إلى ظاهرة تصنيفية قد سلكها الرمانى فى

---

(١) انظر إيضاح هذا التآخى فى قسم الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح .

(الشرح) فحسبُ ، وإنما هناك ما لا يَقلّ أهمية عن ذلك ، وهو أن (الشرح) نظرا لأنه قائم على (الأسئلة) فى جانب مستقلّ ، ثم (الأجوبة) عنها فى جانب آخر مستقلّ أيضا ، فقد يكون القارئ مَعْنيًا بالبحث فى مسألة معينة فإذا ما نظرها فى السؤال الخاص بها ثم راحَ يَقرأ الإجابة عنها فى الموضع المقابل من عنصر (الجواب) فقد لا يجدها ، فلزم لذلك أن أبيّن مثل تلك الإجابات التى قد عَرَضَ لها ما أدَّى إلى الاستغناء عنها أو تغيير موضعها . على أنى لم أكثر من ذلك خوف الإملال ، بل لزمتُ فيه حُدود الضرورة .

ثامنا : أشرتُ أحيانا إلى المسائل والمُقارَنات التى لم يَبنها الرمانى مباشرة على نص من (الكتاب) .

تاسعا : وَثَّقتُ الأحكام والأقوال التى جاء بها الرمانى فى (الشرح) ، وكان السبيل إلى ذلك ما يلى :

١- إذا أورد الرمانى قولا لأحد النحويين ، رجعتُ إلى مصدره فى مصنَّفاته إن وُجدتْ .

٢- أوردتُ من مصادر النحو الأخرى ما جاء بشأن الأحكام والأقوال والتعليلات التى ذكرها الرمانى فى (الشرح) : فاستعنتُ بها فى تفصيل ما أجْمَلَ ، أو تتميم ما أقتَصَر فيه ، أو توضيح غامض ، أو تأكيد ما ذكر . ملتزما فى كل ذلك الضرورة مع الايجاز .

على أنى قد رغبتُ فى كثير من المسائل فى أن يكون (الكتاب) أحد مصادرها إذ هو الأصل .

ويجب التنبيه على أن غالب هذه التعليقات مذكور بإزاء عنصر

(الجواب) إذ هو الشرح حقيقة ، ولا يُذكر منها بإزاء عنصر (المسائل) إلا ما اقتضتْه الضرورة .

٣- اقتَضى توثيق هذه الأقوال - أحيانا - أن أقف عند المسألة طويلا لأشرحها شرحا وافيا .

عاشرا : ربطت بين المسائل المكرَّرة فى (الشرح) ، كما ربطت بين ما جاء فى (الشرح) وبين ما سَلَفَ عنه من حديث فى قسم الدراسة .

حادى عشر : وأما عن الشواهد فقد ضبطتُها ضبطا كاملا ، وبَيّنتُ فى الحاشية مواضع الآيات القرآنية من سُوَرِها ، وخَرَّجتُ ما فيها من قراءات مُعتمِدا على كتب القراءات ، وكان ذلك عند وُرودها أول مرّة فى (المسائل) .

وأما الشواهد غير القرآنية فأرجأت تخريجها إلى ما يُقابل عنصر (الجواب) ، لأن الرمانى أحيانا يُورد الشاهد فى (المسائل) غير تامّ أو غير منسوب على حين أنه فى (الجواب) على العكس من ذلك . فلو خَرَّجتهُ بإزاء (المسائل) لإضطُرِرْتُ إلى تكميله أو نسبته مما لاداعى إليه . وليس فى الشواهد القرآنية مثل هذا .

هذا مع ما يكون مِنْ كَوْن (الجواب) هو الشرح حقيقة ، ومِنْ أن تعليق الرمانى على الشواهد يكون فى (الجواب) أتَمّ .

فلهذه الأسباب كان تخريج الشواهد غير القرآنية في (الجواب) أنسب .

واتّبعتُ فى تخريج الشواهد ، الأمور الآتية :

١- نسبة ما لم يُنسب منها فى (الشرح) ، كلمّا أمكن ذلك .

٢- لم أكثر من ذِكْر مصادر الشاهد ، على أن يكون ديوان الشاعر أوّلها إن كان ، وثانيها (الكتاب)[1] .

٣- تفسير المفردات أولاً ، ثم المعنى العامّ إن لم يكن واضحا ، ثم بيان موضع الاستشهاد تَبَعاً لِما أراده الرمانى .

كل ذلك بإيجاز . وقد اعتمدتُ فى التخريج على : شرح الشواهد للشَّنْتَمْرِى[2] ، وشواهد ابن السِّيرافِى[3] ، والعَيْنِى[4] ، والخزانة ، واللسان وغير ذلك .

٤- لم أعرض غالبا للروايات التى فى الشواهد إلا إذا خالف الرمانى فيها رواية (الكتاب) .

٥- أشرتُ إلى الشواهد التى زادها الرمانى على ما فى (الكتاب) .

ثانى عشر : لم أكثر من سَرْد المراجع التى أُحيلُ عليها فى

---

(١) بيان موضع الشاهد فى (الكتاب) وإن كان يُعرَف من نصوصه المدوَّنة فى حواشى (المسائل) ، إلا أنى رغبتِ فى بيانه هنا ليكون بين يدى تخريج الشاهد .

(٢) الشنتمرى : هو يوسف بن سليمان ، المعروف بالأعْلَم . مات سنة ٤٧٦هـ . البغية : ٢ / ٣٥٦ .

(٣) ابن السيرافى : هو يوسف بن الحسَن . أبوه السيرافى المشهور . مات يوسف سنة ٣٨٥هـ . البغية : ٢ / ٣٥٥ .

(٤) العينى : هو محمود بن أحمد ، قاضى القضاة ، شارح البخارى . مات سنة ٨٥٥هـ . البغية : ٢ / ٢٧٥ .

المسألة ، وإنما وقفتُ فى ذلك عند حدّ ما له دلالة معينّة فيها . وقد رَتّبتُها حسب الإفادة منها ، أو حسب ترتيب الجزئيات المذكورة فى المسألة . فإن تَساوتْ فيها رتبتُها زمنياً . وآثرتُ فى بيان الموضع من هذه المراجع الترتيب التَّنازُلىّ غالبا : الجزء ، فالصحيفة . واكتفيتُ فى الإشارة إلى مكان الطبعة ورقمها وتاريخها على الفهرس العام فى آخر الكتاب . على أن يكون المرجع من طبعة واحدة .

ثالث عشر : لمّا كان الرماني يوالِي أحيانا بين (المسائل) فى بابَيْن أو ثلاثة ، ثم يَذكر عقب ذلك أجوبتها على الولاء أيضا[1] - جَعلتُ أجوبة كل باب بجانب مسائله لكى يَتوحّد البابُ بكامله فى موضع واحد ، فترتَّبَ على ذلك نَقْلُ (الجواب) فى مثل تلك الأبواب من موضعه فى (المخطوط) ، وقد أشرتُ إلى هذا فى الحواشى . على أنى أبقيتُ على ترقيم الأصل كما هو مع هذه الأجوبة المنقولة لتيسير الرجوع على مَنْ أراد ، وللإشارة إلى ترتيب (الشرح) كما وضعه صاحبه .

كما أن هناك بعض الصفحات والفقرات التى ضَلّتْ موضعَها الحقيقى من الأصل ، فأعَدْتُها - بتيسير من الله تعالى - إلى مواضعها الحقيقية . وقد بيّنتُ هذا فى الحواشى مشيراً إلى مبعث هذا الضلال .

رابع عشر : عرّفْتُ فى الحواشى بجميع الأعلام التى وردت فى (الشرح)[2] .

---

(١) انظر فى قسم الدراسة حديثنا عن منهج الشرح .

(٢) وما لم يرد له من الاعلام تعريف فى حواشى التحقيق ، يكون قد سبق التعريف به فى قسم الدراسة .

وما كان من هذه الأعلام مكرر فى الشرح يكون التعريف به عند وروده أول مرة . على أنى لم أحِل على موضع التعريف عند التكرار رغبة فى الايجاز ، فعلى من يريد الوقوف على موضع التعريف أن ينظر لمعرفته فهرس الأعلام آخرا .

خامس عشر : تَطرَّقَ البحثُ أحيانا إلى النظر فى عبارة (الكتاب) على ضوء ما ورد فى (الشرح) والمراجع الأخرى .

هذا وقد أشرتُ فى كلمتى عن كتاب سيبويه فى آخر الفصل الثالث ، إلى أن سيبويه قد جعل كتابه قسمين : الأول منهما للنحو ، والثانى للصرف . وقد قمتُ - بتوفيق من الله تعالى - بتحقيق شرح الرمانى له ، إلا أنى رغبتُ فى إرْجاء نَشْر القسم النحوى منه لبعض الوقت ، ورأيتُ البَدْءَ بنَشْر القسم الصرفى منه .

وهذا القسم الصرفى يبدأ فى كتاب سيبويه من ص ٣٣٥ جـ٣ ، بموضوع النسب وينتهى بنهاية الجزء الرابع منه وهو آخر الكتاب .

ويبدأ فى شرح الرمانى من الورقة ٨ ب المجلد الرابع ، وينتهى بنهاية المجلد الخامس منه وهو آخر الشرح .

وقد رأيتُ نَشْر هذا القسم الصرفىّ على الوِلاء بتقسيمنا . وها هو ذا الجزء الأول يَرَى النور مع هلال المحرم من عام ثمانية وأربعمائة وألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

* * *

كَلِمةٌ لابُدّ منها :

الحق أن هذا الكتاب - دراسةً وتحقيقاً - قد طال واستطال ، وتحقيق شرح الرمانى ودراستُه أمرُ لابد أن يطول ، ومِنْ أسباب طوله ما يلى :

١- اقتضى تحقيق (الشرح) أن أثبت نصوصا كثيرة جدا من (كتاب سيبويه) فى حواشى التحقيق .

٢- قيامُ (الشرح) على أسئلة فى جانب ثم الاجابة عنها فى جانب آخر - كما أو ضحت فى الحديث عن منهجه - هو بمثابة التكرار فأدّى ذلك إلى طول (الشرح) .

٣- منهج الرمانى فى التصنيف قد استدعانى أن أقف عند كثير من أسئلته وأجوبته أثناء التحقيق .

٤- كما أن منهج الرمانى أيضا فى التصنيف قد أوجب علىّ عند التحقيق تكرار بعض التعليقات والإحالات وإن كانت قليلة وفى حدود الضرورة .

٥- أكثر ما قيل عن الرمانى ونحوه كان على غير وجه الحقّ ، فلزمنى - لذلك - أن أقف كثيرا لأكشف عن الحقيقة فى الأمر .

٦- عندما كنتُ أُخالف فى رأىٍ ، أو أُفصل فى قضية ، لم أُرسِل الكلامَ إرسالاً أو أُلغز إلغازاً ، وإنما كنتُ أحاولَ التفصيل وإقامة الدليلَ ونَصب الحُجّة .

شرح كتاب سيبويه

لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى

٢٩٦ - ٣٨٤ هـ

قسم الصرف

المجلد الرابع

باب النِّسْبة[1]

الغَرَضُ فيه[2] : أن يُبيِّن [3] ما يجوز فى النِّسْبة من التغيير - مِمّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب [4] : ما الذى يَجوز فى النسبة من التغيير ، وما الذى لا يجوز ، ولِمَ ذلك[5] ؟

---

(١) النِّسْبة والنُّسْبة - بكسر النون وضمّها - بمعنىً واحد . وقيل : النِّسبة - بالكسر - مَصْدَر ، والنُّسبة - بالضمّ - الاسم . اللسان : ٢ / ٢٥٢ .

والنسبة والإضافة بمعنىً واحد ، ولذا يُسمَّى هذا الباب أيضا : باب الإضافة ، والتسمية الأولى أشهر .

وقد سمّاه سيبويه بالتَّسْمِيتَينِ ، فقال فى الكتاب (٣ / ٣٣٥) : "هذا باب الإضافة ، وهو باب النسبة" .

واستَعملَ أيضا سيبويه هذا المصطلح (الإضافة) كثيرا فى هذا الموضوع وهو يَعنى به : النسبة . كما سيظهر لنا ذلك من نصوصه التى ستَرِد فى الحواشى .

وترجمة سيبويه المذكورة آنفا وإن كانت هى الترجمة العامة لموضوع النسب ، إلاّ أنه لم يُورِد كل مسائل هذا الموضوع تحت هذه الترجمة ، بل عَقد لكل مسألة باباً كما هو معروف عنه من تشقيق الموضوع الواحد إلى أبواب تتنوّع بتنوّع المسائل المختلفة ، ولذا جاء موضوع النسب هذا فى (٢٣) بابا .

وقد قصر سيبويه حديثه فى هذا الباب الأول على بيان حقيقة النسب ، ثم عَرَضَ أمثلة كثيرة للتغييرات الشاذة فى النسب .

(٢) فيه : أى فى باب النسبة . وهذا (الغَرَضُ) هو العُنْصُر الثانى من العناصر الأربعة التى يقوم عليها الباب من شرح الرمانى لكتاب سيبويه ، وكان عنوان الباب هو العنصر الأول . انظر حديثنا عن ذلك عند الكلام عن منهج الشرح ص .

(٣) يَعنى : سيبويه .

(٤) مسائل الباب ، هى العنصر الثالث من العناصر الأربعة المشار اليها فى هـ ٢ .

(٥) هذا السؤال الذى افتَتَح الرمانى به مسائل الباب ، هو السؤال العامّ الذى يُطالعنا فى أول عنصر المسائل من كل باب من أبواب الشرح ، وهو دائما بهذه الصيغة : ما الذى يَجوز فى .. ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك . انظر منهج الشرح فى قسم الدراسة (الجزء الأول) .

ولِم لا يجوز إلزامُها علامةَ النَّسَب / فقط[1] ؟ وهَلْ ذلك لقُوّة ٩/٤ أ التغيير فيها على منزلته فى الإضافة إلى النَّفْس[2] إذْ قد تَغيَّرَ معنى الاسم فى النسب بأنْ صارَ لغَيْر ما كان وليس كذلك الإضافة إلى النفس ؟

وما التغييرُ النّادر[3] فى النسب ؟ وما التغيير المُطَّرِد[4] ؟ ولِم جازَ فيه التغييرُ النّادِرُ ؟ ولِم جاز التغييرُ المُطَّرِدُ[5] ؟

وهل ذلك للدلالة على معنى النسب ممّا هو أحَقُّ به ؟ ولم جازَ القياسُ على التغيير المُطرد ، ولم يَجُز القياسُ على التغيير النادر مع وُجوبه لعِلَّةٍ صحيحة ؟ وهل ذلك لأنّ عِلّة النادر لا تُوجَد إلاّ على طريق النادر ، فذلك سَبيل الحُكْم فى أنه لا يكون إلا على طريق النادر ؟

ولِم كانت الياءُ المشدَّدة أحَقُّ بعلامة النسب ؟[6]

---

(١) أى بدون تغيير فى بعض الأسماء .
(٢) يَعنى الإضافة فى نحو : غُلامِى .
(٣) النّادر أو الشاذّ بمعنىً واحد ، وهو : ما فارَق ما عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره . اللسان : (شذ ، ندر) .
(٤) هذا السؤال والسؤال الذى قبله ، تفصيل للتغيير الذى أورده قبلُ فى السؤال العامّ فى أول المسائل . ولذلك اندرجت إجابتهما معه ، فلم تكن على وفق ترتيبهما كما هنا فى المسائل . انظر الجواب ص ٥٥.
(٥) هذا السؤال والسؤال الذى قبله يلتقيان فى مضمونهما مع السؤال السابق قريبا : "ولم لا يَجوز إلزامُها علامةَ النسب فقط؟" ، ولذلك تَوحّدت الإجابة عن ثلاثتها فى قوله : "وإنما جاز التغيرر النادر فى باب النسب..." . انظر هذه الاجابة فى ص ٥٥.
(٦) هذا السؤال ليست إجابته على وفق ترتيبه هنا فى عنصر المسائل ، وإنما قُدّمت إجابته على إجابة السؤال الذى يتقدمه وهو : "ولم جاز القياس على التغيير المطرد .." انظر ص ٥٥ ، ٥٦.

ولِم جازَ سُهْلِىٌّ[١] ، فى النسب إلى السَّهْل ، على معنى : أنّه مِنْ أهْلِه . ودُهْرِىٌّ ، فى النسب إلى الدَّهْر ، على خلاف ذلك المعنى[٢] ، وذلك للقَدِيم السِّنِّ ببقائه[٣] على وجه الدهر ؟ وهل ذلك لأن النسبة :

= وهذا الصنيع من الرمانى يؤكِّد ما قلتُه فى الدراسة فى الحديث عن منهج الشرح من أنه يتصرَّف فى ترتيب أسئلته وأجوبتها حسبما تقتضيه طبيعة كلٍ .

وهذا القَدْر السابق من أسئلة الرمانى مبنىٌ على ما يلى من نص سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٣٥) :

"إعلم إنك إذا أضفتَ رجُلا إلى رجل فجعلتَه من آل ذلك الرجل ، ألحقتَ ياءىْ الإضافة . فإن أضفتَه إلى بلد فجعلتَه من أهله ألحقت ياءى الإضافة ، وكذلك إن أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حىٍّ أو قبيلة .

واعلم أن ياءى الإضافة إذا لحقتا الأسماء ، فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحِق ياءى الإضافة . وإنما حَمَلَهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومُنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن .

فمِنْه ما يجئ على غير قياس ، ومنه ما يُعْدَل وهو القياس الجارى فى كلامهم . وستراه إن شاء الله .

قال الخليل : كلُّ شئٍ مِنْ ذلك عَدَلَتْه العربُ تَرَكْتَه على ما عدلتْه عليه ، وما جاء تامًا لم يَحدث العرَبُ فيه شيئا فهو القياس .

فمن المعدول الذىَ هو على غير قياس قولهم ..."

(١) أي بضَمِّ السِّين ، والقياسِ فتحها .

والسَّهْلُ نقيضُ الحَزْنِ ، والسهلُ : كلُ شئٍ إلى اللِّين وقلة الخُشونة . والسَّهْلُ من الأرض اسمٌ جَرَى مجرى الظرف . اللسان : ١٣ / ٣٧١ .

هذا وقد بدأ الرمانى حَديثَه عن الأمثلة المذكورة فى الكتاب بكلمتى (سَهْل ودَهْر) مع انهما ليستا أولَ المذكور من الأمثلة فى الكتاب فى هذا الموضوع ، وذلك لقلّة التغيير فيهما عمّا سواهما إذ ليس فيهما أكثر من تغيير الفتحة إلى الضمة ، كما أنهما على أخفّ الابنية (فَعْل) . وليست هاتان العِلّتان فى غيرهما من الأمثلة ، انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ٦ص ٤٢.

(٢) المعنى المشار إليه : أنّه منْ أهْله ، يَعنى : أنه ليس المراد من (دُهْرِىّ) أنه من أهل الدَّهْر كما كان الحال فى (سُهْلِىّ) أنه من أهل السَّهْل ، وإنما المَراد من (دُهْرِىّ) : القديم السِّنّ

(٣) فى الأصل : (ببقا) بسقوط الهمزة والهاء . والصواب من الجواب ص ٥٧.

اختصاصُ الشئ بغيره على أظهر أحْواله[1] ؟ وما التغيير الذى لا يُزاد فيه على ياءَىْ النسبة ؟ وما التغيير المُطَّرِد الذى يزاد فيه على ياءى النسبة ؟ وهل ذلك فيما اقتضاه حروفُ العِلّة وما جَرَى مجراه ممّا يكون فى الوَصْل على خلاف حاله فى الوقف[2] ؟

ولم جاز فى النسب إلى هُذَيْل : هُذَلِىّ[3] ، وإلى فُقَيْم كِنانة[4] : فُقَمِىّ ، وإلى مُلَيْح خُزاعة[5] : مُلَحِىّ ، وإلى ثَقِيف[6] : ثَقَفِىّ ؟ فلِمَ كَثُر فى هذه النظائر مع أنه على طريق النادر الذى لا يُقاس عليه ؟ وهل ذلك لاجتماع سببين : قُوّة التغيير فى النسب ، مع التخفيف بحذف الياء الزائدة ؟

---

(١) يُريد بذلك أنّ جَعْل (دُهْرِىّ) للقديم السِّنّ هو أظهر ما يراد بهذه النسبة ، وأن الأقل ظهورا من ذلك المعنى هو جعله لمن ينسب الأشياء إلى الدهر وهو ذلك المذهب العَقَدىّ .

(٢) فى هذا السؤال الأخير إشارة من الرمانى إلى أن حروف العلّة وما يجرى مجراها ، تكون وراء أغلب التغييرات التى تَحدث فى النسب والدافعة إليها . ولم أرَ مثل هذه الإشارة لغير الرمانى.

(٣) أى بحذف الياء ، والقياس إبقاؤها . وكذا فى الثلاثة بعدها . وانظر مذاهب الصرفيين فى هذا بإزاء عنصر الجواب هـ ٢ ص ٥٨

وهُذَيْل : اسم جبل ، وقبيلة . اللسان : ١٤ / ٢١٨ .

(٤) فى الأصل : (كنابة) ، تحريف . وفُقَيْم كنانة : بَطْن فى كنانة . اللسان : ١٥ / ٣٥٥ .

والنسب إلى فُقَيْم غير كنانة يكون على القياس ، وكذلك إلى مُلَيْح غير خُزاعة . انظر شرح الشافية للرضى : ٢ / ٢٩ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .

(٥) مُلَيْح خُزاعة : حَىّ من خزاعة . اللسان : ٣ / ٤٤٥ .

(٦) ثَقِيف : اسم رجُل ، أو قبيلة . اللسان : ١ / ٣٦٣ .

ولِم جازَ فى النسب إلى زَبِينة : زَبانِى[١] ، وإلى طَىِّءٍ : طائى[٢] ، بزيادة الألف[٣] ؟ وهل ذلك لتغيير النسب بزيادة ما هو أَحَقُّ الحروف بالزيادة ، وعلى ذلك جاز فى البَحْرِ : بَحْرانِى[٤] ؟

ولم جاز فى العالية : عُلْوِى[٥] ؟ وهل ذلك لأنه رُدَّ إلى[٦] الأصل فى تَغْيير النَّسَب .

---

(١) بنو زَبِينة : حىٌّ من أحياء العرب ، وهم من باهلة . اللسان : ١٧ / ٥٦ ، وشرح الشافية : ٢ / ٨٤ .

والقياس فى النسب اليها : زَبَنِىّ . انظر فى حكم النسب إلى ما هو على (فَعِيلة) : ص ٧٢ ، وكذا المراجع المذكورة فى هـ ٥ ص ٧٣.

(٢) طَىِّءٌ : أبو قبيلة من اليمن ، وهو طىْءُ بن أُدَدَ .. ابن سبأ بن حِمْيَر . اللسان : ١ / ١١٠ .

وانظر القياس فى النسب إليها فى عنصر الجواب ص ٥٨.

(٣) أى فى (زَبانِىّ ، وطائىّ) . أمّا كَوْن الألف زائدةً فى (زبانىّ) فواضح إذ القياس (زَبَنِىّ) . وأما كونها زائدة فى (طائىّ) فلعل الرمانى عَنَى بالزيادة ما يشمل البدل إذ الألف مبدلة من الياء ، فالألف على هذا زائدة ودخيلة على الكلمة . وكلامه فى الجواب صريح إذا استَعمل الزيادة بجانب الكلمة الأولى ، والبدل بجانب الكلمة الثانية . انظر الجواب ص ٥٨.

(٤) بحرانى ، أى بزيادة الألف والنون . وفيها تخريج آخر سيأتى فى ص ٤٤ ، ٦٢.

(٥) العالية : ما فوق أرض نجدْ إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة ، وهى الحجاز وما والاها . اللسان : ١٩ / ٣٢٠ .

والنسب إلى العالية على القياس : عالِىّ ، وعالَوِىّ . انظر : الكتاب : ٣ / ٣٤٠ ، وشرح الشافية للرضى : ٢ / ٤٤ ، ٨١ .

(٦) (إلى) فى الأصل مكرَّرة .

وهو العُلْوُ[1] ، وكذلك النسب إلى البادية : بَدَوِىّ ، لأنه رَدٌّ إلى أصْل وهو البَدْوُ[2] ؟

ولم جاز فى النسب إلى البَصْرة : بَصْرِىّ[3] ؟ وهل ذلك لأنه لمّا كان مَوْضِع حَذْفٍ للتخفيف اقتَضى تَعْديلَ التغيير بالحركة ، والكسرة بين الضمة والفتحة /، لأن الضمة أثقل الحركات والفتحة أخفّها والكسرةَ ٩/٤ب بينهما ؟

ولم جاز فى النسب إلى السَّهْل : سُهْلِىّ ، وإلى الدهر : دُهْرِىّ ، على التغيير بالضم[4] ؟ وهل ذلك لأن الضمة لمّا كانت أفخم الحركات كانت أحقّ بمعنى القديم السِّنّ ، بما فيه من معنى التعظيم بكِبَر السِّنّ ،

---

(١) فى اللسان (١٩ / ٣١٥) : "عُلْوُ كلِّ شئٍ ، وعَلْوُه ، وعُلاوَتُه ، وعاليه ، وعاليتُه : أرْفَعُه".

(٢) فى اللسان (١٨ / ٧١) : "البَدْوُ ، والبادية ، والبَداةُ ، والبِداوة : خلاف الحَضَر .

والنسب إلى البادية على القياس : بادىّ ، وبادَوِىّ . انظر : الكتاب : ٣ / ٣٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٠ ، وشرح الشافية : ٢ / ٤٤ .

(٣) البصرة : حجارة رخوة إلى البياض ، وبها سُمِّيتْ البصرة . اللسان : ٥ / ١٣٣ . والبصرة هى تلك المدينة الواقعة على شط بحر العرب فى جنوب العراق .

(٤) انظر معى : لم أعاد الرمانى السؤال عن (سُهْلىّ ، ودُهْرىّ) بعد تقدُّم ذلك فى (ص ٣٨) . والسِّرّ فى هذا : أنه استَشعر شبهة تولدّت من تعليله لكسرة الباء فى (بِصْرىّ) بأنها لتعديل الحركة بكونها وسطا بين أثقل الحركات وأخفها .

ويؤكد ما أقول ، إيراده لهذه المسألة بعد سابقتها فى الجواب بأسلوب التفريع ، إذ يقول (ص٦١) : "... فأما سُهْلىّ ودُهْرِىّ .." .

أضف إلى هذا : أن هاتين الكلمتين هما فى هذا الموضع من الكتاب . انظر نص الكتاب فى هـ ٦ص ٤٢ .

فأمّا سُهْلىّ فللفَرْقِ[1] بين النسب إلى السَّهْل والسَّهْلة[2] فى تغيير النسب ؟

ولم جاز فى النسب إلى حَىّ من بنى عَدِىّ[3] يقال لهم : بَنُو عَبِيد[4] : عُبَدِىّ ؟ وهل ذلك للتخفيف كالتخفيف فى ثَقَفِىّ ، مع تفخيم الشأن كتفخيم دُهْرِىّ بضم أوله . وعلى ذلك قالوا فى جَذِيمة[5] : جُذَمِىّ ، إلا أن جُذَمِىّ ليس فيه من التغيير النادر إلى ضَمّ أوّله فقط ؟[6]

---

(١) فى الأصل : (فالفرق) . والصواب يقتضيه السياق .

(٢) فى اللسان (١٣ / ٣٧١) : "السَّهْلة ، والسَّهْل : تراب كالرمل يجئ به الماء . وأرضٌ سَهِلة : كثيرة السَّهْلة" .

(٣) بنو عَدِىّ : قبيلة . وعَدِىّ : اسْمٌ لكثيرين ، منهم : عدى بن كعب من قريش ، وهو جد عمر بن الخطّاب رضى الله عنه . والعدىّ : جماعة القوم يَعْدُون لقتال ونحوه . اللسان : ١٩ / ٢٥٨ ، ٢٧. . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٦.٥ .

(٤) (بنو عَبيد) هكذا فى الأصل بدون تاء فى آخرها هنا وفى الجواب ص ٦١ ، ومقارنة الرمانى بعد ذلك بينها وبين (بنى جَذيمة) فى النسب تؤكّد ذلك إذ يذكر أن (جُذَمىّ) ليس فيه من التغيير النادر إلا ضمّ أوله ، بخلاف (عُبَدىّ) ففيه – مع الضمّ – حذف الياء . وحذف الياء لا يكون من النادر إلا فى (فَعِيل) .

والذى فى الكتاب (٣ / ٣٣٦) : بنو عَبيدة ، بالتاء . وهى كذلك فى سائر المراجع الأخرى : الشافية وشرحها : ٢ / ٢. / ٢٨ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٨٦ ، والمفصل وابن يعيش : ٦ / ١. ، ١٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٤٧٩ .

والقياس فى (بنو عَبيد ، وبنو عَبيدة) : عَبيدىّ ، وعَبَدِىّ . انظر شرح الشافية : ٢ / ٢. ، ٧٤ .

(٥) جَذيمة : اسم لكثيرين . انظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٢ ، واللسان : ١٤ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

(٦) وعمّا سبق من التغييرات غير القياسية التى أدار الرمانى أسئلته حولها ، يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٣٥) . =

ولم جاز فى النسب إلى بنى الحُبْلَى من الأنصار[١] : حُبَلىّ ؟ وهل فيه تفخيم الأسم بأخَفّ الحركات فيما كان ساكنا قبلُ ؟ [٢]

ولم جاز فى النسب إلى صَنْعاء[٣] : صَنْعانِىّ ، وإلى بَهْراء[٤] :

= "فمنْ المعدول الذى هو على غير قياس قولهم فى هُذَيْل : هُذَلىّ ، وفى فُقَيْم كنانَة : فُقَمىّ ، وفى مُلَيح خُزاعة : مُلَحىّ ، وفى ثَقيف : ثَقَفىّ ، وفى زَبينة : زَبانىّ ، وفى طَيِّئ : طائىّ ، وفى العالية : عُلْوىّ ، والبادية : بَدَوىّ ، وفى البصرة : بِصْرىّ ، وفى السَّهْل : سُهْلىّ ، وفى الدَّهْر : دُهْرىّ ، وفى حىّ من بنى عَدِىّ يقال لهم : بنو عَبيدة : عُبَدِىّ ، فضموا العين وفتحوا الباء ... ، وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول فى بنى جَذيمة : جُذَمىّ ، فيضم الجيم ويُجْرِيه مجرى : عُبَدىّ"

(١) بنو الحُبْلَى من الأنصار : هم أولاد سالم بن غَنْم بن عوف بن الخزرج ، لقِّب سالم بالحبلى : لعظم بطنه . ومن سلالته عبد الله بن أُبَىّ بن سلول ، رئيس المنافقين . جمهرة أنساب العرب : ٣٥٤ ، واللسان : ١٣ / ١٤٩ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى بنى الحُبْلَى من الأنصار : حُبَلِىّ" .
والقياس فى النسب اليها : حُبْلِىّ ، وحُبْلَوِىّ ، وحُبْلاوِىّ . انظر : شرح الشافية٢/٣٩ ، ٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، والاشمونى : ٤ / ١٧٨ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩١ .

(٣) صنعاء : مدينة اليمن . اللسان : ١٠ / ٨٠ .
والقياس فى النسب إليها : قلب الهمزة واوا . وكذا فى الكلمتين بعدها .
انظر : شرح الشافية : ٢ / ٥٤ ، ٥٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٣١ ، وابن يعيش : ١٠ / ٣٦
ومن العرب من يقول : صنعاوى ، وبهراوى على القياس . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .

(٤) بهراء : قبيلة من قُضاعة باليمن ، انظر : نص الكتاب المذكور فى هـ٢ ص ٤٥ ، واللسان : ٥ / ١٥٢ .

بَهْرانىّ ، وإلى دَسْتَواء[1] : دَسْتَوانىّ ؟ وهل ذلك لأن الألف والنون لمّا كثر اصْطحابهُما فى الزيادة ككثرة اصطحاب الألف مع الهمزة اقتضى ذلك أنه إذا غُيِّر الاسم بإذهاب الهمزة فالنون أَحَقُّ به حتى يَخلفها ما شاكلها فى موضعها ، فعلى هذا جَرَى هذا التغيير ، وذلك لأنه وإن كان على طريق النادر فهو على أُصول صحيحة وليس يَجرى على المُجازَفة بأىّ ضَرْب من ضُروب التغيير كان ، بل على أصل صحيح وهو التغيير بما هو أحقّ بالاسم ممّا تقتضيه العِلّة الصحيحة[2] ؟

ولم جاز فى النسب إلى البَحْر : بَحْرانىّ ؟ وهل ذلك لأن الاسم لمّا كان على أقلّ الأُصول حروفا وهو فَعْل وقد نُسب إلى ما هو عظيم الشأن اقتَضى تكثير الاسم بزيادة حرفين يَكثر اصطحابهما ولا يَثقلان[3] مع ياءَىْ النسبة . فهذا على مذهب الخليل ، لأنه يقول : إنه منسوب إلى البَحْر ، وقياسُه المطرد : بَحْرِىّ .

وقد يَتَوجّه فيه أن يكون منسوبا إلى البَحْرَيْنِ[4] على تقدير : هذا

---

(١) فى ترتيب القاموس (٢ / ١٧٨) : "دَسْتَوى - بالقصر - قرية بالأهواز" .

والتاء مضبوطة بالفتح فى الكتاب (٣ / ٣٣٦) ، وكذا فى القاموس (دسا) ضبط قلم . وفى مادة (دست) منه ضبطت بالضم ضبط قلم أيضا .

والكلمة مقصورة فى القاموس ، لكنها ممدودة فى الكتاب والرمانى وشرح الشافية (٢ / ٥٨) .

(٢) انظر أوجها أخرى للمشابهة بين الألف والنون وبين ألف التأنيث الممدودة ، فى شرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٣) فى الأصل : (ينقلان) بالنون فى موضع الثاء ، تحريف .

(٤) البحرين : موضع بين البصرة وعُمان . اللسان : ٥ / ١١ .

بَحْرانِ ، فى مذهب من يقول بالتَّسْمِية بِ مُسْلِمَيْنِ : هذا مُسْلمانِ[1] ، ثم كثر حتى جرى على كل بَحْر؟[2]

ولم جاز فى النسب إلى الأُفُق[3] : أفقىّ ، وأُفُقىّ - على القياس

---

(١) هذا أحد مذهبين فى إعراب ما سُمِّىَ بالمثنى ، وهو جَعْل الإعراب على النون وإلزامه الألف . والمذهب الآخر : إعرابه بالحروف كما كان قبل التسمية . انظر : شرح الكافية : ٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٤ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى صَنْعاء : صَنْعانىّ ، .... ، وفى بَهْراء ، قبيلة من قُضاعة : بَهْرانىّ ، وفى دَسْتَواء : دَسْتَوانىّ ، مثل بَحْرانىّ . وزعم الخليل : أنهم بَنَوا البَحْر على فَعْلانَ ، وإنما كان القياس أن يقولوا : بَحْرِىّ"

وأقول : كلام سيبويه فى النص السابق صريح فى أن (بَحْرانىّ) نسبةٌ إلى (بَحْر) على غير قياس ، وأن هذا هو مذهب الخليل.

وكذلك صدر كلام الرمانى صريح فى هذا أيضا .

والعجب - مع صريح كلام سيبويه فى هذا - أن السُهَيْلىّ يلوم ابن سيده إذ نسب - فى المُحْكَم - ذلك إلى سيبويه والخليل . بل يَدَّعِى أن سيبويه ما قال ذلك قط ، وأنه إنما قال : إن (بحرانى) نسبة إلى (البحرين) ، وأن الخليل ما أراد بعبارته التى نقلها عنه سيبويه إلا هذا ، وأيد كلامه بما جاء فى كتاب العين من قوله : تقول : بحرانى فى النسب إلى البحرين ، وبما يذكره جميع النحاة أيضا من أن (بحرانى) نسبة إلى (البحرين) وتأولهم لكلام سيبويه على هذا.

انظر فى موقف السهيلى هذا : اللسان : ٥ / ١٠٤ .

وبالرجوع إلى بعض المراجع التى عَرضتْ لهذه المسألة ، وجدتها تنص على أن (بحرانى) نسبة إلى (البحرين) كما ذكر السهيلى ، إلا أنى مع ذلك مازلت عند قولى بأن كلام سيبويه صريح فى أن (بحرانى نسبة إلى (البحر) .

والمراجع التى رجعتُ اليها هى :شرح الشافية : ٢/ ٨٢ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٨ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٢ .

(٣) الأُفُق : ما ظهر من نَواحى الفَلَك وأطراف الأرض . وآفاق السماء والأرض : نواحيهما . وأُفُق البيت : نواحيه ما دُون سَقْفة . اللسان : ١١ / ٢٨٥ .

والتغيير ؟ وهل ذلك لأن إجراءه على القياس أوكد فى البيان ، وعلى التغيير لأن الفتح أخفّ من الضمّ مع المناسبة التى بينهما[1]؟[2]

ولم جاز فى النسب إلى حَرُوراءَ[3] : حَرُورِىّ ، وإلى جَلُولاءَ[4] : جَلُولِىّ ، بحذف الهمزة مع الألف ؟ وهل ذلك لأنهما حُذِفا معاً للتغيير كما زِيدا معا ؟

ولم جاز فى النسب إلى خُراسانِ ثلاثةُ أوجه : خُراسانِىّ ، وخُرْسِىّ ، وخُراسِىّ ؟

وهل خُراسانِىّ على الأصل والقياس المُطَّرِد ، وخُرْسِىّ على حذف الزوائد ، وخُراسِىّ على حذف الزائدين اللَّذَيْنِ اصْطَحَبا فى الزيادة وتَرْك ما انْفَصَل منهما لكونه فى موضع قوىّ وهو فى وَسَط الاسم ؟[5]

(١) انظر شرح الشافية : ٢ / ٨٣ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى الأُفُق : أَفَقىّ ، ومن العرب من يقول : أُفُقىّ فهو على القياس" .

(٣) حَرُوراء - بالمدّ والقَصْر - : قرية بظاهر الكوفة ، وتُنسب إليها الحَرُورِيّة من الخوارج لأنه كان أول اجتماعهم بها وتحكيمهم حين خالفوا عليا كرم الله وجهه . اللسان : ٥ / ٢٥٨ .

والقياس فى النسب إليها : حَرُوراوِىّ ، بقلب همزة التأنيث واوا . انظر : ص ١٥٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ٥٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢.

(٤) جَلُولاء - بالمدّ - : قرية بناحية فارس . اللسان : ١٣ / ١٢٨ .

والقياس فى النسب إليها : جَلُولاوِىّ ، لأنها مثل حَرُوراء : انظر الحاشية السابقة مباشرة .

(٥) الكتاب : (٣ / ٣٣٦) : "قالوا فى حَرُوراءَ ، وهو موضع : حَرُورِى ، وفى جَلُولاءَ : جَلُولِىّ ، كما قالوا فى خُراسانَ : خُرْسِىّ، وخُراسانِىٌّ أكثَر ، وخُراسِىّ لغة" .

ولم جاز فى النسب إلى الحَمْض[١] : إبلٌ حَمَضِيّة ، وإبل حَمْضِيّة ؟ وهل ذلك لأن حَمْضِيّة على القياس المطرد ، وحَمَضِيّة على التغيير الذى يُؤْذِن بأن النسب على معنَى : أكْل الحَمْض؟[٢]

ولم جاز فى النسب إلى الخَرِيف[٣] : خَرْفِيّ ، وخَرِيفىّ ؟ وهل خَرْفِيّ على حَذْف الزوائد وهو أجوَد لأنّه أخَفّ ؟[٤]

---

(١) الحمض من النبات : كلّ نَبْتٌ مالح أو حامض . اللسان : ٨ / ٤٠٨ .

(٢) لعل وجه الإيذان الذى ذكره الرمانى ، أن النسب إلى الحَمْض على التغيير فرع على النسب إليه على الأصل ، وأن فرعية اللفظ هذه تُشعِر بفرعية المعنى الذى هو أكْل الحَمْض إذ كان المعنى الأصلى فيه - قياسا على النظائر السابقة - هو الوجود فى الحَمْض .

فالنسب اليه على التغيير ، فيه إشعار بهذا المعنى الفرعى أكثر من الإشعار به عن طريق النسب إليه على القياس .

ولعل هذا ملحظ خاصّ بالرمانى .

وسيبويه يقول فى الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقال بعضهم : إبل حَمْضِيّة ، إذا أكلتْ الحَمْض . وحَمْضِيّة أجْود" .

وجاء في اللسان (٨/٤٠٩) : "إبل حَمْضِيّة ، وحَمَضِيّة : مُقيمةٌ فى الحَمض ... ، وبَعير حَمْضىّ : يأكل الحَمْض" .

(٣) الخريف : أحد فصول السنة ، وهى ثلاثة أشهر من آخر الصيف وأول الشتاء . وسُمّىَ خريفا : لأنه تخرف فيه الثمار أى تُجتَنى . والخريف : أول ما يبدأ من المطر فى إقبال الشتاء . وقال أبو حنيفة : ليس الخريف فى الأصل باسْم الفَصْل ، وإنما هو اسم مطر الصيف ثم سُمّى الزمن به . اللسان : ١٠ / ٤٠٩ .

(٤) الكتاب (٣/٣٣٦) : "وقال بعضهم : خَرْفِيّ ، أضافَ إلى الخريف وحَذَف الياء . والخَرْفىّ فى كلامهم أكثر من الخريفىّ..."

ولم جاز فى النسب إلى الطَّلْح[١] : إبل طُلاَحِيَّة ، إذا أكلتْ الطَّلْح ؟ وهل لأنَّه لمَّا كان موضع تفخيم بزيادة أخَفّ الحُروف صَحِبتْ تلك الزيادة أفْخَم الحركات فى أوّل الاسم ؟[٢]

ولم جاز فى النسب إلى عِضاهٍ [٣] : عِضاهِيّ ، وعِضَوِيّ ؟ وهل ذلك على مذهب مَنْ جَعَلَ الواحدةَ عِضاهة كقولك فى قَتادة : قَتاد[٤] . ومَنْ قال فى الواحد عِضَة وفى الجمع عِضَوات ، قال : عِضَوِيّ . فهذا على مذهبين للعرب فيه مختلفين ؟[٥]

ولم جاز فى النسب إلى أُمَيَّة[٦] : أُمَوِيّ ، وأَمَوِيّ ، وأُمَيِّيّ ؟ وهل

---

(١) الطلح : شجرة طويلة ، عظيمة الساق ، ورقها قليل ، وأغصانها طوال عظام ، وزهرتها طيِّبة الريح ، ولها شَوْك كثير ، وصَمْغها جيِّد ، تأكل الإبل منها أكلا كثيرا ، ومنابتها بطون الأودية ، وتكنى أمّ غَيْلان ، والواحدة : طَلْحة ، وبها سُمِّى الرجل . اللسان : ٣ / ٣٦٤ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا : إبل طُلاحيّة ، إذا أكلتْ الطَّلْح .

(٣) العضاه : ضَرْب من الشجر ، كما فسّره سيبويه (الكتاب : ٣ / ٣٣٦) . وانظر اللسان : ١٧ / ٤١١ وما بعدها .

(٤) فى الأصل : (قتادى) ، خطأ فى الرسم . وانظر نص الكتاب فى الحاشية التالية .

هذا والقتاد :ضرب من الشجر . انظر اللسان : ٤ / ٣٤٠.

(٥) الكتاب (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا فى عضاه : عضاهيّ ، فى قول مَنْ جَعَل الواحدةَ عضاهة مثل قتادة وقتاد . والعِضاهة بكسر العين ، على القياس . فأمّا مَنْ جعل جميع العِضَة عِضَوات ، وجعل الذى ذهب الواوَ فإنه يقول : عضَوِيّ" .

(٦) أُمَيَّة : اسم رجل ، وهُما أُمَيَّتانِ الأكبر والأصغر ابنْا عَبْد شَمْس بن عبد مناف . اللسان : ١٨ / ٤٨ .

وأميّة فى الأصل : تصغير أَمَة ، وهى الجارية ، والتاء فى أمة عِوَض عن=

أُمَوِىّ على القياس كالنسب إلى جُهَيْنة : جُهَنِىّ[1] ، وأَمَوِىّ على تغيير النسب بما هو أخَفّ ، وأُمِّيّ على أن الياء لمّا كانت قَوِيّة بالتشديد الذى فيها حتى تَتصرّف بوجوه الإعراب فى مثل كُرَسِىّ صارت كالحرف الصحيح ؟[2]

ولم جاز فى النسب إلى الرَّوْحاء[3] : رَوْحانِىّ ، ورَوْحاوِىّ[4] ، وإلى بَهْراء : بَهْراوِىّ ، وبَهْرانِىّ ؟ وهل علّة الواو مُؤاخاتُها للهَمْزةِ فى أنها حرف علّة[5] لا يَثقل بها الاسم ثقله بالحروف المُتضاعِفة ؟[6]

=اللام المحذوفة التى هى واوٌ بدليل : أَمَوات ، وعند تصغيرها رُدّت اللام المحذوفة ثم قُلبتْ ياء وأُدغمتْ فيها ياء التصغير ، ثم زيدت تاءُ التأنيث لكون الاسم ثلاثيا مؤنثا ، فأمّا تَاء العِوَض فقد حذفت حين رُدّتْ اللام .

(١) انظر قياس النسب إلى مثل (جُهَيْنة ، وأَمَيّة) فى ص ٧٢ - ٧٤، وفى شرح الشافية : ٢ / ٢٠ وما بعدها .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وتسمعْنا من العرب من يقول : أَمَوِىّ . فهذه الفتحة كالضمة فى السُّهْل إذا قالوا : سُهْلِىّ" .

وانظر أيضا فى النسب إلى السُّهْل : نصَّ الكتاب المذكور فى هـ٦ ص ٤٢.

(٣) الرَّوْحاء : موضع قرب المدينة . شرح الشافية : ٢ / ٥٨ .

(٤) رَوْحاوِىّ ، بقلب همزة التأنيث واو هو القياس ، ورَوْحانىّ بقلب الهمزة نونا ، نادر . وحكم الكلمة التى بعدها كذلك .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٥٤ - ٥٨ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ .

(٥) واضحٌ من كلام الرمانى أنه يرى أن الهمزة حرف علّة ، وصرّح بهذا أيضا فى ص ١٣١ وانظر ص ٢٧٥ وهـ ٤ منها .

وقد ذكر الأشمونى أن للنحويين فى المسألة خلافا فقال (٤ / ٢٩٢) : فى الهمزة ثلاثة أقوال : أحدها - حرف صحيح ، والثانى - حرف علّة وإليه ذهب الفارسى ، والثالث - أنها شبيهة بحرف العلّة" . وانظر أيضا : الأشمونى : ٤ / ٢٨ ، وابن يعيش : ١ / ٧ .

(٦) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا : رَوْحانِىّ فى الرَّوْحاء ، ومنهم مَنْ يقول : رَوْحاوِىّ كما قال بعضهم : بَهْراوِىّ" .

ولم جاز فى النسب إلى القِفاف[1] : قُفِّىّ ؟ وهل ذلك لأنه وإن كان اسماً لموضع بأنه رَدَّه إلى الواحدة فى قُفَّة على طريق تغيير النسب[2] ؟

ولم جاز فى النسب إلى شتاءٍ : شَتْوِىّ ؟ وهل ذلك لأنه رَدَّه إلى شَتْوةٍ طَلَبا للخِفّة إذْهاءُ التأنيث ساقطةً فيه لا محالة ؟[3]

---

(١) القفاف : جمع قُفّة وقُفّ ، والقُفّة : الوعاء المعروف الذى يصنع من الخُوص، والقُفّة أيضا : شجرة مستديرة ترتفع عن الأرض قَدْر شِبْر وتَيْبَس فيُشبَّه بها الشيخ إذا كبر ، والقفة : الرِّعْدة ، والقفة : أصْل الفأس الذى فيه ثقبها الذى يُجْعَل فيه مقبضُها ، والقفة : الأرنب ، والقُفّة و القُفّ : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا ، والقُفّ : ظَهْر الشئ ، والقُفّ أيضا : وادٍ من أودية المدينة . اللسان : ١١ / ١٩٥ وما بعدها .

(٢) كلام الرمانى ظاهر فى أن المنسوب إليه فى هذه الفقرة هو كلمة (القفاف) ، لكن المذكور فى مطبوعتى الكتاب (بولاق ، وهارون) بَدَلاً منها هو كلمة (القَفا)، وهو مؤخر العُنق .

فيبدو أن الكلمة فى نسخة الرمانى من الكتاب هى كما أوردها فى شرحه ، وإن كان (هارون) لم يُشر فى حاشية مطبوعته إلى ورود كلمة (القفاف) فى شئ من النسخ الخَطّية ، ولكن الذى أشار إلى ذلك هو مُصحِّح ط بولاق (٢ / ٧) ، كما أنه أشار أيضا إلى أن المنسوب إليه فى النص الذى أورده صاحب اللسان نقْلاً عن سيبويه هو كلمة (القفاف) ، فقال فى اللسان (١١/ ١٩٧) : "وقال (أى سيبويه) فى باب معدول النسب الذى يجئ على غير قياس : إذا نَسبتَ إلى قفاف ، قلتَ : قُفِّىّ .

فإن كانَ (أى سيبويه) عَنَى جَمْعَ قُفّ فليس من شاذ النسب ، إلا أن يكون عنى به اسْمَ موضع أو رجُل فإن ذلك إذا نَسبتَ إليه قلتَ : قِفافِىّ ، لأنه ليس بجمع فيُرَدّ إلى واحد للنسب" .

وإليك نصُّ الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا فى القَفَا : قَفِىّ" .

وقياس النسب إلى القَفا : قَفَوِىّ . انظر حكم النسب إلى ما ألفه ثالثة فى ص .

(٣) الشتاء : أحد أرباع السَنة . وهو والشَّتْوة بمعنىً ، وقيل : الشتاء جمع شَتْوة ، وقيل : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزلة الصيف لأنه أحد فصول السنة=

. . . .

=الأربعة ، وأمّا الشَّتْوة فإنما هي مَصْدَر للمرّة من : شَتَا بالمكان شَتْواً .
انظر : اللسان : ١٩ / ١٤٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ٨٢ .
وعلى هذا يكون (شَتْوِيّ) في النسب إلى (شتاء) نسبا نادرا على القول الأول والثالث ، إذ القياسَ أن يُنسب إليها على لفظها فيقال : شتائِيّ ، أو شتاوِيّ .
وأما على القول الثاني فيكون (شَتْوِيّ) نسبا قياسيا ، إذا القياسُ في مثله أن يُرَدّ إلى واحدة .
والسؤال الآن : لم جَعَل الرماني (شَتْوِيّ) نسبا نادرا مع أن ظاهر كلامه (وبخاصة في الجواب ص ٦٥) أنه مَبْنيّ علىَ القول الثاني القائل بأن (الشتاء) جمعَ (شَتْوة) ، إذ جَعَل (شَتْوِيّ) في النسب إلى (شتاء) رَداً إلى الأصلَ في (شَتْوة) ، والمفهوم من جَعْله (شَتْوة) ،أصلا لِـ (شِتاء)َ أنها مُفْرَدُه ؟ .
والجواب عن ذلك :
أن الرماني وإن كان ظاهر كلامه أنه جعل (شَتْوة) مفردا لـ (شتاء) ، إلاّ أنّ الذي فهمتُه من كلامه أنه أراد أن (شتاء) وإن كانت في الأَصلَ جَمْعاً لشَتْوة إلا أنها صارت عَلَما على أحد فصول اَلسنة ، فكان حق النسب اليها قياسا أن يكون على لفظها ، فلما رُدّت في النسب إلى المفرد اعتبَر الرماني ذلك نسبا نادرا .
والدليل على أن الرماني أراد ذلك : أنه في حديثه عن الكلمة السابقة عليها وهي كلمة (القفاف) إذ كان النسب إليها (قُفِّيّ) أراد مثل ذلك . فقَرْنُهُ لكلمة (شتاء) مع (القَفاف) يدل على أنه أراد هنا ما أراده هناك .
ويُقوِّيَ ما قلتُ منَ أن الرماني أراد ذلك : أن كلمة (شتاء) ليست مذكورة في هذا الموضع من الكتاب ، وإنما هي مذكورة قبل ذلكَ بكثير بين كلمتي صَنْعاءَ وبَهْراءَ إذ يقول سيبويه (٣ / ٣٣٦) : "وقالوا في صَنْعاءَ : صَنْعانيّ ، وفي شتاءَ : شَتَوِيّ ، وفي بَهْراءَ...." (وانظر نص الكتاب المذكور في هـ ٢ ص ٤٥) ، فقَرْنُ الرَماني لكلمة (شتاء) بما يلتقي معها في وَجْه النُدور الذي أوضحت وهي كلمة (القفاف) أولَى من قرْنها بكلمتي صَنعاءَ وبَهْراءَ اللتين لا تلتقيان معها في وجه النَدور هذا وإن كانت تَلتقي معهما في الهمزة الممدودة .
والجدير بالذكر :أن التاء في (شَتْوِيّ) مضبوطة في الكتاب (٣/ ٣٣٦) بالفتح ، وفي شرح الشافية (٢ / ٨٢) بالسكون ، وجَمَع صاحب اللسان (١٩ / ١٤٨) بين الضبطين وصرَّح بأنها بالسكون على غير قياس . وانظر أيضا ابن يعيش : ٦ / ١٢ . =

ولم جاز في النسب إلى طُهَيَّة[1] : طُهْوِيّ ، وطُهَوِيّ ؟ وهل طُهَوِيّ على القياس ، وطُهْوِيّ على التخفيف بجَعْلِ الساكن موضع المتحرك الذى كان يَلْزَمه طُهَوِيّ فلم يُعْمَل أكثر من التخفيف فقط ؟/ ٤ / ١٠ب

ولم جاز في النسب إلى قُرَيْشِيٍّ[2] : قُرَيْشٍ ، وقُرَشِيّ ؟

وما الشاهد فى قول الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقِيتهُ   سَرِيع إلى داعِي النَّدَى والتَّكَرُّم ؟[3]

ولم جاز النسب إلى الشَّأْم[4] : شَآمٍ ، وشَأْمِيّ ، وشَآمِيّ بثلاثة أوجه ؟ وهل شَأْمِيّ على القياس المطرد ، وشَآمٍ على إبدال الياء الساكنة ألفا

=ووَجْهُ الندور على الفتح - بعد ما سبق - واضح .

وفى اللسان (١٩ / ١٨٤ ، ١٨٥) : "قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشَّتْوة ورفضوا النسب إلى الشتاء ... قال ابن بَرِّى : والشَّتْوِىّ منسوب إلى الشَّتْوة" .

(١) طُهَيَّة : حَىّ من تميم . نُسبوا إلى أُمّهم طُهَيَّة بنت عَبْشَمْس بن سعد بن زيد مناة ، وأبوهم مالك بن حنظلة بن تميم. انظر :اللسان : ١٩ / ٢٤٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٢٨ ، ٤٦٧ .

(٢) قريش : قبيلة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أبوهم النضر بن كِنانة بن خُزَيْمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَر ، فكل من كان من ولد النضر فهو قُرشى دون ولد كِنانة ومَنْ فوقه . ولتسميتهم بقريش أسباب خمسة ، فانظرها فى اللسان : ٨ / ٢٢٥ ، وجمهرة أنساب العرب : ١١ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "وقالوا .. فى طُهَيَّة : طُهْوِىّ ، وقال بعضهم : طُهَوِىّ على القياس ، كما قال الشاعر :

بكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقِيتُه   سريعٍ إلى داعى النَّدَى والتكرُّم"

(٤) الشَّأْم : البلاد المعروفة إلى الشمال من الجزيرة العربية ، سُمِّيَتْ بذلك لأنها عن شمال القِبلة . انظر اللسان : ١٥ / ٢٠٨ .

فى تغيير النسب على جهة العِوَض وإن لم يكن فى موضع الياء المحذوفة ، وأمّا شَآمِىٌّ فعلَى زيادة الألف كأنه نُسب إلى الشَّآم .

وكذلك سبيل النسب إلى اليَمَن[1] : يَمَنِىٌّ ، ويَمانِىٌّ ، ويَمانٍ .

وإلى تِهامة[2] : تِهامِىٌّ ، وتَهامٍ ، وتَهامِىٌّ ؛[3]

ولم جاز فى النسب إلى الرُّوح من الملائكة والجنّ[4] : رُوحانِىٌّ ، بزيادة الألف والنون ؟ ولم خَصَّه سيبويه بهذا وأجاز أبو عُبَيْدة[5] ذلك

---

(١) اليمن : البلاد المعروفة فى جنوب الجزيرة العربية ، سُمِّيتْ بذلك لأنها عن يمين القبلة . انظر اللسان : ١٧ / ٣٥٤ .

(٢) تهامة : البلاد المعروفة التى طرفها من قبل الحجاز وأولها من قبل نجد . انظر : اللسان : ١٤ / ٣٣٨ وما بعدها ، والخزانة : ١ / ١٥٥ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٧) : "ومّما جاء محدودا عن بنائه محذوفةٌ منه إحدى اليائين يائى الإضافة ، قولك فى الشَّآم : شَآمٍ ، وفى تِهامة : تَهامٍ - ومَنْ كَسَر التاء قال : تِهامِىٌّ - ، وفى اليَمَن : يَمانٍ .
وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات ، عوضًا من ذهاب إحدى الياءين ...
ومنهم مَنْ يقول : تَهامِىٌّ ، ويَمانِىٌّ ، وشَآمِىٌّ ..."
وإن شئتَ قلت : يَمَنِىٌّ ...
وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقول : شَأْمِىٌّ ".

(٤) الرُّوح : ما تكون به الحياة . انظر اللسان : ٣ / ٢٨٩ ومابعدها .

(٥) يبدو أن هذه الإجازة منقولة عن أبى عبيدة فى نسخة الرمانى من الكتاب ، لكن الذى فى مطبوعتى الكتاب أن هذه الإجازة من أبى الخطاب (انظر نص الكتاب المذكور فى الحاشية التالية) .
وقد أشار هارون فى حاشية مطبوعته (٣ / ٣٣٨ هـ٢) إلى أن (أبو عبيدة) هو الوارد فى بعض مخطوطات الكتاب .
كما أن (أبو عبيدة) هو الوارد أيضا فى النص الذى نقله صاحب اللسان=

فى كل حيوان ؟[1]

وما حكم هذا الباب الذى وقع فيه التغيير النادر إذا سُمِّىَ بالاسْم فيه ثم نُسب إليه ؟ ولم وجب فى جميع ذلك أن يُرَدّ إلى القياس المطرد ؟

ولم وجب فى رجُل اسْمُه زَبِينة : زَبَنِىّ[2] ولم يَجُز : زَبانِىّ ؟ ولم وجب فى رجُل يقول بقِدَمِ الدَّهْر : دَهْرِىّ ولم يَجُز : دُهْرِىّ ؟[3]

=(٣ / ٢٩٠) عن سيبويه .

هذا ، وأبو عبيدة : هو مَعْمَر بن المثنى ، اللغوىّ البصرى ، أخذ عن يونس وأبى عمرو ، وهو قَرِين الأصمعى . وُلِد سنة ١١٢هـ ، ومات سنة ٢١١ هـ . البغية : ٢ / ٢٩٤ .

وأبو الخطاب : هو عبد الحميد بن عبد المجيد ، الأخفش الأكبر ، أخذ عنه سيبويه وأبو عبيدة . البغية : ٢ / ٧٤ .

(١) الكتاب (٢ / ٣٣٨) : "وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجِنّ جميعا : روُحانِىّ ، ... وزعم أبو الخطاب أن العرب تقوله لكلّ شئ فيه الرُّوح من الناس والدوابّ والجِنّ" .

(٢) فى الأصل : (زَبْنِىّ) بسكون الباء ، تحريف . انظر قياس النسب إلى ما كان على فَعِيلة ، فى ص ٧٢ ، وفى المراجع المذكورة فى هـ ٥ ص ٧٣.

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٨) : "وجَميعُ هذا (أى ما وقع فيه التغيير النادر عند النسب إليه) إذا صار اسْماً فى غير هذا الموضع فأضفتَ إليه ، جَرَى على القياس ...

وإذا سَمّيْتَ رجُلا زَبِينة لم تَقُل : زَبانِىّ ، أو دَهْراً لم تقل : دُهْرِىّ ، ولكن تقول فى الإضافة إليه : زَبَنِىّ ، ودَهْرِىّ" .

الجواب[1] :

الذى يَجوز فى النِّسْبة من التغيير على وجهين : تغييرُ نادر لا يُقاس عليه ، وتغيير مُطَّرِد يقاس عليه .

فالتغيير المطرد : هو الجارِى فى بابه على أَصْل يَقتضى أن يَكْثُر فى الباب ويَغْلِب عليه.

[و][2] التغيير النادر : هو الذى يَقلّ[3] فى بابه لعِلّة تقتضى أن لا يُتجاوَز به ما استُعمِل فيه .

وإنما جاز التغيير النادر[4] فى باب النسب لقُوّتِه على ذلك من وجهين : تغيير المعنى ، واللفظ . وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له ، وتغيير معنى الاسم بعلامة النسبة .

وعلامةُ النسبة ياءُ مشدَّدة .

وإنما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة[5] ، لأن النسبة ضَرْبُ من

---

(١) الجواب هذا ، هو العنصر الرابع من العناصر الأربعة التى يقوم عليها الباب من شرح الرمانى لكتاب سيبويه . انظر هـ ٢ ، ٤ فى ص٣٦ .

(٢) زيادة تعقد الكلام .

(٣) فى الأصل : (تقل) ، تحريف .

(٤) وكذلك التغيير المطرد ، إذ السؤالُ واردُ عقلا بالنسبة لهما ، وكذا الإجابة عنهما واحدة . ولذلك أورد الرمانى السؤال عنهما فى عنصر المسائل شاملا لهما فقال : "ولِم لا يَجوز إلْزامُها (أى النسبة) علامةَ النسب فقط ؟ ..." ثم فصَّل فقال : "ولِم جاز فيه (أى فى النسب) التغيير النادر ؟ ولم جاز التغيير المطرد ؟" .

انظر هذا فى ص٣٧. وانظر أيضا كلامنا فى هـ١ ، ٥ منها.

(٥) أى على جهة التشديد .

الإضافة[١] .

فالإضافةُ[٢] إلى النَّفْس تكون[٣] بالياء الواحدة كقولك : غُلامى وصاحبِى ، لأن المعنى يَجرى على ما كان عليه إذ غُلامِى هو الغلام المعروف قبل إضافته إلى [الياء][٤] .

وليس كذلك الإضافةُ فى النسبة ، إذ المعنى فيها لغير ما كان قبلُ ، [كقولك][٥] : كُوفِىّ ، فهو رجُل كُوفىّ ، وقد صار المعنى له بعد أن كان للكُوفة التى هى البلد[٦] .

فلمّا[٧] تضاعف التغييرُ فى النسب بتغيير المعنى واللفظ تضاعفتْ علامتُه بالياء المشدَّدة ، ولمّا لم / يكن فى الإضافة إلى النفس إلا تغييرُ واحد كانت علامتُه الياءُ المفرَدة . ١١/٤ أ

وإنما لم يَجُز القياسُ على النادر وإن كانت له علّة صحيحة لأن علته نادرة ، وحكمته أن تكون علّته بهذه الصِّفة لأنّها تَجرى فى خُروجها على الأصْل المطرد الموضوع للمعنى مجرى الاستعارة فى أنه لا يَجوز فيها أتَمُّ التصرُّف لأنها حينئذٍ تَخرج مِنْ حد الاستعارة إلى الملْك ، فكذلك النادر لو قِيسَ عليه لخرج عن حدّ النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى .

(١) الإضافة : إلحاق شئ بشئ .
(٢) فى الأصل : (بالإضافة) ، تحريف .
(٣) فى الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .
(٤) زيادة يقتضيها سياق الكلام .
(٥) زيادة يقتضيها سياق الكلام ، ودليلُها نظيرها السابق فى الإضافة إلى النفس .
(٦) الكوفة : هى تلك المدينة العراقية المشهورة . مأخوذة من التكوُّف ، وهو التجمُّع ، لأن سعدا لمّا أراد بناءها قال : تَكَوَّفُوا فى هذا المكان . اللسان : ١١ / ٢٢٢ .
(٧) فى الأصل : (فلم) ، تحريف .

وتقول فى النسب إلى السَّهْل : سُهْلِىّ ، وإلى الدَّهْر : دُهْرِىّ .

فمعنى النسبة فيهما جميعا[1] ، إلاّ أن الدُّهْرِىّ : هو الكبير المُسِنّ ببقائه على وجه الدَّهْر . والسُّهْلِىّ : هو الذى من أهل السهل . فاجتَمعا فى معنى النسبة وانفصلا من وجه آخر .

ومعنى النسبة : هى اختصاص الشئ بغيره مِنْ وَجْه من الوجوه على نَقْل اسْمِه إلى المنسوب .

والنسب الذى لا يُزاد فيه على ياءى النسبة : هو الجارِى على الحروف الصحيحة فى الاسم من غير معنىً يَقتضى خُروجَه عن النظائر[2] .

والنسبُ إلى هُذَيْل : هُذَلِىّ ، وإلى فُقَيْم كِنانة[3] : فُقَمِىّ ، وإلى مُلَيْح خُزاعة : مُلَحِىّ ، وإلى ثَقيف : ثَقَفىّ .

فهذا وإن كان فى هذه الاسماء على ضَرْبٍ من الكثرة فهو نادر لا يُقاس عليه ، لأنه إنما جاز لقُوّة النسب على التغيير ، مع التخفيف

---

(١) معنى النسبة الذى يَعنيه ، هو : اختصاصُ الشئ بغيره ، وهو ما سيذكره بعد قليل .

(٢) انظر إلى (المسائل) فى مقابلة هذه المسألة تجد أن الرمانى أورد سؤالين : أحدهما عن التغيير الذى لا يزاد فيه على ياءى النسبة ، والآخر عن التغيير الذى يزاد فيه على ياءى النسبة . وقد اشتمل كلامه فى عنصر المسائل على الاجابة عن السؤال الثانى ، وهنا فى عنصر الجواب اشتمل كلامه على الاجابة عن الأول . وهذا يدل على تعاون العنصرين فى الإفادة وفى كونهما معا شرحا لكتاب سيبويه .

(٣) فى الأصل : (كناية) ، تحريف .

بحذف الزائد لكثرته إلى حَدٍّ لا يُخلّ به[١] الحذف ، فهذه العلّة لا تَقتضى أن تجرى فى جميع النظائر إذ قد يكون منها ما يُخلّ به الحذف إذ لم يَكثر ككثرة هذا[٢] .

وتقول فى النسب إلى زَبينة : زَبانِىّ ، فتَزيد الألف[٣] لقُوّة التغيير مع التفخيم بالزيادة التى هى أحَقّ الحروف بذلك للخفّة[٤] .

وتقول فى النسب إلى طَىّء : طائِىّ . والقياسُ المطرد : طَيْئِىّ[٥] ،

---

(١) فى الأصل : (بالحذف) ، فى موضع : به الحذف . وما ذكرتتهُ أولى بسياق الكلام ، كما أن العبارة قد أُعيدتْ فى كلام الرمانى بعد قليل كما صوبتها .

(٢) للصرفيين فى النسب إلى ما هو على (فَعِيل ، وفُعَيْل) صحيحى اللام ، ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه والجمهور - : أن القياس بقاء الياء فيهما ، وأن ما جاء بحذفها كثَقَفىّ و هُذَلىّ فهو نادر لا يُقاس عليه .

الثانى - وهو مذهب المبرد - : جواز الحذف والبقاء قياسا فيهما .

الثالث - وهو مذهب السيرافى - : جواز الحذف والبقاء قياسا فيما كان على (فُعَيل) ، فأما ما كان على (فَعيل) فليس فيه إلا بقاء الياء.

وإنما فرق بينهما لكثرة ما ورد من (فُعيل) بالحذف ، فى حين أنه لم يَرد من (فَعيل) بالحذف إلا ثَقَفىّ.

انظر : الأشمونى : ٤ / ١٨٧ ، والمقتضب : ٣ / ١٣٣ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٩ .

(٣) أو أن الألف أبدلتْ من الياء . انظر : ابن يعيش : ٦ / ١١ ، واللسان : ١٧ / ٥٦ .

(٤) انظر هـ ١ص ٤٠.

(٥) بحذف الياء المكسورة من طَيِّئ .

انظر هذا القياس فيما قبل آخره الصحيح ياءُ مشدّدة مكسورة : فى شرح=

إلاّ أن الياء أبدلتْ ألفا لمؤاخاتها لها بالمدّ واللّين إلاّ أنّها أخفّ منها[1] .

وتقول فى النسب إلى العالِية: عُلْوِىّ ، لأنه رُدَّ إلى الأصل فى هذا المعنى وهو العُلُوُّ [2] .

وهذا نظير ما أعطاه للدراهم وما أَوْلاهُ بالمعروف[3] ، لأنه رُدَّ إلى الأصل وهو على معنى الزائد[4] :

=الشافية : ٢ / ٣٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٠ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٨٥ ، وفى الشرح المحقق ص ٢٠٥.

(١) وإبدال الياء ألفا حينئذ على غير قياس إذ الياء ساكنة . ويجوز أن يكون المُبدَل هو الياء المكسورة ، وأن الذى كان حُذف هو الياء الساكنة على غير قياس إذ القياس أن تحذف الياء المكسورة .
انظر : شرح الشافية : ٢ / ٣٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٠ ، وابن يعيش : ٦ / ١٠ .

(٢) شرح الشافية (٢ / ٨١) : "قالوا فى العالية - وهو موضع بقرب المدينة - عُلْوِىّ ، كأنه منسوب إلى العُلْو - وهو المكان العالى ضد السُّفْل - ، لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، والقياس : عالِىّ ، أو : عالَوِىّ ، فهو منسوب إليها على المعنى" وانظر أيضا ابن يعيش : ٦ / ١٠ .

(٣) عَدَّى الرمانى فعل التعجب (أَوْلى) بالباء كما ترى . وهو مُعدًّى فى اللسن (١٩ / ٣٠٠ سطر ١٨ ، ٢٠ / ٢٩٣ سطر ٥) باللام ، وكذا فى المفصل بشرح ابن يعيش : ٦ / ١٤٢ ، والأشمونى : ٣ / ٢١ ، والتصريح : ٢ / ٩١ ، بل نص فى التصريح على تعديته باللام .

(٤) لعل الرمانى يَعنى بهذا النظير : أن التعجب الذى حَقُّه أن يُصاغ على صورته التى تدلّ على الزيادة ، قد جاء على صورة الفعل الأصلية وهى (أعطى ، وأولى) ومع ذلك فقد دَلّ على الزيادة التى هى من خصائص=

وكذلك النسب إلى البادية : بَدَوِىّ ، لأنه رُدَّ إلى البَدْو وحُرِّك بالفتح للتفخيم[1] .

وتقول فى النسب إلى البَصْرة : بِصْرِىّ ، على تغيير النسب ، لأنه لَمّا كان موضع حذف لازم يذهاب الهاء التى [لا][2] تثبت أصلا فى النسب

11/4 ب /لأنها تَتغيّر فى الوصل عن حالها فى الوقف مع قُوّة النسب على التغيير ، أذْهَبَها فى جميع الباب لأنه لا سبيل إلى إجرائها على أصلها فى أن تكون[3] تارةً تاءً وتارةً هاءً[4] فلَزِمَ حذفُها لِما بَيّنا فى جميع النسب ، ثم غُيِّر بكسر أوّله ، لأنه لَمّا وجب له التغييرُ النادر بالقُوّة وكثرة الاستعمال كانت الكسرة أحقّ به من الضمة ، لأنّ الحذف للتخفيف يَقتضى التغييرَ بتَعْديلِ الحركة ، فالكسرةُ أعْدَل من الضمة لأنّ الأثقل الضمة والأخفّ الفتحة والكسرةُ وسط بينهما[5] .

=التعجب . فكذلك (عُلْوِىّ) مع أنه قد جاء منسوبا على صورة الكلمة الأصلية (عُلْو) إلا أنه مع ذلك يدلّ على النسب إلى (العالية) .

(1) وقيل : بَدَوِىّ منسوبُ إلى البَدْو ، وفُتح ليكون كالحَضَرِىّ لأنه قرينه . انظر شرح الشافية : 2 / 82 .

(2) زيادة يقتضيها المقام .

(3) فى الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .

(4) هى فى الوصل تاء وفى الوقف هاء . انظر هذا الأصل فى تاء التأنيث ، فى شرح الشافية : 2 / 288 ، وابن يعيش : 9 / 81 ، والأشمونى : 4 / 213 ، والتصريح : 2 / 343 ، والهمع : 2 / 209 .

(5) انظر لكسر الباء أيضا تعليلين آخرين فى شرح الشافية : 2 / 81 ، وثالثا فى المقتضب : 3 / 146 . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة : 2 / 587 .

هذا ، وقد حقق الصبان عدم شذوذ (بِصْرِىّ) بكسر الباء كما يرى غيرُه ، فقال (4 / 202) : "اعلمْ أن باء البَصرة مثلثة والفتح أفصح ، وسُمع فى المنسوب إليها الفتح والكسر ، ولم يُسمع الضمّ لئلا تلتبس النسبة إليها=

فأمّا سُهْلِيّ ودُهْرِيّ ، فحُرِّك بالضمّ ، لأنه لمّا كان[1] على أخفّ الأبنية اقتَضى أقوى الحركات وأفخمها فى تغيير النسب[2] ، ولم يَصلح الكسر فى سُهْلِيّ لأنه يُوهِم[3] النسبَ إلى السِّهْلة .

والنسبُ إلى حَيّ من بنى عَدِيّ يُقال لهم : بَنُو عَبِيد : عُبَدِيّ ، وذلك للتخفيف مع التفخيم بضَمّ أوّله ، وعلى ذلك جاز فى جَذيمة : جُذَمِيّ . إلا[4] أنه ليس فى جُذَمِيّ من التغيير النادر إلا ضمّ أوله .

وتقول فى النسب إلى بنى الحُبْلَى من الأنصار : حُبَلِيّ ، فيُفتح الساكنُ لتفخيم الاسم .

وتقول فى النسب إلى صَنْعَاءَ : صَنْعانِيّ ، وإلى بَهْراءَ : بَهْرانِيّ ،

=بالنسبة إلى (بُصْرَى الشام) كما قيل وإن كان المتجه عندى جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس فى باب النسب ...

إذا علمت ذلك علمتَ أنه يجوز حَمْل (البصْرِيّ) بالكسر على النسبة إلى (البِصْرة) بالكسر ، (والبَصْرِيّ) بالفتح على النسبة إلى (البَصرة) بالفتح . فلا يكون ثَمّ شذوذ أصلا ، وأفصحيّة الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر" .

وانظر أيضا فى لغات البصرة الثلاث : اللسان : ٥ / ١٣٣ سطر ١٦ .

(١) أى المذكور من سَهْلٍ ودَهْرٍ .

(٢) ذكر الرمانى فى المسائل (ص٤١ ، ٤٢) علةً لتغيير الفتحة إلى الضمة وإيثار الضمة على الكسرة فى (سُهْلِيّ) وعلةً أخرى لهذا أيضا فى (دُهْرِيّ) ، ثم جاء فى الجواب هنا وذكر علة تجمعهما معا بجانب العلة التى ذكرها بالنسبة للكلمة الأولى .

وتعدُّد العلل على هذا النحو يؤكِّد ما ذكرته فى الدراسة من أن شرح الرمانى مُفْعَم بالعلل .

(٣) فى الأصل : (لأنه لا يوهم) بإقحام لا .

(٤) فى الأصل : (لا) بسقوط الهمزة ، تحريف ، وانظر المسائل ص٤٢.

وإلى دَسْتَواءَ : دَسْتَوانىّ ، فتبُدِل من الهمزة نونا لأنها نظيرتها فى مُصاحَبة الألف بالزيادة[١] .

فى النسب إلى البَحْر : بَحْرانِىّ ، فتزيد الألف والنون لاصطحابهما فى الزيادة مع تفخيم الاسم لتعظيم المنسوب إليه .

ولو كان النسب إلى البَحْرَيْنِ على مذهب مَنْ يقول : هذا بَحْرانِ ، لكان بَحْرانِىّ على القياس لا على تغيير النسب النادر .

وتقول فى النسب إلى الأُفُق : أَفَقىّ ، وأُفُقىّ . على التغيير والقياس : أمّا التغيير فلطَلَبِ التخفيف ، وأمّا الأصل فى القياس فلطلب البيان الذى هو أتَمّ البيانين .

وتقول فى النسب إلى حَرُوراءَ : حَرُورِىّ ، وإلى جَلُولاءَ : جَلُولِىّ ، على حذف الزوائد . ويُقوِّى ذلك أنه حُذف الزائدان معاً كما زِيدَا معاً[٢] .

وتقول فى النسب إلى خُراسانَ : خُراسانِىّ على الأصل ، وخُراسِىّ على حذف الزائدين اللذين زيدا معا ، وخُرْسِىّ على حذف الزوائد كلّها[٣] .

---

(١) إبدال النون من الهمزة فى (صنعاء) وأخواتها - كما يرى الرمانى - هو أحد قولين فى المسألة ، والقول الآخر : هو أن الهمزة أبدلتْ واوا كأنهم قالوا : صنعاوى ، ثم أبدلت النون من الواو .

انظر ابن يعيش : ١ / ٣٦ ، وشرح الشافية : ٢ / ٥٨ ، وشرح الكافية : ١ / ٦٠ .

(٢) انظر ابن يعيش : ٦ / ١٢ .

(٣) انظر ابن يعيش : ٦ / ١٢ ، وشرح الشافية : ٢ / ٨٣ .

وتقول فى النسب إلى الحَمْض : إبِل حَمَضِيّة ، وإبل حَمْضِيّة . على الأصْل والفتح للتفخيم ، وذلك إذا أكلتْ الحَمْضَ[(١)] .

وتقول فى النسب / إلى الخَرِيف : خَرِيفِىّ على الأصل ، وخَرْفِىّ على ٤/١٢ أ التغيير بالحذف والتسكين وهو أجْود لأنه أخفّ[(٢)] .

وتقول فى النسب إلى الطَّلْح : إبِل طُلَاحِيّة[(٣)] ، فتَزيد الألفَ وتضمّ الأول لتفخيم الاسم ، وذلك إذا أكلتْ الطَّلْحَ ، وهذا نظير : إبل حَمَضِيّة ، إذا أكلتْ[(٤)] الحَمْضَ .

وتقول فى النسب إلى عِضاهٍ : عِضاهِىّ ، وعِضَوِىّ .

أمّا مَنْ قال : عضاهِىّ فهو على أن الواحدة عضاهة كقولك : قَتادة . وأما عِضَوِىّ فهو على أن الواحدة عِضَة وجَمْعُها عِضَوات .

فهذا على القياس ، إلاّ أنه على مذهبين مختلفين فى أصل

---

(١) قال المبرد : يقال : حَمْضٌ ، وحَمَض . فعلى هذا ليس حَمَضِيّة بشاذ ، انظر شرح الشافية : ٢ / ٨٣ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ .
(٢) سُمِع أيضا : خَرَفِىّ كثَقَفِىّ . انظر شرح الشافية : ٢ / ٨٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، واللسان : ١٠ / ٤٠٩ سطر ١٧ .
(٣) ويُروَى : طِلاحِيّة ، بكسر الطاء على النسب إلى الجمع . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٣ ، واللسان : ٣ / ٣٦٥ سطر ٩ .
(٤) فى الأصل : (إذا كلت) بسقوط أحد الحرفين : الألف ، أو الهمزة فى الوسط .

الاسم[1] . وإنما ذُكر فى هذا الباب لإزالة اللّبْس الذى يُوهِم أنه من تغيير النسب .

وتقول فى النسب إلى أُمَيّة : أُمَوِىّ على التخفيف ، وأُمَوِّى على القياس ، وأُمَيّىّ على إجرائه مُجرى الصحيح لأن هذه الياء المشدّدة لمّا قَوِيتْ حتى تَصرّفتْ بوُجوه الإعراب فى مثل كُرسِىّ جَرَتْ مَجرى الصحيح وإن كان فيه ثقل لاجتماع أربع ياءات[2] .

وتقول فى النسب إلى الرَّوْحاء : رَوْحانِىّ ، ورَوْحاوِىّ[3] . وإلى بَهْراءَ : بَهْراوِىّ ، وبَهْرانِى . وقد مَضَتْ علّة النون[4] .

فأمّا الواو فجاز إبدالهامن الهمزة لمُؤاخاتها لها ، مع الخِفّة التى تكون بها[5] .

وتقول فى النسب إلى القِفاف : قُفّىّ ، فترُدُّه إلى قُفّة فى هذا المعنى[6] .

---

(١) ستأتى هذه المسألة أيضا فى النسب إلى بنات الحرفين ص .

(٢) انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٨ ، ٦ / ١٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٣) انظر : هـ٤ ص ٤٩ .

(٤) انظرها فى المسائل ص ٤٤، وفى الجواب ص ٦٢.

(٥) الهمزة مؤاخية للواو فى كونها تُقارِب حرف العلّة بكثرة التغيير ، إلى حدّ أن جعلها الفارس من حروف العلة .

انظر : الأصول : ٤ / ٢٨ ، وابن يعيش : ١٠ / ٧ . وانظر أيضا هـ ٥ ص ٤٩ .

(٦) انظر هـ ٢ ص ٥٠.

وفى النسب إلى شِتاءٍ : شَتْوِىّ ، فتردّه إلى الأصل فى شَتْوةٍ طَلَبا للخِفّة[1] .

وتقول فى النسب إلى طَهَيّة : طُهْوِىّ ، وطُهَوِىّ[2] على القياس ، فأمّا التسكين فهو للتخفيف من طُهَوِىّ ، فليس فيه من تغيير النسب إلا[3] التسكين .

وتقول فى النسب إلى قُرَيْشٍ : قُرَيْشىّ على الأصل ، وقُرَشِىّ على التخفيف[4] .

وقال الشاعر :

بكُلِّ قُرَيْشِىّ إذا ما لَقِيتُه   سَرِيعٍ إلى داعِى النَّدى والتكرُّمِ[5] .

---

(1) انظر هـ ٣ص ٥٠ .

(2) وقيل أيضا طَهْوِىّ بفتح فسكون ، وطَهَوِىّ بفتحتين . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، والسيرافى بهامش الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، واللسان : ١٩ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

وجاء فى اللسان عن الأزهرى : أن من قال : طَهْوِىّ ، جعل الأصل : طَهْوة بفتح فسكون فيهما .

(3) فى الأصل : (إلى) ، تحريف .

(4) انظر هـ٢ ص ٥٨ .

(5) البيت فى الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، وابن يعيش : ٦ / ١١ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٧ ، والإنصاف : ١ / ٣٥ ، واللسان : ٢ / ٢٢٦.

وهو من الأبيات الخمسين فى الكتاب المجهولة القائل .

والشاهد فيه : (قُرَيْشِىّ) حيث نُسب إليها على الأصل من عدم حذف الياء وهو القياس فى (فُعَيْل) صحيح اللام .

وتقول في النسب إلى الشَّأْم[1] : شأميّ ، وشآميّ على تغيير النسب ، وشآمٍ على عِوَض الألف من الياء .

وكذلك في النسب إلى اليَمَن : يَمَنِيّ على الأصل ، ويَمانِيّ على تغيير النسب ، ويمانٍ على العِوَض .

وكذلك النسب إلى تِهامة : تِهامِيّ على الأصل ، وتَهامِيّ على تغيير النسب وتَهامٍ على العوض[2] .

وتقول في النسب إلى الرُّوح في معنى الملائكة والجِنّ : روحانِيّ ، بزيادة الألف والنون لتفخيم الشأن في الرُّوح .

وأجاز أبو عُبَيْدة[3] ذلك في كلّ حيوان على أصل الباب .

١٥/٤ب[4] وجميع التغيير النادر / في النسب إذا سُمّيَ بالاسم على جهة العَلَم يُرَدّ إلى القياس المطرد .

فإن سَمّيتَ رجُلاً دَهْراً ثم نَسبتَ إليه قلتَ دَهْرِيّ . وكذلك إن عَنَيْتَ

---

(١) في الأصل : (الشآم) ، تحريف . انظر : الكتاب : ٣ / ٣٣٧ ، واللسان : ١٥ / ٢٠٨ .

(٢) انظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٣ ، والأشموني والصبان : ٢ / ٢٠٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٤٥ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٨ ، والخصائص : ٢ / ١١٠ ، ٣٠٥ ، والخزانة : ١ / ١٥٤ .

(٣) انظر حـ ٥ ص ٥٣.

(٤) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٥ ب) في حين أن الترقيم السابق كان (ص ١٧ أ) . والسر في هذا : اضطراب في وضع أوراق المخطوطة ، لعله حدث عند إعدادها للتصوير .

أنه يقول بمذهب أهل الدَّهْر قلتَ : دَهْرِىّ ، لأنك قد أزلْتَه عن المعنى الذى وقع فيه التغيير على طريق النادر[1] .

وكذلك إن سَمّيْتَ رجُلا زَبينةٌ قلتَ : زَبَنِىّ . ولم يَجُز : زَبانِىّ ، لأنه قد بطلت علّة التغيير النادر[2] .

* * *

(١) المعنى الذى يوقع فيه التغيير : هو أن يراد منه الكبير السِّنّ . انظر ص ٣٨ ، ٥٧.

وفى اللسان عن ابن الأنبارى عكس ما هنا : قال (٥ / ٣٧٩ سطر ٢٤) : "يقال فى النسبة إلى الرجل القديم : دَهْرِىّ ، قال : وإن كان من بنى دَهْر بن غافر قلتَ : دُهْرِىّ ، لا غير بضم الدال" .

(٢) علّة التغيير النادر : استعمال زَبينة عَلَماً على القبيلة العربية المعروفة . انظر ص ٤٠ ، هـ ١ منها ، وص ٥٨.

وانظر فى هذه المسألة : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٣.

باب النسب إلى فَعِيلة وفُعَيْلة[1]

الغَرَضُ فيه[2] : أن يُبيِّن[3] ما يَجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب[4] : ما الذى يَجوز فى النسب إلى فَعيلة وفُعيلة ، وما الذى لا يجوز ، ولِم ذلك ؟[5]

ولِم لا يَجوز أن يَجرى مَجرى فَعِيل وفُعَيْل[6] ؟ وهل ذلك لأن التغيير اللازم يُؤْنِس بتغيير التخفيف ؟ ولِم لَزِمَ التغييرُ بحذف هاء التأنيث [فى][7] كلّ النسب[8] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٣٩) : "هذا بابُ ما حَذْفُ الياء والواو فيه القياسُ" .

وانظر حديثنا عن المقارنة بين الترجمتين فى الدراسة .

والمقصود بفَعيلة وفُعيلة فى هذا الباب : ما كان منهما صحيح اللام . أما معتلّ اللام منهما فسيأتى فى باب آخر ص ١٠٥.

(٢) فيه : أى فى باب النسب إلى فَعيلة وفُعيلة . انظر هـ ٢ص ٣٦.

(٣) فى الأصل :(نبين) بنون المضارعة ، تحريف . انظر حديثنا عن منهج الشرح فى الدراسة ، وانظر أيضا ص٣٦ وهـ٣ منها .

(٤) انظر هـ ٤ ص ٣٦.

(٥) انظر هـ ٥ ص ٣٦.

(٦) المقصود بفَعيل وفُعيل فى هذا الباب : ما كان منهما صحيح اللام ، أما معتلّ اللام منهما فسيأتى فى باب آخر ص ١٠٥ . وانظر عجز هـ١ من هذه الصحيفة .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) جوابُ هذا السؤال لم يُذكر فى الموضع المقابل له فى عنصر الجواب ، وإنما تَداخَل هذا الجواب للمناسبة مع جواب سؤال آخر سيأتى بعد ستة أسئلة ، وهو : "وما نظير حذف الياء..." ، وجواب السؤال الآخَر فى ص ٧٦. =

وما النسبُ إلى رَبِيعة[١] ، وحَنِيفة[٢] ، وجَذِيمة[٣] ، وجُهَيْنة[٤] ، وقُتَيْبة[٥] ؟

ولِم وَجَبَ فيه : رَبَعِىّ ، وحَنَفِىّ ، وجَذَمِىّ ، وجُهَنِىّ ، وقُتَبِىّ ؟

وما النسبُ إلى شَنُوءة[٦] ؟ ولِم جاز فيه : شَنَئِىّ بإجماع ؟ وما الخِلاف بين سيبويه وأبى العبّاس[٧] فيه منْ جهة القياس ؟ وما الصواب ؟

= أضف إلى هذا أن مضمون جواب سؤالنا هذا قد تقدم لمناسبة أخرى فى ص ٦٠ عند حديث الرمانى عن النسب إلى كلمة (البصرة) .

وهذا الصنيع من الرمانى يؤكد ما أشرت إليه فى الدراسة من أن هذا الشرح يتطلب من قارئه دقّة ويقظة ترقيان إلى الوقوف على مثل هذه الدقائق .

(١) رَبِيعة : اسْمٌ لكثيرين ، انظر : فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٦٥ ، واللسان : ٩ / ٤٦٩ .

(٢) حَنِيفة : أبو حىّ من العرب ، وهو حنيفة بن لُجَيْم بن صعب . وأبو حنيفة : النعمان . وبنو حنيفة : حىّ . انظر : اللسان : ١٠ / ٤٠٤ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٥٧ .

(٣) انظر فى تفسيرها : هـ ٥ ص ٤٢ .

(٤) جُهَيْنة : أبو قبيلة من العرب ، وهو جهينة بن زيد بن ليث . انظر : اللسان : ١٦ / ٢٥٤ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٦ .

(٥) قُتَيْبة : اسم لعدّة من الرجال . انظر : فهرس جمهرة أنساب العرب : ٦٢٣ ، واللسان : ٢ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦) الشَّنُوءة : التَقَزُّز من الشئ وهو التباعد من الأدناس . وأزْدُ شَنُوءة : قبيلة من اليمن من ذلك ، وقيل : سُمُّوا بذلك لشنآن كان بينهم . اللسان : ١ / ٩٦ .

(٧) أبو العباس : هو المبرِّد .

وما نَظير حذف الياء[١] مِنْ رَبيعة مِنْ حذف الهاء من طَلحة[٢]؟[٣].

وما النسب إلى سَليمة[٤] وعَمِيرة كَلْب[٥]؟ ولم جاز فيه: سَلِيمىّ، وعَمِيرِىّ على الشذوذ حتى قال يونس[٦]: هذا قليلُ خَبيث.

---

(١) انظر هـ ١ ص ٧٦.

(٢) يَعنى فى الترخيم. انظر: الأشمونى: ٣ / ١٧٢، والتصريح: ٢ / ١٨٥، والهمع: ١ / ١٨٢.

(٣) وهذا القدر السابق من أسئلة الرمانى مبنى على ما يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٣٩): "هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس. وذلك قولك فى رَبيعة: رَبَعىّ، وفى حَنيفة: حَنَفىّ، وفى جَذيمة: جَذَمىّ، وفى جُهَيْنة: جُهَنِىّ، وفى قُتيبة: قُتَبىّ، وفى شَنُوءة: شَنَئِىّ...
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا فى آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلمّا اجتمع فى آخر الاسم تغييرُه وحذفُ لازم لزمه حذف هذه الحروف، إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما إزداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد.
وهذا شبيّه بإلزامهم الحذف هاءَ طلحة، لأنهم قد يحذفون ممّا لا يتغير، فلمّا كان هذا متغيرا فى الوصل كان الحذف له ألزم".

(٤) سَليمة: بنو سَليمة، بَطن من عبد القيس. اللسان: ١٥ / ١٩٢ س ٢.

(٥) عَميرة: أبو بطن من كَلْب. اللسان: ٦ / ٢٨٥ س ٢٣. وعميرة: اسم لكثيرين. انظر فهرس جمهرة أنساب العرب: ٦١٥.

(٦) يونس: هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب، البصرى، من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، شيخ سيبويه والكسائى والفرآء. مات سنة ١٨٢ هـ. البغية: ٢ / ٣٦٥.

وفى خُرَيْبة[1] : خُرَيْبىّ : وفى السَّليقة[2] : سَلِيقِىّ ، للرجلُ يكون من أهل السليقة ؟ فما وَجْهُ ذلك فى الشذوذ ؟ وهل هو لأنه الأصل فى الكلام فلم يَجُز أن يُرفض رَفْضَ ما يَثقُل الثُّقَلُ الشديد من نحو قولك : خَطايئ ، فهذا هو الأصل فى جمع خَطِيئة[3] ، وهو مرفوض لشدة ثِقَله ، ومع ذلك فلو احتاج إليه شاعر فى ضرورة لجاز لأنه الأصل؟[4]

وما النسب إلى شَدِيدة ؟ ولِمَ لا يَجوز تغييره فى القياس كما غُيِّر رَبيعة[5] ؟ وما فى التقاء المُضاعَف حتى تَنَكَّبُوا[6] هذا[7] ؟[8].

---

(١) خُرَيْبة : مَحلّة من مَحالّ البصرة ، يُنسب إليها خَلْق كثير ، وتُسمَّى بُصَيْرة الصغرى . اللسَان : ١ / ٣٣٨ .
وإن كان الرضى قد جعل (خُريبة) التى نُسب إليها على الشذوذ اسما لقبيلة . أما النسب إلى (خُريبة) اسْماً للمكان فهو على القياس للفرق بينهما . انظر شرح الشافية : ٢ / ٢٩ .

(٢) السليقة : الطبيعة والسَّجيّة . اللسان : ١٢ / ٢٦ .

(٣) انظر (خَطايئ) فى جمع خطيئة ومراحل تطور الجمع حتى وصل إلى (خَطايا) : فى ابن يعيش : ٩ / ١١٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٧١ ، والأشمونى : ٤ / ٢٩١ .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "وقد تركوا التغيير فى مثل حَنيفة ، ولكنه شاذّ قليل ، قد قالوا فى سَليمة : سَليمىّ ، وفى عَميرة كلب : عَميرىّ . وقال يونس : هذا قليل خَبيث . وقالوا فى خُرَيْبة : خُرَيْبىّ : وقالوا : سَليقىّ للرجل يكون من أهل السليقة" .

(٥) انظر (رَبيعة) فى ص٦٩، وانظر أيضا أول عنصر الجواب ص ٧٢ - ٧٤.

(٦) تَنكّبوا : تَجنّبوا وعَدلوا . اللسان : ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٧) هذا السوآل والسؤال الذى قبله جوابهما متحدّ ، إذ السؤالان هدفهما واحد وهو أن التغيير فى (شَديدة) لا يُؤوِّى إلى التخفيف ...

(٨) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن شَديدةٍ فقال : لا أحذف ، لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر=

وما النسب إلى طَوِيلة ؟ ولم لا يجوز تغييره فى القياس ؟ وهل ذلك لِما يلزمه من إعلالٍ بعد إعلال[١] فكان الأصل أحقَّ به ؟

وما النسب إلى بَنِي حَوِيزة[٢] ؟ ولم وجب : حَوِيزِيٌّ ؟.[٣]

الجواب :

١٦/٤ أ الذى يَجوز فى النسب إلى فَعِيلة وفُعَيلة[٤] /: حذف الياء وتَغييرُه إلى فَعَلِيٌّ وفُعَلِيٌّ[٥] ، لأنك إذا حذفت الياءَ بَقِيتْ العينُ مكسورةً فى

=هذا من الحروف" .

هذا ، والمسئول فى نص الكتاب السابق هو الخليل كما قلت ، إذ هو المعنى بهذا فى مثل تلك الأساليب من الكتاب (انظر مقولة السيرافى عن ذلك فى البغية : ١ / ٥٥٨) وإن كان اسم يونس قد ذُكر قبل هذا السؤال منذ قليل . انظر نص الكتاب السابق مباشرة قبل هذا النص .

(١) انظر إيضاح الاعلالين فى هـ ٤ ص ٧٨ .

(٢) بَنُو حَوِيزة : قبيلة . اللسان : ٧ / ٢.٩ س ١٨ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٣٩) : "قلتُ (أى سيبويه يقول للخليل) : فكيف تقول فى بنى طَوِيلة ؟ فقال : لا أحذف ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو فى فَعَل ، ألا تَرى أن فَعَل من هذا الباب العينُ فيه ساكنة والألف مُبدَلة ، فيُكرَه هذا كما يُكرَه التضعيف (أى فى نحو : شديدة ، لو حُذفت الياء عند النسب . انظر نص الكتاب السابق مباشرة) ، وذلك قولهم فى بنى حَوِيزة : حَوِيزِيٌّ" .

(٤) فى الأصل : (فعليه) ، تحريف . وانظر المقصود بفَعِيلَة وفُعَيلة فى هـ ١ ص ٦٨ .

(٥) فى الأصل : (فعْلى) بإسكان العين ، تحريف .

وهذا الحكم المذكور فى (فَعيلة وفُعيلة) بشرط صحة العين فى (فَعيلة) ، وعدم تضعيفها فيهما . وستأتى الإشارة إلى الشرطين فى (فَعيلة) فى ص٧٧ ، ٧٨ ، هـ١ ، ٥ من الثانية . وانظر هذين الشرطين فى المراجع المذكورة للمسألة فى هـ ٥ ص ٧٣.

زِنَة [فَعِل][١] ، فصار مثل النَّمِر[٢] ولزِمه ما لزِم فَعِل من الفتح على قياس مطرد ، كقولهم فى النَّمِر : نَمَرِىّ .

ولا يجوز أن تكون[٣] بمنزلة فَعِيل و فُعَيْل[٤] ، لأنه موضع تغيير بحذف هاء التأنيث وموضعُ التغيير يُؤْنس بالتغيير للتخفيف ويَجُرُّ عليه ، فلمّا اجتمعِ فيه سببان : طَلَبُ التخفيف ، وتأنيسُ التغيير ، لزم الحكم واطرَّد فى الباب ، ولم يكن بمنزلة ما ليس فيه إلا سببُ واحد[٥]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) يَعنى بالنَّمِر : كل اسم ثلاثى مكسور الوسط . وهذا يجب فيه عند النسب فتح وسطه .

انظر هذا الحكم فى : ص٩١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٧ ، ١٨ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٥ .

والمشهور أن فتح الوسط فى مثل هذا على سبيل الوجوب ، لكن نقل أبو حيان عن طاهر القزوينى : أن ذلك على جهة الجواز (انظر : الهمع : ٢ / ١٩٥ ، والصبان : ٤ / ١٨١) ، و ذهب بعض : إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة (انظر التصريح : ٢ / ٣٢٩) .

هذا ، والنَمِر و النِمْر : نوع من السباع ، سُمِّى بذلك لنُمَر فيه ، وهى الألوان المختلفة . والنَمِر من السحاب : الذى فيه آثار كآثار النمر ، والنَمِر : الماء الزاكى فى الماشيَة النامى عذبا أو غير عذب . ونَمِر : أبو قبيلة ، وهو نَمِر بن قاسط . اللسان .

(٣) أى فَعيلة وفُعيلة .

(٤) انظر المقصود بفَعيل وفُعيل فى هـ ٦ ص ٦٨.

(٥) انظر حكم النسب إلى فَعيلة وفُعيلة فى : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، وابن يعيش : ٥ : ١٤٦ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٠ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٨٩ .

والنسبُ إلى رَبيعة : رَبَعِيّ ، وإلى حَنيفة : حَنَفِيّ[1] ، وإلى جَذِيمة : جَذَمِيّ ، وإلى جُهَيْنة : جُهَنِيّ ، وإلى قُتَيْبة : قُتَبِيّ . فهذا القياسُ المطرد ، وما خَرَج عنه فهو شاذّ .

فأمّا النسب إلى مثل شَنُوءة[2] ، ففيه خلاف بين النحويين :

فسيبويه : ذهب إلى أن قياس فَعُولة كقياس فَعِيلة ، وأن قول العرب : شَنَئِيّ جاءَ على القياس المطرد[3] .

وأبو العباس : يذهب[4] إلى أنه على تغيير النسب ، وأن القياس

---

(١) جَعل أبو البركات الأنبارى (حَنَفِيّ) قياسا فى النسب إلى مذهب أبى حنيفة ، أما النسب إلى قبيلة بنى حنيفةَ فيقال فيه : حَنيفيّ ، للفَرْقِ بينهما كما فرقوا بين النسب إلى المدينة المنورة وبين مدينة المَنصور ، فقالوا فى الأولى : مَدَنِيّ ، وفى الثانية : مَدِينيّ . انظر الهمع : ٢ / ١٩٥ .

(٢) أى مِنْ كلّ ما كان على (فَعُولة) صحيح اللام . وألحق به معتل اللام نحو : عَدُوَّة .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٤ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ . وسيأتى ذكر معتلّ اللام من (فَعُولة) فى باب آخر ص .

(٣) وهذا الحكم المذكور فى (فعولة) من حذف الواو وفتح العين مشروط بصحة العين ، وعدم تضعيفها . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، ٢٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٣١ .

وانظر فى مذهب سيبويه : نص الكتاب المذكور فى هـ ٣ ص ٧٠ ، وكذا المراجع المذكورة فى الحاشية التالية .

(٤) أبو العباس المبرد (٢٨٥ هـ) فيما يذهب إليه ، مسبوقٌ بالأخفش (٢٢١ هـ) والجرمى (٢٢٥ هـ) . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ وانظر فى مذهب المبرد - بالإضافة إلى المرجعين السابقين - : شرح الشافية : ٢ / ٢٣ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٨ - ١٤٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٦ ، والتبصرة والتذكرة : ٢ / ٥٩٠ .

هذا ، ولم يرد لهذه المسألة ذِكر فى المقتضب للمبرد .

تَرْكُ التغيير فيه ، لأن الواو مع الياء تَعْدِيل لا يَخْرُج إلى ثِقَل كاجتماع الياءات[1] ، مع أنهم يَفِرّون إلى الواو فى النسب مثل : زَكَوِيَّاوِىّ[2] ونحوه ، وفى عَمٍ : عَمَوِىّ[3] .

وأما سيبويه فوَجْهُ الاعتلال له : أن الواو ثقيلة فى نفسها واجتماعُها مع الياء كاجتماع الحروف المتقاربة التى يُفَرّ منها إلى الإدغام مثل : لُوِيَتْ يَدُه لَيّاً ، ومثل : سَيِّد ومَيِّت[4] . ومع ذلك ففَعُولة نظيرة فَعِيلة يُطالَبِ بإجرائها على طريقتها لأنها قَريبة الشَّبَه بها[5] . فإذا كان الحكم قد يجب بحَقّ الشَّبَه القريب لجَمْع المُتشاكِلات فيما لا يكتسب تخفيفا ، كان فيما يكتسب تخفيفا أحقَ وأولىَ .

فمذهبُ سيبويه هو الذى أختارهُ وإن كان مذهب أبى العباس ليس بمرفوض ، ولكن هذا أولى لِما بَيَّنّا من العلّة[6] .

---

(١) أى فى فَعيلة ، وفُعَيْلة لو لم تُحذف الياء .

(٢) زكرياوىّ : نسبة إلى زكَرِيّاء ، ممّا خُتم بألف التأنيث الممدودة . انظر : ص ١٥٨. وشرح الشافية : ٢ / ٥٤ ، ٥٥ ، والتصريح ٢ / ٣٣١ ، وابن يعيش : ١ / ٣٦ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩٤ .

(٣) مما هو منقوص ياؤه ثالثة . انظره فى ص . . ١ وما بعدها .

(٤) أصْل سَيِّد وميِّت ولَيّاً : سَيْوِد ومَيْوِت ولَوْياً . إجتَمعْت الواو والياء وسَبقتْ إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً ثم أُدغِمتا.

انظر : شرح الشافية : ٣ / ١٣٩ ، والأشمونى : ٣ / ٣١٣ ، والتصريح : ٢ / ٣٨١ .

(٥) انظر أوجها عدّة لمشابهة فَعُولة لفَعيلة فى : الخصائص : ١ / ١١٥ .

(٦) إذا كان الرمانى قد اختار مذهب سيبويه ، فإن ابن يعيش والرضى قد عدّا مذهب المبرد متينا . انظر : ابن يعيش : ٥/ ١٤٧ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٤ .

على أن فى المسألة مذهبا ثالثا ، وهو وجوب حذف الواو فقط وبقاء=

ونظيرُ حذف الهاء[1] فى النسب حذفُها فى الترخيم[2] فى مث
طَلْحةَ ونحوه ، لأن الهاء لمّا كان حالُها فى الوصل على خلاف حالها ف
الوقف[3] اقتضتْ من التغيير فى مواضع التغيير ما ليس لمّا هو عل
خلاف حالها ، فلمّا كان يجوز : يا حارِ فى : يا حارِث[4] ، والثاءُ ل
تتغير بالوقف والوصل - كانت الهاء التى تتغييَّر بالوقف والوصل أحَ
بالحذف ، فكثُر فيها ما لم يكثر فى غيرها ، وجاز فيها الإقحام[5] م

=الضمة بحالها . وهذا مذهب أبى الحسين بن الطراوة الأندلسى (٥٢٨هـ)
انظره فى التصريح : ٢ / ٣٣١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ .

(١) التنظير هنا بين حذف الهاء فى النسب وبين حذفها فى الترخيم
ولكن لو رجعت إلى سؤال الرمانى الخاص بهذا التنظير (ص٦٦) تجده يُنظِّر بين
حذف الياء من (فَعيلة) وبين حذف الهاء فى الترخيم .

وبالرجوع إلى عبارة سيبويه التى هى مأخذ هذا التنظير تجدها صالح
للأمرين ، إذ يقول (فى النص المذكور فى هـ٣ص٧٠) : "وهذا شبيهٌ...."

فاسم الإشارة فى عبارته هذه يمكن إرجاعه إلى حذف الياء من فَعيلة (وكذا
الياء والواو من فُعيلة وفعولة) ، ويمكن إرجاعه إلى حذف الهاء .

فانظر كيف جمع الرمانى بين الأمرين اللذين يَصلح أن يتوجّه عليهما نصّ
سيبويه من غير تطويل بالتصريح بذلك فى العبارة ، وإنما غَنِىَ عن ذلك بلمحة
دالّة ، وهذه الدقائق من سمات الرمانى فى شرحه .

(٢) انظر فى حذف الهاء فى الترخيم : المراجع المذكورة فى هـ ٢ ص٧٠.

(٣) إذ هى فى الوصل تاء وفى الوقف هاء . انظر ص ٦٠ و هـ ٤ منها .

(٤) انظر حكم ترخيم مثل هذا فى : ابن يعيش : ٢ / ١٩ والأشمونى :
٣ / ١٧٥ ، والتصريح : ٢ / ١٨٥ ، والهمع : ١ / ١٨٢ .

(٥) يعنى بالهاء المقحمة : الهاء التى فى نحو : يا طلحةَ أقبلْ ، فى بعض
اللهجات ، فإن سيبويه ومتابعيه - ومنهم الرمانى - يرون أن هذه الهاء
المفتوحة أُقحمتْ على الكلمة بعد حذف الهاء الأصلية للترخيم ، وفُتحتْ تشبيها
لها بالحاء فى كونها أصبحتْ آخرِ الاسم المرخّم كما أن الحاء كانت كذلك قبل
إقحام الهاء . وهذه الهاء المقحمةَ واقعة فى التقدير بعد الهاء المحذوفة لأنها=

لم يَجُز فى غيرها . وجاز النسب فى أنه يَلزم حذفُها / بما ليس لغيرها ٤/١٢ب[1] من الزوائد . فهذا قياس مستمرٌ .

وقد قالوا فى النسب إلى سَلِيمة : سَلِيمىّ ، وإلى عَمِيرة كَلْب : عَمِيرىّ . وقال يونس : هذا قَليلٌ خَبيث .

وقالوا[2] فى خُرَيْبة : خُرَيْبىّ ، وفى السَّلِيقة : سَلِيقِىّ . ووَجْهُ شُذوذِه[3] : أنه الأَصْل من غير أن يَثْقُل الثِّقَلَ الشديد .

وتقول فى النسب إلى شَديدة : شَدِيدِىّ ، فلا تُغيِّر ، لأنك إنما كنتَ

=منوّية .

انظر فى هذا : الكتاب : ٢ / ٢٠٧ ، ٢٤٢ ، وشرح الرمانى - رسالة دكتوراه بتحقيقنا - ٤ / ١٧٤٨ ، ١٧٥٥ ، ١٨٨٨ ، ١٨٩٥ ، والأشمونى : ٣ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، والهمع : ١ / ١٨٥ .

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٢ ب) فى حين أن الترقيم السابق كان (ص ١٦ أ) . والسرّ فى هذا - كما قلت سابقا فى هـ٤ ص ٦٦ - اضطراب فى وضع أوراق المخطوطة ، لعلّة حدث عند إعدادها للتصوير .

(٢) فى الأصل : (وقال) ، تحريف . والصواب من الكتاب ، أنظر نَصَّه المذكور فى هـ٤ ص ٧١.

(٣) يَعنى شذوذ النسب فى الكلمات الأربع من عدم حذف الياء كما هو القياس .

انظر : أول الجواب ص٧٢ ، وشرح الشافية : ٢ / ٢٨ ، ٢٩ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ ، ٦ / ١٢ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٠ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩١ .

تُغيِّرٌ لطَلَبِ التخفيف فى المواضع التى هى أحقّ به[1] لهذه العلّة . فتقول : شَدَيدِىّ[2] .

والنسب إلى بَنِي طَوِيلة[3] : طَوِيلىّ ، لا تُغَيِّرْه ، لما يَلزم فى تغييره من التعسُّف بإعلال بعد إعلال[4] فالأصلُ أحقّ به[5] ، وقالوا فى بَنى حَوِيزة : حَوِيزِىّ .

فهذا القياس المطرد فى المُضاعَف والمُعتلّ ، لِما لَزِمَه[6] فى التغيير من الثقل .

---

(١) أى فى نحو : رَبِيعة ، مما على (فَعيلة) غير مضاعَف . وهذا الحكم فى (شَدِيدة) من عدم التغيير هو مأخذ اشتراط عدم تضعيف العين فى تَغْيير (فَعيلة) إلى (فَعَلِىّ) .

(٢) إذ التغيير بحذف الياء لا يُؤدِّى إلى التخفيف ، وإنما يؤدِّى إلى ما هو مستثقل وهو التقاء المثلين لو قيل : شَدَدِىّ ، ولو أدغما لَبعُدتْ الكلمة عما هو أصلها وحَدَثَ اللبس لا لُموجب قوىّ ، مع أن الإدغام فى (فَعَل) ممتنع .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٥ - ٢٧ ، ٣ / ٢٤٢ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٨٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٣١ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ .

(٣) بَنُو طَوِيلة ، هكذا هنا وفى الكتاب (انظر نصه المذكور فى هـ٣ص٧٢) ولم يَذكرها صاحِب اللسان .

وجاء فى الأشمونى (٤ / ١٨٨) : "الطَويلة : حَىّ" .

وعلّق الصبان قائلا : "الطويلة: حىّ ، ...لم أجده فى القاموس . والذى فيه : أن الطويلة اسمُ لرَوْضة مخصوصة" .

أقول : وفى اللسان (١٣ / ٤٤١ س٣) : الطويلة : رَوْضة واسعة ...

(٤) الإعلال الأول : حَذفُ الياء . والإعلال الثانى : قَلْبُ الواو ألفا . فلو قُلبتْ لبَعُدتْ الكلمة عما هو أصلها وحدث اللبس لا لُموجِب قوى ، ولو لم تُقلَب للزم الاستثقال . انظر المراجع المذكورة فى هـ٢.

(٥) وهذا الحكم فى (طَوِيلة) من عدم التغيير هو مأخذ اشتراط صحّة العين فى تغيير (فَعيلة) إلى فَعَلِىّ) .

(٦) فى الأصل : (من) ، تحريف .

باب النسب إلى ما كان آخِرُه ياءً قبلها كَسْرة[1]

الغَرَضُ فيه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ياءٌ قبلها كسرة - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخره ياء قبلها كسرة ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولِم لا يجوز ثُبوتُ الياء فى مِثْل هذه الحال ؟ ولم لا يجوز تحريكُ الياء التى قبلها كسرة بالضمّ ولا الكَسر ؟

وما النسبُ إلى رجُل من بَنِى ناجية[3] ، أو رجل اسْمُه أُدْلٍ[4] ، أو صَحارٍ[5] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٤٠) : "هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان على أربعة أحرف فصاعدا إذا كان آخِرُه ياءً ما قبلها حرفٌ منكسر" .
ولو قَيَّد الرمانى ترجمتَه بمِثْلْ ما قَيَّد به سيبويه من كون الباب فيما كانت ياؤه رابعة فصاعدا ، لكانَ أوْفَق ، لئلا يَدخل فيه ما كانت ياءوه ثالثة إذ ليس من موضوع هذا الباب ، وإنما سيأتى فى الباب التالى لهذا . ولذا كان كلامه فى أول الجواب (ص ٨٤) أوفق مما هنا إذ أتى بهذا القَيْد المُقتَرح .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف . انظر هـ٣ ص٦٨ .

(٣) بنو ناجية : قبيلة ، وناجية اسم . اللسان : ٢٠ / ١٨٠ س ٢٥ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٦٥٢ .

(٤) أدْلٍ : جمع دَلْو على أفْعُل . وأصله : أدْلُوٌ ، ثم قُلبت ضمة اللام كسرة والواو ياء - كما فى الصبان : ٤ / ١٢٢ - أو قُلبت الواو ياء ثم الضمة كسرة - كما فى شرح الشافية : ٣ / ١٦٨ - ثم أُعِلّتْ الياء بحذفها إعلال قاضٍ .

(٥) صَحارٍ : جمع صحراء . وأصل الجمع : صَحارِيّ ، بقَلْب ألف المدّ التى فى المفرد ياء لانكسار ما قبلها ، وبإرجاع همزة التأنيث إلى أصلها من الألف لزوال الألف قبلها ، ثم قلب الألف ياء لسكون الياء قبلها ، ثم : =

ولِمَ وجب فيه : ناجِيّ ، وأدلِيّ ، وصَحارِيّ ؟

وما النسب إلى رجل اسمه ثَمانٍ[1] ، أو يَمانٍ[2] ؟

ولِم وجب فيه : ثَمانيّ[3] ، ويَمانِيّ مع أن الألف والياء في يَمانٍ[4] للنسب ؟ وهَلاّ حُذفتْ الألف مع الياء كما تُحذف الياءان في النسب إلى رجل اسمُه يَمَنِيّ أو هَجَرِيّ[5] ؟

وما الدليلُ على حذف الياء المشدَّدة وإلحاق مِثْلها في موضعها ؟

مِنْ العرب مَنْ أدغم اليائين مُبْقياً لهما : صَحارِيّ ، ومنهم من حَذف للتخفيف إحدى اليائين ثم أعلّتْ الأخرى إعلال قاص : صَحارٍ ، ومنهم من حذف للتخفيف إحدى اليائين ثم أبدَل من الكسرة فتحة ومن الياء الأخرى ألفا : صَحارَى .

انظر : ابن يعيش : ٥ / ٨٥ ، وشرح الشافية : ٢ / ١٦١ ، والأشموني : ٤ / ١٤٤ ، وحاشية ياسين : ٢ / ٣١٤ .

(١) ثمانٍ : العَدَد ذو المعدود المؤنث ، وهو محذوف الياء من آخره جارٍ مجرى المنقوص المعروف .

وهو في الأصل منسوب إلى (الثُمُن) ، لأنه الجزء الذي صيَّر السبعة ثمانية فهو ثُمنها ، وغيَّروا حركاته لأنهم يغيِّرون في النسب ، وحذفوا منه إحدى يائي النسب وعوَّضوا منها الألف كما فعلوا ذلك في يَمان . وقيل : ثمانٍ على لفظ يَمانٍ وليس بنسب .

انظر : الصبان : ٤ / ٧٢ ، واللسان : ١٦ / ٢٣٠ ، وشرح الرماني : ٣ / ٢٤٥ ب ، والخصائص : ٢ / ٣٠٥ .

(٢) انظر يَمانٍ في ص ٥٣ ، ٦٦.

(٣) اكتفى الرماني بذكر هذه الإجابة هنا عن ذكرها في عنصر الجواب ص ٨٥ ، ولِلْقاء إجابة يَمانٍ هناك عنها إذ هما سواء .

(٤) في الأصل : (ثمان) ، تحريف . والسياقُ يُساعد على هذا التصويب .

(٥) هَجَرِيّ : نسبة إلى هَجَر ، وهي مدينة بالبحرين . فأما هَجَر التي يُنسب إليها القِلال الهجرية فهي قرية من قرى المدينة . اللسان : ٧ / ١١٧ .

أىُّ فائدةٍ فى أن يُحذف شئٌ ويُؤتَى بِمثْله فى موضعه ؟ وهل ذلك
يكون الثانى مُنْعقدا بالمعنى على جهة زيادته لأجْله ؟ وما دليلُ ذلك
ن قولهم : بَخاتِىٌّ ، فى النسب إلى رجُل اسمُه بَخاتىٌّ[1] ؟ وهلاّ جاز
جمعُ بين أربع ياءات فى مثل هذا كما جاز فى أُمَيّة[2] ؟ وهل يَفْسُد
لك لأن أُمَيّة : فُعَيْلة ، فالياءُ الثانية أصليّة فقَوِيتْ بهذا ، والياءُ فى
جَرِىّ وبَخاتِىّ زائدة فكان حذفها أولى من حذف الأصلى ، مع ثِقل
لاسم بهما ؟[3].

---

(١) بَخاتِىّ : فى الأصل جمع بُخْتِىّ ، وهى جمال طوال الأعناق . اللسان :
/ ٣١٣ .

(٢) أى عند النسب إليها . انظر أمية وتفسيرها ص٤٨ ، ٤٩ ، ٦٤،
لحواشى المتعلقة بها فيها .

(٣) وهذا القَدْر السابق من أسئلة الرمانى مبنىٌّ على ما يقول سيبويه فى
كتاب (٣ / ٣٤٠) : "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف
صاعدا ، إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرف منكسر . فإذا كان الاسم فى هذه
صفة أذهبتَ الياءَ إذا جئت بياءى الإضافة ، لأنه لا يلتقى حرفان ساكنان . ولا
رك الياءُ ، لأن الياء إذا كانت فى هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر ، ولا تجد
رف الذى قبل ياء الإضافة إلا مكسورا .

فمنْ ذلك قولهم فى رجل من بنى ناجية : ناجِىّ ، وفى أُدْلٍ : أُدْلِىّ ، وفى
حارٍ : صَحارِىّ ، وفى ثمان : ثمانِىّ ، وفى رجل اسمه يَمانٍ : يَمانِىّ . وإنما
لتَ لأنك لو أضفتَ إلى رجل اسمه يَمَنِىّ أو هَجَرِىّ أحدثتَ ياءَين سواهما
حذفتهما .

والدليل على ذلك : إنك لو أضفتَ إلى رجل اسمُه بَخاتِىّ لقلتِ : هذا
اتِىٌّ...

ولو كنتَ لا تَحذف الياءين اللتين فى الاسم قبل الاضافة لم تَصرف بَخاتىٌّ ،
كنهما ياءان تُحدثان وتُحذَف الياءان اللتان كانتا فى الاسم قبل الإضافة" .

وما[1] النسب إلى رجُل اسمُه يَرْمِىٌ ؟ ولم وجب فيه : يَرْمِىّ ، وجاز : يَرْمَوِىّ على تَغْلَبِىّ[2] ؟

١٣/٤ أ وما الشاهد فى قول الشاعر /:

فكَيْفَ لنا بالشُّربِ إن لم يَكن[3] لنا دَوانيق عند الحانَوِىّ ولا نَقْدُ

وقولِ عَلْقَمةَ بن عَبَدة[4]

كأسُ عَزيز[5] مِن الأعْناب عَتَّقَها لبَعْضِ أرْبابِها حانيّةٌ حُومُ ؟

ولِم كان الوَجْهُ : الحانِىّ ؟

---

(١) فى الاصل : (واما) بزيادة الألف الأولى ، تحريف .

(٢) تَغْلَبِىّ : نسبة إلى تَغْلِب ، وهو أبو قبيلة ، واسمه : تغلب بين وائل بن قاسط . اللسان : ٢ / ١٤٥ .

وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب (٥٣٨) فهناك - إلى جانب تغلب هذا - تغلب بن حُلْوان بن عِمران.

(٣) يَكُن : هكذا بالياء فى الأصل ، وهى كذلك فى سائر المراجع المذكورة فى تخريج البيت بإزاء عنصر الجواب فى هـ٣ ص٨٧ ، ما عدا الكتاب بطبعتيه فهى فيهما بالتاء ، وكذا فى اللسان : ١٨ / ٢٢٤ . (وانظر : نص الكتاب المذكور فى هـ٧ ص ٨٣ ، وط بولاق : ٢ / ٧١) .

أما الكلمة فى عنصر الجواب فحرف المضارَعة فيها غير معجم فى الأصل .

(٤) فى الأصل : (عبد) ، تحريف . والصواب من الجواب ص٨٨ ومن الكتاب (انظر نصه فى هـ٧ ص ٨٣) ، ومن الشعر والشعراء : ١ / ٢٢٤ .

هذا ، وانظر التعريف بالشاعر عند تخريج اليت بإزاء عنصر الجواب .

(٥) فى الأصـل : (غـزير) ، والصـواب من الكتاب (انظر نصه فى هـ٧ ص ٨٣).

ولم لا جاز[1] أن يقيسى الخليل على تَغْلَبِيّ ، وهو بمنزلة : بِصْرِيّ ، وسُهْلِيّ[2] ؟

وما النسب إلى رجل اسْمُه عَرْقُوَة[3] ؟ ولم وجب فيه : عَرْقِيّ ؟

وهل يَلزم مَنْ قال : حانَوِيّ وتَغْلَبِيّ ، أن يقول فى يَشْكُر[4] : يَشْكَرِيّ ، وفى جُلْهُم[5] : جُلْهَمِيّ ؟ وهَلْ ذلك على الخلاف فى شَنُوءة[6] ؟[7]

---

(١) (لا) حرف موضوع لنفى الفعل المستقبل ، وربما نفوا بها الماضى نحو قوله تعالى : (فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى) . انظر ابن يعيش : ٨ / ١٠٨ .

(٢) بِصْرِيّ ، وسُهْلِيّ : نسبة إلى البَصْرة والسَّهْل على غير قياس فيهما ، انظر الحديث عنهما بالتفصيل فى ص ٣٨ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦٠ .

(٣) العَرْقُوة : خَشَبة معروضة على الدَّلْو . والعرقوة : كل أكمة مستطيلة فى الأرض . اللسان : ١٢ / ١١٩ ، ١٢٠ .

(٤) يَشْكُر : قبيلة فى ربيعة . وبنو يشكر . قبيلة فى بكر بن وائل . اللسان : ٦ / ٩٦ . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب (٦٦٤) ففيها ممن تُسمَّى بهذا الاسم زيادة على ما جاء فى اللسان .

(٥) جُلْهُم : اسم امرأة ، وحَيّ من ربيعة يقال لهم : الجَلاهم . وجُلْهُمة : اسم رجل ، منقول من الجُلْهُمة لطرف الوادى . اللسان : ١٤ / ٣٧٠ (جلهم) ، ١٧ / ٣٧٨ (جله) . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٤٥ .

(٦) انظر هذا الخلاف - زيادة على ما سيأتى فى الجواب ص ٩١ : فى ص ٦٩ ، ٧٤ .

(٧) يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٤٠) : "وتقول إذا أضفتَ إلى رجلٍ اسمه يَرْمِى : يَرْمِيٌّ ...
وإذا أضفتَ إلى عَرْقُوة قلتَ : عَرْقِيٌّ .
وقال الخليل : مَن قال فى ... تَغْلِبَ : تَغْلَبِيٌّ فَفَتَح مغيِّرا ، فإنه إن غيَّر مثل يَرْمِيٌّ على ذا الحدّ قال : يَرْمَوِيّ ، كأنه أضاف إلى يَرْمَى ، ونظير ذلك قول الشاعر :
فكيف لنا بالشُّرْب إن لم تكن لنا　　دَوانِيقُ عند الحانَوِيّ ولا نَقْدُ =

الجواب :

الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ياءٌ قبلها كسرة مِمّا هو على أربعة أحرف فصاعدا[1] : حذفُ الياء لالتقاء الساكنين .

ولا يَجوز أن تَجرى مجرى ما الياءُ فيه ثالثةٌ[2] لأنه يَلزمها الفتحُ[3] فتنقلبُ واوا ، ولا يَلزمها إذا كانت رابعةً .

فلابُدَّ من تغييرها بالحذف أو التحريك إلى الكسر ، والكسرُ لايَجوز فيها كما لا تَجوز حركة الإعراب إذا كانت فى مثل هذه الصفة بالكسر ولا الضمّ ، بل تَكون ساكنةً فى الحالين جميعا . فإذا لحقتْ ياءُ النسب المشدَّدة وجب أن تُحذف لالتقاء الساكنين كما تُحذَف فى : يَقْضِى الحقَّ . وحذفُها فى النسب أَوْجَبُ لأن الساكن أَلزَمُ[4] .

= والوَجْهُ : الحانِىّ ، كما قال عَلْقَمةُ بن عَبَدة :

كأس عَزيزٍ مِن الأَعْنابِ عَتّقَها   لبَعْضِ أرْبابِها حانِيّةٌ حُومُ

.....

وقال الخليل : الذين قالوا : تَغْلَبِىّ ففتحوا مغيِّرِينَ كما غيَّروا حين قالوا : سُهْلِىّ وبِصْرِىّ فى بَصْرِىّ . ولو كان ذا لازما كانوا سيقولون فى يَشْكُرَ : يَشْكَرِىّ ، وفى جُلْهُمَ : جُلْهَمِىّ . وأن لا يلزم الفتحُ دليلٌ على أنه تغييرٌ كالتغيير الذى يدخل فى الإضافَة ولا يَلْزَمُ..."

(١) مثْل : القاضِى ونحوه .

(٢) مثَل : الشَّجِىّ ونحوه ، كما سيأتى فى الباب التالى ص ٩٦ .

(٣) يَعنى يَلزم مَا قبلها الفتحُ . وذلك حكم الثلاثى المكسور الوسط عند النسب نحو : الشَّجِىّ ، فتقول فيه : الشَّجَوِىّ . انظر هذا فى الحكم ص ٧٢ ، ٧٣ ، وكذا فى المراجع المذكورة فى هـ ٢ من الثانية ، وسيأتى أيضا فى ص١٠٢ .

(٤) انظر فى حكم الياء الأخيرة الرابعة فصاعدا المكسور ما قبلها : شرح الشافية ٢ / ٤٤ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥١ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ .

فتقول فى النسب إلى رجُل من بنى ناجِية : ناجِىّ ، وفى رجل اسمُه أدْلٍ : أدْلِىّ ، وفى رجل اسمه صَحارٍ : صَحارِىّ .

وتقول فى رجُل اسمُه يَمانٍ : يَمانِىّ ، فتَحذفُ الياءَ كما تَحذفُها [مِنْ][1] أدْلٍ ، ولا يَجوز حذفُ الألفِ مع الياء كما تحذف الياءين من هَجَرِىٍّ اسم رجُل إذا نَسبتَ إليه ، لأنك لم تَحذفها لئلا تجتمع علامتا نسب وإنما حذفتها لئلاً تجتمع أربعُ ياءات زوائد[2] ، وذلك لأن الياء المشددة فى آخِر الاسم وإن كانت على صيغة النسب فليس فيها معنى النسب نحو : قُمْرِىّ[3] وكُرْسِىّ[4] وبُخْتِىّ ، فإذا نَقلتَ الاسم الذى كان منسوبا من نحو : هَجَرِىّ ، صارت الياء المشدَّدة بمنزلة ياء بُخْتِىّ ، وقُمْرِىّ ، وبَطَلَ أن تكون ياءَىْ النسب .

[وليس كالياء المشدَّدة للنسب][5] هاءُ التأنيث إذا نَقلتَ الاسم إلى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) علّة الحذف عند ابن يعيش الأمران معا . انظر ابن يعيش : ٥ / ١٥٥ .

وانظر فى المسألة أيضا : شرح الشافية : ٢ / ٥٣ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٧ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٧ ، والتبصرة : ٢ / ٨،٣ .

(٣) القُمْرِىّ : طائر يشبه الحَمام ، وهو منسوب إلى طَيْرٍ قُمْرٍ ، والقُمْر : البيض . اللسان : ٦ / ٤٢٧ .

(٤) الكُرسِىّ : هو ذلك الشئ الذى يُعتمد عليه ويُجلس عليه . والكُرسىّ والكُرّاسة : هو الشئ الذى قد ثَبَتَ ولزِم بعضُه بعضا ، وقد أخذ ذلك من الكِرْس والتكريس ، وهو ضمّ الشئ بعضه إلى بعض . اللسان : ٨ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق . وكان يمكن أن يُوضع بدلا من هذه العبارة الطويلة عبارة : وليس كذلك . إلاّ أنى آثرتُ تلك مع طولها لأن أغلب ظنى أن يَحدث مثل هذا السقط نتيجة لانتقال عين الناسخ بين كلمتين متشابهتين . وواضح أن العبارة التى آثرتها تتمشى مع هذا الظن .

مذكر ، نحو : قائمة ، الهاءُ فيه للتأنيث ، فإذا نقلتَ الاسم فسَمَّيْتَ به رجلا لم تَصرفه لأن الهاء هاء التأنيث ، وذلك لأن / التأنيث على وجهين : تأنيث المعنى بعلامة ، وتأنيث الاسم فقط بعلامة .

/١٣ب

وليس كذلك الياء المشدَّدة فى آخر الاسم لأنها لا تكون للنسب إلا على معنى النسب ، فإذا بطل معنى النسب بطل أن تكون للنسب إذ النسبُ لا يكون إلا فى المعنى . والتأنيثُ قد يكون فى المعنى ، وفى الاسم فقط . فهذا الفرق بينهما .

والدليلُ على أن النسب إلى رجل اسمه يَمَنِىٌّ[١] تُحذف فيه هذه الياءُ المشدَّدة وتُلْحَق الياء المشدّدة للنسب : قولهُم : بَخاتِىُّ ، فى اسم رجُل ، بتَرْكِ الصَّرْف[٢] ، فإذا نَسبوا إليه قالوا : بَخاتِىٌّ ، بالصرف[٣] . فهذا دليل على رفع الياءين أوْلاً وإحداث ياءين فى موضعهما . ووَجْهُ ذلك : عَقْدُهما بمعنى النسب ، ولو تُرِكتْ الياءان على ما كانتا قبلُ لم تكن فيه علامةُ النسب .

---

(١) مَثّل الرمانى هنا بَيَمنىّ ، على حين أن المثال الذى ذكره فى أصل المسألة المُستَدَلّ عليها هو (هَجَرِىّ) عند قوله : "كما تحذف الياءين من هَجَرِىّ" . وإنما أتى بالمثالين لأنهما فى الكتاب فجمع الرمانى بينهما فى موضعين ليتأتىّ له الشمول مع الايجاز كَسِمةٍ من سمات شرحه . انظر نص الكتاب فى هـ٣ ص٨١ .

(٢) وإنما تُرِك حذفه استصحابا لِما كان عليه من الجمعيّة قبل العَلَميّة . انظر : التصريح : ٢ / ٣٢٧ ، والصبان : ٤ / ١٧٨ ، وشرح الشافية : ٢ / ٥٤ .

(٣) وذلك لزوال صيغة منتهى الجموع ، لأنم الياء التى كانت تُحصّل الصيغة قد حُذفت عند النسب . وأما المذكورة فهى ياء النسب وهى أجنبيّة لم تُبْنَ الكلمة عليها ، بل هى فى تقدير الانفصال . انظر المراجع المذكورة فى الحاشية السابقة مباشرة .

ويجوز فى أمَيَّةَ : أمَيِّىّ ، على الجمع بين أربع ياءات[1] ، ولا يجوز مثل ذلك فى هَجَرِىّ ، ويَمَنِىّ ، لأن أمَيَّة : فُعَيْلة ، والياءُ فيه أصلية، والأصلىُّ أثْبتَ من الزائد وأخفّ منه ، فجاز أن تَثبت لهذه العلّة أربع ياءات ولم تَجُز أربع ياءات كلُّها زوائد .

وتقول فى النسب إلى رجل اسْمُه يَرْمِىْ : يَرْمِىٌّ ، فهذا على القياس المطرد .

ومَنْ قال فى تَغْلِبَ : تَغْلَبِىٌّ[2] ، فقياسُه على هذا أن نقول : يَرْمَوِىّ ، كما قال الشاعر:

فكَيْفَ لنا بالشُّرْب إن لم يكن لنا .·. دَوانيقُ عند الحانَوِىّ ولا نَقْدُ[3]

---

(١) انظر هـ٢ ص ٨١ .

(٢) هذا القائل بعض من العرب لم يُعيَّن فى الكتاب ، انظر نصه فى هـ ٧ ص ٨٣ .

(٣) البيت فى الكتاب : ٣ / ٣٤١ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥١ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ، واللسان : ١٧ / ١٧٢ ، ٨ / ٢٢٤ ، وانظر ملحقات ديوان ذى الرمّة : ٦٦٥ .

وقائله : الفرزدق ، أو ذو الرمة ، أو عُمارة ، أو أعرابىّ لم يُسَمَّ ، أو مجهول .

اللغة : الدوانيق : جمع دانَق - بفتح النون وكسرها - وهو عُشْر الدرهم ، ويقال : سُدْسُه . وقياس جمعه : دوانق . والياء فى دوانيق مزيدة للمدّ أو على أنها داناق وهى لغة فيه ، (انظر : اللسان : ١١ / ٣٩٤ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٥١) .

والشاهد فيه : (الحانَوِىّ) ، من حيث كان (يَرْمَوِىّ) فى النسب إلى (يَرْمِىْ) بقلب الياء واوا نظير لـ (الحانَوِىّ) فى الصورة اللفظية للنسب .

هذا ، والمنسوب إليه فى كلمة (الحانَوِىّ) يحتمل إما أن يكون : الحانة ،=

والوَجْهُ : الحانِيّ ، لأنه القياس المطرد فى النظائر والاستعمال كما قال عَلْقَمة بن عَبَدة :

كأسُ عَزيزٍ من الأعْناب عَتَّقَها لبَعْضِ أرْبابِها حانِيّةٌ حُومُ[1]

=أو الحانية تحقيقا ، أو الحانية تقديرا ، أو الحاناة .

والفرزدق : هو أبو فراس همّام بن غالب بن صَعْصَعَة ، بصرى من تميم ، وهو ذلك الشاعر الأمويّ المشهور . مات سنة ١١٠ هـ عن إحدى وتسعين سنة ، وهى السنة التى مات فيها جرير أيضا . الخزانة : ١ / ٢١٧ .

وذو الرمة : هو أبو الحارث غَيْلان بن عُقْبة . مات فى خلافة هشام بن عبد الملك عن أربعين سنة . الأغانى : ١٨ / ١ .

أما (عُمارة) فقد نَسب البيتَ إليه ابن يعيش ، ولم أتمكن من تعيين عمارة هذا إذ هو اسمٌ لشعراء تسعة ، راجع فهرس معجم الشعراء للمرزبانى : ٥٣٢ .

(١) البيت فى الديوان : ١٣١ ، والكتاب : ٣ / ٣٤١ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥٢ ، والمفضّليات : ٤٠٢ ، واللسان : ١٥ / ٥٢ ، ١٨ / ٢٢٣ ، ٣٠٣ .

اللغة : الكأس . الخمر فى إنائها ، وعَنَى بالعزيز : مَلكا من ملوك الأعاجم . عَتَّقها : تَركها حتى عتقت فرَقّتْ . أربابها : أصحابها . الحانية : الخَمّارون : حُوم : كثيرة ، أو هى جمع حائم ، وهو الذى يقوم على الخمر ويحوم حولها ، وحُومٌ على هذين من صفة (حانيّة) . ويقال : حُوم : سُود ، وهى على هذا من صفة الكأس ، يريد أنها من أعناب سُود ، أى خمر سوداء العنب .

و(حانيّة) مضبوطة بالضمّ فى جميع مراجع البيت عدا الرمانى هنا فهى فيه بالفتح ، فعليه تكون حالا من الضمير المفعول فى (عتّقها) ، وتكون (حُوم) هى الفاعل لهذا الفعل .

والشاهد فيه : (حانيّة) ، من حيث كان النسب فيها على القياس ، والمنسوب إليه إمّا : الحانة ، أو الحانية تحقيقا ، أو الحانية تقديرا .

وعَلْقمة بن عَبَدَة - بفتح العين والباء - من تميم ، شاعر جاهلى من أقران إمرئ القيس ، وهو الملقّب بعلقمة الفَحْل . الخزانة : ٣ / ٢٨٢ .

والتغيير فى تَغْلَبِىّ بمنزلة التغيير فى سُهْلِىّ لا يُقاس عليه[1] . وإنما ذكر : الخليل : يَرْمَوِىّ[2] ، ليُبَيِّنَ وَجْهَ كيف يَكون لو جاءَ فى كلام العرب .

---

(١) أى لأن التغيير فى كليهما تغيير نادر . وانظر هـ٢ ص ٨٣ ، وص ٧٢ ، ٧٣ وهـ ٢ من الثانية.

هذا وكون التغيير فى تَغْلَبِىّ نادرا وأن ما لم يَرِدْ فيه الفتح يجب ابقاؤه على الكسر ، هو مذهب الخليل وسيبويه والرمانى . ومذهب المبرد أنه قياس مطرد بجواز الفتح مع الكسر ، لأن الثانى - لسكونه - كالميتّ المعدوم فلحق بالثلاثى . وذهب بعضهم إلى جواز الفتح والكسر مع اختيار الكسر .

انظر : شرح الشافية : ٢ / ١٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٦ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٦ .

ومن الجدير بالذكر أن أشير إلى :

أ - أن مذهب المبرد المذكور لم يَرِد له ذِكْرٌ فى كتابه (المقتضب) .

ب - وأن الرمانى أخذ بمذهب الخليل وسيبويه كما أشرتُ عند بيان المذهب الأول ، وكما هو واضح من كلام الرمانى فى الشرح .

لكن جاء فى ارتشاف الضرب (١٦٨) والهمع(٢ / ١٩٥) والأشمونى (٤ / ١٨٢) : أن الرمانى آخذ بمذهب المبرد .

وهذا التناقض راجع إمّا : إلى الخطأ فى النقل عن الرمانى ، وإما أنه آخذ بمذهب المبرد فى كتاب آخر له غير هذا الشرح ، وإما أن الناقل عنه فَهم مِنْ دفاعه الآتى عن المبرد أنه آخذ بمذهبه .

ولكن دفاع الرمانى هذا لا يدل على ذلك ، لأن عبارته فى متابعة سيبويه صريحة فى ذلك عند قوله : والتغييرُ فى تغلبىّ بمنزلة ... ، ومع هذا أيضا فإن دفاعه عن المبرد مُتوجِّه إلى دَفْع التلازم ، فلا يَعنى هذا تقرير الملزوم . وإنما هذا الدفاع منه كلمة حقّ رآها فقال فيها ما عنده على الرغم من متابعته لسيبويه .

(٢) انظر مذكور الخليل هذا فى الرمانى ص٨٧ ، وفى نص سيبويه فى هـ ٧ ص ٨٣ .

والنسبُ إلى رجُل اسْمُه عَرْقُوةُ : عَرْقِيّ ، لأن الهاء إذا حُذفت[1] وجب قلبُ الواو ياءً وكسرُ ما قبلها لها ، وذلك لأن كل واو في آخر الاسم[2] قبلها ضمّة[3] فإنها تنقلب ياءً ويُكْسَر لها ما قبلها . وهذا أصلُ يُبْنَى عليه في سائر الأبواب ، وسيأتي شرحه في التصريف إن شاء الله تعالى[4] . وهو أنه قد اجتمع فيها ثلاثة أشياء كلٌ واحدٍ منها يَقتضى التغييرَ إلى الياء :

١٤/٤ أ أحَدُها /- تَغْييرُ الواو الذى يَلزم للتنوين[5] ، مع وقوعها في موضع التغيير وهو آخِرِ الاسم .

والثاني - ثِقَلُ الواو التى قبلها ضمّة .

والثالث - مُطالَبةُ أُخْتِها التى هى الياء بإجرائها على طريقتها ليَجرى الكلامُ فيها على تَشاكُل يُضادُّ التنافرَ[6] .

فلمّا اجتَمعتْ هذه الأسبابُ الثلاثة وجب أن تَنقلب إلى الياء ويَستمرّ

---

(١) حذفُ الهاء واجب ، انظر هذا فى ص ٧٦ .

(٢) أى المتمكن . انظر هذه المسألة فى : شرح الشافية : ٣ / ١٦٨ ، والمنصف : ٢ / ١١٧ ، ١١٨ ، وكتاب سيبويه : ٤ / ٣٨٣ .

(٣) أى أصلية .

(٤) سيأتى فى المجلد الخامس : ١١٨ أ .

(٥) يعنى بذلك أن تلك الواو يلحقها أشياء تزيد من ثقلها ، فلذل فرّوا منها إلى ما هو أخفّ منها وهو الياء ، من تلك الأشياء : التنوينُ الذى يقع عليها ...
انظر : الكتاب : ٤ / ٣٨٣ ، والمنصف : ٢ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٦) لأن الياء أغْلَبُ على الواو من الواو عليها ، إذ الياءُ والكسرة أخَفّ عليهم من الواو والضمة ، انظر الكتاب : ٤ / ٣٨٤ .

القياسُ بها على ذلك . ولا يَلزم فى الواو إذا كانت فى الفعل ، لأنه لا تنوين فيه يُوجب تغييرَ الواو لا محالةَ فينْصافَ إلى ذلك تغييرُها إلى ما تَقْتَضيه أُخْتُها ، فتُرِكتْ على حالها فى : يَغْزُو ويَدْعُو[١] ولم يَجِبْ مثلُ ذلك فى الاسم .

وألْزَمَ سيبويه مَنْ جَعَلَ[٢] مثل تَغْلَبِىّ قياسا مطردا ، أن يقول فى يَشْكُرَ : يَشْكَرِىّ ، وفى جُلْهُمَ : جُلْهَمِىّ ، لأن الضمّ فى هذا نظير الكسر فى أن الاسم مُعدَّلٌ به لم يَخرج إلى غَلَبَةِ الياءات والكَسَرات[٣] ، وهو على الأصل الذى ذكره فى التَّسْوِية بين فَعِيلة وفَعُولة[٤] .

ويجئ على ذلك أن يَفْرُق أبو العباس[٥] بينهما ، فلا يَلزم من تَغْلَبِىّ : يَشْكَرِىٌّ ، لأن الضمّ مع الكسر[٦] تَعْديلٌ لاختلاف الحركات ، وليس كذلك تَوالِى الكَسَرات[٧] ، وأَجْمَعُوا على الفرق بين فَعِلَ وفَعُل وأن القياس فى النَّمِر : نَمَرِىّ ، وفى السَّمُر[٨] : سَمُرِىّ ، وعِلَّةُ ذلك :

---

(١) فى الأصل : (يدعوا) بألف بعد الواو . وهى جائزة فى مثله عند بعض النحاة ، انظر الهمع : ٢ / ٢٣٨ .

(٢) هذا الجاعل لم يُعيِّنه سيبويه ، انظر نصه فى هـ٧ ص٨٣ . لكن أخذ بهذا بعد ذلك المبرد وغيره ، انظر هـ١ ص ٨٩.

(٣) أى على نحو ما فى : نَمرىّ ، وإبلىّ .

(٤) انظر هذا الأصل فى ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) أى المبرد . وهذا الكلام من الرمانى دفاع عن المبرد وتَفَصٍّ له من الإلزام السابق ، لأن المبرد آخذ بمذهب مَنْ ألزمهم سيبويه . انظر هـ٢ من هذه الصحيفة ، وهـ ١ ص ٨٩ .

(٦) أى فى : يَشْكُرِىّ .

(٧) أى فى : تَغْلِبِىّ .

(٨) السَّمُر : اسم جِنس جَمْعِى واحده سَمُرة ، وهو نوع من الشجر ، صغير الورق ، قصير الشوك ، له ثمرة صفراء يأكلها الناس ، جيّد الخشب . اللسان : ٦ / ٤٥ .

غَلَبةُ الكَسَراتِ فى النَّمِر حتى ليس فيه حَرْفٌ إلاّ مكسورٌ إلا حرفا واحدا مع ياءَىْ النسب[1] ، وليس كذلك السَّمُرُ[2] ؛[3]

* * *

---

(١) وذلك ثقيل فى الكلمة المبنيّة على الخفّة ، وهى الثلاثية المجردة من الزوائد .

هذا ، وانظر مسألة النَمِر هذه أيضا فى ص ٧٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩.

(٢) فى الأصل : (السَمْر) بسكون الميم ، تحريف . والصوابُ يدل عليه السياق ، ومن اللسان : ٦ / ٤٥ .

(٣) لأنه وإن استَولَتْ الثقلاء أيضا على البنية المطلوبة منها الخفّة ، إلا أن تَغايُر الثقلاء هوّن الأمر ، لأن الطَّبْع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة ...

هذا ، وانظر حكم النسب إلى فَعِل وفَعُل والفرق بينهما أيضا فى : ص ، وشرح الشافية : ٢ / ١٧ ، ١٨ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٥ ، ١٤٧ ، والأشمونى : ٤ / ١٨١ ، والهمع : ٢ / ١٩٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٩ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٥ ، ٥٩١ .

باب النسب إلى الثلاثى[1]

الغرض فيه : أن يبيِّن ما يَجوز فى النسب إلى الثلاثى الذى لامُه مُعْتلّ - ممّا لا يجوز .

---

(١) أى الذى لامُه مُعْتلّ . كما هو صريح لفظ الرمانى فيما سيأتى من الفرض ، والسؤال العام ، والأصل العام فى الجواب .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٤٢) :

"هذا باب الإضافة إلى كل شئ من بَنات الياء والواو ، التى الياءاتُ والـواوات لاماتهنّ إذا كانت على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة قبل اللام" .

وسيبويه قد أطْلَق فى هذه الترجمة مصطلح (منقوصا) على المقصور ، وهذا الإطلاق على خلاف ما هو مشهور عند الدارسين للنحو الآن . وسترىٰ هذا الإطلاق من سيبويه كثيرا فى أبواب التثنية جـ ٣ / ٣٨٥ ، وما بعدها .

وموضوع هذا الباب عند سيبويه : هو النسب إلى الثلاثى المقصور . وسيتحدث سيبويه فى هذا الباب أيضا عن الثلاثى المنقوص على سبيل التبع للمقصور من أجل المقارنة بينهما .

أما الرمانى فقد جعل عَقْد الاب لهما معا ، ولذا جاءت عبارته (الذى لامُه معتل) حيثما ذُكرتْ صالحة لأن تشمل الأمرين ، وكان كلامه فى أول الجواب صريحا فى هذا إذ إيجابُه فتح ما قبل الواو المبدلة من اللام المعتلة إنما يكون فى المنقوص إذ هو المكسور ما قبل الواو ، وذلك بخلاف المقصور إذ ما قبل الواو فيه مفتوح أصلا .

أما المقصور الرباعى فما فوق فسيكون موضوع ثلاثة أبواب متتالية فى الكتاب : ٣ / ٣٥٢ وما بعدها .

وأما المنقوص الرباعى فما فوق فقد كان موضوع الباب السابق على هذا مباشرة .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى الثلاثى الذى لامه معتلّ[1] وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولِم لا يجوز أن يَجرى مَجرى الرُّباعى الذى هو فى مثل صفته[2] ؟

وما النسبُ إلى هُدًى ورَحًى وحَصًى ؟ ولم وجب فيه : هُدَوِىّ ، ورَحَوِىّ ، وحَصَوِىّ . على استْواء ثبات الياء والواو فيه ؟

ولم جاز أميِّىّ بأربع ياءات[3] ولم يَجُز[4] هُدَيِىّ باجتماع ثلاث ياءات ؟ وهل ذلك لأن الياء / المشدَّدة فى آخر الاسم تجرى مجرى الحرف الصحيح فى أنه لا يُفَرّ منها إلى غيرها ، وأنه يتعاقب الإعرابُ عليها ، فلمّا قويتْ هذه القوّة صارت كالحرف الصحيح ، وليس كذلك ما نَفِرّ[5] منه إلى غيره أو يَلزمه الاعتلال حتى لا يَدخله رفعٌ ولا جَرّ[1] ،

١٤/٤ب

---

(١) فى الأصل : (معتدل) ، تحريف .

(٢) جاء الرمانى بهذا السؤال - دون أن يكون مبنيا على شئ من كلام سيبويه فى الباب - على سبيل المقارنة بين الثلاثى والرباعى المعتلّ اللام . وأما حديث سيبويه عن الرباعى ففى الأبواب التى أشرتُ اليها فى عجز هـ ١ ص ٩٠ .

(٣) أُمَيِّىّ ، إحدى صيغ النسب إلى (أميّة) ، انظر جميع الصيغ ، وكذا تفسير الكلمة فى ص ٤٨ وهـ ٦ منها ، وص ٦٠ وهـ ٢ منها .

(٤) فى الأصل : (ولم يجوز) ، تحريف .

(٥) (نَفِرّ) هكذا بالنون فى الأصل ، وهى صحيحة ، وقد رَسمتُ نظيرتها السابقة منذ قليل بالياء ولم أشأ أن أرسمها بالنون كما هنا ، لأن حرف المضارعة فى السابقة جاء فى الأصل غير معجم فجعلته بالياء متابعة لما جاء فى الجواب إذ وردت هذه الكلمة هناك ثلاث مرات مرسومة بالياء . والكل بالياء أو بالنون صحيح معنى .

هذا ، والياء التى يُفَرّ منها إلى غيرها مثل : هُدًى ، إذ فُرَّ من الياء المفتوح ما قبلها إلى الألف . انظر الجواب ص ١٠١ .

فالياء الساكنة بين ياءين متحركتين[٢] لا يَصحّ ألْبَتّةَ[٣] لأنها تقع الساكنة بعد كسرة فى ياء ، وكذلك الياء الساكنة إذا كان بعدها ياءان متحركتان الأولى مكسورة فإنها لا تصحّ أيضا فى مثل هذه الصفة نحو تصغير عَطاءٍ إذا قلتَ : عُطَىّ[٤] ؟[٥]

---

(١) وذلك مثل : قاضىُ . انظر الجواب ص١٠١.

(٢) وذلك مثل : هُدَىً . انظر الجواب ص ١٠١.

(٣) ألْبَتّةَ : من البَتّ ، بمعنى القطع ، وتُستعمل فى كل أمر يُمْضىَ لا رجعة فيه ولا التواء .

وهى مصدر مؤكدٌ : فجملة (لا يَصحّ) المذكورة فى الأصل تحتمل استمرار النفى وتحتمل انقطاعه ، فإذا قلت (البتة) فقد حققت إستمرار النفى ورَفعتَ انقطاعه . وتعريفها لازم عند البصريين ، والفراء يجيز تنكيرها ، والرمانى يذكر أن أسلوبَ النفى أغلب عليها . ولم يُسمع فيها إلا قطع الهمزة والقياس وصلها .

انظر : التصريح : ١ / ٣٣٣ ، واللسان : (بتت) ، وشرح الرمانى : ٢ / ١٩ أ .

(٤) عُطَىّ : الأصل فيها : عُطَيْيِىٌ ، بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية مقلوبة عن الألف الزائدة فى (عطاء) لوُقوعها بعد ياء التصغير ، والثالثة مقلوبة عن الواو المتطرفة إثر كسرة والتى كانت فى (عطاء) قد قُلبتْ همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فبزوال الألف قبلها رجعتْ إلى أصلها من الواو ، ثم تُحذف الياء الثالثة نَسْيا ويدور الإعراب على الثانية بعد إدغام الأولى فيها .

انظر : شرح الشافية : ١ / ٢٢٦ - ٢٣٥ ، وابن يعيش : ٥ / ١٢٥ ، والتبصرة : ٢ / ٧٠٤ .

(٥) وهذا القدر السابق من أسئلة الرمانى مبنىّ على ما يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٤٢) :

"تقول فى هُدًى : هُدَوِىّ ، وفى رجُل اسْمُه حَصًى : حَصَوِىّ ، وفى رجل اسمه رَحًى : رَحَوِىّ ، وإنّما منعهم من الياء إذا كانت مُبدَلة استثقالا لإظهارها أنهم لم يَكونوا ليُظهِروها إلى ما يَستخفّون ، إنما كانوا يُظهرونها إلى تَوالى=

وما النسب إلى عَمٍ ، ورَدٍ ، وشَجٍ[١] ؟ ولم وجب فيه عَمَوِىّ ، ورَدَوِىّ ، وشَجَوِىّ . فاستَوَى فى المُعْتَلّ اللام بابُ فَعَلٍ و فَعِلٍ ؟ وهل ذلك لأنه إذا اطَّرَدَ بابُ النَّمِر[٢] بالفتح فى : نَمَرِىّ كان ذلك فى المعتلّ أوجبُ ؟.[٣]

=الياءات والحركات وكسرتها ، فيَصير قريبا من أُمَيِّىّ ، فلم يكونوا ليَرُدّوا الياء إلى ما يستثقلون إذ كانت معتلّة مبدلة فرارا مما يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم ، فكرهوا أن يَرُدّوا حرفا استثقلوه قبل أن يُضيفوا إلى الاسم فى الإضافة ، إذ كان رَدُّه إلى بناء هو أثقل منه فى الياءات وتوالى الحركات ، وكسرة الياء وتوالى الياءات مما يُثْقله ...".

(١) عَمٍ : صفة مشبهة من عَمِىَ يَعْمَى عَمًى ، كفَرِحَ يَفْرَح فَرَحاً فهو فَرِحٌ.

ورَدٍ : صفة مشبهة أيضا بمعنى : هالِك ، من الرَّدَى : الهلاك ، يقال : رَدِىَ يَرْدَى رَدًى .

وشَجٍ : صفة مشبهة كذلك بمعنى : حَزِين ، من الشَّجْو : الهَمّ والحُزْن . يقال : شَجِىَ يَشْجَى شَجاً . اللسان .

(٢) يَعنى بباب النَّمِر : كل اسم ثلاثى مكسور الوسط . انظر ص ٧٣ ، وهـ ٢ منها .

(٣) يقول سيبويه فى الكتاب (٣ / ٣٤٢) :

"وإذا كانت الياءُ ثالثةً ، وكان الحرف الذى قبل الياء مكسورا ، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيِّره كالمضاف إليه فى الباب الذى قوله (يَعنى به بابَ المقصور فى :هُدًى . انظر نصّ الكتاب الذى يُحيل إليه وهو النص المذكور قبل هذا مباشرة ، وذلك قولهم فى عَمٍ : عَمَوِىّ ، وفى رَدٍ : رَدَوِىّ ، وقالوا كلّهم فى الشَّجى : شَجَوِىّ ، وذلك لأنهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل فى غير المعتلّ كراهيةً للكسرتين مع الياءين ومع توالى الحركات ، فأقَرّوا الياءَ وأبْدَلُوا ، وصَيَّروا الاسم إلى فَعَل ، لأنها لم تكن لتَثْبُتَ و لا تُبدَل مع الكسرة ، وأرادوا أن يجرى مجرى نظيره من غير المعتل ، ...".

ولم اطَّرَدَ في النَّمِر ": نَمَرِيّ ، وفي الحَبِطات : حَبَطِيّ[(١)] ، وفي شَقِرة : شَقَرِيّ[(٢)] ، وفي سَلِمة : سَلَمِيّ[(٣)] - ولم يَطَّرِد في تَغْلِبَ : تَغْلَبِيّ ؟.[(٤)]

وما النسب إلى السَّمُر ؟ ولم وجب فيه : سَمُرِيّ ؟ وهَلاَّ أُجْرِيَ مُجرى : نَمَرِيّ ؟

---

(١) الحَبِطات ، والحَبَطات : حي من بني تميم ، نُسِبوا إلى أبيهم الحارث بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، ولُقِّب بالحَبِط لعِظَم بطنه ، أو لأنه كان في سفر فأصاب بطنَه مثل الحَبَط الذي يصيب الماشية .

والحَبَط : أن تأكل الماشية فتُكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها . وقيل : الحَبَط : الانتفاخ أين كان من داء أو غيره .

يقال : حَبِطَ بطنهُ يَحْبَط حَبَطاً فهو حَبِطٌ ، وحَبِطَ عمله يَحْبَط حَبْطاً وحُبُوطا ، أي بطل ثوابه ، فهو حَبْطٌ . اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٢١٣ .

(٢) شَقِرة : اسم رجُل ، وهو أبو قبيلة من العرب يقال لها :شَقِرة . وشَقِرة في الأصل : نَبْتة حمراء ، وبها سُمِّيَ الرجُل . اللسان .

(٣) سَلِمة: اسم رجُل ، وهو سَلِمة بن سعد بن علي .. ابن الخزرج ، وبنو سَلِمة : بطنٌ من الأنصار ، وليس في العرب سَلِمة - بكسر اللام - غيرهم ، وسَلِمة في الأصل : الحَجَر . اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٣٥٨ .

(٤) يقول سيبويه في الكتاب (٣/٣٤٣): "وما جاء من فَعِلٍ بمنزلة فَعَلٌ قولهم في النَّمِر: نَمَرِيّ، وفي الحَبِطات: حَبَطِيّ، وفي شَقِرة: شَقَرِيّ، وفي سَلِمة: سَلَمِيّ. وكأن الذين قالوا: تَغْلَبِيّ أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تَفْعَلٍ، كما جعلوا فَعِلَ كفَعَلَ للكسرتين مع الياءين، إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنه ليس توالي ثلاث حركات".

وما النسب إلى الدُّئل[١] ؟ ولم وجب فيه : دُؤَلِيّ ؟.[٢]

وما النسب إلى الصَّعِق[٣] ؟ ولم جاز فيه ثلاثة أوجه : صَعَقِيّ ، وصِعِقِيّ ، وصِعَقِيّ ؟.[٤]

وما النسب إلى عُلَبِطٍ وجَنَدِلٍ[٥] ؟ ولم جاز فيه : عُلَبِطِيّ وجَنَدِلِيّ ،

(١) الدُّئل: دُوَيْبَّة شبيهة بابن عِرْس. وبها سُمِّيَ الدُّئِل بن بكر بن كنانة، والدئل بن مُحلِّم من خُزيمة، والدئل بن زيد الله بن سعد العشيرة.. ابن سبأ. وإلى الأول يُنسب أبو الأسود الدُّؤلِيّ. اللسان، وجمرة أنساب العرب: ١٨٤، ٨، ٤.

(٢)يقول سيبويه فى الكتاب (٣/٣٤٣): "وإن أضفتَ إلى فَعْلٍ لم تُغيِّره، لأنها إنما هى كسرة واحدة، كلُّهم يقولون: سَمُرِىّ. والدُّئِل بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَلِىّ".

(٣) الصَّعِق: يقال: صَعِقَ الرجُل صَعْقاً وصَعَقاً فهو صَعِقٌ: أى غُشِىَ عليه من صَوْت شديد يَسمعه، أو مات. والصَّعِق: الشديد الصوت بيِّن الصَعَق. والصَعِق الكِلابِىّ: واسْمُه خويلد بن نفيل، أحد فرسان العرب، سُمِّىَ بذلك لأنه أصابته صاعقة، وقيل: لأن بنى تميم ضربوه على رأسه فأصابوا دماغه فكان إذا سَمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله. وغَلَب هذا الوصف عليه وإن كان فى الأصل يقع على كل مَنْ أصابه الصعَق. اللسان، وجمهرة أنساب العرب: ٢٨٦.

(٤) الكتاب (٣/٣٤٣): "وقد سمعْنا بعضهم يقول فى الصَعِق: صِعِقِىّ، يَدَعُه على حاله وكَسَرَ الصاد؛ لأنه يقول: صِعِقٌ.
والوجه الجيدّ فيه: صَعَقِىّ، وصِعَقِىّ جَيِّد".

(٥) عُلَبِط، كلّ غليظ يقال: رَجُل عُلَبط وعُلابِط: ضخم عظيم، وناقة عُلَبِطة: عظيمة. اللسان.

وجَنَدِل : المكان الغليظ الذى فيه الحجارة. وهى الجنادل حذُفت ألفها.

قال سيبويه (٣/٢٢٨): "يقول بعضهم: جَنَدِلٌ... يَحذف ألف جَنادِل".

وفى شرح الشافية (١/٥١): "الجَنَدِل: موضع فيه الحجارة. والجنادل: جمع الجَنْدَل، أى الصَّخْر، كأنه جُعل المكان لكثرة الحجارة فيه كأنه حجارة".

ولم يَجُز الفتح لكثرة الحروف وثقل الكسرة مع ياء النسب وكسرة لام الفعل[1] ؟ وهل ذلك لأن الحركات فيه مُعدَّلة بحرفين مفتوحين وحرفين مكسورين[2] ، وليس كالنَّمِر الذى يَغلب عليه الكسرات والياءات فى جميع حُروفه إلا حرفا واحدا ؟.[3]

---

(١) يَعنى لام الاسم، وإنما عَبَّر بالفعْل لأن الصرفيين أحيانا يَنسبون حروف الميزان الصرفى إلى الفعل؛ لأن الفعل أغلب فى التصريف والتغيير من الاسم، ولأن وحدة الميزان الصرفى (ف ع ل) من قبيل الأفعال.

(٢) واضحٌ من كلام الرمانى هنا وفي الجواب ص أنه أجْرَى كلامه على (جَنَدِل) إذ هى التى فيها التعديل بسبب مُقاوَمة خِفّة الفتحتين فى الحرفين الأول والثانى لثقل الكسرتين بعد ذلك.

ولكن التعديل حاصل أيضا فى (عُلَبِط)؛ لأنه وإن كانت الضمة أثقل من الكسرة إلا أن تَغايُر الثقلاء هَوَّن الأمر، لأن الطبع لاينفر من الثقلاء المختلفات كماينفر من الثقلاء المتماثلات، هذا مع انفصالها وكونها فى بناء لايُطلب فيه الخفّة كالثلاثى من نحو نَمِر. انظر شرح الشافية: ١٨/٢.

(٣) الكتاب (٣٤٣/٣): "فإن أضفتَ إلى عُلَبِطٍ قلت: عُلَبطِيٌّ، وإلى جَنَدِلٍ قلت: جَنَدِلِيٌّ، لأن ذا ليس كالنَمِر؛ لأن النَمِرَ ليسَ فيه حرف إلّا مكسور إلا حرفا واحدا وهو النون وحدها، فلمّا كثُر فيهَ الكسرُ والياءات ثَقُل، فلذا غَيَّروه إلى الفتح".

الجواب :

الذى يَجوز فى النسب إلى الثلاثى الذى لامهُ مُعْتَلّ : قَلْبُ المعتلِّ إلى الواو مع الفتح فيما قبل الواو ، لأنه إن كان فَعَل فالمعتلُ يَنقلب ألفاً[1] فإذا احْتِيجَ إلى حركته لياءِ النسب والألفُ لاتتحرّك لم يكن بُدٌّ إذا ثبت الحرفُ من قَلْبِه إلى حرف يَصلح فيه الحركة مناسبٍ له وهو الواو[2] . وإن كان على فَعِل[3] فإنه يَصير إلى فَعَل ، كما صار النَمِر

١٥/أ إلى : نَمَرِىّ[4] /، وهو فى المعتلّ أوجبُ لأنه أثقل .

ولايَجوز أن يَجرى الثلاثى مجرى الرباعى ، لأنه إذا كثُرت الحروف

---

(١) أى لتحرُّكه وانفتاح ماقبله . ويَعنى الرمانى بهذا : المقصور ، نحو : هُدىً ، كما سيأتى بعد قليل . انظر ماذكرته عن بيان موضوع الباب فى هـ ١ ص ٩٣ .

(٢) وأيضا للرجوع إلى الأصل فيما أصلُ لامه الواوُ . ولم تَرجع اللام إلى الياء فيما أصل لامه الياء لئلا تجتمع الياءات والكسرة .

هذا ، وانظر حكم النسب إلى المقصور الثلاثى فى : شرح الشافية : ٢/ ٣٥، ٣٦، ٣٨ ، وابن يعيش : ٥/١٤٩ ، والتصريح : ٢/٣٢٩ ، والأشمونى : ٤/١٨١ ، والهمع : ٢/١٩٤ ، والتبصرة : ٢/٥٩١ .

(٣) يَعنى الرمانى بهذا : المنقوص ، نحو : عَمٍ ، كما سيأتى . وانظر هـ ١ .

هذا ، وانظر حكم النسب إلى المنقوص الثلاثى فى : شرح الشافية : ٢/٤٢-٤٤ ، وابن يعيش : ٥/١٥٠ ، والتصريح : ٢/٣٢٩ ، والأشمونى : ٤/١٨١ ، والهمع : ٢/١٩٣ ، والتبصرة : ٢/٥٩٧ .

(٤) فى الأصل : (نَمْرِىّ) بسكون الميم ، تحريف . انظر ص ٩٦ وهـ ٢ منها ، وكذا نص سيبويه المذكور فى هـ ٤ ص ٩٧ .

اقْتَضتْ التعديل للتخفيف بالردّ إلى الأعدَل الأخَفّ[1] ، فلا يجوز الفِرار منه إلى غيره ، لأنه هو المطلوب فى باب التخفيف .

فالنسبُ إلى هُدًى : هُدَوِىّ ، وإلى رَحًى : رَحَوِىّ ، وإلى حَصًى : حَصَوِىّ ، وإلى عَصاً : عَصَوِىّ .

وإنما جاز : أُمَيِّىّ باجتماع أربع ياءات ، ولم يجز : هُدَيِىّ باجتماع ثلاث ياءات ، لأن الياء المشدَّدة تَجرى مجرى الحرف الصحيح فى التصرُّف بوجوه الإعراب ، وأنه لايُفَرّ منها إلى غيرها من الحروف كما يُفَرّ من الياء التى قبلها مفتوح إلى الألف[2] ، وكما يُفَرّ إلى الإعلال فى الياء التى قبلها مكسور[3] . فلهذا جاز أُمَيِّىّ ولم يجز هُدَيِىّ ، فكلُّ ياءٍ ساكنة كانت بين ياءين متحركتين فإنها لاتَصحّ لِما بيَّنّا ، وكذلك كل ياء ساكنة كانت بعدها ياءان متحركتان[4] فإنها لاتصحّ فى مثل هذه الصفة ، لأن الياء المتحركة التى قبلها متحرك لاتصحّ إذ[5] كانت تُقلب ألفا إذا كان قبلها فتحة ، وتَعتلّ بإذهاب الضمة والكسرة إذا كـان مـا قبلها مكسورا ، ولذلك لـم يَصِحّ فى تصغير عَطاءٍ إذا قلتَ : عُطَىّ[6] .

(١) والأعدلُ الأخفّ فى الرباعى مقصورا أم منقوصا هو الحذف إذ هو الغالب عليه . انظر حكم النسب إلى الرباعى فى أبوابه التى أشيرَ إليها فى عجز هـ ص .

(٢) مثل : هُدًى ولُقًى .

(٣) مثل : قاضٍ .

(٤) فى الأصل : (متحركان) بالتذكير ، والأولى ماأثبتّ لتتناسب مع غيرها من الأوصاف المذكورة فى المسألة .

(٥) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٦) انظر تأصيل (عُطَىّ) فى هـ ٤ ص ٩٥.

والنسبُ إلى عَمٍ وردٍ وشَجٍ : عَمَوِيّ ورَدَوِيّ وشَجَوِيّ ، لأنه يَصير إلى عَمىً[1] ثم يَلزم فيه مالزم فى رَحًى[2] .

والنسبُ إلى النَمِر : نَمَرِيّ ، وإلى الحَبِطات : حَبَطِيّ ، وإلى شَقِرة : شَقَرِيّ ، وإلى سَلِمة : سَلَمِيّ .

فكل هذا يُفتح موضع العين فيه لغَلَبة الكسرات والياءات عليه . ولايجب مثل ذلك فى تَغْلِبِيّ ، لأن حروفه مُعَّدلة[3] .

والنسب إلى السَّمُر[4] : سَمُرِيّ ، ولايجب فيه ما وجب فى النَمِر لأن حركاته مُعَّدلة[5] .

والنسب إلى الدُّئِل : دُؤَلِيّ ، وعِلّتُه كعِلّة النَمِر .

والنسب إلى الصَّعِق يجوز فيه ثلاثة أوجه : صَعَقِيّ على الأصل ،

---

(١) يريد الرمانى أن كسرة العين تُقلب فتحة ، وأن الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها . وانظر ماذكره عن حكم المنقوص الثلاثى فى الأصل العام فى أول الجواب ص ١٠٠ .

(٢) أى من قلب الألف واوا . انظر حكم النسب إلى رَحًى ونظائرها من المقصور منذ قريب .

(٣) إذ لم تَغلب عليها الكسرات والياءات ، لأن فيها حرفين يَخرجان عن ذلك فقاوَما الثقل الحاصل فى بقيتّها ، هذا مع كونه بناءً لايطْلب فيه الخفة كالثلاثى من نحو نَمِر . وانظر مذاهب الصرفيين فى فتح عين (تَغْلِبِيّ) فى هـ ١ ص ٨٩ .

(٤) فى الأصل : (السمرى) ، تحريف انظر المسائل ص٩٧ ، ونص سيبويه فى هـ ٢ ص ٩٨ .

(٥) انظر معنى التعديل ، وحكم النسب إلى فَعِل وفَعُل والفرق بينهما فى ص ٩١ ، ٩٢ وهـ ٣ من الثانية .

وصَعَقِىّ على مذهب مَنْ قال : صِعِقٌ فى غير النسب ، لأنه لمّاً كان مُتَنَاوَلُ حروفِ الحَلْق بعيدا من اللِّسَان الذى مُعْظَم الحروف منه طُلِب له[1] إذا وقع فى / موضع العين مايُسهِّله لجريان اللسان به فى طريق ١٧/٤ب[2] واحد فقيل : صِعِقٌ ، وشِهِدَ ولِعِبَ لهذه العلة . ولايجوز ذلك[3] فى غير حُروف الحلق . وسيأتي شرح هذا فى بابه إن شاء الله تعالى[4] .

فلما[5] غيَّر الصادَ ليَجرىَ اللسانُ به على منهاج واحد[6] ، وكان لَحَاق ياءى النسب لايَمنع من هذا اْقتَضَى أن يتركه على حاله .

ومنهم مَنْ يقول : صِعِقِىّ ، وعِلّتُه مُطالَبة نظيره من باب نَمَرِىّ أن يَجرى على قياسه ومُشاكَلته .

---

(١) أى لحرف الحلق .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا(ص ١٧ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٥ أ) . والسِّرُّ فى هذا كما قلتُ سابقا : اضطرابٌ فى وضع أوراق المخطوطة ، لعلّه حدث عند إعدادها للتصوير .

(٣) أى اتباع الفاء للعين فى الكسر .

(٤) سيأتى فى المجلد الرابع ، الورقة ٢٧. ب من شرح الرمانى للكتاب . وانظره أيضا فى شرح الشافية : ٣٩/٢ ، ٤٠ .

(٥) فى الأصل : (فامَّا) ، والسياق يَقتضى ماأُثبتُّ .

(٦) كلمةُ (واحد) مع كلمتين بعدها فى الأصل وَضع الناسخ عليها خطًا دلالة على إبطالها لَسْبق قلمه إليها . وأغلب ظنى أن إبطال الناسخ لكلمة (واحد) سهو منه وأنها معتدٌّ بها فى الأصل إذ السياق يقتضيها ، ولأن المألوف فى سبق قلم النساخ أن يكون بعد الكلمات المتشابهة ، وهذا يتحقق بعد كلمة (واحد) لوجود مماثل لها فى الأصل قبل سطرين ، ولذا كانت الكلمتان اللتان أبطلهما الناسخ مع كلمتنا هما : (فقيل صعق و) . فأغلب ظنى أن إبطال كلمة (واحد) سهو من الناسخ على الرغم من كونها فى الأصل واقعة فى آخر سطرها والكلمتان الأخريان فى أول السطر التالى .

فالأوجه الثلاثة جائزة فى هذا الاسم .

والنسبُ إلى عُلَبطٍ : عُلَبِطِيّ ، وإلى جَنَدِل : جَنَدِلِيّ ، ولايغير كما غُيِّر النَّمِر وإن كان نَدِلٌ من جَنَدِلٍ مثل نَمِر لأن حروفه مُعَدَّله[1] إذ[2] كان على فتحتين ثم كسرتين فى حرفين ، وليس كذلك النَّمِر لخُروجه عن التعديل بغلبة الكسرات والياءات على الاسم[3] .

* * *

(١) انظر معنى التعديل فى هـ ٢ ص ٩٩.

(٢) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٣) تكرّرت مسألة النمر هذه فى : ص ٧٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، وستأتى فى ص ٢٢٣ .

باب النسب إلى فَعِيل وفُعَيْل مما لامُه ياءٌ[1]

الغرض فيه : أن يبيّن مايَجوز فى النسب إلى فَعيل وفُعيل مما لامُه ياءُ - مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى فَعيل وفُعيل مما لامُه ياء ، وما الذى لايجوز ، ولِمَ ذلك؟

ولم لا يجوز أن يَجرى مَجرى ثَقِيف وقُرَيْش فى النسب[2] ؟

وأيُّهما[3] أحقُّ بحذف الياء الزائدة أهذا البابُ أم بابُ حَنِيفة[4] ؟

ولم جاز أُمَيِّىّ وعَدِيِّىّ باجتماع أربع ياءات[5] ؟

---

(١) اقتصر الرمانى فى هذه الترجمة على مالامُه ياء وإن كان الباب معقودا- عنده وعند سيبويه- لفَعيل وفُعيل مما لامُه ياء أو واو ، وذلك الأقتصار منه لأن الواو فيما لامه واو منقلبة إلى الياء كعَدَىّ إذ أصله : عَديو ، فالياءُ هى الصورة الأخيرة للكلمة سواء كانت اللام فى أصلها ياءً أم واواً . هذا ، وتُرجمة سيبويه للباب فى الكتاب هى (٣/٣٤٤) :

"هذا باب الإضافة إلى فَعيل وفُعيل من بَنات الياء والواو ، التى الياءات والواوات لاماتهنّ ، وما كان فى اللفظ بمنزلتهما" .

(٢) أى من جهة أن فَعيل وفُعيل معتلى اللام يُنسب إليهما بحذف الياء الزائدة (انظر هذا فى الأصل العام أول الجواب) ، وأن الصحيحى اللام يُنسب إليهما بدون حذفها عند سيبويه والجمهور . انظر مذاهب الصرفيين فى النسب إلى فَعيل وفُعيل الصحيحى اللام فى هـ ٢ ص ٥٨.

(٣) فى الأصل : (وأيما) بدون هاء ، تحريف .

(٤) يُشير الرمانى بحنيفة إلى باب فَعيلة وفُعيلة صحيحى اللام ، وهو المذكور فى ص ٦٨.

(٥) لم يجب الرمانى عن هذا السؤال فى عنصر الجواب ، وإنما تركه لتقدُّم الإجابة عنه وافية فى ص ١٠١ ، ٩٤ ، ٦٤ ، ٤٨.

وما النسب إلى غَنِىّ ، وعَدِىّ ، وقُصَىّ[1] ، وأُمَيَّة؟ ولم استَوَى فى الحذف مافيه هاء وما لاهاء فيه من هذا الباب[2] ؟ .[3]

وما النسب إلى حَيَّة[4]؟ ولم وجب فيه : حَيَوِىّ بتحريك الياء الساكنة؟ وهل ذلك لتَصِحَّ بعدها الواو المتحركة؟

وما الشاهد فى قول العرب : حَيَوِىّ فى حَيَّةَ بِن بَهْدَلَةَ؟

---

(١) قُصَىٌّ : اسم رجل . اللسان : ٢٠/٤٧ . وقصَىّ هذا : هو قصىّ بن كلاب بن مُرَّة . انظر فهرس جمهرة أنساب العرب : ٦٢٤ ، وفيها- إلى جانب قصى بن كلاب- قصيّ بن المؤيد من العباسيين .

(٢) أى على حين لم يَسْتَوِ من صحيح اللام مافيه هاءٌ وما لاهاءَ فيه ، إذ مافيه هاء تُحذف ياؤه ، بخلاف مالاهاء فيه فتَبقى ياؤه عند سيبويه والجمهور .

انظر هذا فى ص ٧٢ ، ٧٣ وهـ ٢ ص ٥٨.

وانظر فى تلك التسوية المشار اليها فى الشرح : شرح الشافية : ٢ / ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٨ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٧ .

(٣) الكتاب (٣/٣٤٤) : "قولُك فى عَدِىّ : عَدَوِىّ ، وفى غَنِىّ : غَنَوِىّ ، وفى قُصَىّ : قُصَوِىّ ، وفى أُمَيَّة : أُمَوِىّ . وذلك أنهم كرهوا أن تَوالَى فى الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التى حذفوها من سُلَيْم وثَقِيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبْدلوا الواو من الياء التى تكون منقوصة ، لأنك ، إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التى تَصير ألفا ، كأنه أضاف إلى فَعَل أو فُعَل .

وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أُمَيِّىّ ، فلا يغيِّرون لمَّا صار إعرابها كإعراب مالايَعتلّ ، شَبَّهُوهُ به . . . وأما عَدِيِّىّ فيقال ، وهذا أثقل ، لأنه صارت مع الياءات كسرة" .

(٤) حَيَّة : يقال : أَرْضٌ حَيَّة ، أى مُخْصِبة . والحيَّة : الحَنَش المعروف ، والحيَّة من سمات الإبِل : وَسْم يكون فى العُنُق والفَخِذ مُلْتوِيا مثل الحيَّة . وحَيَّةُ بن بَهْدَلَة : قبيلة . اللسان .

وما النسب إلى لَيّة[1]؟ ولم وجب فيه : لَوَوِيّ؟ وهَلاّ جاز فيه : لَوِّيّ إذ الواوُ الساكنة تَثبت قبل الواو المتحركة .

وهل ذلك لأن الحركة لَزِمَتْهما في التقدير وهي ياءٌ كما لَزِمتْ ياءَ حَيّة؟ وهلاّ جاز : لَوِيّ كما جاز : ظَبيِيّ[2] لأن ماقبل الياء ساكن؟

ولِم جاز : حَيِّيّ ولَيِّيّ على مذهب مَنْ يقول في أُمَيّة : أُمَيِّيّ؟[3]

ولم جاز في عَدُوّةٍ : عَدَوِيّ ، ولم يَجُز في عَدُوّ إلا : عَدُوِّيّ؟

وما النسب إلى كَوّة[4]؟ ولم وجب / فيه : كَوِّيّ؟ وهلاّ كان بمنزلة ١٨/٤ أ عَدُوّة؟

---

(١) لَيّة : المرّة من اللَّيّ ، وهو الفَتْل والجَدْل والثَّنى ، يقال ، لَوَى يَلْوِى لَيّاً . اللسان : ٢٠/ ١٣٠ ، وقال سيبويه (٣/ ٣٤٥) : "لَيّة : من لَوَيتُ يَدَه لَيّة" .

(٢) أي في النسب إلى ظَبْى ، انظر هذا الحكم في الباب التالي ص١٢١.

(٣) الكتاب (٣/ ٣٤٥) : "وسألتهُ (سيبويه يَسأل الخليل) عن الإضافة إلى حَيّةٍ فقال : حَيَوِيّ ، كراهيةَ أن تَجتمع الياءات . والدليل على ذلك قول العرب في حَيّةَ بن بَهْدَلَةَ : حَيَوِيّ ، وحُركتْ الياءُ لأنه لاتكون الواو ثابتةً وقبلها ياءٌ ساكنة . فإنْ أَضفتَ إلى لَيّةٍ قلت : لَوَوِيّ ، لأنك احتجت إلى أن تُحَرّك هذه الياء كما احتجتَ إلى تحريك ياء حَيّة ، فلماّ حركتَها رَدَدتَها إلى الأصل . . .
ومَنْ قال أُمَيِّيّ قال : حَيِّيّ . وكان أبو عمرو يقول : حَيِّيّ ولَيِّيّ" .

(٤) الكَوّ ، والكَوّة : الخَرْق في الحائط والثُّقْب في البيت ونحوه . والكُوّة - بالضم - لُغة . اللسان : ٢٠/ ١٠١ .

وما النسب إلى مَرْمِيّ؟ ولم وجب فيه : مَرْمِيّ بمنزلة النسب إلى بُخْتِيّ : بُخْتِيّ؟

وما النسب إلى مَغْزُوّ؟ ولم وجب فيه : مَغْزُوِيّ[1] ؟[2] .

وما النسب إلى تَحِيّة؟ ولم وجب فيه : تَحَوِيّ على حذف الياء الساكنة كحذفها مِنْ عَدِيّ؟[3] .

---

(١) الإجابة عن مسألة (مَغْزُوّ) هذه لم يذكرها الرمانى فى الموضع المُقابل لها من عنصر الجواب ، وإنما قَدّمها عليه لتكون بجانب الإجابة عن مسألة (عَدُوّ وعَدُوّة) ، إذ هى بها أشكل .

فالرمانى قد أورد الأسئلةَ عن (مَغْزُوّ) حسب ترتيبها فى كتاب سيبويه ثم تَصرف فى موضع إجابتها حسبما رآه . (انظر نص سيبويه فى الحاشية التالية) وهذا يؤيّد ماذكرتُه فى الدراسة من أنه قد يَتصرّف فى موضع الأسئلة والأجوبة حسب المقام .

(٢) الكتاب (٣٤٥/٣) : "وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن الإضافة إلى عَدُوّ فقال : عَدُوِّيّ . وإلى كَوّة فقال : كَوِّيّ ، وقال : لا أُغيّره لأنه لم تَجتمع الياءات ، وإنما أُبْدِلُ إذا كثرت الياءات فأفرّ إلى الواو ، فإذا قَدرتُ على الواو ولم أَبْلُغ من الياءات غاية الاستثقال لم أُغيّره . ألا تراهم قالوا فى الإضافة إلى مَرْمِيّ : مَرْمِيّ ، فجعله بمنزلة البُخْتِيّ إذ كان آخره كآخره فى اليآدات والكسرة . وقالوا فى مَغْزُوّ : مَغْزُوِّيّ ، لأنه لم تجتمع الياءات . فكذلك كَوّةٌ وعَدُوّ . وحَيّةٌ قد اجتَمعتْ فيه الياءات . فإن أضفتَ إلى عَدُوّة قلت : عَدَوِيّ من أجل الهاء ، كما قلت فى شَنُوءة : شَنَئِيّ " .

(٣) الكتاب (٣٤٦/٣) : "وسألتُهُ عن الإضافة إلى تَحِيّةٍ فقال : تَحَوِيّ ، وتَحذف أَشْبَهَ مافيها بالمحذوف من عَدِيّ وهو الياء الأولى . ." .

وما النسب إلى قِسِيّ ، وثِدِيّ[1] ؟ ولم وجب فيه : قُسَوِيّ ، وثُدَوِيّ؟.[2]

ولم جاز اجتماع أربع ياءات فى أُمَيّة[3] ، ولم يَجُز فى مَرْمِيّ؟ ولم جاز مَرْمَوِيّ على مَنْ قال : حانَوِيّ[4] ؟.[5]

الجواب :

الذى يَجوز فى النسب إلى فَعِيل وفُعَيْل مماّ لامُه ياءُ : حَذْفُ الياء

---

(١) قِسِيّ : جمع قَوْس ، مقلوب عن قُوُوس وإن كان هذا الأصل لم يُستعملَ . شرح الشافية : ٢١/١ وما بعدها .
وثِدِيّ : جمع ثَدْى ، على فُعُول ، وهو خاصّ بالمرأة ، وقيل : عامٌّ فى المرأة والرجُلَ . اللسان .

(٢) الكتاب (٣٤٦/٣) : "وتقول فى الإضافة إلى قِسِيّ وثِدِيّ : ثُدَوِيّ وقُسَوِى ، لأنها فُعُول فتَردُّها إلى أصل البناء ، وإنما كُسِر القافَ والثاء قبل الإضافة لكسرة مابعدهما وهو السين والدال ، فإذا ذهبت العِلّة صارتا على الأصل" .

(٣) أى عندما يقال فى النسب إليها : أُمَيِّيّ . انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ٣ ص ١٠٦ ، وكذا ص ٦٤ ، ٤٨.

(٤) انظر (حانَوِيّ) فى ص ٨٧ . وإنما كَرَّر الرمانى مسألة (مَرْمِيّ) هنا بعد تقُّمها قبل ستة أسطر ، تبعا لتكرار سيبويه لها (انظر نَصَّىْ سيبويه المذكورين فى هـ ٢ ص ١٠٨ ، وهـ ٥ بعد ، ولكن الرمانى فى عنصر الجواب قد جمع المسألة برمّتها عند ورودها أول مرّة فى ص ١١٤ .

(٥) الكتاب (٣٤٦/٣) : "تقول فى الإضافة . . . إلى مَرْمِيّ : مَرْمِيّ ، تَحذف الياءين وتُثْبِت ياءى الإضافة . . . ، ومن قال : حانَوِيّ قال : مَرْمَوِيّ " .

الزائدة ، وفَتْحُ عين الفِعْل[١] ، وقَلْبُ الألف[٢] واوا[٣] .

ولايجوز أن يَجرى مجرى فَعيل وفُعيل من الصحيح[٤] ، لأنه[٥] بمنزلة فَعيلة وفُعيلة[٦] فيما يقتضى التغييرَ بحذف الياء الزائدة وتَصْييره إلى فَعَلٍ وفُعَلٍ ، لأن الثقل باجتماع أربع ياءات كالثقل بالياء الواحدة ، مع أنه موضع تغيير[٧] يَقتضى المُشاكَلةَ بالتغيير للتخفيف . فقياسُهما سواءٌ .

وتقول فى النسب إلى غَنِىّ : غَنَوِىّ ، وإلى عَدِىّ : عَدَوِىّ ، وإلى قُصَىّ : قُصَوِىّ ، وإلى أُمَيّة : أُمَوِىّ على الأصل الذى بَيَّنّا[٨] .

---

(١) يَعنى عين الاسم ، وإنما عبَّر بالفعل لما ذكرتُه فى هـ ١ ص ٩٩ . وفتحُ العين لكون الاسم بعد حذف الياء الزائدة صار ثلاثيا مكسور الوسط كالنَمِر وهو يجب فتح وسطه للتخفيف . وانظر ص ٧٣ وهـ ٢ منها .

(٢) أى الألف المقلوبة عن اللام المعتلة لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها . وإنما قُلبت الألف واوا لما ذُكر فى ص ١٠٠ وهـ ٢ منها .

(٣) فغَنِىٌّ مثلا ، تَصير بعد حذف الياء الزائدة : غَنِىٌ ، ثم : غَنَىٌ بعد فتح وسطه ، ثم غَنًا بعد قلب الياء ألفا ، ثم : غَنَوِىّ بعد قَلب الألف واوا .

هذا ، وانظر حكم النسب إلى فَعيل وفُعيل المعتلى اللام فى : شرح الشافية : ٢/ ٢٠-٢٣ ، ٣٠ ، وابن يعيش : ١٤٨/٥ ، والأشمونى : ٤ / ١٨٧ . والتصريح : ٣٢٨/٢ ، ٣٣١ ، والهمع : ١٩٥/٢ ، والتبصرة : ٥٩٧/٢ .

(٤) أنظر هـ ٢ ص ١٠٥.

(٥) أى فَعيل وفُعيل مما لامُه ياء .

(٦) انظر ص ١٠٥ وهـ ٤ منها .

(٧) هذا التغيير فى فَعيلة وفُعيلة هو حذف التاء ، والتغيير فى فَعيل وفُعيل المعتلى اللام هو قلب اللام واوا .

(٨) المذكر والمؤنث فى فعيل وفُعيل معتلى للام سواء . انظر ص ١٠٦ وهـ ٢ منها .

وتقول فى النسب إلى حَيَّة : حَيَوِىٌّ ، فتُحَرِّك الياء الساكنة لتَصِحَّ[1] الواو بعدها على مالا يُناقض الأصولَ الثابتة إذ كانت الياءُ الساكنة لاتَصِحّ وبعدها واوٌ متحركة[2] فصار إلى : حَيَا ، ثم انقلب الألف واوا على تقدير صحيح على مَجْرَى قِياس الأُصُول ، وعلى ذلك قالت العربُ فى حَيَّةَ بنِ بَهْدَلَةَ : حَيَوِىٌّ .

وتقول فى النسب إلى لَيَّة : لَوَوِىٌّ ، لأنك تُحَرِّك الياءَ كمثْل ماحَرَّكتَ ياءَ حَيَّة ، فيصير فى التقدير : لَيَا ، كقولك : حَيَا ، ثم تَقْلِب[3] الألف واوا ، وتَرُدّ الياءَ إلى أصلها ، لأنه قد زال الحُكم الذى تُوجِبه العِلّة[4] ، وإذا بطل الحكمُ بطلت العِلّة .

ولا تَبطل الفتحة لأن الحكم الذى احْتِيجَ إليها من أجله قائمٌ ، وهو كون الواو ثابتةً ، والفتحةُ إذا احتيج إليها لتَصحّ هذه الواو وهى

---

(١) فى الأصل : (ليصح) ، وهى وإن كانت صحيحة نحويا إلا أنى تابعتُ فيها مالى السؤال ص ١٠٦ إذ هى هناك بالتاء فى الأصل ، مع أن ماهنا أولى بالتأنيث لاتصال الفاعل بالفعل ، بخلاف ماهناك إذا الفاعل مفصول من الفعل بالظرف .

(٢) الرمانى يعنى بعدم صحّة الياء الساكنة التى بعدها واو متحركة : أن الياء لاتبقى على صورتها والواو بحالها على صورتها كذلك ، وإنما تدخل الياء فى الواو على طريق الإدغام بعد قلب الواو ياء .

(٣) فى الأصل : (يقلب) ، وما أثبتّ أولى ليشاكل الفعلين : (تُحرِّك) قبله ، و (تَرُدّ) بعده .

(٤) لعل هذا الحكم الذى قد زال هو الإدغام ، إذ هو الذى يمكن أن يتوجه الكلام إليه . ففى المسألة علة وحكمان : العلة- اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما بالسكون فى لوْيَة ، والحكم الأول-قلب الواو ياء ، والحكم الثانى- إدغام اليائين . لايمكن أن يَتوجّه الكلام إلى الحكم الأول لأنه هو الدعوى المترتبة على زوال الحكم فى المسألة .

صحيحةٌ ، فالفتحة لازِمةٌ ماكان الحكم لازما . وليس كذلك سبيل الياء ، لأنه قد بطل الحكم الذى أوْجَبْته العلّة ، فيلزم من هذا بُطلان العلة ، لئلا تكون العلة موجودةً والحكم مُنْتفِيا ، فهذا لايصحّ أصْلاً فى شىء من العلل .

١٨ ب فلا يجوز لهذا الذى بَيَّناً : لَوِّىّ ، لأن الفتحة /قد ثَبَّتتْ رَدَّ الواو[١] ليَصِحّ حُكْمُ فى الواو الثانية على مابَيّناً . ولايَصِحّ أن يَجرى مجرى : ظَبْيِىّ[٢] ، لأن الساكن فى هذا حرف صحيح وهو فى لَيَّة حرف علة لايصح[٣] وبعده الياء المتحركة إذ لا[٤] يجوز لَوْية[٥] . وهذا تتَبْيَّن عِللُه فى التصريف - إن شاء الله - على اقتصار[٦] .

ويَجوز : حَيَىّ ولَيَىّ ، على مذهب مَنْ يقول : أُمَيَىّ ، والعَلّةُ واحدة : وهو أن الياء المشدّدة تَجرى مجرى الحرف الصحيح فى التصرُّف بوُجوه الإعراب[٧] .

---

(١) أى الأولى .
(٢) انظر هـ ٢ ص ١٠٧ .
(٣) فى الأصل : (لاتصح) بالتاء ، تحريف .
(٤) (لا) مكررة فى الأصل .
(٥) فى الأصل : (لومة) ، تحريف .
(٦) سيأتى فى (باب الواو التى تُقلب للياء المجاورة لها) من شرح الرمانى للكتاب : المجلد الخامس ، الورقة ١٠٣ب .
(٧) انظر حكم النسب إلى مثل حَيّة ولَيّة من كل ماآخره ياء مشدّدة مسبوقة بحرف واحد ، فى شرح الشافية : ٤٩/٢ ، وابن يعيش : ١٥٤/٥ ، والتصريح : ٣٢٨/٢ ، والأشمونى : ١٨٢/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٥٩٧/٢ .
=

وتقول فى عَدُوَّة : عَدَوِىّ ، لأنه يَجرى مجرى شَنُوءة وشَنَئِى[1] . ولايجوز فى عَدُوّ إلا : عَدُوِّىّ ، لأن فَعُولة أشْبَهتْ فَعيلة[2] : بمَوْقِع الزائد ومُناَسبته الياء ، ومع ثِقَله فى نفسه ، وكَوْنِ الهاء التى يَلزمها الحذفُ فيه . فلماَ اجتَمعتْ هذه الأسبابُ المُقَرِّبة مِنْ فَعيلة ومِنْ شأنهم أن يُجْروُا الحكمَ للشَّبَه القريب ، مع ما فيه من التخفيف وَجَبَ أن يجرى فَعولة مجرى فَعيلةَ لهذا الشَّبَه القريب . وليس كذلك عَدُوّ ، لأنه ليس فيه هاء تُشْبِه من الوجه الذى بَيَّناً ولا اجتماعُ أربع ياءات ، فيَجِبُ له الحكمُ بحقّ الأصل ، فتَرْكُه على حاله أحَقُّ به[3] . وكذلك تقول فى

= هذا ، والمذكر والمؤنث عند النسب فى هذه المسألة سواء . انظر شرح الشافية فى الموضع السابق ، وكما يظهر من الأمثلة فى المراجع الأربعة بعده : إذ جمع ابن يعيش فى أمثلته بين المذكر والمؤنث ، وقصرها التصريح والأشمونى والهمع على المذكر .

(١) انظر حكم النسب إلى شَنُوءة فى ص ٧٤ ، وفى المراجع المذكورة فى هـ ٢ منها .

(٢) حكم النسب إلى فَعلية صحيحة اللام : حذف التاء والياء ، وفتح العين . انظره فى ص ٧٢ ، ٧٣ ، وفى المراجع المذكورة فى هـ ٥ من الثانية.

(٣) لاخلاف بين النحوين فى أن النسب إلى فعُول المعتل اللام هو : فَعُولِىّ بدون تغيير كعَدُوّ وعَدُوّىّ . أماَ فَعُولة كعَدُوّة ففيها خلاف :

سيبويه يغيّره بحذف التاء والواو وفتح العين حملا على فَعيلة ، فيقول : عَدَوِى كما فى الشرح وفى نص سيبويه المذكور فى هـ ٢ ص ١٠٨ ، والمبرد لايغيّر ، بل يجعله كالمذكر ، فيقول : عَدُوِّىّ .

انظر : شرح الشافية : ٢/٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، وابن يعيش : ١٤٨/٥ ، والأشمونى : ١٨٦/٤ .

وينبغى أن أشير إلى أن هذا الخلاف قد سبق أيضا فى فَعُولة صحيحة اللام كشَنُوءة (فى ص ٧٤ وهـ ٤ منها) . وقد أشرتُ هناك إلى أن المبرد مسبوق فى مذهبه بالأخفش والجرمى ، إذ نسب هذا المذهب إلى ثلاثتهم (فى التصريح : ٣٣١/٢ ، والهمع : ١٩٥/٢) .

فهل المُخالِف هنا لسيبويه هم هؤلاء الثلاثة أيضا ؟ =

مَغْزُوّ : مَغْزُوِىّ[1] .

وتقول فى النسب إلى كَوَّةٍ : كَوِّىّ ، لأنه لم يجب له حكمُ التغيير بحقّ الأصل ولا الشَّبَه القريب : إذ يجب لحَيَّة[2] بحق الأصل الذى نَفرَ فيه من اجتماع أربع ياءات ، ويجب لعَدُوَّةٍ[3] بحقّ الشَّبَه القريب من الأوجه الثلاثة[4]. ولا يجب لكَوَّةٍ التغييرُ من وجه من الوجوه[5] .

وتقول فى النسب إلى مَرْمِىّ : مَرْمِىّ ، فتَحذف هاتين الياءين وتُلْحِق

= التصريح حَدَّد محل الخلاف بأنه (فَعُولة) بدون تمثيل ، إلا أن إيراده هذا الخلاف بعد الحديث عن (شَنُوءة) وحدها جعلنا نتوقف فى إدخال (فعولة) المعتلّة اللام فيه . والهمع وإن كان أكثر تصريحا إذ أنه عند بيان مذهب سيبويه تكلم عن (فعولة) صحيحة اللام أو معتلتها ومَثَّلَ لهما ، إلا أنه عند كلامه عن المخالفين الثلاثة اقتصر فى التمثيل على شَنُوءة ، مما جعلنا نتوقف مَرّة أخرى قليلا فيما توقفنا فيه سابقا .

ثم إنى قد أشرت أيضا (فى هـ ٤ ص٧٤) أن فى المسألة هناك مذهبا ثالثا لابن الطراوة ، فهل يُعتمد هذا المذهب هنا؟ ماقلتهُ عن الأخفش والجرمى ينسحب على ابن الطراوة . وليس لدى من المراجع مايحسم هذا الأمر .

(١) انظر أيضا فى حكم النسب إلى مثل مَغْزُوّ : شرح الشافية : ٤٧/٢ .

(٢) انظرها فى ص ١١١ .

(٣) انظرها فى ص ١١٣ .

(٤) يَعنى بالأوجه الثلاثة : أوجه الشبه الثلاثة التى أشبهتْ فيها فَعُولةُ فَعِيلةَ ، انظرها فى النسب إلى (عَدُوّة) ص ١١٣.

(٥) انظر حكم النسب إلى مثل كوّة فى : شرح الشافية : ٤٧/٢ ، ٤٩ ، وابن يعيش : ١٥٤/٥ .

هذا ، والمذكر والمؤنث فى هذه المسألة عند النسب سواء . انظر : شرح الشافية فى الموضع الثانى المذكور ، وكذا ابن يعيش وإن لم يصَرِّح بهذا إلا أنه مَثَّل بالمذكر والمؤنث .

ياءى النسب فى موضعهما ، كما تَفعل ذلك فى البُخْتِيّ .ولايَجوز فيه ماجاز فى : أُمَيّيّ[1] ، لأن الحروف الصحيحة الثلاثة قد سَلِمتْ فيه كما سلمتْ فى بُخْتِيّ وهَجَرِيّ ويَمَنِيّ . وليس كذلك أُمَيّة[2] .

ومَنْ قال : حانَوِيّ ، فغيرُه- قال فى مَرْمِيّ : مَرْمَوِيّ ، لأنه يَحذف الياءَ الساكنة ويُصيِّره إلى : مَرْمَى[3] ، ثم يقول : مَرْمَوِيّ ، كما يَصير حانٍ إلى : حاناً ثم تقول : حانَوِيّ[4] .

---

(١) أى من اجتماع أربع ياءات عند النسب إلى أُمَيّة . انظر نص سيبويه فى هـ ٣ ص ١٠٦ ، وانظر أيضا ص ٦٤ ، ٤٨ .

(٢) تقدمت هذه المقارنة بين جواز اجتماع أربع ياءات فى أُمَيّيّ وعدم جواز ذلك فى هَجَرِيّ ويَنَبِيّ وما يماثلهما من بُخْتِيّ وبَخاتِيّ ، وكان تعليل الرمانى هناك مختلفا عنا هنا : إذ علل هناك بأن الياء الثانية فى (أمَيّة) أصلية بخلافها فى يمنيّ وأخواتها إذ الياءان زائدتان والأصليُّ أقوى وأثبت من الزائد وأخفّ منه . (انظر ص٨٧ ، ٨١) . فلعله لمّا أدخَل مَرْمِيّ فى المقارنة هنا أتى بعِلّة غير ماهناك لأن الياء الثانية فيه أصلية أيضا .

(٣) بعد حذف الياء الساكنة صار : مَرْمِيّ ، ثم قُلبتْ الكسرة فتحة فصار : مَرْمَيٌ ، ثم قُلبت الياء ألفا .

(٤) النسب إلى ماآخره ياء مشدّدة بعد ثلاثة أحرف : إن كانت الياءان زائدتين حُذفتا مثل : يَمَنِيّ وبُخْتِيّ وكُرْسِيّ ، وإن كانت إحداهما أصلية مثل : مَرْمِيّ فالأولى حذفهما ، ويجوز حذف الأولى وقلب الثانية واوا ، فتقول : مَرْمِيّ ، أو : مَرْمَوِيّ .

انظر : شرح الشافية : ٤٩/٢ ، ٥٣ ، والأشمونى ١٧٧/٤ ، ١٨٢ ، والتصريح : ٣٢٧/٢ ، وابن يعيش : ١٥٥/٥ ، والهمع ١٩٣/٢ ، والتبصرة : ٦٠٣/٢ .

هذا ، والمذكر والمؤنث فى هذه المسألة أيضا عند النسب سواء . يقول سيبويه فى النسب إلى مَرْمِيّ (٣٤٦/٣) :

" . . وإلى مَرْمِيّ : مَرْمِيّ ، تَحذف الياءين وتُثبت ياءى الإضافة . وإلى مَرْمِيّة : مَرْمِيّ ، تَحذف الياءين الأوليين" .

والنسب إلى تَحِيّة[1] : تَحَوِيّ ، لأنه بمنزلة حَنِيفة[2] ، وهو أحقّ بالتغيير لاجتماع الياءين .

والنسب إلى قِسِيّ ، وثُدِيّ : قُسَوِيّ ، وثُدَوِيّ . وتقديرُه : حذفُ الياء الساكنة فيَصير : قِسِيٌ وثُدِيٌ ، ثم تُفتح السين والدال فيَصير[3] : قُسًا وثُدًا ، وتُرْجِع الضمةُ في أوّله إذْ أذهبتَ الكسرةَ ، ثم تُقْلَبُ[4] الألفُ واوا فيَصير : قُسَوِيّ ، وثُدَوِيّ ./ ١٩/ أ

* * *

(١) في الأصل : (حية) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ١٠٨ ، ومن نص سيبويه المذكور في هـ ٣ص ١٠٨ .

(٢) انظر هـ ٤ ص ١٠٥ . وإنما حَمَلَ الرماني تَحِيّة على حَنِيفة مع أنها في المسائل (ص ١٠٨) وفي نص سيبويه (هـ ٣ ص ١٠٨) محمولة على عَدِيّ ، لأن عَدِيّ (فَعيل) محمول أصلا على حَنيفة (فَعيلة) ، فرَجَعَ الرماني بالحمل إلى المحمول عليه الأول . انظر الأصل العام في أول الجواب .

(٣) في الأصل (فتصير) بالتاء . وأثبتّها بالياء لتُشاكِل نظيريها السابق عليها واللاحق لها .

(٤) في الأصل : (نقلت) ، تحريف .

باب النسب إلى ماآخرُه ياءٌ قبلها ساكن[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن مايَجوز فى النسب إلى ما آخرُه ياءُ قبلها ساكن- مماً لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى ماآخره ياء قبلها ساكن ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز أن يَجرى مافيه الهاءُ منه مجرى حَنِيفة[2] ؟

وما النسب إلى ظَبْيٍ[3] ورَمْيٍ؟ ولم وجب : ظَبْيِيّ ورَمْيِيّ ، بتَرْكِ التغيير؟

وما النسب إلى غَزْوٍ ونَحْوٍ؟ ولم وجب فيه : غَزْوِيّ ونَحْوِيّ؟

---

(١) أى صحيح . وقد اقتصر الرمانى فى ترجمته هذه على ماآخره ياء دون ماآخره واو وإن كان الباب فى الكتاب معقودا لهما ، وذلك لأنه جعَلَ ماآخرُه ياءٌ أصلا فى البحث وماآخره واو تابعا له . ولعلّ ذلك منه لأنه وجد ما آخره ياء أسعد حظا من نظيره ، إذ حَظِىَ بشىء من اتفاق الرأى بين الخليل ويونس حيث أجاز فيه الخليلُ مذهب يونس ، على حين لم يُجِز مذهبه هذا فيما آخره واو . كما سيتضح بعد .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٤٦) :

"هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً وكان الحرف الذى قبل الياء ساكنا ، وماكان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا"

(٢) يشير الرمانى بحنيفة إلى باب فَعيلة صحيح اللام ، انظره ص ٦٨.

(٣) الظبى : الغزال ، واسم موضع ، ورجُل . والظبية : الغزالة ، والجراب ، واسم بئر زمزم ، والحياء من المرأة وكل ذى حافر ، وموضع . اللسان .

ولم صارت الواو والياء التى قبلها متحرّك تَعْتَلّ ، ولاتعتلّ[1] إذا كان قبلها ساكن؟ وأَيُهما[2] أُثْقَلُ فى إخراجها؟[3] .

وما النسب إلى ظَبْية ، ورَمْية ، ودُمْية ،[4] وفِتْية؟ ولم وجب فيه ظَبْيِيّ ورَمْيِيّ ودُمْيِيّ وفِتْيِيّ ، بتَرْك التغيير؟

وما فى أُمَيِّيّ مِنْ الدليل؟ وهل ذلك من جهة أن الياء التى قبلها ساكن تَقْوَى فى هذا مع اجتماع أربع ياءات ، فالتى لايجتمع فيها أربع ياءات أَقْوَى وأَجْوَد فى ترك التغير من هذا؟[5] .

---

(١) فى الأصل : (يعتل ولا يعتل) بياء المضارعة ، تحريف .

(٢) فى الأصل : (أيما) ، تحريف . ويمكن تصويبها أيضا إلى : وأيها .

(٣) الكتاب (٣٤٦/٣) : " وذلك (أى الاسم الذى آخره ياء أو واو قبلها ساكن) نحو : ظَبْيٍ ورَمْيٍ وغَزْوٍ ونَحْوٍ ، تقول : ظَبْيِيّ ورَمْيِيّ وغَزْوِيّ ونَحْوِيّ ، ولاتُغيِّر الياءَ ولا الواوَ فى هذا الباب ، لأنه حرف جَرَى مجرى غير المعتلّ ، تقول : غَزْوٌ فلا تغيِّر الواو كما تغيِّر فى غد" .

(٤) الدُمْية : الصُورة ، والصَنَم ، وبَقْلة لها زهرة يقال لها : دُمْية الغِزْلان . اللسان : ٢٩٦/١٨ ، ٢٩٧ .

(٥) الكتاب (٣٤٦/٣) : "فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات (أى التى فى نحو : ظَبْى ، انظر نص سيبويه السابق) فإن فيه اختلافا :فمن الناس مَنْ يقول فى رَمْية : رَمَيِيّ ، وفى ظَبْيةٍ :ظَبَيِيّ ، وفى دُمْية : دُمَيِيّ ، وفى فِتْية : فِتَيِيّ ، وهو القياس . . .

ولاينبغى أن يكون أبْعَدَ من أُمَيِّيّ ، فإذا جاز فى أمية : أُمَيِّيّ ، فهو أن يجوز فى رَمْيِيّ أجدر . . . فهذا الباب يُجْرُونه مَجرى غير المعتل . . . ، ولاينبغى أن يكون فى القياس إلا هذا إذ جاز فى أُمَيّة وهى معتلّة ، وهى أثقل من رَمْيِيّ" .

ولم جاز في مذهب يونس : ظَبَوِيّ في ظَبْية ، وفي دُمْيةٍ : دُمَوِيّ ، وفي فِتْية : فِتَوِيّ؟ وما الوجه الذي ذكره الخليل في جوازه وفَرَقَ بينه وبين ماآخِرُه واوٌ قبلها ساكن[١] فلم يُجزْه أصلا في الواو وأجازه في الياء على ضَعْفٍ؟

ولم حَمَلَه على أن ظَبْيةً تُشْبِه فَعِلَه مِنْ بَنات[٢] الواوإذا خُفِّفتْ فقيل في غَزِية[٣] : غَزْية؟ فهَلاً كان بنات الواو تُشْبه[٤] فَعُلة من بَنات الياء إذا خُفِّفتْ فقيل : قَضْوَة [في][٥] قَضُوَة[٦] ؟ وهل ذلك لأنهم قد يَبْنُون مِثْل هذا في الأسماء ، وإنما أجازه الكسائي[٧] في الفِعْل ، فأجاز : لَقَضُوَ الرَّجُلُ ، وإذا سَكَّنتَ للتخفيف قلتَ : لَقَضْوَ الرجُل[٨] . ولايُوجَد مثل هذا في الأسماء فيُشَبَّه به؟

---

(١) مِثْل : عُرْوة ، كما سيأتي بعد قليل .
(٢) في الأصل : (ثبات) ، وكذا حيثما وُجدتْ في هذا الباب ، تحريف .
(٣) أصلها : غَزِوَة ، من الغَزْو ، قُلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة .
(٤) في الأصل : (يشبه) بالياء ، تحريف .
(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .
(٦) أصلها : قَضُيَة ، من قَضَى يَقْضِي ، قُلبت الياءُ واو لوقوعها بعد ضمة .
(٧) الكسائيّ : هو أبو الحسن علي بن حمزة ، النحوي الكوفيّ المشهور ، وأحد القُرّاء السبعة ، استوطن بغداد ، ومات بالرَّيّ عند خروجه مع الرشيد سنة ١٨٢هـ . البغية : ٢/١٦٢ .
(٨) بمعنى : ماأقْضاه ، تعجُّبا ومدحا . وانظر إجازة الكسائي هذه في : ابن يعيش : ٧/١٢٩ .
هذا ، وقد جاء فَعُلَ- من غير ماأجازه الكسائي- من الناقص اليائي في فعلين :
بَهُوَ الرجُل ، أي حَسُنَ منظره (انظر : شرح الشافية : ١/٧٦ ، واللسان : ١٨/١٠٧) . والفعل الثاني : نَهُوَ الرجل ، أي صار ذا نُهْية ، وهي العقل . (انظر : الأشموني : ٤/٢٤٢ . ولم يَرِد في اللسان) .

وما وجهُ قولِ العرب فى بنى زَنْيةَ[1] : زَنَوِىّ ، وفى البِطْية[2] : بِطَوِىّ؟ وما فى قولهم فى بنى جِرْوَة :[3] جِرَوِىّ من الدليل؟

ولم سَوَّى يونس بين بَنات الياء والواو فى هذا الباب فقال فى عُرْوةٍ : عُرَوِىّ[4] ، ولم يُجزَ الخليل إلاّ : عُرْوِىّ؟[5] .

---

(١) بَنُو زَنْية : حىّ ، وهم ولَد مالك بن ثعلبة . والزَّنْية : آخر ولد الرجل والمرأة ، وقد سُمُّوا بها لذلك . وأراد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يُغيِّر اسمهم حين وفدوا عليه إلى : بنو الرِّشْدة ، تحصينا لهم من الإيهام ، فأبَوا لضعف عقولهم . اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ١٩٣ . وانظر نص سيبويه التالى .

(٢) فى اللسان (٧٩/١٨) : "حكى سيبويه البِطْية . قال ابن سيده : ولاعِلْم لى بموضوعها ، إلا أن يكون أبْطَيْتُ لغة فى أبطأت . . . ، فتكون هذه صيغة الحال من ذلك . ." قال هارون (فى هـ ٤ ص ٣٤٧ جـ ٣ من الكتاب) : ويَعنى بصيغة الحال : اسم الهيئة" .
وذكر الرضى (٤٨/٢) : بأن بنى البِطْية : قَبيلة .

(٣) بَنُوجِرْوة : حى من العرب . اللسان : ١٥٢/١٨ ، وانظر نص سيبويه التالى . وجرْوة : هوجِرْوة بن نَضْلة . ابن يعيش : ١٥٣/٥ .

(٤) فى الأصل : (غزوة : غزوى) وكذا فى مقابلهما من عنصر الجواب وفى تاليهما منه بإعجام الأول والثانى هناك . وانظر ص ١٢٣ . والصواب من النظير هنا وفى الجواب ، وكذا من الكتاب . انظر عجز نصه التالى . والتمثيل بها جميعا صحيح .
هذا ، والعُرْوة : مَقْبِض الدلو والكوز ونحوهما ، ومَدْخَل زِرّ القميص ، ونوع من النبات ، والنفيس من المال ، واسم للأسد وبه سُمِّى الرجل . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٤٧/٣) : " . . وأما يونس فكان يقول فى ظَبْية : ظَبَوِىّ ، وفى دُمْيةٍ : دُمَوِىّ وفى فتْية : فتَوَىّ . فقال الخليل : كأنهم شبَّهوها حيث دَخَلَتْها الهاء بفَعلةَ ، لأن اللفظ بفَعلةَ إذا أسكنت العين وفَعْلةٍ من بنات الواو سواء . يقول : لَو بَنَيْتَ فَعلةً من بنات الواو لصارت ياء ، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم تَرجع إلى الواو ، فلماَّ رأوها آخِرَها=

الجواب :

الذى يَجوز فى النسب إلى ماآخِرُه ياءٌ قبلها ساكن :[1] تَرْكُ التغيير فيه ، لأن الياء التى قبلها ساكن تَجرى مجرى/ الحرف الصحيح فى التصرُّف بُوجوه الإعراب . ١٩/٤ ب

ولايجوز أن يَجرى مافيه الهاء مَجرى حَنيفة[2] ، لأن هذا فيه الياءُ الزائدة التى تَقتضى الحذفَ للتخفيف ، فإذا انضاف إلى ذلك أنه موضع تغيير[3] قَوِىَ سببُ الحذف . وليس كذلك الياءُ الأصلية التى قبلها ساكن ، لأنها لاتَعْتَلّ فى مثل هذه الحال[4] ، وإنما تَعتلّ[5] إذا كان

=يشبه آخرها جعلوا إضافتَها كإضافتها ، وجعلوا دُمية كفُعِلةٍ ، وجعلوا فِتْية بمنزلة فعلة .

هذا قولُ الخليل . وزعم أن الأول أقْيَسُهما وأعْرَبُهما . ومثلُ هذا قولهم فى حى من العرب يقال لهم : بَنُوزِنْيَةَ : زِنَوِىّ ، وفى البِطْية : بِطَوِىّ .

وقال : لاأقول فى غَزْوة إلاّ : غَزْوِىّ ، لأن ذا لايُشْبه آخرُه آخرَ فَعِله إذا أُسكنتْ عينُها . ولاتقول فى غُدْوة إلا : غُدْوِىّ ، لأنه لايُشبه فَعِلةَ ولا فُعِلةً ، ولايكون فَعِلةٌ ولا فُعِلةٌ من بنات الواو هكذا . ولا تقول فى عُرْوَة إلاّ : عُرْوِىّ ... ويقوِّى أن الواواتِ لاتُغيَّر قولهم فى بنى جِرْوة ، وهم حىّ من العرب : جِرْوِىّ .

وأما يونس فجعل بنات الياء فى ذا وبنات الواو سواء ، ويقول فى عُرْوة : عُرَوِىّ . وقولُنا : عُرْوِىّ" .

(١) أى صحيح ، مثل : ظَبْى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٢) انظر هـ ٢ ص ١١٧ .

(٣) أى بحذف التاء .

(٤) أى : وليس كذلك الياءُ الأصلية التى قبلها ساكن ، لأنها تَجرى مجرى الحرف الصحيح ، لأنها لاتعتلّ . .

(٥) فى الأصل : (يعتل) بياء المضارعة ، تحريف .

قبلها[١] متحرك : فإن كان فَتْحةً انقلبتْ ألفا[٢] وإن كان كسرةً سَكنتْ فى موضع الرفع والجر[٣] ، وإن كان قبلها ضمة انقلبتْ كسرةً وصارت الواو ياءً فى مثل : أدْلٍ[٤] . فأماً إذا كان قبلها ساكن فلا بُدّ من أن تَتحرك لئلاً يُجْمَعَ بين ساكين .

فتقول فى النسب إلى ظَبْىٍ : ظَبْيِىّ ، [و][٥] إلى رَمىٍ : رَمْيِىّ ، فلاتُغيّر .

وتقول فى النسب إلى غَزْوٍ : غَزْوِىّ ، وإلى نَحْوٍ : نَحْوِىّ . وتَرْك التغيير فيه أوجبُ ، لأن الحروف لم تَتضاعف كما تتضاعف فى الياء .

والياءُ التى قبلها متحرك أثقلُ[٦] للتضعيف الذى يَلزم بها[٧] ، والحروفُ المُتضاعفة ثقيلة ، ولذلك يُفَرّ منها إلى الإدغام ، وكذلك المُتقاربة تَقارُباً شديدا[٨] ، إلا أن الفتحة إذا كانت قبلها سَهّلَتْ

---

(١) فى الأصل : (مثلها) ، تحريف .

(٢) مثل : فَتًى .

(٣) مثل : هذا شَبحٍ وقاصٍ ، وأشفقتُ على شَبحٍ وقاضٍ .

(٤) أدْلٍ : أصلها : أدْلُوٌ ، جَمْع دَلْو ، قُلبتْ ضمة اللام كسرة لوقوع الواو متطرفة بعد ضم أصلى وذلك مما لانظير له ، ثم قُلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة ، ثم أُعلّتْ إعلال قاضٍ .

(٥) زيادة تعقد الكلام .

(٦) أى من الياء التى قبلها ساكن ، كما سيظهر بعد .

(٧) لعلّ الرمانى يَعنى بهذا التضعيف : أن الحركة التى قبل الياء هى بعض الحرف الذى هى منه أو هى حرف صغير ، فكأن بهذا الحرف الصغير مع الياء بعده قد اجتمع حرفان من حروف المدّ واللّين .

(٨) وذلك كإدغام لام التعريف فى الراء فى نحو : الرَّجُل . انظر : كتاب سيبويه : ٤٥٧/٤ ، وشرح الشافية : ٢٧٩/٣ .

إخْراجَها[١] بما لايُسهِّله الساكنُ ، لأن الحركة تَكون وُصْلةً إلى النطق بالساكن ، فهى تُمكِّن مِنْ إخْراج الحروف ولا يُمكِّن الساكن من ذلك ، والفتحةُ خفيفة فى نفسها مُمَكِّنةٌ من إخراج الحرف الذى بعدها ، وحروفُ المدِّ واللّينِ والحركاتُ التى هى منها متناسبةٌ مُتقاربةٌ ، لأنه يَجْمعها : المدُّ واللّينُ ، وتمْكِينُ الحروفِ ، وكثرةُ انْقلابِ بعضِها إلى بعض ، وكثرتُها فى الكلام لإخراج الحروفِ بها . فلها منزلة بهذا ليست[٢] لغيرها من حروف المُعْجَم[٣] . فقد بانَ مايَجب أن تكون عليه الياءُ التى قبلها ساكن ، وما يجب أن تكون[٤] عليه الياءُ التى قبلها متحرك .

والنسبُ إلى ظَبْية : ظَبْيِىّ ، بتَرْكِ التغيير . وكذلك النسبُ إلى رَمْيةٍ : رَمْيِىّ ، وإلى دُمْيةٍ : دُمْيِىّ ، وإلى فِتْيةٍ : فِتْيِىّ . وإذا كان قُوّةُ الياءِ التى قبلها ساكن قد جاز لأجْله : أُمَيِّىّ باجتماع أربع ياءات ، فهو فيما لم يَجتمع فيه أربع ياءات أجْوَزْ . ويجب أن يَلزم الحكمُ فى هذا إذا جازَ فى ذاك .

ويونس يقول فى ظَبْيةٍ : ظَبَوِىّ ، وفى دُمْيةٍ : دُمَوِىّ / وفى فِتْيةٍ : ٤/٢٠ أ فِتَوِىّ ، ويُسوِّى بين بَنات الواو والياء فيقول فى عُرْوةٍ : عُرَوِىّ .

---

(١) فى الأصل : (إخْراجُها) بالرفع ، تصحيف .

(٢) فى الأصل : (ليس) ، تحريف .

(٣) انظر فى معنى حروف المُعَجم واشتقاق كلمة المعجم : بَحْثاً طريفا فى سِرّ صناعة الإعراب : ١/٣٨-٤٥ ، ونقله صاحب اللسان : ١٥/ ٢٨ .

(٤) فى الأصل : (يكون) بالياء ، وهى وإن كانت جائزة نحويًا إلاّ أن ما أثبتُّ أولى لتُشاكِل نظيرها السابق .

والخليلُ يُجيزه فى بَنات الياء على ضَّعْف ، لأنه يُشْبه المُعْتَلّ[1] من باب فَعلَه إذا سُكّن للتخفيف ، كقولك فيها من غَزَوْتُ : غَزِيَةٍ ، فإذا خَفّفْتَ قلتَ : غَزْية ، فيُشَبّهُ ظَبْيةً بغَزْيةٍ . ولايُجيز ذلك فى الواو أصلا ، فيقول فى عُرْوةٍ : عُرْوِىّ .

ويقول يونس : عُرَوِىّ . ووَجْهُه : أن الثقل قد حصل باجتماع ثلاث ياءات متحركات بينهما ياءُ ساكنة والأُولى متحركة بالكسرة ، وقد لَحِقتْ الهاءُ التى تُقوِّى التغيير . وهو فى الواو على نحو هذا فى الثقَل ، فيُفَرُّ منه إلى فَعَلٍ كما يجب ذلك فى باب النَمِر[2] ، ثم يَجرى القياسُ فى الجميع على طريق واحد لأن حرف العلّة يَصير ألفاً إذا انفتح ماقبله .

وقد عُورضَ الخليلُ فقيلَ : إن فَعُلَة من قَضَيْتُ : قَضُوَةُ ، فإذا خُفّفَ صار : قَضْوَة ، والأصلُ ياءُ ، وغَزْوَةُ يُشْبّ هذا المعتلّ[3] .

فالجوابُ عن ذلك : أن مثل هذا لايكون فى الأسماء فيُشَبَّه به ، لأنه خُروجُ من الأخَفّ إلى الأثقل[4] ، مع أنهم لايُصحّحُون الواوَ الأصلية فى الاسم إذا كان قبلها حركة وهى فى آخر الاسم[5] . وإنما يَجوز مثلُ هذا فى الفعْل ، كقولك : لَقَضُوَ الرجُلُ ، أجازه الكسائى ، واذا خَفّفتَ قلتَ : لَقَضْوَ الرجل .

---

(١) أى من بَنات الواو . انظر المسائل ص ١١٩، ونص الكتاب فى هـ ٥ ص ١٢٠ .

(٢) انظر هـ ٢ ص ٩٦.

(٣) فى الأصل : (المعتدل) ، تحريف .

(٤) الأخَفّ : هو الياء . والأثقل : هو الواو .

(٥) وذلك مثل : أدْلٍ ، وأصلُها أدْلُوٌ. انظر هـ ٤ ص ١٢٢ .

وكلامُ العرب على ماذكره الخليل ، لأنهم قد قالوا فى بنى زِنْيةَ : زِنَوِىّ ، وفى البِطْية : بِطَوِىّ ، ولم يقولوا فى جرْوة إلاّ : جِرْوِىّ . فالاختيارُ فى هذا مذهب الخليل وسيبويه لِما بَيَّناً [1] .

* * *

(١) وفى المسألة مذهب ثالث لابن عصفور، وهو مركّب من المذهبين السابقين: فقد أخذ فى اليائى بمذهب يونس، وأخذ فى الواوى بمذهب الخليل وسيبويه. انظر: الهمع: ١٩٦/٢، والصبان: ١٨١/٤.
وانظر أيضا فى حكم النسب إلى ماآخره ياء أو واو قبلهما ساكن صحيح: شرح الشافية: ٤٦/٢، وابن يعيش: ١٥٣/٥.

باب النسب إلى مالامُه حرفُ علّة قبلها ألفٌ زائدة[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] مايَجوز فى النسب إلى ما لامُه حرفُ علّة قبلها ألفٌ زائدة- مما لايجوز.

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى مالامه حرف علة قبلها ألف زائدة ، وما الذى لايجوز ، ولِمَ ذلك ؟

ولِمَ لا يجوز فيما آخِرُه واوٌ مايجوز فى ما آخِرُه ياءٌ مِنْ إبدال الهمزة ؟

وما النسبُ إلى سقايةٍ ، وصَلابةٍ ، ونُفايةٍ[3] ؟ ولم جاز فيه : صَلائِىّ ، وسقائىّ ، ونُفائِىّ ، بالهمزة والواو ولم يَجُزْ بالياء ؟

وما النسب إلى شَقاوةٍ ، وغَباوةٍ ، وعِلاوةٍ ، وطُفاوةٍ[4] ؟ ولم وَجَبَ

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٤٨/٣) :
"هذا باب الإضافة إلى كل شىء لامهُ ياءٌ أو واو ، وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة"

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) نُفايةُ الشىء ، ونُفاوَتُه ، ونَفايتُه ، ونَفاتُه ، ونِفْوَتُه ، ونِفْيَتُه ، ونَفِيُّه : بَقِيَّتُه وأَرْدَؤُه. اللسان : ٢١١/٢٠.
والصَّلايَةُ ، والصَّلاءَةُ : مُدُقُّ الطِّيب. اللسان : ٢٠٢/٢٠.
والسِّقايةُ : مَوضع السَّقْى والشُّرْب ، والإناء الذى يُسْقَى به ، ومَصْدرِ بمعنى السَّقْى. اللسان : ١١٥/٢٠.

(٤) الطُّفاوةُ : ماطَفَا وعَلاَ مِنْ زَبَد القدْر ودَسَمِها ، ودارة الشمس والقمر ، وحَىٌّ من قَيْس عَيْلانَ ، نُسبوا إلى أُمِّهم : الطُّفاوة بنت جَرْم بن رَبَّان. اللسان ، وجمهرة أنساب العرب : ٢٤٤. =

فيه : شَقاوِىّ ، وغَباوِىّ[1] ، وعِلاوِىّ ، وطُفاوِىّ ، ولم يَجُزْ فيه الهمزُ كما جازَ / فى الياء ؟ ١٦/٤ب[2]

ولم جاز أنْ يُفَرّ من الهمزة [إلى][2] الواو فى قولك : حَمْراوِىّ ، وحَمْراوان ؟ ولم جاز فى كساءٍ : كساوان ، ورِداءٍ : رِداوان ، وعِلْباءٍ[3] : عِلْباوانِ ؟ ومامعْنَى قوله[4] : لئلاَّ تَجتمع حروفٌ مُتشابِهة إن[5] خُفِّفتْ الهمزةُ ؟ ولِمَ فَرّوا مِن الهمزة إلى الواو ولم يَفِروا إلى الياء فى حَمْراءَ وكِساءٍ إذا ثَنّوا ؟

وما الشاهدُ فى قول جَرير :

إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُهُ .·. مِنْ نَحْوِ دَوْمةِ خَبْتٍ قَلّ تَعْرِيسى؟.[6]

= والعِلاوةُ : أعْلَى الرأس ، وقيل : أعلى العُنُق والعلاوةُ أيضا : رأس الإنسان. والعِلاوة : كلّ ماعَلّيْتَ به على البعير وغيره بعد تمام الحِمْل أو عَلّقته عليه. والعَلاة : مازادَ على الشىء. اللسان : ٢/٣٢٣.

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٦ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٢ ا). والسّر فى هذا كما قلتُ سابقا فى (هـ ٢ ص ١٠٣)

(٢) زيادة تعقد الكلام.

(٣) العِلْباء : عَصَبُ العُنُق. وقيل : الغليظ خاصّة. وهو مذكّر ، وللعنق علباوان يمينًا وشمالا. وعِلْباء : اسم رجُل ، منقول من عِلْبا العنق. اللسان.

(٤) أى سيبويه ، انظر نصه التالى.

(٥) فى الأصل : (فان) بزيادة الفاء ، تحريف.

(٦) الكتاب (٣٤٨/٣) : "وذلك (أى مالامُه حرفُ علّة قبلها ألف زائدة) نحو : سِقايةٍ وصَلايةٍ ونُفايةٍ ، وشَقاوةٍ ، وغَباوةٍ.

تقول فى الإضافة إلى سِقايةٍ : سِقائىّ. وفى صَلايةٍ : صَلائىّ ، وإلى نُفاية : نُفائىّ. كأنك أضفتَ إلى سِقاءٍ وإلى صَلاءٍ ، لأنك حذفتَ الهاء ، ولم تكن الياءُ لتَثْبُتَ بعد الألف فأبدلتَ الهمزة مكانَها ، لأنك أردتَ أن تُدْخِل ياء=

وما النسبُ إلى دِرْحايةٍ ؟[1]

=الاضافة على فِعالٍ أو فَعالٍ أو فُعالٍ.

وإن أضفتَ إلى شَقاوةٍ وغَباوةٍ وعِلاوةٍ قلت : شَقاوِىّ وغَباوِىّ وعِلاوِىّ ، لأنهم قد يُبْدلون مكانَ الهمزة الواوَ لثقلها ، ولأنها مع الألف مشبَّهة بآخِرِ حَمْراءَ حين تقول : حَمْراوِىّ وحمراوانِ... ، فإنْ خفّفتَ الهمزةَ اجتمعتْ حروف متشابهة كأنها ياءات ، وذلك قولك فى كِساءٍ : كساوان ، ورِداءٍ : رداوان ، وعِلْباء : عِلْباوان...

فلماّ كان من كلامهم قِياسا مُستمراً أنْ يُبدلوا الواوَ مكان هذه الهمزة فى هذه الأسماء استثقالا لها ، صارت الواوُ إذ كانت فى الاسم أولى ، لأنهم قد يُبْدلونها وليست فى الاسم فِرارا إليها ، فإذا قَدَرُوا عليها فى الاسم لم يُخْرِجوها ، ولا يَفِرُّون إلى الياء لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه، لأن الياء تُشْبه الألفَ فتَصير بمنزلة ما أجتمع فيه أربعُ ياءات، لأن فيها حينئذ ثلاث ياءات ، والألفُ شبيهة بالياء... فكرهوا أن يَفِرّوا إلى ماهو أثقل مما هُمْ فيه ، فكرهوا الياء...

قال الشاعر ، وهو جرير ، فى بنات الواو : إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُهُ...

ولا يكون فى مثل سِقاوِية : سِقايِىّ ، فتكسرَ الياءَ ولا تَهمز...

ولو قلت : سِقاوِىٌّ جاز فيه وفى جميع جنسه كما يجوز فى سِقاء"

(١) الدِّرْحاية : الرجُل الكثير اللحم ، القصير ، الضخم البطن ، اللئيم الخِلْقة. اللسان : (درح ، رحى).

هذا ، ولم يَذكر الرمانى إجابة هذا السؤال فى عنصر الجواب ، فلعلّ ذلك منه لأن حكم (درحاية) فى النسب كحكم (حَوْلايا وبَرْدَرايا) وسيذكرهما بعد قليل ، فلعلّه اكتفى ببيان حكمهما عن بيان حكم (درحاية)

ويقول سيبويه عن حكم (درحاية) فى النسب (٣/. ٣٥) : "وياءُ دِرْحايةٍ بمنزلة الياء التى من نفس الحرف..." ، يَعنى الياءَ التى فى مثل سقاية ، انظر هذا فى الحاشية السابقة مباشرة.

وما النسب إلى رَايَة[١] ، وطَايَةٍ ، وثَايَةٍ ، وآيةٍ ، ورَاىٍ[٢] ؟ وكم وَجْهاً يَجوز فيه ؟ ولم صار الأجْوَدُ فيه الهمزَ ؟.[٣]

وما النسب إلى رجُل اسْمُه ذُو جُمَّة[٤] ؟ ولم وجب فيه : ذَوَوِىٌ ؟ ولم وجب أن النسب إلى سِقايةٍ بمنزلة النسب إلى سِقاءٍ ولم [يكن كذ][٥] لك شَقاوةُ إذ طَرْحُ الهاءِ يُوجِب : شَقاءً ، وغَباءً فى غَباوةٍ ؟

---

(١) فى الأصل : (داية) بالدالِ ، وكلاهما صحيح فى التمثيل ، إلاّ أن ما أثبتُّه من الجواب ص ١٣٤ ومن الكِتاب فى نصه التالى.
هذا ، والراية : العَلَم ، وحديدة مستديرة علي قدر العُنُق تجعل فيه ، وبلد من بلاد هذيل . اللسان .

(٢) راى : جمع راية . انظر في تفسيرها : الحاشية السابقة مباشرة .
والثاية : مأوى الإبل والبقر والغنم ، وحجارة تُرفع بالليل فتكون علامة للراعى إذا رجع إلى الغنم ليلا يهتدى بها ، ومظلّة من شجر يُلقَى عليها ثوب فيستظل به. اللسان.
والطاية : الصخرة العظيمة فى رملة ، والقطيع من الإبل. اللسان.

(٣) الكتاب (٣/. ٣٥) : " وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن الإضافة إلى رايةٍ وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ونحو ذلك ، فقال : أقول : رائىّ ، وطائِىّ ، وثائِىّ ، وآئِىّ. وإنما هَمزوا لاجتماعِ الياءات مع الألف ، والألفُ تُشَبَّه بالياء ، فصارت قريبا مّا تجتمع فيه أربع ياءات ، فهمزوها استثقالا...
ومَنْ قال : أُمَيِّىٌ قال : آيِىّ ورايِىّ بغير همز ، لأن هذه لامُ غير معتلّة ، وهى أولى بذلك لأنه ليس فيها أربعَ ياءات ، ولأنها أقوى. وتَقول : وَاوُ ، فتُثبت كما تُثبت فى غَزْوٍ.
ولو أبدلتَ مكان الياء الواوَ فقلت : ثاوِىٌّ وآوِىّ وطاوَىّ وراوِىّ ، جاز ذلك.."

(٤) الجُمّة : ماسَقط على المَنْكِبَيْن من شعر الرأس. والجُمّة : القوم يسألون فى الحَمالة والدِّيات. اللسان : ١٤/٣٧٤.

(٥) فى موضع ما بين القوسين حروف مُتهتكة فى الأصل ، وما أحسبها إلاّ كما أثبتّ إذ هو الذى يتمشّى مع السياق.

وهل الذى مَنَعَ مِنْ هذا التقدير وجُودُ حرفٍ نَفرّ إليه فى النسب وغيره[١] ، فقُدِّرَ على المُعاقَبة ولم يُقدَّر على إفرادِ الاسم ثم النسب إليه؟.[٢]

وما النسب إلى حَوْلاَيَا وبَرْدَرَايا[٣] ؟ ولم كانت الألفُ فيه بمنزلة الهاء؟.[٤]

وما النسب إلى الممدود[٥] المُنْصرِف ؟ ولم كان الوَجْهُ فيه إقراره على حاله وجازَ إبدالُ الواو من الهمزة ؟ ولم ضَعُفَ فى قُرَّاء[٦] : قُرَّاوِىٌّ ولم يَضْعُف : كِساوِىٌّ ؟.[٧]

---

(١) كالتثنية مثلا.

(٢) الكتاب (٣٥١/٣) : " وإذا أُضفتَ إلى سقايةٍ فكأنك أضفتَ إلى سقاءٍ ، كما أنك لو أضفتَ إلى رجُل اسمه ذوُ جُمَّة قلتَ : ذَوَوِىّ ، كأنك أضفتَ إلى : ذَواً".

(٣) حولايا : ذكر ياقوت أنها قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن. وانظر القاموس. وذكر الرض (٢٤٦/١، ٢٤٩، ٣٩٧/٢) أنها اسم رجل.

وبردرايا : قال ياقوت : " موضع أظنه بالنهروان من نواحي بغداد".

(٤) الكتاب (٣٥١/٣) : وحولايا وبردرايا بمنزلة سقاية ، لأن هذه الياء لا تَثبت إذ كانت منتهى الاسم ، والألف تَسقط فى النسبة لأنها سادسة فهى كهاء درحاية".

(٥) الممدود : كل اسم فى آخره همزة قبلها ألف زائدة. ابن يعيش : ١٥٥/٥. وانظر أيضا : شرح الشافية : ٣٢٥/٢ ، والتصريح : ٢٩١/٢ : والأشمونى والصبان : ١٠٦/٤. ولم يشترط ابن يعيش فى (٣٨/٦) والتبصرة (٦٠٨/٢) زيادة الألف. وللهمع (١٧٣/٢) تعريف غريب.

(٦) القُرَّاء : الناسك. والقراء : المتفقه. والقَرَّاء : حَسَن القراءة. اللسان : ١٢٥/١.

(٧) الكتاب (٣٥١/٣) : "اعلمْ أنك إذا أضفتَ إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجهَ أن تُقرّه على حاله ، لأن الياءات لم تَبلغ غايةَ الاستثقال ، ولأن الهمزة تَجرى على وجوه العربية غير مُعتلّةٍ مُبْدَلَةٍ. =

الجواب :

الذى يَجوز فى النسب إلى ما لامُه حرفُ علّةٍ قبلها ألفُ زائدة[1] : قَلْبُ الياء إلى الهمزة ويَجوز فيها الواوُ ، وتَرْكُ الواو التى بعد الألف على حالها فى النسب ، لأنه يُفَرُّ إليها فى هذا الباب[2] فإذا وُجدتْ فى الاسم لم نَفِرّ منها وكانت أَحَقَّ به من غيرها :

فالنسبُ إلى سِقايةٍ : سِقائِىٌّ ، وإلى صَلايةٍ : صَلائِىّ ، وإلى نُفايةٍ : نُفائِىّ. ويَجوز فى جَميعه الواوُ ، فتقول : سِقاوِىٌّ وصَلاوِىّ ونُفاوِىّ ، لأنه لَيس شىءُ من الهمز يمتنع من الواو فى هذا الباب ، إذ الواوُ أَخفّ من الهمزة وهى مُناسِبة لها بأنهما حَرْفَا عِلّةٍ.[3]

والدليلُ على أن الهمزة أثقل من الواو : أن فيها نَبْرةً[4] مع بُعْدِ المَخْرَجِ[5]. ودليلُ ذلك : تحقيقُ الواوَيْن فى الكلمة الواحدة نحو :

= وقد أبدلها ناسُ من العرب كثير على مافَسَّرْنا ، يجعل مكان الهمزة واواً. وإذا كانت الهمزة من أصْل الحرف فالإبدالُ فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واوٍ أو ياءٍ ، وهو قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قُرّاء ونحوه".

(١) مثل : سِقاية وشَقاوة ، كما سيأتى بعد قليل.

(٢) أى باب النسب.

(٣) واضح من كلام الرمانى أنه يرى أن الهمزة من حروف العلّة. وقد سَبق له ذلك ، انظر ص ٤٩ وكذا هـ ٥ منها ، وكذا ص ٢٧٥ وهـ ٤ منها .

(٤) النبرة : ارتفاع الصوت. اللسان.

هذا ، وفى شرح الشافية (٣/ ٣١) : " الهمزةُ لمّا كانت أَدْخَلَ الحروف فى الحلق ولها نَبْرة كريهة تَجرى مجرى التَّهَوُّع (تكلُّف القَىء) ثَقُلتْ بذلك على لسان المتلفِّظ بها"

(٥) لأن الهمزة من أقْصَى الحلق ، والواومن الشفتين. وكلّما بعُد مَخْرَج الحرف من خارج الفم إلى داخله ثَقُل. انظر : سرّ صناعة الإعراب : ١/ ٥٢ ، وشرح الشافية : ٣/ ٢٥. وابن يعيش : ١/ ١٢٣.

أحْوَوِىّ[١] ، ولا تُحقَّق الهمزتان فى كلمة واحدة.[٢]

١٧/٤ أ [٣]فالنسبُ إلى شَقاوةٍ : شَقاوِىّ ، وإلى غَباوةٍ / : غَباوِىّ ، وإلى عِلاوة : عِلاوِىّ ، وإلى طَفاوة : طَفاوِىّ. ولا يَجوز تغييرُ الواو لما بَيّنّاً مِن أنه المطلوب الذى يُفَرّ إليه من الهمزة والياء مع الحروف المُتَشابهة ، فأمّا جازَ : حمْراوانِ بالواو ولم يَجُزْ بالهمزة لاجتماع ثلاثة أَحرف مُتشابِهة : ألِفانِ بينهما همزة. مع ثِقَل الهمزة.

ولو[٤] خُفّفت لاجتَمعتْ ثلاثةُ أحرف هى أشَدُّ تَشابُهاً ، لأنك تُقرّب الهمزة من الألف فى تخفيف بَيْنَ بينَ[٥] ، فلم يكن بُدٌّ من حرفٍ

---

(١) أحْوَوِىّ : نسبة إلى أحْوَى بقلب الألف واوا. انظره ص. ١٤ ، ١٤٣.
وأحوى : وصف من الحُوّة ، وهى سَواد إلى الخضرة ، وقيل : حُمْرة تضرب إلى السواد. اللسان.

(٢) انظر فى هذا : ابن يعيش : ١١٦/٩ ، والتصريح : ٣٧٢/٢ ، والأشمونى : ٢٩٧/٤ ، والمنصف : ٥٢/٢.
هذا ، والدليل الأول المذكور دليل محسوس من جهة الصوت ، وأما الدليل الثانى فهو نتيجة مترتبة على الأول وتحقيق له فى الاستعمال.

(٣) الأولى العطف بالواو لأنه معطوف على التفريع الأول الذى سبق قبل أسطر فى قوله : " فالنسب إلى سقاية".

(٤) فى الأصل : (ولم) ، تحريف.

(٥) تخفيف بَيْنَ بَيْنَ : هو تخفيف الهمزة بجعلها حرفا بين الهمزة المحقّقة وبين الحرف الذى منه حركتها أو حركة ماقبلها : إن كانت الحركة فتحة فهى بين الهمزة والألف كما فى حمْراءانِ هنا ، وإن كانت كسرة فهى بين الهمزة والياء ، وإن كانت ضمة فهى بين الهمزة والواو.
انظر : شرح الشافية : ٣٠/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٣/١ ، وابن يعيش : ١٠٧/٩.

مُناسب[1] لها يُبْدَل منها ، وكانت الواو أحقَّ من الياء ، لأن الياء أقْرَبُ إلى الألف : من جهة أن مَخْرَجها أقربُ إلى الألف[2] ، وأنها أخفّ من الواو[3] فهى أشْبَهُ بالألف. وقد فرُّوا فى هذا الموضع من اجتماع الحروف المُتشابِهة فكانت الواوُ أحقّ بهذا لِما بيَّنّاً.

وقال جرير :

إذا هَبَطْنَ سَماوِيّاً مَوارِدُهُ .. مِنْ نَحْو دَوْمةِ خَبْتٍ قَلَّ تَعْريسى[4]

فنَسَبَ إلى السَّماوةِ وتَرَكَ الواوَ على حالِها على القِياس الذى بيَّنّا[5].

---

(١) المُناسَبة بين الواو والهمزة أنهما حَرْفاً علّة كما يرى الرمانى. انظر ذلك له قبل سطور.

(٢) مَخْرَج الألف : أقصى الحلق. ومخرج الياء : وسط اللسان. ومخرج الواو : الشفتان. انظر : سر صناعة الإعراب : ٥٢/١ ، وشرح الشافية : ٢٥٠/٣ ، وابن يعيش : ١٢٣/١٠.

(٣) انظر فى كون الياء أخفّ من الواو : شرح الشافية : ٧٣/٣ ، ٨٨ ، ١٦٧ ، ١٩٤.

(٤) البيت فى : الديوان : ٢٢٣ ، والكتاب : ٣٥٠/٣ ، وابن يعيش : ١٥٧/٥ ، والتبصرة : ٥٩٦/٢.

اللغة : سَماوِياً : نسبة إلى السَّماوة ، وهى أرض بعينها. دَوْمة خَبْتٍ : موضع بعينه. التعريس : نزول المسافر فى آخر الليل.

المعنى : إذا هَبطت الإبل مكانا من السماوة ، ووردت ماءَه لم أُقِمْ فيه ، وذلك شوقا إلى أهلى ، وحرصا منىّ على اللّحاق بهم.

والشاهد فيه بَيَّنَه الرمانى.

(٥) انظر حكم النسب إلى مالامُه حرفُ علّة قبلها ألف زائدة ، فى : شرح الشافية : ٤٣/٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٩ ، وابن يعيش : ١٥٦/٥ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٥/٢ ، والصبان : ١٨١/٤.

والنسبُ إلى راية وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ورايٍ ، بالهَمْز ، تقول فيه : رأئِيٌّ ، وطائِيّ ، وثائِيّ ، وآئِيّ.

فهذا الأجودُ لئلا تَجتمع الياءات ، فتُقلبُ إلى الهمز[1] الذى هو أحقّ به.

ثم يَجوز : رايِيٌّ ، لأنه الأصْل وقد وَقعتْ الياءُ بعد ألف أصلية ويَجوز فى هذا المَوْقِعِ أن تَتصّرف[2] بوجوه الإعراب

فتقول : هذا رايّ و واوٌ[3] ، إلا أنه[4] يَثقل على نحو ثقل : أمَيّيٍّ[5]

ويجوز : راوِيٌّ وطاوِيّ ، لأن الهمزة فى مثل هذا الموقع لا تَمتنع من

---

(١) فى الأصل : (الهمزة) بالتاء ، تحريف. ويمكن اعتبارها بالتاء صوابا على إرادة : حرف الهمزة.

(٢) فى الأصل : (يتصرف) بالياء. وما أثبتّ أولى لأن الحديث عن الياء مؤنثةٌ.

(٣) أدخل الرمانى كلمة (واوٌ) وإن لم تكن فى أصل المسألة، لأن حكم الواو الواقعة لاما بعد ألف أصلية كحكم الياء فى هذا الوجه. انظر نص سيبويه فى هـ ٣ ص ١٢٩ .

(٤) أى رايِيٌّ.

(٥) انظر نص سيبويه فى هـ ٣ ص ١٢٩ ، وكذا نصه فى هـ ٣ ص ١٠٦ عند قوله : "وزعم يونس".

الواو[1]. فَيجوز فيه ثلاثة أوجه على ما بَينّا[2].

والنسبُ إلى رجلٍ اسْمُه ذوُ جُمّةٍ : ذَوَوِىّ[3] ، لأنه يُقدَّر على الاسم من غير حذف المضاف إليه ، كأنك نَسبتَ إلى ذَوًا ، وفى هذا دليل على صحّة تقدير سقاية على : سقاء ، ثم النسب إليه .

والتقدير فى هذا الباب على ثلاثة أوجه : منْه مايُقدَّر قَبْلُ ، ومنه مايقدَّر بعد ، ومنه مايقدَّر على المُعاقَبة فى الحال. وكلٌّ ذلك على ماتقتضيه العِلل الصحيحة :

---

(١) هل المقلوب إلى الواو : هو الياء التى هى الأصل فى رايةٍ ونحوها ، أو هو الهمزة المقلوبة عن الياء؟
ظاهر الكلام الرمانى هو الثانى ، وهو أيضا صريح الهمع والصبان (انظرهما فى الموضع المذكور فى هـ٢)
لكن صريح كلام سيبويه هو الأول (انظر نصه فى هـ ٣ ص١٢٩) ، وهذا هو ظاهر كلام شرح الشافية وابن يعيش والتبصرة.
(انظر ثلاثتها فى الموضع المذكور فى هـ٢).
وأما (سقاية) ونحوها فالتحقيق أن تكون الواو فيها عند النسب (سِقاوِىٌّ) مقلوبة عن الَهمزة المقلوبة عن الياء.
وعلى هذا ظاهر الرمانى (انظره ص١٣١) وسيبويه (انظر نصه فى هـ ٣ ص١٢٩) وابن يعيش (انظره فى الموضع المذكور فى هـ ٥ ص١٣٣) .
وصريح الهمع والصبان والتبصرة (انظر ثلاثتها فى الموضع المذكور فى هـ ٥ ص ١٣٣).
لكن فى شرح الشافية (٥٣/٢) تَسامحٌ فى العبارة إذ جعل الواو مقلوبة عن الياء.

(٢) انظر حكم النسب إلى ما لامهُ ياءٌ أو واو بعد ألف أصلية ، فى شرح الشافية : ٤٣/٢، ٤٧، ٥١، ٥٩ ، وابن يعيش : ١٥٧/٥ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٦/٢ ، والصبان : ١٨١/٤.

(٣) انظر حكم النسب إلى مثل هذا ، فى المركب والثنائى ص ٢٢٩ ، ١٩٤ .

فما[1] يقدَّر قبلُ : العاملُ المطلق ، كقولك : أزَيْداً ضربتَه ؟ تقديره : أضربتَ زيداً ضربتَه ؟.

ومِما يقدَّر بعدُ : العامل فى الاستفهام والجزاء ، كقولك : أيَّهم رأيتَه ؟ كأنك قلتَ : أيهَّم رأيتَ رأيتَه ؟.

ومما يقدَّر على المُعاقَبة : المُضاف[2] الذى يقع موقع التنوين والنون ، فى قولك : غُلاماً زَيْدٍ.

/ ٣٠ب[3] فكذلك التقدير فى / هذا الباب : منه ماهو على المَرْتَبة[4] ، ومنه ماهو على المُعاقَبة.

فتقديرُ سِقايةٍ على : سِقاء ثم النسبُ إليه يَجرى على الترتيب ، وتقديرُ شَقاوةٍ على المُعاقَبة لياء النسبة التى يُحذف لأجلها هاءُ التأنيث. وإنما وجب هذا لئلا نَفِرّ من المطلوب فى هذا الموضع ، ووجب الترتيب فى سِقايةٍ لئلا تجتمع الحروفُ المتشابهة مع مافيه من الثقل.

---

(١) فى الأصل : (فيما) ، تحريف.

(٢) يَعنى المضاف إليه . وقد استعمَلَ الرمانى كلمة (المُضاف) مريدا بها : (المضاف إليه) أيضا فى ص ١٦٠٨ ، ١٦١٤ ج ٤ من شرحه هذا (رسالة دكتوراه بتحقيقنا).

كما أن سيبويه والمبرد قد استعملاه أيضا. انظر الكتاب : ٣٣٤/٣ سطر ١٤ ، ٣٣٠ سطر ١١، والمقتضب : ٢٢٧/٤ سطر ١٠ ، ٨٨ سطر ١٣.

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٠ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٧ ا). والسرُّ فى هذا كما قُلتُ سابقا فى هـ ٢ ص ١٠٣ .

(٤) المرْتَبة : مصدر ميمىّ بمعنى الترتيب ، وفِعْلُهُ : رَتَبَ. ولعلّ الرمانى آثرها على المصدر الأصلى محافظة على السَّجْعة.

والنسبُ إلى حَوْلايا : حَوْلاتِيّ بحذف الألف لأنها سادسة ، وكذلك النسبُ إلى بَرْدَرايا : بَرْدَرائِيّ. ويَجوز بالواو موضعَ الهمزة[1].

وكلُّ مَمدوُد مُنصرِف[2] فالنسبُ إليه بتركه على حاله فيما يُختار من الكلام ، فتقول[3] : كِسائِيٌّ ورِدائيّ ، ويَجوز بالواو.

فأما قُراءٌ فتَضعُف فيه الواو ، لأن الهمزة أصليّة ليستْ بَبَدلٍ من شيء فهي أحقُّ بالثَّبات على حالها ، فتقول : قُرَائيٌّ . ويَجوز : قُرَاوِيٌّ ، وليس الوجهَ لِما بَيّنّا[4].

* * *

---

(١) حكم النسب إلى هاتين الكلمتين من جهة الياء كحكم سِقاية ، فهُماَ داخلتان معها فى الأصل العامّ السابق فى أول الجواب. وانظر : نص سيبويه المذكور فى هـ ٤ ص ١٣٠ ، والهمع : ٢/١٩٦ ، والصبان : ٤/١٨١.

(٢) فى الأصل : (متصرف) بالتاء ، تحريف ، وانظر المسائل ص ١٣٠ ، ونص سيبويه فى هـ ٧ منها.

(٣) فى الأصل : (فيقول) بالياء. وما أثبتّ أليق بالسياق ، ولمشاكلة نظيره بعد قليل.

(٤) انظر حكم النسب إلى الممدود فى ص ١٥٥ ، وشرح الشافية : ٢/٥٤ ، وابن يعيش : ٥/١٥٥ ، والتصريح : ٢/٣٣١ ، والأشمونى : ٤/١٨٨ ، والهمع : ٢/١٩٤ ، والتبصرة : ٢/٥٩٣.

باب النسب إلى ما آخِرُه ألفٌ رابعة أصلية[١]

الغرض فيه : أن يُبَيِّن[٢] مايَجوز فى النسب إلى ماآخِرُه ألفٌ رابعة أصلية- مماَ لايجوز .

مسائل هذا الباب : [٣]ماالذى يَجوز فى النسب إلى ما آخرُه ألف رابعة أصلية ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز أن تكون بمنزلة الألف الرابعة التى للتأنيث[٤] ؟

---

(١) يريد الرمانى بالأصلية : المنقلبة عن أصل واو أو ياء ، لأن الألف لا تكون أصْلاً غير منقلبة فى اسم معرب أو فعل متصرف.

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٥٢/٣) :

"هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم آخِرُه ألفٌ مبدَلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف".

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) سبق أن ذكرتُ عند الحديث عن منهج الرمانى فى شرحه هذا أن الباب عنده قائم على عناصر أربعة متوالية ، هى : العنوان ، والفرض ، والمسائل ، ثم الجواب. على هذا الترتيب. إلا أن الرمانى أحيانا يأتى بالعناصر الثلاثة الأُوَل ثم يُرجىء العنصر الرابع (الجواب) ويأتى بباب آخر ذاكرا منه عناصره الثلاثة الأُوَل أيضا ، ثم يعود ليذكر (الجواب) عن كلٍ من البابين الأول فالثانى. وقد يفعل هذا فى اكثر من بابين.

والبابُ الذى نحن بصدده الآن من هذا الصنيع إذ لم يَذكر جوابَه بصحبة عناصره الثلاثة الأُوَل ، وإنما أَتْبَعَها بالباب الذى يليه ذاكرا من هذا الباب التالى عناصره الثلاثة الأول أيضا ، ثم عاد بعد ذلك إلى ذكر جوابيهما على الترتيب.

ولكن- حرصا منّى على التكامل بين عناصر الباب والتيسير على القارىء- أتبعتُ الجواب فى مثل هذا بأخواته من العناصر الثلاثة الأول فواليت بين الجميع ، وتركتُ ترقيم الأصل على ماهو عليه ليُشير إلى هذا النقل ، ولم أكتف بهذه الإشارة بل أشرت إليه أيضا فى الحواشى.

(٤) الألف الرابعة التى للتأنيث كحُبْلَى : هى موضوع الباب التالى ص ١٤٣.

وما النسبُ إلى مَلْهًى ، ومَرْمًى ، وأعْشَى ، وأعْمَى ، وأعيا[1] ؟ ولـم وجب فيـه : مَلْهَوِيٌّ ، ومَـرْمَوِيّ ، وأعْشَوِيّ ، وأعْيَـوِيّ ، وأعْمَـوِيّ ؟.[2]

وما النسب إلى مِعزًى ، وذِفْرًى[3] فيمَنْ نَوَّنَ ؟ ولم جاز فيهما : مِعْزَوِيٌّ ،ذِفْرَوِيٌّ ، بالبَدَل والحذف على منزلة سواء ؟.[4]

---

(١) أعْيَا : فى الكتاب (٣٥٢/٣) : "بَنُو أعْيَا : حَىٌّ من العرب من جَرْمٍ".
وفى اللسان (٣٤٨/١٩، ٣٤٩) : بنو أعيا : حىّ من العرب ، وأعْيَا بن طريف : أبو بَطْنٍ من أسد. وبنو عَياء : حىّ من جَرْم.
وفى جمهرة أنساب العرب (١٩٥) : أعْيَاً : هو الحارث بن طريف.. ابن أسد.
وأعْشَى : وصف من العَشَا ، وهو سُوء البصر بالليل والنهار ويكون فى الناس وغيرهم ، وقيل : هو أن لايُبصر بالليل. والعُشْوُ من الشعراء ثمانية. اللسان. وفى معجم الشعراء (١٢-٢٠) عدتهم ثمانية عشر.
(٢) الكتاب (٣٥٢/٣) : "وذلك (أى ما آخره ألف رابعة أصلية) نحو : مَلْهَى ومَرْمَى ، وأعْشَ وأعْمَى وأعْياَ. فهذا يَجرى مجرى ماكان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفا مبدَلة من حرف من نفس الكلمة نحو : حَصًى ورَحًى...
وسَمِعْنا العرَب يقولون فى أعْياَ : أعْيَوِىّ".
والباَب الذى يُشير إليه سيبويه بَحَصًى ورَحًى : هو المذكور فى ص ٩٣.
(٣) ذِفْرًى : منْ أُصول الأذُنين إلى نصف مؤخر الرأس ، وقيل : العظم الشاخص خَلف الأذن ، مأخوذ من الذَفَر ، وهو شدّة ذكاء الريح من طِيب أونتن من الناس والدواب ، وسُمّى بذلك لأنه من أول مايَعْرَقَ.
ومِعْزًى : ذو الشعر من الغنم خلاف الضأن. وألفهما حينئذ للاحاق بدرهم. اللسانَ.
(٤) الكتاب (٣٥٢/٣) : "وسألتُ (أى سيبويه) يونس عن معْزًى وذِفْرًى فيمَنْ نَوَّن ، فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة (يعنى : نَحو مَلْهَى ، المذكور فى نص الكتاب السابق مباشرة)... " وانظر كذلك نص الكتاب المذكور فى هـ ١ ص ١٤٦.

ومـا النسـب إلى أحْوَى ؟ ولم جازَ فيه : أحْوَوِيّ ، بواوَيْن متحركتين : عَيْنٍ ، ولامٍ ؟[١].

الجواب عن الباب الأوّل [٢] :

الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخرُه ألفُ رابعة أصلية[٣] : قَلْبُ الألفِ واواً[٤] ، لأنه لمّا احْتِجَ إلى حركتها ثَبَتَتْ كما ثَبَتَ[٥] غيرُها من الحروف الأصلية فى هذا الموقع ، وقُلبتْ إلى حرف مُناسِب لها لا يَثقل باجتماع الياءات في الاسم ، فتقول فى النسب إلى مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ ، وإلى مَرْمًى : مَرْمَوِيّ ، وإلى أعْشَى : أعْشَوِيّ ، وإلى أعْمَى :

(١) الكتاب (٣٥٢/٣) : "وتقول فى أحْوَى : أحْوَوِيّ. وكذلك سمعنا العربَ تقول ".

(٢) إنما ذكر الرمانى هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) على غير منهاجه ، لأنه - كما قُلت سابقا فى هـ ٣ ص ١٣٨ - لم يَذكر هذا العنصر (الجواب) بصُحْبة أخواته الثلاثة (العنوان ، والفرض ، والمسائل) ، وإنما أخذ بعد أن ذكر هذه الثلاثة فى ذكْر الباب الذى يليه مرجئا كذلك (جوابه) ، ثم عاد فذكر الجوابين على الترتيب : جواب الباب الأول ، ثم جواب الباب الثانى . فذكر هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) ليربطه ببابه ، ولذلك ستراه عند إيراد جواب الباب الثانى يقول (ص١٤٦) : "والجوابُ عن الباب الثاني" ، لنفس الغرض . وستكرّر هذه الظاهرة كثيرا .

(٣) مثل : مَلْهىً ، كما سيأتي بعد قليل .

(٤) ويَجوز حذفها ، كما سيصرِّح الرمانى بهذا فى الباب التالى ص ١٤٧ ، ١٤٨، وستأتى له فى هذا الباب بعد أسطر إشارةٌ إلى ذلك ، انظر هـ ٣ ص ١٤١ . وانظر أيضا المراجع المذكورة فى هـ ١ ص ١٤١ .

وأجاز بعضهم وجها ثالثا : وهو زيادة ألف قبل الواو فتقول : مَلْهاوِيّ ، تشبيها بألف التأنيث الممدودة كصحراوى . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٥٠ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، وحاشية ياسين : ٢ / ٣٢٩ .

(٥) فى الأصل : (ثبتت) بالتأنيث ، تحريف .

أعْمَوِيّ ، وإلى أعْبَا : أعْيَوِيّ[1] .

ولايَجوز أن تكون بمنزلة الزائدة[2] فيما يُختار من الكلام[3] ، لأن حالهما لمَّا اختَلفتْ فى الأصْلىّ والزائد وكان لابُدَّ من تغييرهما غُيِّرتا بما تقتضيه حالُ كلِّ واحدة منهما ، فكانت الزائدةُ أحقَّ بالحذف والأصليةُ أحق بالثَّبات .

والنسبُ إلى معْزًى وذفرًى- فيمَنْ نوّنَ-يَجوز فيه القَلْبُ والحذف على منزلة سواء[4] ، لأن الألف زائدةُ[5] للإلحاق ببناء الأصل[6] فهى من هذا الوجه تجرى مجرى الألف الأصلية ، وتجرى من جهة أنها زائدةٌ مجرى ألف التأنيث . فلذلك كان حُسْنُهما سواءً ، وليس كذلك بابُ حُبْلَى ومَلْهًى للفَرْق الذى بَيّناَ .

---

(١) انظر حكم النسب إلى ما آخره ألف رابعة أصلية ، فى :شرح الشافية : ٢ / ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، وابن يعيش : ٥ / ١٤٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٨ ، والهمع : ٢ / ١٩٤ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩١ .

(٢) أى للتأنيث رابعة . انظر السؤال ص ١٣٨.

(٣) هذه العبارة مع ما يتلوها تُشير إلى أن المختار فى الألف الرابعة الأصلية : القلبُ واواً ، وأن غير المختار : الحذف .

(٤) الرمانى - كما ترى - تسوِّى بين القلب والحذف فى الملحقة ، وعلى هذا ابن يعيش : ٥ / ١٥٠ . لكن بعضهم جعل القلب أجود . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٣٩ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٨ ، والأشمونى : ٤ / ١٧٩ .
هذا ، وفى الملحقة أيضا وجه ثالث : وهو زيادة ألف قبل الواو كما كان الحال فى الأصلية . انظر جميع المراجع المذكورة للمسألة فى هـ ٣ ص ١٤٠.

(٥) كذا فى الأصل بالنصب . وهو حينئذ على الحالية .

(٦) وهو الرباعى من نحو : دِرْهم .

والنسب إلى أَحْوَى : أُحْوَوِيّ ، باجتماع واوَيْن متحركتين فى هذا الاسم ، ولولا أن ماقبل الأولى ساكن لم يَجُز أن تَجتمعا متحركتين فيما كان على هذه العِدّة ، ولكن قد يَجوز فيما كان على ثلاثة أحرف أن تَجتمعا متحركتين فيما قبل الأولى متحرك كالنسب إلى لَيّة : لَوَوِيّ[1] ، مع أن الفتحة قد سَهّلتْ هذا و [لو][2] كانت ضمّةً أو كسرةً لثَقُل ، ولكنّه يُحتمل فى الثلاثى مع قُوّة النسب على التغيير ، ولذا قَلّ حتّى لا يكاد يُوجَد ماتَجتمع فيه واوانِ متحركتان .

* * *

---

(١) انظر حكم النسب إليها فى ص ١١١.

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

باب النسب إلى ماآخِرُه ألف رابعة زائدة للتأنيث[1]

[**الغرض فيه** : أن يُبيّن مايَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ألفُ رابعة زائدة للتأنيث][2] مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى النسب إلى ماآخره الف رابعة زائدة للتأنيث ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز أن تكون[3] بمنزلة الرابعة الأصلية ؟

وما النسبُ إلى حُبْلَى ودِفْلَى[4] ؟ ولم وجب فيه : حُبْلِىُّ ودِفْلِىّ ، وفى سِلَّى : سِلِّىّ[5] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٥٢/٣) :
"هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخِرُه ألفا زائدة لاينُوّن وكان على أربعة أحرف"

(٢) الزيادة ساقطة من الناسخ ، ولعلّ ذلك لانتقال عينه بين الكلمتين المتماثلتين الموضوع بإزائهما الرقمان ١ ،٢ . وما أحسب ماأثبتّ-بتوفيق الله- إلا لفظ الرمانى إذ هو يلتزم فى غالب الأبواب صيغة واحدة فى (العنوان ، والغرض ، والسؤال العام الواقع فى أول المسائل ، والأصل العامّ الواقع فى أول الجواب)- راجع ذلك فى الأبواب قبلُ وبعدُ- ، وذلك يُعين على اثبات مايَسقط من أحدها وتكميله من بقيتها حتى لكأنها نُسخ متعدّدة للشرح وقائمة مقامها إذ لم يَجُد الزمان إلا بنسخة واحدة كاملة من هذا الشرح العظيم .

(٣) فى الأصل : (يكون) بالياء ، تحريف .

(٤) الدِّفْلَى : شجر مُرّ أخضر حَسَن المنظر يكون فى الأودية ولا يأكله شىء ، ألفُه تكون للتأنيث أو للإلحاق . اللسان .

(٥) سِلَّى: اسم موضع بالأهواز كثير التمر ، وسِلَّى أيضا : اسم الحارث بن رفِاعة بن عُذْرة ، من قُضاعة . اللسان : ٣٦٥/١٣ .

وكم وَجْهاً يجوز فى حُبْلَى ؟ ولم كان الأصلُ الأجْوَدُ: وحُبْلىّ[1] ؟ ولـم جاز : حُبْلاوِىّ ودِفْلاوِىّ ؟ ولم جاز : حُبْلَوِىّ ودِفْلَوِىّ ، وفى دَهْنا[2] : دَهْناوِىّ ، وفى دُنْيَا : دُنْياوِىّ ؟.[3]

/٣١ أ ولم جاز فى مَلْهًى : مَلْهِىّ / ، بالحذف على التسوية بين الأصلىّ والزائد ؟ وما نظير ذلك مِنْ مَدارَى وعَذارَى[4] وحَبالَى؟

---

(١) هذا السؤال عن العلّة ليس جوابه فى الموضع الذى يقابله من عنصر الجواب وإنما هو مفهوم من الأصل العام فى أول الجواب ص ١٤٦ عند قوله : "لأنه لمّا كان لابدّ من تغييرها . . " .

(٢) الدَهْناَ : موضع من بلاد بنى تميم ، يُقْصَر ويُمَدّ . اللسان : ١٧/ ٢٠.

(٣) الكتاب (٣/٣٥٢) : " وذلك (أى ماآخره ألف رابعة زائدة للتأنيث) نحو : حُبْلَى ودِفْلَى ، فأحسنُ القول فيه أن تقول : حُبْلِىّ ودِفْلِىّ ، لأنها زائدة لم تَجِىءْ لتُلْحِقَ بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ماهو من نفس الحرف وما أشْبَه ماهو من نفس الحرف . وقالوا فى سَلَى : سَلِىّ .

ومنهم من يقول : دِفْلاوِىّ ، فيَفْرُقُ بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يُلْحِق هذه الألف فيجعلَه كآخِر مالايكون آخره إلا زائدا غير منوَّن نحو : حَمْراوِىّ . . ، فهذا الضرب لايكون إلا هكذا . . . . ، فقالوا فى دَهْناَ : دَهْناوِىّ ، وقالوا فى دُنْيا : دُنْياوِىّ . .

ومنهم من يقول : حُبْلَوِىّ ، فيجعلها بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، وذلك أنهم رأوها زائدة يُبْنَى عليها الحرف ، ورأوا الحرف فى العِدَّة والحركة والسكون كمَلْهًى فشبَّهُوها بها" .

(٤) العَذارَى : جمع عَذْراء ، وهى البكر التى لم يمسها رجل ، والعَذْراء : اسم مدينة الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، والعذراء : بُرْج من بروج السماء ، والعذراء : قرية بالشام .

والمَدارَى والمَدارِى : جمع مِدْرًى ومِدْراة ومَدْرِية ، وهى القَرْن . والمِدْرَى والمِدْراة أيضا : شىء يُعْمَل من حَديد أو خشب على شكل سِنٍّ من أسنان المُشْط وأطوَل منه يُسرَّح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مُشْط . والمِدْراة : حديدة=

ولِمَ لا يَجوز مثل هذا في قَفاً ورَحًى ؟.[1]

وما النسبَ إلى جمَزى[2] ؟ ولم لا يجوز فيه : جمَزَوِيّ ، كما لايجوز في حُبارَى[3] إلاّ الحذفُ ؟ وما شاهدُ ذلك مِنْ إجراء قَدَمٍ مُجرى عَناقٍ[4] في منع الصرف إذا كان اسْمَ امرأة ؟.[5]

=يُحكّ بها الرأس ، ويقال لها : مدرَى ومَدْرِيةٌ . والمِدْراة : شيء كالمِسَلّة يكون مع الماشطة ربما تصلح بها قُرون النسَاء . اللسان .

هذا ، ولم يَعرض الرماني لهذا التنظير في الجواب ، ولعلّ ذلك منه لأن هذا التنظير لايفيد كثيرا في المسألة التي جاء به سيبويه من أجلها ، ولأنه سيُبحثْ في جمع التكسير . ولهذا اقتَصر على الإشارة إليه هنا في عنصر المسائل فقط .

وإنما جاء سيبويه بهذا التنظير هنا تقوية لما ذكره من حَمل الألف الرابعة الأصلية في مَلْهًى من جهة حذفها في النسب على الزائدة للتأنيث في حُبْلَى ، كما أن مَدارَى حُملت على عذارَى وحَبالَى ، من جهة أن الجميع كسِّر على (فَعالَى) والأصل في (فَعالَى) لما كانت ألفه للتأنيث كعذراء وحبلى ، لا لما ألف بدل من أصل كمدْرَى . ولكن حُمل هذا على ذاك . انظر " شرح الشافية : ٢/١٦١ ، والكتاب : ٣/٦٠٩ .

(١) الكتاب (٣/٣٥٣) : "قال (يَعنى الخليل) : فإنْ قلتَ في مَلْهًى : مَلهِيٌّ لم أرَ بذلك بأساً ، كما لم أرَ بحبْلويّ بأساً . وكما قالوا : مدارَى فجاءوا به على مثال : حَبالَى وعَذارَى ونحوهما من فَعالَى . . .

ولا يجوز ذا في قَفاً ، لأن قَفاً وأشباهه ليس بزنة حُبْلَى ، وإنما هي على ثلاثة أحرف فلا يحذفونها" .

(٢) جَمَزَى : يقال جَمَزَ الإنسانُ والبعير والدابة يَجْمز ، كيضرب ، جَمْزاً وجَمَزَى ، وهو عَدْوٌ دُون الجَرْيِ الشديد . ويقال : حمار جَمَزَى : وَثّاب سَريع . اللسان .

(٣) الحُبارَى : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، وهو على شكل الأوزّة . اللسان .

(٤) العَناقُ : الأنثى من أولاد المَعْز إذا أتتْ عليها سنة ، والعَناق : الداهية والخيبة ، والعَناق : نجم . اللسان .

(٥) الكتاب (٣/٣٥٤) : "وأمّا جَمَزَى فلا يكون : جَمَزَوِيّ . . . ، ولكن : جَمَزِيّ ، لأنها ثَقُلتْ وجاوزتْ زِنةَ مَلْهًى فصارت بمنزلة حُبارَى لتَتابُع الحركات . ويُقوّى ذلك : أنك لو سَمَّيْتَ امرأةً قَدَماً لم تَصرفْها كما لو تَصرفْ عَناقَ" .

ولم صار الحذف فى مِعْزًى أَجْوَزَ منه فى مَلْهًى ؟

وما الشاهد فى قوله الشاعر :

كأنما يَقَعُ البُصْرِىُّ بَيْنَهمُ .·. من الطوائِف والأعْناقِ بالوَذَمِ؟.[1]

/ ٢٠ب[3] **والجوابُ عن الباب الثانى[2] :/**

الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ألفُ رابعة زائدة للتأنيث[4] : حذفُ الألف ، لأنه لمَّا كان لأبدّ من تغييرها[5] فى هذه العدّة كان الحذف أولى بها كما كان الثَباتُ فى الأصلية أولى بها[6] . فالنَسبُ إلى حُبْلَى ودِفْلَى : حُبْلِىُّ ودِفْلِىّ ، وإلى سِلِّى : سِلِّىّ .

ويَجوز فى حُبْلَى ثلاثةُ أوجه :

---

(١) الكتاب (٣٥٤/٣) : "والحذفُ فى مِعْزًى أَجْوَزُ إذ جاء فى مَلْهًى ، لأنها زائدة .

وأما حُبْلَى فالوجهُ فيها ماقلتُ لك (انظر هذا الوجه فى هـ ٣ ص ١٤٤) .

قال الشاعر .

كأنما يقع البُصْرِىُّ بينهمُ . . . . .

يريد : بُصْرَى" .

(٢) انظر فى سَرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وهـ٣ ص ١٣٨.

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٢٠ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٣١ ا) . والسرّ فى هذا كما قلتُ سابقا فى هـ ٢ ص ١٠٣ .

وإنما قلتُ (ص٣١ ا) التى تَقدّمتْ على صحيفتنا مباشرة إلى هذا الحدّ ، لأن معظمها قد نُقل إلى موضع آخَر ، وهذا المنقول هو الجواب عن باب ما آخِرُه ألف رابعة أصلية ، وهو المذكور فى ص ١٤٠ ، وانظر هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) مثل : حُبْلَى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٥) أى للاحتياج إلى حركة ماقبل ياء النسب والألف لا تَقبل الحركة .

(٦) انظر هذه المقارنة أيضا عند حديثه عن الألف الأصلية فى ص ١٤١سطر٢ .

الحذف ، وهو الأَجْوَدُ والأَصْلُ الأول .

ويجوز : حُبْلاوِيٌّ ، بزيادة الألف ليكون آخِرُه كآخِرِ مالايكون إلاّ للتأنيث ، لأن الممدود من الأبنية يَختصّ ماهو للتأنيث به فلا يقع فيه اشتراكُ بين الزائد للتأنيث والزائد للإلحاق ، فزيدتْ الألفُ لتَدُلَّ على الاختصاص بالتأنيث . ولولا هذه العلّة لم يكن للزيادة وجهٌ إلاّ على طريق تغيير النسب من نحو : زَبانِيّ وبَحْرانِيّ[1] ، وليس كذلك سبيل حُبْلاوِيّ لأنه يُقاس عليه وإن كان الحذفُ أحسن منه فهو حَسَنٌ مُطّرِد . فتقول فى دِفْلَى : دِفْلاوِيٌّ ، وفى دُنْيا : دُنْياوِيّ ، وفى ذَهْنَا : ذَهْناوِيّ .

ويجوز : حُبْلَوِيٌّ ، تشبيها بمَلْهَوِيّ : من جهة الألف الواقعة رابعة فى موضع يَلزمه التغيير[2] . فهذا الشَّبَهُ قد أَوْجَبَ جواز حُبْلَوِيٍّ بالقلب كما أوجب جوازَ مَلْهِيٍّ بالحذف لأنه شَبَهٌ يَقتضى أن يأخذ كلٌّ واحد منهما حُكْماً من الأَخَر . ولايَجوز مثل ذلك فى قَفاً ، لأنه لا يُشْبِه حُبْلَى لنُقْصانِ العِدّة .

والنسبُ إلى جَمَزَى : جَمَزِيّ ، ولايَجوز : جَمَزَوِيّ ، لأن الحركات لمّا كثرتْ وتَتابَعتْ صارت بمنزلة كثرة الحروف فى حُبارَى[3] .

كما أن قَدَماً تَجرى [كذلك][4] لكثرة الحركات مَجرى عَناقٍ فى كثرة

---

(١) بَحْرانِيّ : نسبة إلى بَحْر ، انظره فى ص٤٤ ، ٦٤. وزَبانِيّ : نسبة إلى زبينة ، انظرها فى ص ٤٠ ، ٥٨.

(٢) انظر وجه الشَّبه فى نص الكتاب المذكور فى هـ ٣ ص ١٤٤ فلعلّه أوضح مما يقول الرمانى .

(٣) سيأتى حكم النسب إلى مثل حُبارَى فى الباب التالى .

(٤) فى موضع ما بين القوسين كلمة تَهتّكتْ حروفها فى الأصل ، ولعلّها كما أثبتّ إذ هو يتمشّى مع السياق .

الحروف ، إذا سُمّىَ به امرأةٌ لم يَنصرف[1] ، ولو سُمّيتْ بَعنزٍ[2] أو قِدْرٍ لجازَ صَرْفُها[3] .

والحذفُ فى مِعزًى أجْوَزُ منه فى مَلْهًى ، لأن الألف فى مِعْزًى زائدةٌ[4] لإلحاق .

وقال الشاعر :

كأنما يَقَعُ البُصْرِىُّ بَيْنَهمُ . . من الطوائفِ والأعْناقِ بالوَذَمِ[5] .

نَسَبَ إلى بُصْرَى وجاء به على الوجه الأجْوَد لِما بَيّناً قبلُ[6] .

---

(١) فى الأصل : (لم يتصرف) بالتاء فى موضع النون ، تحريف . وانظر ما بعدها وكذا السؤال ص ١٤٥ .

(٢) العنز : الماعزة ، وهى الأنثى من المعزَى والأوعال والظِباء . وهناك معان أخرى للعنز ذكرها اللسان تصل إلى عشرةَ .

(٣) انظر مسألة الصرف وعدمه هذه ، فى شرح الكافية : ٤٤/١ ، والتبصرة : ٥٥١/٢ ، والأشمونى : ٢٥٣/٣ ، والتصريح : ٢١٧/٢ ، والهمع : ٣٣/١ .

(٤)كذا فى الأصل بالنصب . وهو حينئذ على الحالية . والرفعُ أجْوَدُ لأنها موضع الفائدة ، وانظر نص سيبويه المذكور فى هـ ١ ص ١٤٦.

(٥) البيت فى ديوان الهُذَليّينَ : ١١٣٤ ، والكتاب : ٣٥٤/٣ ، والتبصرة : ٥٩٢/٢ .

اللغة : البُصْرِىّ : السيف المطبوع ببُصْرَى ، وهي مدينة بالشام . الطوائف : النواحى . الوَذَم : سُيُور تُشَدّ بها عَرَاقى الدلو إلى آذانها .

المعنى : يَصِف قوما هُزِموا فأعمَلتْ فيهم السُيوف ، فشَبّهَ وقْعَ السيوف بأعناقهم بوَقْعها بالوذم .

والشاهد فيه : (البُصْرِىّ) حيث جاء منسوبا إلى (بُصْرَى) بحذف ألف التأنيث الرابعة كحُبْلَى ، كما هو الوجه الأجود .

وقائله : مساعدة بن جُؤيّة ، كما فى ديوان الهذليين : ١١٣٤ . وساعدة بن جؤية الهذلى ، شاعر جاهلى . معجم الشعراء : ٨٣ .

(٦) انظر حكم النسب إلى ما آخِرُه ألف رابعة زائدة للتأنيث ، فى شرح الشافية :٣٥/٢، ٣٦، ٣٩، ٤٠، وابن يعيش :١٤٩/٥، ١٥٠ والتبصرة : ٥٩١/٢ .

بابُ النسب إلى ما آخِرُه ألفٌ خامسة[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن[2] ما يَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ألفُ خامسة- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخره ألف/ ٤/٢١ أ خامسة ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز أن تَثبت أصليّةً كانت أو زائدةً ؟[3]

وما النسبُ إلى حُبارَى ، وجُمادَى ، وقَرْقَرى ؟[4] ولم وجب فيه : حُبارِيٌّ ، وجُمادِيّ ، وقَرْقَرِي ؟.[5]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٥٤/٣) :
"هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسم كان آخرُه ألفا وكان على خمسة أحرف" .
(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف ، وانظر هـ ص .
(٣) جواب هذا السؤال وهو علّة عدم ثبات الألف الخامسة لم يذكر فى الموضوع المُقابل له من عنصر الجواب ، وإنما هو مذكور ضمن الأصْل العامّ فى أول عنصر الجواب- وستكرّر هذه الظاهرة مماّ يَدعونا إلى تَرْك التنبيه إليها خوف الإملال .
(٤) قَرْقَرَى : موضع بعينه . اللسان : ٤٠٠/٦ .
وجُمادَى : اسم لشهرين من شهور السنة ، مَعْرِفة مؤنّثة . وجُمادَى أيضا : الشّتاء كله ُ . ويُقال : ظَلّتْ العينُ جُمادَى : أىْ جامدةً لا تَدمَع . وكلهُ من الجُمود والجَمْد ، وهو اليُبْس . اللسان .
(٥) الكتاب (٣٥٤/٣) : "تقول فى حُبارَى : حُبارِىٌّ ، وفى جُمادَى : جُمادِىّ ، وفى قَرْقَرَى : قَرْقَرِىّ . وكذلك كلُّ اسْم كان آخِرُه ألفا وكان على خمسةَ أحرف ...
وإنما ألْزَموا ماكان على خمسة أحرف فصاعدا الحذفَ لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزِنَة ما ألفُه منه كان الحذفُ فيه جَيّدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه=

وما النسب إلى مُرامًى ؟[1] ولم وجب فيه : مُرامِيٌّ ؟ وهَلا تَثبت الألفُ لأنها أصلية ؟

وهَلْ يَلزم مِنْ مُرامَوِيّ[2] : مُقْلولَوِيٌّ ، ويَهْيَرَّوِيٌّ[3] ؟ ولم لَزِم [على][4] تَرْكِ حَذْفِ الخامسة تَرْكُ حذفِ السادسة ولم يَلزم على تَرْكِ حذفِ الثالثة تركُ حذفِ الرابعة ؟ وهل ذلك لأن الخامسة قد خَرجتْ عن أَعْدَلِ الزِّنَةِ إلى[5] نهايَةِ ماتكون عليه الأسماءُ الخماسيّة فى الأُصول ، وأماّ الثلاثةُ فهى على أَعْدَلِ الزِّنة ، وليس كذلك الأربعةُ لأنها وَسَطُ بين الأَعْدَل والمُنْتَهَى عن الأعدل إلى المُنْتهَى فى الأصول ، والسادسةُ بمنزلتها[6] فى الاقتضاء للحذف وليس كذلك الثالثةُ ، فلا يَسْتَوِى الأعدلُ والخُروجُ عن الأعدل ، وقد اجتَمعتْ الخامسةُ والسادسةُ فى

=من نفسه ، فلماَ كثر العَدَدُ كان الحذف لازما إذ كان من كلامهم أن يَحذفوه فى المنزلة الأولى . وإذا ازداد الاسم ثِقَلا كان الحذف أَلزمَ . . . .

وإنما جَسَرُوا على حذف الألف لأنهاَ مَيتة لايدخلها جَرٌّ ولا رفع ولا نصب.."

(١) مُرامًى : اسْم مفعول من : رامَى يُرامى .

(٢) مُرامَوِىّ : نسبة إلى مُرامًى ، بقَلْب الألف واواً ، وهذا مجرَّد افتراض .

(٣) يَهْيَرَّوِىّ : نسبة افتراضية إلى يَهْيَرَّى : وهى من أسماء الباطل ، واليَهْيَرَّى أيضا : الخطأ ، واليَهْيَرَّى ، الماء الكثير ، واليَهْيَرَّى : الحجارة . اللسان .

ومُقْلَوْلِىّ : نسبة افتراضية إلى مُقْلَوْلَى : وهو مأخوذ من قولهم : اقْلَوْلَيْتُ الشىءَ : عَلَوْتُ ظهرَه وارتفعتُ فوقه . اللسان ٦٢/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام . وما زدته مُماثِل لما فى نظيره التالى .

(٥) فى الأصل : (التى) . وما أثبتّ أليق بالسياق .

(٦) أى بمنزلة الخامسة . ولعل هذا هو الأقرب فى بيان مرجع الضمير .

الخروج عن الأعدل . ويَلزم[1] فى قَبَعْثَرى[2] : قَبعْثَرَوِىٌّ ؟[3]/ ومَنْ ٢١/٤ ب التزتمَ هذا خرج عن إجماع أهل العِلْم ؟.[4]

وما النسبُ إلى خُنْفُساءَ ، وحَرْمَلاءَ ، ومَعْيُوراءَ[5] ؟ ولم لايَجوز أن

---

(١) يبدو أن هذا الفعل معطوف على نظيره السابق قبل أسْطُر فى قوله : "وهَلْ يَلزم منْ . ." .

(٢) القَبَعْثَرَى : الجَمَل الضخم العظيم الشديد ، والقَبَعْثَرى : الرجُل الشديد ، والقَبعثرى : الفصيل المهزول . اللسان .

(٣) إلى هنا يَنتهى الجزء الحادى والأربعون من تجزئة الأصل ، وقد خُتم هذا الجزء بديباجة تقول :

"تَمّ والحمدُ لله وحده ، يتلو إن شاء الله تعالى : ومَنْ التزمَ هذا خَرَجَ عن إجماع أهل العلم" .

وبعد هذه الديباجة وفى نفس الصحيفة ترجمة الجزء التالى التى تقول :

"الجزء الثانى والأربعون مِنْ شرح كتاب سيبويه .

إملا أبى الحسن على بن عيسى النحوى ، أيّده الله تعالى"

وبعد هذه الترجمة تأتى فى الصحيفة التالية ديباجة افتتاح هذا الجزء التى تقول :"بسم الله الرحمن الرحيم"

(٤) الكتاب (٣/٣٥٥) : "وسألتُ (أى سيبويه) يونسَ عن مُرامًى فقال : مُرامِىٌّ ، جعَلَها بمنزلة الزيادة . وقال : لو قُلتَ : مُرامَوِىٌّ لَقلت : حُبارَوِىّ ، كما أجازوا فى حُبْلَى حُبْلَوِىّ . ولو قلتَ ذا لقلتَ فى مُقْلَولًى : مُقْلَوْلَوِىّ . وهذا لايقوله أحد ، إنما يقالَ : مُقْلَوْلِىّ ، كما تقول فى يَهْيَرَّى : يَهْيَرِّىّ . فإذاَ سَوّى بين هذا رابعا وبين ما الألف فيه زائدَة نحو حُبْلَى لم يَجُز إلاّ أن تَجعل ماكان من نفس الحرف إذا كان خامسا بمنزلة حُبارَى . وإن فَرّقتَ بين الزائد وبين الذى من نفس الحرف دَخَل عليك أن تقول فى قَبَعْثَرى : قَبعْثَرَوِىّ ، لأن آخره منّون فجرى مجرى ماهو من نفس الكلمة . فإن لم تَقُلْ ذا وأخذتَ بالعَدَد فقد زعمتَ أنهما يَستويان" .

(٥) مَعْيُوراء : اسم جمع للعَيْر ، وهو الحمار . اللسان .

وحَمْرَملاء : موضع . اللسان .

تُحذف كما تُحذف الألفُ خامسةً ؟ ومنْ أين صار بمنزلة سَلاَمَان وزَعْفَران[1] ؟ وهل يَلزم منْ ثَقَفِىٍّ[2] بالحذف مِنْ تخفيف الحرف[3] فى عِثْيَرٍ وحِثْيَلٍ[4] ؟ ولِمَ [لَمْ][5] يَلزم ؟[6] .

---

(١) الزَعْفَران : صبْغ من الطِّيب ، والزعفران : فَرَس عُمَيْر بن الحُباب . اللسان .

والسَّلامانُ : شجر سُهْلِىّ ، واحدته : سَلامانة . وسَلامانُ : ماء لبنى شَيْبان وسَلامانُ : بَطن ، وسَلامانُ بن غَنْم : قبيلة . اللسان : ١٥/١٨٩ ، ١٩١ .

وانظر فهرس جهرة أنساب العرب : ٥٧٦ ففيها كثيرون مِمَّن سُمِّىَ بَسلامان .

والسِّين من هذه الكلمة مضبوطة بالفتح فى اللسان ، وبالضمّ فى القاموس ، وصرَّح ياقوت فى المعجم بأنها بفتح السين أو كسرها .

(٢) ثَقَفِىّ : نسبة إلى ثَقيف ، انظرها فى ص ، .

(٣) (الحَرف) كذا بالأصلَ ، والحرفُ المراد : هو الياء فى الكلمتين بعده . ويُراد بتخفيفه : حَذْفُه . ويمكن أن يكون (الحرف) محَرَّفا عن (الحَذْف) لُيشاكِل نظيره فى الجواب ص ١٥٥ ، ١٥٦.

وحينئذ لا تحتاج العبارة إلى التمشية السابقة . وعلى كلٍّ فلعلّ حرف الجرّ (من) المذكور قبل كلمة (تخفيف) زيادة من الناسخ إذ العبارة بدونه اوضح .

(٤) الحِثْيَل : القصير ، وضَرْب من أشجار الجبال . اللسان .

والعِثْيَر : التراب . اللسان ، والكتاب فى نصه التالى .

(٥) زيادة يقتضيها المقام ، إذ المعنى فى السؤال السابق على عدم اللزوم ، انظر الجواب ص ١٥٥ ، ١٥٦.

(٦) الكتاب (٣/٣٥٥) : "وأمّا الممدود ، مصروفا كان أو غير مصروف ، كثُر عَدَدُه أو قَلّ ، فإنه لايُحذف ، وذلك قولك فى خُنْفَساء : خُنْفَساوِىّ ، وفى حَرْمَلاء : حَرْمَلاوِىّ ، وفى مَعْيُوراء : مَعْيُوراوِىّ . وذلك أن آخر الاسم لمّا تحرك وكان حَيًا يَدخلَه الجرّ والرفع والنصب صار بمنزلة : سَلاَمَان وزَعْفَرانٍ ... =

وماالنسبُ إلى مُثَنًّى(١) ؟ ولم وجب فيه : مُثَنِّيٌّ وجَعَلَه سيبويه بمنزلة : مُرامِّى ؟ وماالصوابُ في ذلك ؟

وما الذى يَلزم يونس من الفَساد فى زنَة الشّعْر ، وتَرْكِ الصَّرف فى مثْل : مَعَدٍّ(٢) لو كان مؤنَّثا سُمِّىَ به رجُلٌ أن تَصْرِفه كما تصرف(٣) قَدَماً اسْمَ رجُلٍ ؟.(٤)

وما النسبُ إلى حِراءٍ(٥) ؟ ولم جاز فيه : حِرائِيٌّ ، وحِراوِيٌّ ؟.(٦)

= وإنما جَسَرُوا على حذف الألف (يعنى المقصورة) لأنها مَيِّتة لايدخلها جرٌ ولا رفع ولا نصب ، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ، ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفا لقُوّة المتحرِّك . . . ، ولو أضفتَ إلى عِثْيَرٍ ، وهو التراب ، أو حِثْيَلٍ لأجريته مُجرى : حِمْيَرِيٌّ" .

(١) فى الأصل : (منثنّى) ، تحريف . والصواب من نظيره التالى ، ومن الجواب فى ص ١٥٦ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .
هذا ، ومُثَنّى : مأخوذ من : ثَنّى يُثنّى .

(٢) المَعَدّ : اللّحم الذى تحت الكتف أو أسفل منها قليلا ، والمعدّ : الجَنْب من الإنسان وغيره ، والمعدّ : البَطْن ، ومَعَدّ : أبو العرب ، وهو مَعَدّ بن عَدْنان . اللسان : ٢٧٨/٤ ، ٤١٣ .

(٣) (تصريفه كما تصرف) كذا فى الأصل بالتاء . والياءُ أولى بالسياق كي يَتوجّه الفعل إلى يونس ، وليُشاكِل ما فى الجواب ص ١٥٦. ومع هذا فالتاءُ أيضا صحيحة .

(٤) الكتاب (٢٥٦/٣) : " وزعم يونس أن مُثَنّى بمنزلة مِعْزىً ومُعْطًى . وهو بمنزلة مُرامِّى ، لأنه خمسة أحرف . . .
فإنْ جَعَلَ النون بمنزلة حرف واحد ، وجَعَلَ زنَتَه كزنته فهو يَنبغى له إن سَمَّى رجُلا باسْمٍ مؤنَّث على زنَة مَعَدٍّ مُدْغَم مثْلَه أن يَصْرِفه ويَجعل المدغم كحرف واحد . فهذه النون الأولَى بمنزلة حرفٍ ساكنٍ ظاهرٍ . وكذلك يَجرى فى بناء الشّعْر وغيره" .

(٥) حراء : جَبَل بمكّة . اللسان : (حرى ١٨٩) .

(٦) الكتاب (٣٥٧/٣) : "فأمّا المصروف نحو : حراءٍ ، فمن العرب مَنْ يقول : حِراوِيٌّ ، منهم مَنْ يقول : حِرائِيٌّ ، لا يَحذف الهمزَةَ" .

الجواب عن الباب الأول :[1]

الذى يَجوز فى النسب إلى ما آخِرُه ألفُ خامسة[2] : الحذفُ ، لاجتماعِ أسباب : أنها خامسة ، مَيتة بالسكون ، فى موضع لابُدَّ من أن تَتغيَّر فيه لأن ماقبل ياءَىْ النسب مكسور فى باب النسب الذى يَقْوَى على التغيير . ولا يَجوز أن تَثبت كما تَثبت الهمزةُ المتحركة ، بالحركة .

والنسبُ [إلى[3]] حُبارَى : حُبارِىّ ، وإلى جُمادَى : جُمادِىّ ، وإلى قَرْقَرَى : قَرْقَرِىّ ، بحذف الألف لأنها خامسة[4] .

والنسبُ إلى مُرامًى : مُرامِىٌّ ، يَستوى الأصْلىّ والزائد فى هذا ، ولا يَستوى فى الأربعة[5] لأنه فى الأربعة فى باب تَعْديلٍ فى الأُصول بين الأعْدَل والمُنْتَهَى الذى هو الخمسة ، لأن الخمسة خُروجٌ عن التعديل فى الأصول بحرف يُغتفر مثْلُه لتكثير الأبْنِية التى تَدُلّ بها على المعَانِى المختلفة ، فيَجوزُ أن يُطلَب فى باب التخفيف التعديلُ بتَرْكِ هذا الخامس الميّت الذى قد قَوِىَ عليه النسب . ولا يَلزم مثلُ ذلك فى الأعدل وهو

---

(١) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) مثل : حُبارَى ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى مِنْ نظيريه بعده ، ومِن السؤال ص ١٤٩ .

(٤) انظر حكم النسب إلى ماآخِرُه ألف خامسة فأكثر ، فى شرح الشافية : ٣٥/٢ ، ٣٦ ، ٤٠-٤٢ ، والأشمونى : ١٧٨/٤ ، ١٧٩ ، وابن يعيش : ١٥٠/٥ ، والتصريح : ٣٢٨/٢ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٥٩٢/٢ .

(٥) انظر حكم النسب إلى ماآخره ألف رابعة ، فى البابين السابقين ص ١٣٨ ، ١٤٣ .

الثلاثى/ من نحو : قَفًا ورَحًى[1] ، ولافيما هو على التعديل من نحو : مَلْهًى وأعْشًى ، ويَلزم فيما خَرَجَ عن التعديل فى هذا الباب أن يُطلب التخفيفُ بالتعديل مع اجتماع الأسباب التى تقتضى ذلك . وهذا أحدها[2] . ولذلك لَزِم مِنْ مُرامَوِىٌّ : مُقْلَوْلَوِىٌّ . فإنْ كانت الألفُ السادسة أحقّ بالحذف فللخامسةِ مايَقتضى أن حَقَّها الحذفُ .

٢٢/٤ أ

وهذا إلزامُ صحيح على ماذكره سيبويه ويونس[3] . ومَنزلتُه كمنزِلة مَنْ تَرَكَ الذَّمَّ على الظُّلم اليسير لأنه صَغير حَقير ، فيَلزمُه تَرْكُ الذمّ على الظلم العظيم لأنهما قد اجتمعا على اقْتِضاءِ استحقاق الذمّ وإن كان الظلمُ العظيم أحقّ به .

فتَفقّدْ مِثْلَ هذا الإلزام فإنه يُشْكِل على كثير من الناس وعِلّتُه بَيِّنةٌ إذا تُؤُمّلتْ .

والنسبُ إلى خُنْفُساءَ : خُنْفُساوِىٌّ ، وإلى حَرْملاءَ :حَرْمَلاوِىّ ، وإلى مَعْيُوراءَ : مَعْيُوراوِىّ ، لايُحذف منه شىءٌ[4] ، لأن الهمزة متحركة تَتصرّف بوُجوه الإعراب كتَصرُّف سَلامانٍ وزَعْفَران . ولذلك لم يَلزم[5]

---

(١) انظر حكم النسب إلى ماآخره ألف ثالثة ، فى الباب الأسبق ص ٩٣.

(٢) فأماّ بقيّة الأسباب فهى ماسَبق له فى الأصْل العامّ أوّل الجواب ، مِنْ كون الألف الخامسة : ميّتة بالسكون ، فى موضع لابُدّ من أن تَتغيَّر فيه...

هذا ، وكلمة (أحدها) هى فى الأصل : (أحدهما) بالتثنية ، تحريف ، لِما علمتَ من أن الأسباب التى ذكرها ثلاثة لا أثنان .

(٣) انظر هذا الإلزام فى نصّ الكتاب المذكور فى هـ ٤ ص ١٥١ .

(٤) انظر حكم النسب إلى الممدود ، فى المراجع المذكورة فى هـ ٤ ص ١٣٧ .

(٥) فى الأصل : (لم يلزمه) ، تحريف ، إذ الكلام مستقيم بدون الهاء ، وأيضا العبارةُ فى السؤال بدونها ، ولعدم وجود مرجع لها فى الكلام .

من الحذف فى ثَقَفِيٍّ الحذفُ فى عِثْيَرٍ وحِثْيَلٍ لأن الياء فى هذا متحركةٌ .

وتقول فى النسب إلى مُثَنًّى :مُثَنِّيٌّ ، بحذف[1] الألف على مذهب سيبويه ، لأنه بمنزلة : مُرامِيّ[2] .

وتقول : مُثَنَّوِيٌّ ، على مذهب يونس ، لأن الحرف المشدَّد بمنزلة حرف واحد يَرتفع اللسانُ عنه رَفْعةً واحدة .

فألْزَمَه سيبويه : أن يُجْرِيَ ذلك فى وَزْن الشِّعْر مُجرى الحرف الواحد ، وألزمه أن يكون مثْلُ مَعَدٍّ لو كان مؤنثا سَمَّى به رجُلا أن يَصْرِفه كما يَصرف قَدَماً اسْمَ رجُل[3] . وكلاً هذين خطأ[4] بيِّن منْ أجْل أنهما حرفان فى الحقيقة وإن[5] ارتفع اللسانُ عنهما رَفْعةً واحدة واعتَمدَ لهما اعتمادا واحدا . فمُثَنًّى بمنزلة : مُرامِيّ[6] لهذه العلّة[7] .

والنسبُ إلى حِراءٍ يَجوز فيه : حِراوِيٌّ ، وحِرائِيٌّ ، لأنه ممدود مُنْصرِف[8] .

---

(١) فى الأصل : (فحذف) بالفاء فى أوّل الكلمة ، وهى صحيحة أيضا . ولكنّ الباء كما أثبتّ أشْكَل بالنظائر ، وأليق بالسياق لقوّة الارتباط بما تَقدّم مع الباء عن الفاء .

(٢) انظر مُرامِيّ فيما سبق ص ١٥٠ ، ١٥٤ .

(٣) انظر مسألة الصَّرْف هذه ، فى : شرح الكافية : ٤٤/١ ، والتبصرة : ٥٥١/٢ ، والأشمونى : ٢٥٣/٣ ، والتصريح : ٢١٧/٢ ، والهمع : ٣٣/١.

(٤) رُسمتْ هذه الكلمة فى الأصل هكذا : (خطآء) ، وهو خطأ فى الرسم .

(٥) فى الأصل: (فإن) بالفاء ، تحريف .

(٦) فى الأصل: (مرائى) ، تحريف .

(٧) انظر هذا الخلاف بين سيبويه ويونس أيضا فى: شرح الشافية: ٤٠/٢-٤٢ ، والأشمونى: ١٧٩/٤ ، والهمع: ١٩٤/٢ .

(٨) انظر هـ ٤ ص ١٥٥.

باب النسَب إلى المَمْدُود الذى لايَدخله التنوين[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن مايَجوز فى النسب إلى الممدود الذى لايَدخله التنوينُ– مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب إلى الممدود الذى لايَدخله التنوينُ ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لا يجوز أن يُحذف؟

وما النسبُ إلى زكَرِيَّاءَ ، وبَرُوكاءَ[2] ؟ ولم وجب فيه : زكَرِيَّاوِىٌّ ، وبَرُوكاوِىٌّ[3] ؟ .

وما الفَرْقُ بَيْنَه وبين الممدود المُنوَّن حتى جاز فى المنُّون وَجْهانِ[4] ولمَ يُجز فى هذا إلاَّ وجهُ واحد[5] ؟[6] .

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٥٧) :
"هذا باب الإضافة إلى كل اسْمٍ ممدود لايَدخله التنوينُ ، كَثيرَ العَدَدِ كان أو قَليلَه"

(٢) البَروكاء : الثَّباتُ فى الحرب والجِدّ . اللسان .

(٣) فى الأصل : (وبروحاوىّ) بالحاء ، تحريف ، والصوابُ من نظيره قبل ، ومن الجواب ص ١٥٨ ، ومن الكتاب فى نصه المذكور فى هـ ٦ .

(٤) الوَجْهانِ : ثَباتُ الهمزة ،أو قَلْبُها واواً . انظرهما فى الجواب ص ١٥٩ .

(٥) الوجه الواحد : قَلْبُ الهمزة واواً . انظره فى الجواب ص ١٥٨ .

(٦) الكتاب (٣/٣٥٧) : الإضافةُ إليه (أى إلى الممدود الذى لايَدخله التنوين) أن لايُحذفَ منه شئٌ ، وتُبْدَلَ الواوُ مكان الهمزة ليَفرُقوا بينه وبين المنونّ الذى هو من نفس الحرف وما جُعِل بمنزلته وذلك قولك فى زكَرِيَّاءَ : زكَرِيَّاوِىٌّ ، وفى بَرُوكاء : بَرُوكاوِىٌّ " .

والجوابُ عن الباب الثانى[1] :

الذى يجوز فى النسب إلى الممدود الذى لايَدخله التنوينُ[2] : تَرْك الحذفِ ، وقَلْبُ الهمزة واواً .

ولا يَجوز الحذفُ لأن الهمزة قَوِيَّةٌ متحركة ، ولايجوز تَرْكُ الإبْدالِ للفَرْقِ بَيْنَ ماهو للتأنيث وبين ماهو لغير التأنيث بما يقتضيه حالُ كلِّ واحدةٍ منهما[3] .

٢٢/ب فتقول فى النسب إلى زكَرِيّاءَ : / زكَرِيّاوِىٌّ ، وإلى بَرُوكاءَ : بَرُوكاوِىٌّ . ولماّ كان المُنَوّنَ[4] إنمّا هو أصْلىٌّ أو مُلْحَق بالأصلىّ اقتَضَى أنه أحَقّ بالثَباتِ على حاله ، وهو على ثلاثة أوجه :

همزة أصليةٌ لم تنقلب عن شئ ، وهمزة مُنقلبة عن حرف أصلىّ ، وهمزة زائدة للإلحاق[5] .

---

(١) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : زكَرِيّاءَ ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) فما هو لغير التأنيث تقتضى حالهُ الثَباتَ على ماهو عليه ، إذ الهمزة فيه أصلية أو بمنزلة الأصلية . وما هو للتأنيث تَقتضى حالُه عدمَ الثبات على ماهو عليه ، إذ الهمزة فيه زائدة ، فينبغى أن تُخالِف الأصليةَ وما جُعِل بمنزلتها .

هذا ، ومِن العرب مَنْ يُقِرّ همزة التأنيث على حالها من غير قلب ، وذلك قليل ردىء . انظر الهمع : ١٩٤/٢ ، والصبان : ١٨٨/٤ .

(٤) فى الأصل : (التنون) ، تحريف . والصواب من السؤال ص١٥٧، ومن الكتاب فى نصه المذكور فى هـ ٦ ص ١٥٧.

(٥) لعلّ فى العبارة تَسمُّحا ، إذ الهمزة ليست زائدة لإلحاق ، وإنما هى منقلبة عن حرف زائد للإلحاق هو الياء .

فالأصلية ، نحو : قُرائِيّ ، الأجْوَدُ تركُها على حالها . ثمّ المنقلبة ، نحو : كِسائِيّ ، هو فى دُون تلك المنزلة مع أن الأجود : كِسائِيٌّ ، ويَجوز ويَحسن : كِساوِيٌّ . ويَضْعُف[١] : قُراوِيٌّ ، وهو جائز . والثالث ، نحو ، عِلْباءٍ ، يَتكافأ فيه الوجهان ، فتقول : عِلْباوِيٌّ ، وعِلْبائِيٌّ[٢] .

---

(١) فى الأصل : (ويضعف) بتشديد العين المفتوحة ، وهى صحيحة هنا لأنه يقال : ضَعَّفه يُضعِّفه : صَيَّره ضعيفا . اللسان ، إلا أن ماأثبتّ أليق بالسياق ليُشاكل نظرية قبلُ : (يَجوز ، ويَحسن) .

(٢) الرمانى- كما ترى- سَوّى بين القلب والإبقاء فى المُلحقة ، لكن بعضهم جَعَل القلب أولى (انظر :شرح الشافية : ٥٦/٢ ، والتسهيل : ١٧ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والأشمونى : ١٨٨/٤) ، وبعضهم جعل الإبقاء أولى (انظر : التبصرة : ٥٩٣/٢ ، وابن يعيش : ١٥٥/٥) .

ولعلّ ظاهر سيبويه يفيد هذا القول الأخير ، لأنه ين تَكلّم عن حكم الممدود المنصرف- ومنه الملحقة- جَعَل الإبقاء هو الوجه وإن كان يشير فى عبارة له من هذا النص المراد إلى الممدود المنصرف بأنه : ماكانت الهمزة فيه بدلا من واو أو ياء ، وهذا التعبير يراد به دائما المنقلبة من حرف أصلى ، لا الملحقة وإن كانت منقلبة من الياء (انظر النص المراد بكامله فى هـ ٧ ص.١٣) ، إلا أنه فى عبارة أخرى من موضع آخر جعل الملحقة بمنزلة المنقلبة إذ يقول (٣٥٢/٣) : "صار عِلْباءُ حيث انصرف بمنزلة رداءٍ فى الإضافة" ، فهذه العبارة منه تدلّ على أن المحقة داخلة مع المتقلبة فى النص الذى أحلنا اليه وأنهما معا يندرجان فى الممدود المنصرف الذى جعل الإبقاء فيه هو الوجه .

وإذا أخذنا بهذا الظاهر- وهذا الظاهر يتفق مع صريح كلامه عن الملحقة فى التثنية ، انظر نصه فى هـ ٥ ص ٢٩٧ - واعتبرنا سيبويه يجعل الإبقاء أولى ، يكون الرمانى حينئذ مخالفا له إذ سَوّى بين القلب والإبقاء .

هذا ، ومن نافلة القول : أن مذهب الرمانى هنا فى الممدودة الملحقة يتفق مع مذهبة فى المقصورة الملحقة رابعة (انظر : هـ.١٤ ، ١٤١) ، كما أنه يتفق مع مذهبه فى الممدود عند التثنية (انظر ص٢٩٩). وعلى هذا يكون فى الممدود=

ولايَجوز حَمْلُ التى للتأنيث على هذه الأصلية بالشَّبَه كما حُمِل حُبْلَوِىٌّ على مَلْهَوِىّ[1] ، لأن هذا إنما جازَ لأنه يُستفاد بالتشبيه به فيه خِفةٌ فى مَلْهِىٌّ إذا شُبِّهَ بُحبْلِىٌّ ، ويقتضى ذلك جواز حُبْلَوِىٌّ لأن الشَّبَهَ بينهما وليس وَجْهُ الشَّبَه أَحَقَّ بأحدهما فى الأصل ، فكُلٌّ واحد منهما يأخذ من الآخَر الحُكْمَ ، وليس مِثْلُ ذلك فى زكَرِيّاءَ وبابِه ، فلَزِمَ ماله بَحقِّ الأصل وسَقَطَ مايكون بَحقِّ الشَّبَه[2] .

* * *

=الملحقية فى النسب والتثنية ثلاثة أقوال : ١- الإبقاء أولى وأجود ، كما هو مذهب سيبويه ومتبابعيه . ٢- القلب أولى . ٣- التسوية بين القلب والإبقاء ، كما هو مذهب الرمانى .

ومن الجدير بالذكر أنى لم أر للرمانى شريكا فى قوله هذا .

(١) انظر حَمْل حُبْلَوِىّ على مَلْهَوِىّ فى ص ١٤٧.

(٢) انظر حكم النسب إلى الممدود فى المراجع المذكورة فى هـ ٤ ص ١٣٧.

هذا ، وقد تكلّم الرمانى فى هذا الباب عن الممدود بأنواعه الأربعة : ماهَمْزتُه أصلية ، وما همزته منقلبة عن حرف أصلىّ ، وما همزته منقلبة عن حرف زائد للالحاق ، وماهمزته زائدة للتأنيث .

وقد سَبَق له فى أبواب أخرى الكلامُ عن بعضها تبعا لسيبويه لِمُناسَبات عَرضتْ :

فتكلم عن : ما همزتُه أصلية ، وماهمزته منقلبة عن حرف أصلىّ فى ص ١٣٧. وتكلم عن : ماهمزته أصلية ، وما همزته زائدة للتأنيث فى ص ١٥٥ ، ١٥٦.

بابُ النسب إلى بَنات[1] الحَرْفَيْنِ[2]

الغرض فيه : أن يُبيِّن مايَجوز فى النسب إلى بَنات الحرفين- مماَ لايَجوز .

مسائل هذا الباب : مالذى يَجوز فى النسب إلى بَنات الحرفين . ومالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايجوز أن يَجرى مجرىً واحدا فى تَرْك الرَّدّ إلى الأصْل؟ وما الذى يجوز تَرْكُ رَدِّه [إلى][3] الأصل؟ ومالذى لايجوز فيه إلاَّ الرَّدُّ؟ ولم جاز فى جميعه الرَدُّ إلى الأصل ولم يَجُز فى جميعه التَّرْكُ على اللفظ؟

وما نظير ماجازَ فيه الخيارُ فى الردّ وتَرْكِ الردّ من باب حُبْلَى[4]؟ ومانظير ما لايجوز فيه [إلاّ][3] الأصلُ من باب رَحىً وهُدًى[5]؟

---

(١) فى الأصل : (ثبات) ، وكذا حيثما ذُكرتْ الكلمة فى هذا الباب ، تحريف .

(٢) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٥٧) :
"هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين"
وهذا الباب خاصُّ بما حُذفتْ لامه ويَجوز رَدُّها أو تَرْكُها عند النسب .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) يَعنى بباب حُبْلَى : ماآخرُه ألفُ رابعة زائدة للتأنيث . انظر ص ١٤٣.

(٥) يَعنى بباب رَحًى وهُدىً : الثلاثى الذى لامه مُعْتَلّ . انظره ص ٩٣.
وانظر تعليقنا على هذا التنظير فى الجواب : فى هـ ٢ ص ١٦٥.
وهذا التنظير بباب رَحَىً منْ زِيادات الرمانى التى ليست مَبْنَية على شىء فى الكتاب . انظر نصه فى الحَاشية التالية .

ولم لايكون اسمٌ ظاهر على أقلّ من حَرْفَيْنِ؟

ومانظير الردّ لقِلّة حروف الاسم من الحذف لكثرة حروف الاسم؟[1] .

ومالنسبُ إلى دَمٍ؟ ولم جاز فيه : دَمِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ . وفى يَدٍ : يَدِيٌّ ، ويَدَوِيٌّ ؟

ومافى قول العرب : غَدَوِيٌّ ، فى غَدٍ-من الشاهد؟

وهَلاّ كان القياس فى غَدٍ ، ويَدٍ : غَدْوِيٌّ ، ،ويَدْيِيٌّ إذ[2] كان كلٌّ واحدٍ منهما على فَعْل فى الأصل .

ودليلُه : آتِيك فى غَدْوٍ؟

وما الشاهد فى قوله الشاعر :

---

(١) الكتاب (٣٥٧/٣) : "اعلمْ أن كلّ اسمٍ على حرفين ذَهبتْ لامُه ولم يُرَدّ فى تثنيته إلى الأصل ولا فى الجَمْع بالتاء ، كان أصلُه فَعْل أو فَعَل أو فَعُل ، فإنك فيه بالخيار : إن شئتَ تركتَه على بنائه قبل أن تُضيف إليه ، وإن شئتَ غيَّرتَه فردَدتَ إليه ماحُذفَ منه . فجَعلوا الإضافة تغيِّر فترَدّ كما تغيِّر فتحذف نحو ألف حُبْلَى . . ، فلما كان ذلك من كلامهم غيَّروا بنات الحرفين التى حُذفتْ لاماتهنّ بأنْ ردُّوا فيها ماحُذف منها ، وصرْتَ فى الردّ وتركه على حاله بالخيار ، كما صرْتَ فى حذف ألف حُبْلَى وتركها بالخيار .

وإنما صارَ تغييرُ بنَات الحرفين الردَّ لأنها أسماءٌ مجهودة ، لايكون اسمٌ على أقلّ من حرفين ، فقَوِيت الإضافة علي ردَ اللامات كما قويتْ على حذف ماهو من نفس الحرف حين كثر العَدَد ، وذلك قولك : مُرامِىّ" .

وانظر- مع هذا النص- النصَّ الآخر المتعلقَ ببنات الحرفين الذى لايجوز فيه إلاّ الردُّ ، وهو المذكور فى هـ ٥ ص ١٦٧ .

(٢) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

وما الناسُ إلاّ كالدّيار وأهلُها .. بها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقعُ؟ .[١]

وماالنسبُ إلى ثُبَة[٢]؟ ولم جاز فيه : ثُبِىٌ ، وثُبَوىٌ . وفى شَفَةٍ : شَفِىّ ، وشَفَهِىٌ؟ وما فى قولهم شِفاهٌ ، وشُفَيْهة- من الدليل ؟.[٣]

وما النسب إلى حِرٍ[٤]؟ ولم جاز فيه : حِرِىٌ ، وحِرَحِىٌ؟ وما دليلُ المحذوف فيه ؟.[٥]

---

(١) الكتاب (٣٥٨/٣) : "فمِنْ ذلك (أى من بنات الحرفين التي يجوز فيها الردّ إلى الأصل والتّرْك) قولهم فى دَمٍ : دَمِىٌ ، وفى يَدٍ : يَدِىٌ ، وإن شئتَ قلت : دَمَوِىٌ ويَدَوِىّ ، كما قالت العرب فى غَدٍ : غَدَوِىٌ . كلٌ ذلك عربى.

فإن قال : فهلاّ قالوا : غَدْوِىّ ، وإنما يَدٌ وغَدكلٌ واحد منهما فَعْل ، يُستدَلّ على ذلك بقولِ ناس من العرب : آتيك غَدْواً ، يريدون : غَداً . قال الشاعر : وما الناس . .(الخ) .

وقولِهم : أيْدٍ ، وإنما هى أفْعُلٌ ، وأفْعُلٌ جماعُ فَعْلٍ؟

لأنهم ألحقُوا ما ألحقوا وهم لايُريدون أن يُخرِجوا من حَرْف الإعراب التحركَ الذى كان فيه ، لأنهم أرادوا أن يَزيدوا ، لجَهْد الاسْمِ ، ماحَذفوا منه ، فلم يُريدوا أن يُخْرجوا منه شيئا كان فيه قبل أن يُضيفَوا . . ." .

(٢) الثُبَة : العُصْبة من الفُرسان ، والجماعة من الناس . اللسان .

(٣) الكتاب (٣٥٨/٣) : "ومِنْ ذلك (أى من بنات الحرفين التى يجوز فيها الردّ إلى الأصل والترك) أيضا قولهم فى ثُبَةٍ : وثُبِىّ وثُبَوِىٌ ، وشَفَةٍ : شَفِىٌ وشَفَهِىٌ .

وإنما جاءت الهاءُ لأن اللام من شَفَةٌ الهاءُ ، ألاَ تَرىَ أنك تقول : شِفاهٌ ، وشُفَيْهةٌ فى التصغير" .

(٤) الحِرُ : الفَرْج . اللسان : (هنا)

(٥) الكتاب (٣٥٩/٣) : "وتقول فى حِرٍ : حِرِىٌ ، وحِرَحِىٌ ، لأن اللام الحاءُ ، تقول فى التصغير : حُرَيْحٌ . وفى الجمع : أحْرَاحٌ" .

وما النسب [إلى][1] رُبَ ، فيمَنْ خَفَّف ؟ ولم وجب فيه : رُبِّىّ ؟[2] .

/٢٣ب[4] **الجوابُ عن الباب الأول[3] :/**

الذى يَجوز فى[5] النسب إلى بَنات الحرفين[6] : الرَدُّ إلى الأصْل ، والتَّرْكُ على اللَّفْظ فيما لا يُرَدّ فى تثنية ولا جَمْع[7] . ولايَجوز فيما رُدَّ إلى الأصل فى تثنية أو جمع إلا الردُّ إلى الأصل فى النسب لأنه أقْوَى على التغيير .

فالذى[8] يَجوز رَدُّه وتَرْك رَدّه : هو بَنات الحرفين التى لاتُرَدّ فى تثنيةٍ ولاجَمْعٍ . وهذا هو الذى يكون المتكلمّ فيه بالخيار ، كما يكون فى حُبْلَى بالخيار فى الحذف وتَرْكِ الحذف .

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من الجواب ص١٦٦، ومن نظائره قبلُ .

(٢) الكتاب (٣/٣٥٩) : " وإنْ أضفتَ إلى رُبَ فيمَنْ خَفَّف ، فرَدَتَ قلتَ : رُبِّىٌّ . وإنما أسكنت كراهية التضعيف ، فيُعادُ بناؤه .... كما قالوا فى شديدةٍ : شَدِيدِىٌّ كراهيةَ التضعيف ، فيُعادُ بناؤه" .

(٣) انظر فى سِر مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص.١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) إنما قُلْتْ (ص ١٢٣) إلى هذا الحَدّ ، لأن معظمها قد نُقِل إلى موضع آخَر ، وهذا المنقول هو باب النسب إلى بنات الحرفين فيما يَلزَم الردّ ، وهو المذكور فى ص١٦٧، وانظر هـ ٣ ص ١٣٨.

(٥) فى الأصل : (فيه) ، تحريف ، وانظر نظائره فى جميع الأبواب قبلُ وبعدُ .

(٦) مثل : دَمٍ ، وأبٍ . كما سيأتى .

(٧) أى جَمْعٍ بالألف والتاء ، انظر : نص الكتاب المذكور فى هـ ١ص١٦٢، وشرح الشافية : ٢/٦٣ ، وابن يعيش : ٦/٢ ، ٥ ، والتصريح : ٢/٣٣٣ ، والأشمونى : ٤/١٩٣ ، والهمع :٢/١٩٦ .

(٨) فى الأصل : (بالذى) بالباء ، تحريف .

فأما ما لايَجوز فيه إلاّ الأصل : فنحو : رَحًى[1] وهُدًى ، وكذلك لايجوز فيما ظَهَرَ حرفُ الأصل فيه فى التثنية أو الجمع إلاّ الأصلُ[2] .

ولايَجوز أن يكون اسمُ ظاهرِ على أَقلَّ من حرفين ، لأن أَصْلَه الثلاثةُ فإذا حُذف منه أكثرُ من حرف واحد كان إجْحافا به ، مع أنه لابُدَّ فى الاسم المتمكّن من حرف متحرك يُبتدأ به وحرفٍ يُوقَف عليه ويَكون لتعاقُب الإعراب فيه ، فإذا بَلَغَ الاسمُ الظاهر حرفين فقد بَلَغَ المجهودَ وهو أقلّ مايمكن أن يكون عليه . فالَردُّ لِقلة الاسم كالحذف لكثرة حروف الاسم ، فالقياسُ[3] فيهما سواءُ .

والنسبُ إلى دَم يَجوز فيه : دَمِيٌّ ، ودَمَوِيٌّ . وفى يَدٍ : يَدِيٌّ ، ويَدْوِيٌّ .

وقولُ العرب فى غَدٍ : غَدَوِيٌّ- دليلُ على جواز الَردَ إلى الأصل مع تَبْقية الحركة فى الاسم[4] ، فلذلك حُرِّكَ يَدَوِيٌّ والأصلُ فيه فَعْل . ودليلُه[5] : أَيْدٍ[6] . والأصلُ فى غَدٍ : غَدْوُ . ودليلُه[5] :

---

(١) فى الأصل : (فبحور رحى) ، تحريف .

(٢) يَعنى الرمانى بهذا الكلام : أن رَحًى وهُدًى عند النسب إليها تُرَدَّ وَجوبا لامُهما المحذوفة للتنوين ، كما أن (أَب) تُرَدَّ وجوبا عند النسب لامُه المحذوفة نَسْياً . وهذا هو وَجْة تنظير (أَبٍ) بَرحًى وهُدى .

(٣) فى الأصل :(بالقياس) بالباء ، تحريف .

(٤) والأخفش يُسكّن ما أَصْلَه السكونُ رَداّ إلى الأصل . انظر : شرح الشافية : ٦٧/٢ ، والمنصف :٦٣/١ ، والأشمونى : ١٩٤/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتصريح : ٣٣٤/٢، ٣٣٥ .

(٥) فى الأصل : (ودليل) بدون الهاء ، تحريف . وانظر نظيريه بعد شَفَةٍ وحِرٍ .

(٦) وَجْهُ الاستدلال بهذا : أن (أَيْدٍ) جَمْعُ على (أَفْعُل) و (أَفْعُل) جَمْعُ (فَعْل) كسَهْمٍ وأَسْهُم .

انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ١ ص ١٦٣ .

قول الشاعر :

وما الناسُ إلاَّ كالدِّيار وأهلُها . . بها يَوْمَ حلُّوها وغَدْواً بلاَقعُ[1] .

والنسبُ إلى ثُبَة : ثُبيٌّ ، وثُبَوِيٌّ . وإلى شَفَةٍ : شَفِيٌّ ، وشَفَهِيٌّ[2] . ودليلُه : شِفاهٌ ، وشُفَيْهَة[3] .

والنسبُ إلى حِرٍ : حِرِيٌّ ، وحِرَحِيٌّ . ودليلُه : أحْراحٌ ، وحُرَيْحٌ .

والنسب إلى رُبَ ، فيمَنْ خَفَّف : رُبّيٌّ[4] . ولايجوز إظهار التضعيف لثقَلِه ، كما لايجوز فى شديدةٍ إلا : شَدِيدِيٌّ لثِقَلِ التضعيف[5] .

---

(١) البيت للَبيد فى ديوانه : ١٦٩ ، والكتاب : ٣٥٨/٣ ، والمنصف : ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، وابن يعيش : ٤/٦ ، والتبصرة : ٥٩٨/٢ ، ٧٨٤ .
اللغة : بَلاقِع : خالية متغيِّرة ، واحدها : بَلْقَع ، وهو الأرض القَفْر التى لاشيء فيها .
المعنى : إن الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وفُرْقة ، كالديار يَعْمُرها أهلها مَرّة وتَقفر منهم مرّة .
والشاهد فيه : (غَدْواً) فى أنها دالة على أصْل غَدٍ من سكون العين .
ولبيد : هو ، أبو عَقِيل لبيد بن ربيعة العامرىّ ، أدركَ الإسلام وأسلمَ ، ومات فى أول خلافة معاوية عن سبع وخمسين ومائة سنة . الشعر والشعراء : ٢٨٠/١ .

(٢) قد يقال : شَفَوِيٌّ ، عند مَنْ يَرى أنّ لامها واوٌ . انظر : التصريح : ٣٣٤/٢ ، والصبان : ١٩٣/٤ .

(٣) شِفاهٌ ، وشُفَيْهَةٌ : دليلٌ على أن لام الكلمة هاء لظهُورها فيهما .

(٤) أىَ عند رَدّ اللام . فإن لم تُرَدّ قيل : رُبِيٌّ ، كأخواتها المذكورة . انظر نص سيبويه فى هـ ٢ ص ١٦٤ يُشْعِرك بهَذا .

(٥) انظر حكم النسب إلى بنات الحرفين مما يَجوز فيه رَدُّ اللام أو تركُها من غير أن يكون فيها زائد ، فى : شرح الشافية : ٦٣/٢ ، ٦٤ ، وابن يعيش : ٦/٢-٥ ، والتصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٣/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٨/٢ .

بابُ النسب إلى بَنات الحرفين فيما يَلزمه الرَّدّ [1]

الغرضُ فيه : أن يُبيِّن مايَجوز فى النسب إلى بنات الحرفين فيما يَلزمه الرَدُّ- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يَجوز فى النسب إلى بَنات الحرفين الذى يَلزمه الردُّ ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز فيه إلاّ الرَّدُّ؟ ولم كان الردُّ فى النسب أَقْوى منه فى التثنية والجمع[2]؟ ولم كان الاعتبار فى هذا بجمع السلامة[3] دون جمع التكسير ودون التصغير؟

وما النسبُ إلى أبٍ؟ ولم وجب فيه : أَبَوِىٌّ ، وفى أخٍ : أَخَوِىٌّ ، وفى حَمٍ : حَمَوِىٌّ؟

ولم كان النسبُ أَرَدَّ إلى الأصْل[4]؟.[5]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٥٩) :
"هذا بابُ مالايَجوز فيه منْ بَنات الحرفين إلاّ الرَدُّ" .

(٢) أى الجمع بالألف والتاء . انظر هـ ٧ ص ١٦٤.

(٣) أى والتثنية . انظر السؤال الذى قبله ، والجواب ص ١٧١.

(٤) أى من التثنية والجمع . انظر ماتقدم من أسئلة منذ قريب .
هذا ، ومضمونُ هذا السؤال هو نفسه مضمون السؤال السابق "ولم كان الردُّ فى النسب أقوى منه فى التثنية والجمع؟" ، ولذلك لاتَجد لهذا السؤال الثانى إجابة فى الموضع المقابل له من عنصر الجواب ، وإنما إجابتهما معا فى الموضع المقابل للسؤال الأول . انظر الجواب ص١٧٢.
بقى أن نسأل : لم أوردَ الرمانى السؤالين مادام مضمونهما واحدا؟ والجواب : السؤال الأول مَبْنِىٌّ على مضمون كلام سيبويه (انظر نصه فى الحاشية التالية) ، أما الثانى فمبنىٌّ على عبارة معينة فى آخر هذا النص مصوغة على هيئة قاعدة كلّية ، وهى :" . . فإذا رُدَّ فى الأضعف فى شىء كان فى الأقوى أرَدّ" ، فلم يشأ الرمانى أن لاَ يَخُصَّ هذه العبارة النفيسة بسؤال تنويها بها .

(٥) الكتاب (٣/٣٥٩) : "وذلك (أى الذى يَلزِمه الردُّ من بنات=

وما النسب إلى هَنٍ[١] على مذهب مَنْ يقول : هذا هَنوك ورأيتُ هَناك ومررتُ بَهنِيك ، وهما هَنَوانِ ، وهى هَنَوات؟ ولم وجب على هذا : هَنَوِىٌّ ، وجاز على مذهب مَنْ يقول : هَنُك ، وهَنانِ ، وهَناتٌ[٢] - : هَنِىٌّ ، وهَنَوِىٌّ ، ولم يَجُز : هَنِىٌّ على مذهب الفَريق الآخَر[٣] ؟

=الحرفين) قولك فى أبٍ : أبَوِىٌّ ، وفى أخٍ : أخَوِىّ ، وفى حَمٍ : حَمَوِىّ . ولايجوز إلاّ ذا ، مِن قِبَلِ أنكَ تَرُدّ من بنات الحرفين التى ذَهبتْ لاماتُهنّ إلى الأصل مالاَيَخرج أصلُه فى التثنية ولا فى الجمع بالتاء ، فلماّ أخرجتْ التثنيةُ الأصلَ لَزم الإضافةَ أن تُخرجِ الأصلَ ، إذ كانت تَقْوَى على الردّ فيما لايَخرج لامُه فى تثنيته ولا فى جمعه بالتاء ، فإذاً رُدّ فى الأضعف فى شيء كان فى الأقوى أرَدّ" .

(١) الهَنُ : الفَرْج ، وكلمة يُكْنَى بها عن اسم الإنسان . اللسان .

(٢) هذا المذهب من القول وهو تصريف (هن) بدون ردّ اللام لم يذكره سيبويه صراحة فى هذا الموضع من كتابه ، ولم أقف عليه فى غير هذا الموضع ، وإنما يؤخذ منه هذا المذهب اللهجى من أمور :

١- تصريفه هنا للكلمة مع رَدّ اللام منسوبا إلى بعض العرب يؤخذ منه أن لغيرهم مذهبا آخر هو عدم الردّ (انظر نص سيبويه التالى) .

٢- ورد فى الكتاب عَرَضاً كلمات من هذه المادة مفردة ،مصرَّفة بدون رَدّ ، هى : هَنْكِ فى ص ٢٠٣ ج ٤ ،

(٣) الكتاب (٣/٣٦٠) : "اعلمْ أن من العرب من يقول : هذا هَنُوكَ ورأيت هَناك ومررت بَهنيكَ ، ويقول : هَنَوان فيُجريه مُجرى الأب .

فمَنْ فَعل ذا قال : هَنَوات ، يَردّه فى التثنية والجمع بالتاء . . . فإذا أضفتَ قلت : . . هَنَوِىّ . والعلة ها هنا هى العلة فى : أب ، وأخ ونحوهما" .

وانظر (أبٍ ، وأخٍ) فى نص سيبويه المذكور فى هـ ص ١٦٧.

وما النسب إلى سَنَةٍ؟ ولم وجب فيه : سَنَوِيٌّ على مذهب مَنْ يقول : سَنَواتٌ ، وجاز على مذهب مَنْ يقول : سانَهتُ[1] ، وفى الجمع : سِنُون- : سَنَهِيٌّ ، وسِنِيٌّ على قياس شَفَةٍ فى قولك : شَفَهِيٌّ ، وشَفِيٌّ؟

وما النسب إلى ضَعَةٍ- وهو نَبْتٌ- على قولهم : ضَعَواتٌ ؟ ولم وجب فيه : ضَعَوِيٌّ[2] ؟

وما النسب إلى عِضَةٍ[3] ؟ ولم جاز فيه : عِضَوِيٌّ ، وعِضاهِيٌّ ؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :

هذا طَرِيقٌ يأزِمُ المَآزِماَ ... وعِضَواتٌ تَقْلَعُ[4] اللَّهازِماَ؟

وما فى قولهم : عُضَيْهَةٌ ، وعِضاهٌ[5]- من الدليل؟ ولم قَدَّرَه[6]

(١) سانَهْتُه : عامَلْتُه بالسَّنَة أو استأجرتُه لها . اللسان .
(٢) الكتاب (٣/ ٣٦٠) : "اعلمْ أن من العرب مَنْ يقول : . . سَنَةٌ وسَنَواتٌ ، وضَعَةٌ - وهو نَبْتٌ - ويقول : ضَعَواتٌ ، فإذا أضفت قلت : سَنَوِيٌ . . .
ومَنْ جَعَل سَنَةً من بنات الهاء قال : سُنَيْهةٌ وقال : سانَهْتُ ، فهى بمنزلة شَفَةٍ ، تقول : شَفَهِيٌّ ، وسَنَهِيٌّ" .
(٣) انظر تفسيرها عند تخريج البيت التالى في هـ ٢ ص ١٧٣.
(٤) (تَقْلَع) هكذا بالأصل . وفى الجواب (ص١٧٣) : تُقَطِّع ، وهى كذلك فى سائر المراجع المذكورة فى تخريج البيت فى هـ ٢ ص ١٧٣، ماعدا اللسان (٢٨٢/١٤) فهى فيه : تَمْشُق ، بمعنى : تَضْرِب .
(٥) في الأصل : (عضاة) بالتاء فى هذا الموضع وتاليه . وكذا الجواب ص ١٧٣ .
والصواب أن تكون الكلمة بالهاء إذ المراد بها الجَمْع ، ولأنها فى الكتاب كذلك (انظر نصه فى هـ ٥ ص ٤٨) .
(٦) أى سيبويه . انظر نصه فى هـ ٥ ص ٤٨.

على : عِضاهةٍ وعِضاهٍ ، كقولك : قَتادةٌ وقَتادٌ[1] ؟.[2]

وما النسب إلى أُخْت؟ ولم وجب فيه : أُخَوِيٌّ؟ وما النسبُ إلى هَنْتٍ[3] ؟ ولم وجب فيه [4] : هَنَواتٌ ؟

وما الشاهد فى قول الشاعر :

أَرَى ابْنَ نِزارٍ قد جَفانِي ورابَنِي[5] ... على هَنواتٍ كُلُّها مُتتابعُ؟.[6]

---

(١) فى الأصل : (وقتاده) ، تحريف . والصواب من الكتاب فى نصه المذكور فى هـ ص . وانظر تفسيرها فى هـ ص .

(٢) الكتاب (٣/ ٣٦٠) : "تقول فى عِضَة : عِضَوِيٌّ ، على قول الشاعر : هذا طريق يَأْزِمُ . . .

ومن العرب مَنْ يقول : عُضَيْهة ، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شَفَةٍ إذا قالوا ذلك" .

وانظر- بالإضافة إلى هذا النص- النص المذكور فى هـ ص .

(٣) فى الأصل : (هَنة) بالتاء المربوطة . والصواب من الكتاب فى نصه التالى . وانظر تفسير هَنْت وهَنَوات عند تخريج البيت لتالى .

(٤) أى فى هَنْت . وإنما ذكر الرمانى فى هذا السؤال الجَمْع (هَنَوات) ولم يـذكر المنـسوب على غير منهاجه فى مثل هذا السؤال ، لأن سيبويه لم يأت بهذه المسألة ليبيّن حكم النسب إلى كلمة(هَنْت) ، وإنما أتى بها للاستدلالَ عـلى أن جـَمْع (أخت) : أخوات ، كما أن جمع (هَنْت) : هنوات إذ هما نظيران . ولذلك لم يُجِب الرمانى عن مسألة (هَنْت) فى عنصر الجواب ، انظره فى ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٥) (رابَنى) هكذا فى الأصل ، وكذا فى سرّ الصناعة . أما فى بقية مراجع البيت المذكور عند تخريجه فى الحاشية التاليةَ ففيها : ومَلّنى .

(٦) البيت فى الكتاب : ٣٦١/٣ ، والمقتضب : ٢٦٩/٢ ، والمنصف : ١٣٩/٣ ، وابن يعيش : ٥٣/١ ، ٣٨/٥ ، ٣/٦. ١٠ ، ٤٠ ، ٤٤ ، وسر الصناعة : ١٦٧/١ ، واللسان : ٢٤٣/٢٠ .

=

ولم جاز فى قول يونس : أُخْتِيٌّ وقال سيبويه : ليس بِقياسٍ ؟[1]

والجوابُ عن الباب الثانى[2] :

الذى يَجوز فى النسب إلى بَنات الحرفين الذى يَلزمه الردُّ[3] : اعْتِبارُه بالتثنية وجَمْع السلامة[4] .

ولايَجوز أن يُعْتَبر بالتصغير ولابجمع التكسير ، لأنه فى هذين ضرورة على مُوجَب بناء التصغير وجمع التكسير إذ لو لم يُرَدّ لخَرَج

= اللغة : الهَنَوات : الأفعال القبيحة- رابنى : بَدَا منه ماراببنى وكرهته .
والشاهد فيه : (هَنَوات) فى جمع هَنْت . وقائله مجهول .
وإنما ذكرت تخريج هذا البيت هنا بإزاء عنصر المسائل مخالفا بذلك منهاجنا فى أن يكون تخريج الشواهد بإزاء عنصر الجواب ، لأن الرمَانى لم يُعِد هذا البيت فى عنصر الجواب .

(١) الكتاب (٣/ ٣٦٠) : "إذا أضفتَ إلى أخْتٍ قلت : أَخَوِىٌّ ، هكذا ينبغى له أن يكون على القياس .
وذا القياسُ قول الخليل ، مِنْ قِبل أنك لما جَمعتَ بالتاء حذفتَ تاء التأنيث كما تحذف الهاء ، ورَددت إلى الأَصل . فالإضافةُ تَحذفه كما تَحذف الهاءَ ، وهى أَرَدُّ له إلى الأصل .
وسمعنا من العرب مَنْ يقول فى جَمْع هَنْتٍ : هَنَواتٌ . قال الشاعر :
أَرَى ابْنَ نِزارٍ قد جَفانِى ومَلَّنِى . .
فهى بمنزلة أُخْت .
وأما يونس فيقول : أُخْتِيٌّ ، وليس بقياس" .

(٢) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) مثل : أبٍ ، كما سيأتى .

(٤) انظر هـ ٢ ص ١٦٧. وانظر- بالإضافة إلى هذا الأصل العامّ- الأصل العامّ الذى فى أول الجواب عن الباب السابق ص ١٦٤.

عنهما . وليس كذلك التثنيةُ وجمعُ السلامة إذ لو لم يردّ لم يَخرج
٢٤/٤ أ عنهما /، فإنما يُرَدُّ فى هذين لقُوّة الاسم على الردّ- لا للضرورة- على الأصْل[١] .

وإنما كان النسبُ أقْوَى على الردّ لأنه أقوى على التغيير إذ يَتغير فيه المعنى واللفظ : بُخروج الاسم إلى الصِّفة ، وانْتِقال المعنى إلى غير ما كان عليه فى الاسم .

والنسبُ إلى أبٍ : أَبَوِيٌّ لا غيرُ ، لقولهم : أَبَوانِ . وكذلك إلى أخٍ : أَخَوِيٌّ ، وإلى حَمٍ : حَمَوِيٌّ ، لقولهم : أَخَوانِ ، وحَمَوانِ .

والنسب إلى هَنٍ على مذهب مَنْ يقول : هَنَوانِ- : هَنَوِيّ لاغيرُ ، وعلى مذهب مَنْ يقول : هَنانِ- يَجوز : هَنِيٌّ ، وهَنَوِيٌّ .

والنسب إلى سَنَةٍ على مذهب مَنْ يقول : سَنَواتٌ - : سَنَوِيٌّ لاغيرُ ، وأماَ على مذهب مَنْ يقول : سانَهْتُ ، وسُنَيْهةٌ - فيَجوز : سَنِيٌّ ، وسَنَهِيٌّ ، لأنه بمنزلة : شَفَةٍ .

---

(١) معنى كلام الرمانى : أن رَدّ اللام المحذوفة فى التصغير والتكسير إنما يكون لتحقيق بناء كلٍ منهما ، فلو لم نردّ فيهما لانكسر بناؤهما إذ لكلّ منهما بناء معينٌ معروف ، فضرورة تحقيق صيغة كل منهما هى التى ألجأت إلى الردّ.

أماَ التثنية وجمع السلامة فليس لهما بناء معين يُعْمَل على تحقيقه ، بل كل ما فى الأمر هو زيادة علامتهما على صيغة المفرد المراد تثنيته أو جمعه ، إذا فليست هنا ضرورة تُلجىء إلى الردّ ، وإنما هو راجع إلى قُوّة الاسم على الرد ، فخلص الرد حينئذ لقوة الاسم لا لضرورة أخرى كما فى التصغير والتكسير .

ومن هنا كان الردّ فى النسب مبنيا على التثنية وجمع السلامة إذ الرد فيهما (ذاتىّ) ، لاعلى التصغير والتكسير إذ الرد فيهما لضرورة الصيغة .

والنسب إلى ضَعَةٍ – وهو نَبْتٌ – : ضَعَوِيٌّ ، على قولهم : ضَعَواتٌ .

والنسب إلى عِضَةٍ : عِضَوِيٌّ على قولهم : عِضَواتٌ ، و : عِضاهِيٌّ على قولهم فى الجَمْع : عِضَاهٌ ، وعُضَيْهَةٌ .

ويَجوز على هذا المذهب : عِضِيٌّ ، لأنه لم يُرَدّ فى تثنية ولا جمع سلامة[1]

وقال الشاعر :

هذا طَريقٌ يَأْزِمُ المَآزِماَ . . وعِضَواتٌ تَقْطَع اللَّهازِماَ[2] .

والنسب إلى أُخْتٍ : أُخَوِيٌّ ، لقولهم : أُخَواتٌ . ولو كانت التاء قد أُخْلِصتْ للالحاق[3] لَوجب : أُخْتاتٌ إذ لم تَكُ[4] دليلا على التأنيث ،

---

(١) تَقدَّمَتْ هذه المسألة فى أول أبواب النسب فى ص ٤٨ ، ٦٣.

(٢) الرجز فى الكتاب : ٣/٣٦٠ ، والمنصف : ٥٩/١ ،وابن يعيش : ٣٨/٥ ، والكامل : ٦٣/٢ ، والخصائص : ١٧٢/١ ، واللسان : ٢٨٢/١٤ ، ٤١٢/١٧ .

اللغة : يأزم – كيَضرب ويَفرح – : يَتَقبَّض . المَآزِم : جمع مَأزِم ، وهو الطريق الضيِّق . عِضَوات : جمع عِضَة ، وهى ضَرْب من الشجر له شَوك . اللَّهازِم : جمع لِهْزِمةَ . واللهازم : مُضْغات فى أسفل الحَنَك .

المَعنى : هذاَ الطريق يَتأذَّى مَنْ سار فيه لضيقه الشديد ، ولما حُفَّ به من أشجار العضاه التى يناله شوكها الذى يكادَ يقطع اللهازم . ونَسبة يأزم إلى الطريق على معنى : أنه يُضيِّق المضايق ، مجاز .

والشاهد فيه : (عِضَواتُ) فى جمع عضَة بردِّ اللام المحذوفة وبأنها واو .

وقائل هذا الرجز : هو أبو مَهْدِيّة الأعرابىّ ، كما فى اللسان : ٢٨٢/١٤ .

(٣) فى الأصل : (قد أخلصتَ الالحاق) ، تحريف ، وانظر نظيرها بعدُ فى أواخر الفقرة .

(٤) أى التاء . والفعل فى الأصل : (يك) بالياء .

والياءُ وإن كانتّ جائزة على تقدير : لم يَكُ ، أى حرفُ التاء . إلاّ أن ماأثبتّ أولى ، لأن الرمانى أنّثَ التاء فى : (كانت . . أخلصت) .

كما يَجب : عَنْكَبُوتات .

ويونس يقول [1] : أُخْتِىٌّ ، لأنه رأى التاء قد دخلتْ فى الاسم دخُولَ المُلْحِق بالأصل فعاملَها مُعاملَةَ الأصل ، ولم يَعتبر أنها لم تُخْلَص للإلحاق بدلالة قولهم : أَخَواتُ وأنها لو خَلَصَتْ لذلك لَجازَ : أُخْتاتُ لا مَحالةَ . ولذلك قال سيبويه : ليس بقياسٍ [2][3] .

* * *

(١) فى الأصل : (تقول) بالتاء ، تحريف .

(٢) وفى المسألة مذهب ثالث للأخفش : وهو حذفُ التاء وردُّ المحذوف مع إبقاء الاسم على وزنه ، فتقول : أَخَوِىٌّ . انظر : التصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٥/٤ ، والهمع : ١٩٧/٢ .

ومن الجدير بالذكر : أن مذهبى يونس والأخفش فى أُخْت يتأتّيان أيضا فى نظائرها من : بِنْت ، وثِنْتان ، وكِلْتَا ، وكَيْتَ ، وذَيْتَ . انظر المراجع الثلاثة السابقة.

(٣) انظر حكم النسب إلى بَنات الحرفين الذى يَلزمه رَدُّ اللام ، فى : شرح الشافية : ٦٣/٢- ٦٦ ، ٦٧-٦٩ ، وابن يعيش : ٦/٢ ، ٥ ، والتصريح : ٣٣٣/٢ ، والأشمونى : ١٩٣/٤ ، ١٩٤-١٩٦ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٥٩٩/٢.

بابُ النسب إلى بَنات الحرفين التى فيها زائد[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] مايَجوز فى النسب إلى بَنات الحرفين التى فيها زائد - مماَّ لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب إلى بنات الحرفين التى فيها زائد ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز مع حذف الزائد إلاّ الردُّ ؟ ولم لايجوز مع الردّ إلاّ حذفُ الزائد ؟ ولم لايجوز إلاّ طَلَبُ الأصل أو اللفظ ؟

وما النسب إلى ابْنٍ ، واسْم ، واسْت[3] ؟ ولم وجب فيه : ابْنِىٌّ وبَنَوِىٌّ ، واسْمِىّ ، وسَمَوِىٌّ ،/ واسْتِىٌّ وسَتَهِىٌّ ؟ ٢٤/٤ ب

وهَلاّ وجب فى اسْمٍ : سِمْوِىٌّ أو : سُمْوِىٌّ إذ[4] أصْلُه : فِعْلٌ أو فُعْلٌ ، بدليل قولهم :

باسْم الذى فى كُلّ سُورَةٍ سِمُهْ ، وسُمُهْ[5] ؟

وهل طُلبَ له أخَفُّ الحركات كما تُرِكَ فيه الحركة[6] ، مع الحَمْل على

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٦١) :
"هذا باب الإضافة إلى مافيه الزوائد من بَنات الحرفين" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف.

(٣) الاسْت : العَجزُ ، وقد يُراد بها حَلَقةُ الدُّبُر . اللسان .

(٤) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

(٥) سيأتى تخريجه بإزاء عنصر الجواب فى هـ ١ ص ١٨٦.

(٦) يَعنى الرمانى بالحركات المطلوبة : حركة كلّ من السِّين والميم وهى الفتحة فى (سَمَوِىّ) ، ويَعنى بالحركة المتروكة : حركة الميم إذ كانت الميم قد اكتسبتْ التحريكَ بعد حذف اللام لأن أصل الميم السكون كما هو واضح من (سِمْوٌ ، أو سُمْوٌ) .

الاكثر من نَظائره ؟

وما النسبُ إلى اثنَيْن واثْنَتَيْنِ ، وابْنَةٍ ؟ ولم وجب فيه : اثْنِيٌّ وثَنَوِيٌّ ، وابْنِيٌّ وبَنَوِيٌّ ؟

وما دليلُ الهاء فى اسْتٍ ؟ وما الدليلُ على أنه أصلُه : فَعَلٌ[1] ؟

وما فى قولهم فى النسب إلى أبْناءِ فارِس[2] : بَنَوِيٌّ ، وابْنِيٌّ- من الدليل[3] ؟.[4]

---

(١) انظر فى مأخذ هذا السؤال من كلام سيبويه : نصّه المذكور فى هـ٢ ص ١٨.

(٢) أبْناءُ فارِس : أولاد الجُنْد الذين أرسلهم كِسْرَى مع سَيْف بن ذِي يَزَن حين استَنجدهم على الحبشة ، ثم أقاموا وملكوا وتزوجوا فى العرب ، فقيل لأولادهم : الأبْناء . اللسان : ١٨/ ٩٩ .

(٣) هذا السؤال ليست له إجابة مباشرة فى مقابلته من عنصر الجواب ، وإنما هو مَرْدودٌ به إلى أصل الباب من أن النسب فى الباب على وجهين : على اللفظ ، وعلى الأصل . فالدليل الذى تضمنه هذا السؤال يؤيّد هذا الأصل .

(٤) الكتاب (٣/ ٣٦١) : "إن شئتَ تركته (أى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين) فى الإضافة على حاله قبل أن تُضيف ، وإن شئتَ حذفتَ الزوائد ورددتَ ماكان له فى الأصل .

وذلك : ابْنٌ واسْمٌ واسْتٌ ، واثْنان واثْنتان ،وابْنَة .

فإذا تركتَه على حالة قلتَ : اسْمِيٌّ ، واسْتِيٌّ ، وابْنِيٌّ ، واثْنِيٌّ . . .

وإن شئتَ حذفتَ الزوائد التى فى الاسم ورددتَه إلى أصله فقلت : سَمَوِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ ، وسَتَهِيٌّ .

وإنما جئتَ فى اسْتٍ بالهاء لأن لامها هاء ، ألا ترى أنك تقول : الأسْتاهُ ، وسُتَيهة فى التحقير

وتصديقُ ذلك أن أبا الخطاب كان يقول : إن بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال : بَنَوِيٌّ . وزعم يونس أن أباعمرو زعم أنهم يقولون : ابْنِيٌّ ، فيتركه على حاله ....

وما النسبُ إلى ابْنِمٍ ؟ ولم جاز فيه : ابْنُمِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ ؟.[١]

وما النسب إلى بِنْتَ ؟ ولم وجب فيه : بَنَوِيٌّ ؟ وهَلاَّ جاز فيه : بَنِيٌّ على قولهم : بَناتُ ؟

وهل يَلزم على ذلك : بَنِيٌّ فى ابْنٍ لقولهم : بَنُون ؟ فهَلاَّ جاز جميعُه على هذا الأصل ؟ وهل يَمنع من ذلك قياسُ الباب فى أنه يَطلب سَلامةَ اللفظ ، أو الرَدَّ إلى الأصل ؟.[٢]

وما النسبُ إلى كِلْتاَ ، وثِنْتانِ ؟ ولم وجب فيه : وكِلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ ، وفى بِنْتانِ : بَنَوِيٌّ ؟

= وإنما قويتْ (أى الإضافة) على حذف الزوائد لقوّتها على الرَّدّ ، فصار ماردُّ عوَضا . ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردّوا لأنهم قد ردّوا ماذهب من الحرف للإخلال به ، فإذا حذفوا شيئا ألزموا الردَّ ، ولم يكونوا ليردّوا والزائد فيه ، لأنه إذا قوى على ردّ الأصل قوى على حذف ماليس من الأصل ، لأنهما متعاقبان" .

(١) الكتاب (٣٦٢/٣) : "وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابْنم فقال : إن شئتَ حذفتَ الزوائد فقلتَ : بَنَوِيٌّ ، كأنك أضفت إلى ابْنٍ . وإن شئتَ تركتَه علَى حاله فقلتَ : ابْنُمِيٌّ ، كما قلت : ابْنِيٌّ . . ." .

(٢) الكتاب (٣٦٢/٣) : "وأمّا بِنْت فإنك تقول : بَنَوِيّ ، من قبل أن هذه التاء التى هى للتأنيث لا تَثبت فى الإضافة كما لا تثبت فى الجمع بالتاء . وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث ، فلماّ حَذفوا وكانت زيادة فى الاسم . . . ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء ، يَدلك على ذلك سكونُ ما قبلها- جعلناها بمنزلة ابْنٍ .

فإن قلتَ : بَنِيٌّ جائز كما قلت : بَنَاتٌ ، فإنه ينبغى لك أن تقول : بَنِيٌّ فى ابْنٍ كما قلتَ فى بَنُون ، فإنماّ ألزموا هذه الردَّ فى الإضافة لقُوّتها على الردّ ، ولأنها قد تَرُدّ ولا حَذْفَ ، فالتاءُ يُعوَّض منها كما يُعوَّض من غيرها" .

فلِمَ فُتحتْ الثاءُ فى ثِنْتانِ من قولك : ثَنَوِىٌّ ولم يَجب مِثْلُ ذلك فى كلتاً[1] ؟ ومِنْ أين وجبَ أَن تكون ثِنْتانِ بمنزلة بِنْتان ؟ وهَل ذلك لأن اثْنانِ بمنزلة ابْنانِ ؟

ولم جاز فى قول يونس : بِنْتِىٌّ[2] فى النسب إلى بِنْتٍ ؟ وهل يَلزمه مِثلُ ذلك فى هَنَهْ ومَنَهْ[3] ؟

أن يقول : هَنْتِىّ ، ومَنْتِىٌّ ؟ ولم قال الخليل : وهذا لايقوله أحدٌ؟.[4]

---

(١) هذا السؤال وماتلاه من السؤالين لم يُجب الرمانى عنها فى الموضع المقابل لها من عنصر الجواب (انظر ص١٩١) ، وإنما تؤخذ إجابة الأول من حديثه بعدُ عن أوزان بعض الكلمات : وهى أن السرّ فى فتح الثاء وكسر الكاف هو حركتها فى الأصل . وأمّا إجابة الثانى والثالث فمذكورة فى نفس الموضع . انظر أسئلته عن الأوزان المشار إليها : بعد خمسة أسطر . وانظر إجابته عن هذه الأسئلة : فى ص١٩٢ ، ١٩٣.

(٢) (بنتىّ) هكذا بالأصل هنا وفى الجواب ص ١٩١.

والذى فى الكتاب : ثِنْتِىٌّ (انظر نصه فى هـ٤) ، وفى بعض نسخ الكتاب الخطية : بنتىّ كما فى الرَمانى (انظر هـ ٢ ص ٣٦٣ جـ ٣ من الكتاب) . وكلاهما (بنتىّ ، وثنتىّ) صحيح إذ الحكم واحد .

(٣) تَقدّم تفسير الهَنِ فى هـ ١ ص ١٦٨. والهاءُ فى (هَنَهْ) عند البصريين بدل من الواو التى هى لام الكلمة ، وعند الوصل تصير تاء مع إسكان النون قبلها فتصير : هَنْتُ ، بمنزلة : أُخْت وبِنْت . انظر اللسان .

وأما (مَنَهْ) : فهى (مَنْ) المستفهَم بها عن نكرة على طريق الحكاية ، زيدتْ عليها الهاءُ عند الحكاية المفردة المؤنثة ، يقول القائل : جاءت امرأة ، فتقول مستثبتا : مَنَهْ ،أو مَنْت . انظر : كتاب سيبويه : ٤٠٨/٢ ، وابن يعيش : ١٤/٤ - ١٩ ، والأشمونى : ٨٩/٤ ، والتصريح : ٢٨٤/٢ ، والهمع : ١٥٢/٢ ، والتبصرة : ٤٧٧/١ .

(٤) الكتاب (٣٦٣/٣) : "وكذلك (أى ومثل بِنْت فى حذف التاء منها) كِلتاً وثِنْتانِ ، تقول : كِلَوِىٌّ وثَنَوِىّ ، وبِنْتان : بَنَوِىٌّ .

وما النسبُ إلى ذَيْتَ ، وذَيَةَ[1] ؟ ولم وجب فيه : ذَيَوِىٌّ ؟.[2]

وما زِنَةُ بنْتٍ وابْنَةٍ على الأصل ؟ وما زِنةُ أَخٍ ؟ وما زنةُ هَنْتٍ فى الأصل ؟ ومازنةُ اسْتٍ[3] ؟

وما فى قولهم فى اثْنَيْن : أَثْناءُ - مِن الدليل ؟ وهل يَدلَ ذلك على أن أصْلَهَ : فَعَلٌ ؟

وما الدليل على أن الأصل فى هَنْتٍ : فَعَل ؟ وما فى قولهم : هَنُوكَ وهَناكَ وهَنِيكَ- من الدليل ؟

ولم وجب أن الأصل فى ذَيْتَ : فَعْل على مُخالَفة جَميع أخواتها ؟

= وأما يونس فيقول : ثِنْتِيٌّ . وينبغى له أن يقول : هَنْتِيٌّ فى هَنَهْ ، لأنه إذا وَصَلَ فهى تاءٌ كتاء التأنيث .

وزعم الخليل : أن مَنْ قال : بِنْتِيٌّ قال : هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ ، وهذا لايقوله أحد" .

(١) ذَيْتَ وذَيَّةَ : كناية عن الحديث ، تقول : كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ ، كما تقول : كَيْتَ وكَيْتَ . ولايُستعملان إلاّ مُكرَّرين .

وذَيْتَ وكَيْتَ : مخفَّفان من ذَيَّةَ وكَيَّةَ بحذف تاء التأنيث وإبدال التاء من لامها التى هى ياء . وكل من الأصل والفرع مستعمل ، وتاء ذَيْتَ مثلثة ، وتاء ذَيَّةَ مفتوحة فقط . انظر : ابن يعيش : ١٣٦/٤ ، والأشمونى : ٨٨/٤ .

(٢) الكتاب (٣٦٣/٣) : "اعلمْ أن ذَيْتَ بمنزلة بِنْتٍ ، وإنما أصلُها : ذَيَّةَ عُمِل بها ماعُمِل ببنت . . ، لأن ذَيْتَ يَلزمها التثقيل إذا حذفتَ التاء . ثم تُبْدل واواً مكان التاء . . ، تقول فى الإضافة إلى ذَيَّةَ وذَيْتَ : ذَيَوِىٌّ فيهما" .

(٣) إجابة هذا السؤال تقدمتْ من الموضع المقابل لتكون بجانب الحديث عن أصل المسألة وهو كيفية النسب إلى اسْت . انظر ص ١٨٥ ، ١٩٣.

وإنما أورد الرمانى هذا السؤال هنا ولم يُلحقه بإخوته المتعلّقة باسْت فى ص ١٧٦ تَبعاً لإيراد سيبويه لهذه الجزئية من المسألة . انظر نصه التالى .

ومازِنةُ كِلْتاَ في الأصل ؟ ولم وجب أنه : فِعَلٌ[1] كمِعًى ؟[2]

وما حكمُ كِلْتاَ في مذهب مَنْ قال : رأيتُ كِلْتاَ أُخْتَيْكَ ؟ ولم وجب أنه في هذا المذهب : فِعْلَى كَنشْوَى[3] ، في الإبدالُ من اللام تاءً كإبدالها واوا في شَرْوَى[4] من شَرَيْتُ ؟ ولم وجب أن الألف للتأنيث دُون أن تكون للالحاق كألف مِعْزًى ؟ وهل حَمْلُها على نظيرها من شَرْوَى أولى

---

(١) في الأصل : (فِعْل) بسكون العين . والصوابُ فتحها بدليل التنظير بمعًى بعدُ ، وتصريح سيبويه بأن العين محركة . انظر نصه التالي .

(٢) الكتاب (٣٦٣/٣) : " وزعم (أي الخليل) أن أصل بِنْتٍ وابْنَةٍ : فَعَلٌ ، كما أن أخت : فَعَلٌ ، يدلك على ذلك : أَخُوكَ وأخاك وأخيكَ ، وقولُ بعض العرب فيما زعم يونس : آخاءٌ فهذا جمع فَعَل . وكما أن هَنْتُ أصلها : فَعَلٌ ، يدلك على ذلك قول بعض العرب : هَنُوكَ . وكما أن اسْتُ فَعَلٌ ، يدلك على ذلك : أَسْتاهٌ .

فإن قيل : لعله فُعْل أو فِعْل . فإنه يدلك على ذلك قولُ بعض العرب : سَهٌ ، لم يقولوا : سُهٌ ولا سِهٌ . وقولُهم : ابْنٌ ثم قالوا : بَنُونَ ففتحوا يدلك أيضا .

واثْنَتانِ بمنزلة ابْنَةٍ ، أصلها : فَعَلٌ ، لأنه عَمِل بها ماعَمِل بابْنَة . وقالوا في الاثْنَيْن : أَثْناءٌ ، فهذا يقوِّي فَعَلٌ ، وأن نظائرها من الأسماء أصلُها تحرُّكُ العين ...

ولم يَجىءْ شيءٌ هكذا ليست عينُه في الأصل متحركةً إلاّ ذَيْتَ ، وليست باسْمٍ متمكِّن .

وأما كِلْتاَ فيدلك على تحريك عينها قولُهم : رأيتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ ، فكِلاَ كمِعًى واحدِ الأمْعاء" .

(٣) في الأصلَ : (كنشووى) بواوين ، تحريف . ونَشْوَى : سَكْرَى . وليس فيها كسر النون . انظر اللسان .

(٤) شَرْوَى الشيء : مِثْلُه ، لأن الشيء إنما يُشْرى بمثله . اللسان .

بها لأنه لو كان المطلوبُ لَحاقَه بالأصل لكان تَرْكُ الحرف الأصليّ / ٤/٢٥ أ أَحَقَّ به [١] ؟. [٢]

وما النسب إلى فَم ؟ ولم جاز فيه : فَمِيٌّ ، وفَمَوِيٌّ ؟ وما أَصْلُه ؟ ولم وجب أنه : فَوَهٌ ؟ وما دليلهُ من قولهم : أَفْواهٌ ، وفُوَيْهٌ ؟ وهلاّ جازَ : فَوْهِيٌّ على الأصل ؟

وما الشاهدُ في قول الفَرَزْدَق :

هُمَ نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما .. على النابِحِ العاوِي أشَدَّ رِجَامِ؟. [٣]

---

(١) هذه الفقرة عن حكم كِلْتا تقدّمت إجابتُها من الموضع المقابل لتكون ضمن الحديث عن كيفية النسب إلى كِلْتا عند ورودها أول مرّة : انظر ص ١٨٨ - ١٩٠ ، ١٩٣ .

وإنما أورد الرماني أسئلته عن كِلْتا في موضعين تبعا لايراد سيبويه لها ، ثم جَمع المسألة برُمتها في موضع واحد عند الإجابة .

(٢) الكتاب (٣٦٤/٣) : " ومَنْ قال : رأيتُ كِلْتا أُخْتَيْكَ ، فإنه يَجعل الألفَ ألفَ تأنيث . فإن سَمَّى بها شيئا لم يَصْرِفه في مَعْرِفة ولا نكرة ، وصارت التاءُ بمنزلة الواو في شَرْوَى" .

(٣) الكتاب (٣٦٥/٣) : " وأما فَمٌ فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فَوَهٌ فأبدلوا الميم مكان الواو . . . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دَمٍ ، ثبتتْ في الاسم في تصرفه في الجرّ والنصب ، والإضافة والتثنية . فمَنْ تَرَك دَمُ على حاله إذا أضاف ، تَرَك فَمُ على حاله ، ومن رَدّ إلى دَم اللامَ رَدَّ إلى فَمٍ العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميمَ مكان العين في فَمٍ .

قال الشاعر ، وهو الفرزدق : هُمَا نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما . . .

وقالوا : فَمَوانِ . .

فإن قال : فَمانِ ، فهو بالخيار : إن شاء قال : فَمَوِيٌّ ، وإن شاء قال : فَمِيٌّ . ومَنْ قال : فَمَوانِ ، قال : فَمَوِيٌّ على كل حال"

وما النسب إلى رجل اسْمُه : ذُومالٍ ؟ ولم وجب فيه : ذَوَوِيٌّ ، وفى ذاتٍ[1] : ذَوَوِيٌّ أيضا ؟.[2]

وما النسب إلى رجل اسْمُه : فوزَيْد ؟ ولم جاز فيه : فَمِيٌّ ، وفَمَوِيٌّ[3] ؟.[4]

وما النسب إلى شاءٍ[5] ؟ ولم وجب فيه : شاوِيٌّ ؟ وما الشاهد فى قول الشاعر :

فلَسْتُ بشاوِيٍّ عليه دَمامةٌ .. إذا ماغَدَا يَغْدُو بقَوْسٍ وأَسْهُمِ ؟.[6]

---

(١) وكذا : ذاهْ . وهى ذات ثم وُقف عليها بالهاء عند بعضهم . انظر ماسيأتى فى هـ ٥ ص ١٩٥.

(٢) الكتاب (٣٦٦/٣) : "وأما الإضافة إلى رجل اسْمُه ذُو مالٍ ، فإنك تقول : ذَوَوِيٌّ ، كأنك أضفتَ إلى ذَواً . . . ، رُدَّ إلى أصله ، لأن أصله : فَعَلٌ، فكأنكَ أضفتَ إلى مفرد لم يكن مضاف قطُّ ، فافعلْ به فِعْلَك به إذا كان اسْماً غير مضاف " .

(٣) إجابة هذه المسألة قدّمها الرمانى على سابقتها (ذوُ مال) ليُلحقها بنظيرتها وهى مسألة (فَم) إذ حكم النسب فيهما واحد . انظر ص١٩٣ ، ١٩٤.

(٤) الكتاب (٣٦٧/٣) : " وإذا أضفتَ إلى رجل اسمه فُوزيد ، فكأنك إنما تُضيف إلى فَمٍ ، لأنك إنما تريد أن تُفرِدَ الاسمَ ثم تضيف إلى الاسم . فأفعلْ به فِعْلَك به إذا أفردتَه اسْماً" .

(٥) شاء : اسْم جَمْع شاة ، والشاة : الواحد من الغنم ذكرا أو انثى . وقيل : تكون من الضأن والمعز والظباء والبقر والنعام وحُمُر الوحش . اللسان : ١٧/٤.٤ .

(٦) البيت فى الكتاب : ٣٦٧/٣ ، واللسان : ٢٢٦/٨ ، ١٧/٥.٤ .
اللغة : دَمامة : حقارة المنظر .
والمعنى : لست براعٍ دميم المنظر ، سلاحهُ قوس وأسهم يُدافِع بها عن شائه . ويَعنى أنه صاحب حرب وعتاد .
والشاهد فيه : (شاوِيّ) نسبة إلى (شاء) كما هو المسموع . والقياس=

ولم جازَ إذا جعلتَه اسْمَ رجُل : شائِيٌّ ، وشاوِيٌّ ولم يَجُز فى شاءٍ إلاّ : شاوِيٌّ ؟.[1]

وما النسب إلى شاةٍ ؟ ولم وجب فيه : شاهِيٌّ ؟ وما دليلُه من قولهم : شُوَيْهةٌ ، وشِياهٌ ؟.[2]

وما النسب إلى لاتٍ ، مِن اللاّتِ والعُزَّى[3] ؟ ولم وجب فيه : لائِيٌّ ؟.[4]

وما النسب إلى ماءٍ ؟ ولم جاز فيه : ماوِيٌّ ، ومائِيٌّ ؟.[5]

=الأجود بقاء الهمزة لأن الألف قبلها أصلية .

والبيت من أبيات الكتاب الخمسين المجهولة القائل . وهو أول ثلاثة أبيات رواها اللسان ، والبيتان الآخران من شواهد سيبويه أيضا : مضى أحدهما فى ص من هذا الكتاب ، والآخر سيأتى فى ص ٥٨٩ جـ ٣ من كتاب سيبويه .

(١) الكتاب (٣/٣٦٧) : "وأما الإضافة إلى شاءٍ ، فشاوِيٌّ ، كذلك يتكلمون به< قال الشاعر : فلستُ بشاوِيّ . . .

وإن سَمَّيتَ به رجُلا أجريتَه على القِياس ، تقول : شائِيٌّ ، وإن شئتَ قلت : شاوِيّ . . " .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٧) : "وإذا أضفت إلى شاة قلت : شاهِيٌّ ، تَردّ ماهو من نفس الحرف ، وهو الهاء . ألا ترى أنك تقول : شُوَيْهة . . . " .

(٣) اللات : صنم . والعزى : صنم . ويقال : العزى : شجرة كانت لغطفان يعبدونها ،وبَنَوا عليها بيتا وأقاموا لها سدنة ، فبعث إليها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق الشجرة . اللسان .

(٤) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأماَ الإضافة إلى لات من اللات والعُزَّىُ ، فإنك تَمُدها كما تَمدّ لا إذ كانت اسما . . . ، فهذه الحروف وأشباهها التى ليس لها دليل بتحقير ولا جمع ولا فِعْل ولا تثنية إنما تَجعل ماذهب منه مثل ماهو فيه ويُضاعف . . . " .

(٥) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأما الإضافة إلى ماءٍ ، فمائيّ ، تدَعه على حاله ، ومَنْ قال : عَطاوِيّ قال : ماوِيّ ، يَجعل الواو مكانَ الهمزة . . " .

وما النسب إلى امْرِئٍ ؟ ولم وجب فيه : امْرَئِيٌّ ؟

ولم جاز في امْرِىء القَيْسِ[1] : مَرَئِيٌّ ؟ وهل ذلك على تغيير النسب الذى لايقاس عليه[2] ؟

الجواب :

الذى يَجوز في النسب إلى بَنات الحرفين التى فيها زائد[3] : وَجْهانِ : أحدهما- تَرْكُ الاسم على لفظه ، والآخر- رَدُّه إلى أصله .

وإنما جاز تَرْكُهُ على لفظه للاستغناء به إذ قد حَصَلَ[4] فيه حرفان صحيحان يستغنى بهما فى النسب كما يَستغنى فى التثنية .

وإنما جاز الرَدُّ إلى الأصل لأن الاسم قد تَغيَّرَ[5] فى لفظه ومعناه[6]

---

(١) امْرُؤ القَيْس : اسْمُ لكثيرين ، منهم شعراء عشرة . انظر معجم الشعراء : ٩-١٢ ، وفهرس جمهرة أنساب العرب : ٥٣١ .
والقيس : الشدّة . اللسان .

(٢) الكتاب (٣/٣٦٨) : " وأما الإضافة إلى امْرِىءٍ فعلى القياس ، تقول : امْرَئِيّ . . . . ، لأنه ليس من بَنات الحرفين ، وليس الألف ها هنا بعِوَض . . .
وإن أضفتَ إلى امْرأة فكذلك ، تقول : امْرَئِيٌّ ، لأنك كأنك تَضيف إلى امْرِىءٍ . . .
وقد قالوا : مَرَئِيٌّ . . . . ، فى امْرِىء القَيْس ، وهو شاذّ" .

(٣) مثل : ابْن ، كما سيأتى .

(٤) فى الأصل : (حمل) . وماأثبتَ يساعده السياق .

(٥) فى الأصل : (يغير) بالياء فى أوله ، تحريف .

(٦) التغيُّر اللفظىّ العامّ فى النسب : هو إلحاق الياء المشدّدة ، وكسر ماقبلها ، ونقل الإعراب إليها . والتغير المعنوىّ : هو صيرورة المنسوب لِما=

فاقتَضى له ذلك- مع النقص الذى فيه- رَدَّه إلى أصله لقُوّة النسب على التغيير .

ولايَجوز رَدُّ الحرف الأصل مع تَرْكَ الزائد ، ولايُحذف الزائدُ مع تَرْكِ الردّ إلى الأصل : لأن الذى يَدْعُو[1] إلى أحدهما داعٍ إلى الآخر على منزلة سواء ، فلم يكن ليَقَعَ أحدهما دُون الآخَر ، لا فى ذلك من الفساد إذ قد صار بمنزلة الشىء الواحد فى أن الداعى إليهما واحد وهو طَلَبُ الأصل من غير ترجيح لأحدهما على الآخر ، فإماً أن يُفْعَلا جميعا أو يُتْرَكا جميعا ، فالداعِى إلى الردّ طَلَبُ الأصل ، والداعى إلى تَرْكِ الردّ سلامةُ اللفظ .

والنسبُ إلى ابـْنٍ : ابْنِىٌّ ، وبَنَوِىٌّ[2] /. وإلى اسْتٍ : اسْتِىٌّ ، ٢٥/٤ ب وسَتَهِىٌّ ، لأن الأصل الهاءُ . ودليلُه : أُسْتاهٌ[3] ، وسُتَيْهَةٌ . وهو فَعَلٌ . ودليلُه : سَهٌ ، مع قولهم : أُسْتاهٌ[4] .

=لم يكن له . انظر : التصريح : ٣٢٧/٢ ، والأشمونى : ١٧٧/٤ ، وابن يعيش : ١٤١/٥-١٤٣ .

(١) فى الأصل : (يدعوا) بألف بعد الواو . انظر ص ٩١ وهـ ١ منها .

(٢) انظر حكم النسب إلى مافيه زائد من بنات الحرفين ، فى : شرح الشافية : ٦٠/٢-٧٠ ، وابن يعيش : ٢/٦-٦ ، والتصريح : ٣٣٢/٢-٣٣٥ ، والأشمونى : ١٩٤/٤-١٩٦ ، والهمع : ١٩٦/٢ .

(٣) فى الأصل : (استاة) بالتاء فى الآخر ، تحريف .

(٤) وجه الاستدلال : سَهٌ دليلُ فتح الفاءِ إذ السينُ مفتوحة ، وأَسْتاهٌ دليل فتح العين إذ (أفْعالٌ) جمع (فَعَل) كقَلَم وأقلام . انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ٢ ص ١٨٠ ، وكذلك اللسان .

والنسب إلى اسْمٍ : اسْمِىٌّ ، وسَمَوِىٌّ . والأصل فيه يَجوز أن يكون على : سِمْوٌ ، وسُمْوٌ . ودليلُه : أُسْمَاءٌ ، مع قولهم :

باسْمِ الذى فى كلّ سُورة سِمُهْ ، وسُمُهْ[1] .

وإنما فُتِح[2] فى النسب تشبيها بنظائره فى الأكثر من الأسماء

---

(١) أورد الرمانى هذا المَقُول أيرادَ ماليس بشعر إذ قدّم له بلفظ "قولهم" . والحقيقةُ أنه بيت من الرجز المَشْطُور ، فانظره فى : شرح الشافيه : ٢٥٨/٢ ، وشرح شواهدها : ١٧٦ ، والمقتضب : ٣٦٤/١ ، والمنصف : ٦٠/١ ، والإنصاف : ١٦/١ ، وأسرار العربية : ٥ ، وابن يعيش : ٢٤/١ ، والتبصرة : ٤٣٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٦٦/٢ ، وشواهد الكشاف : ٤ ، والصاحبى : ١٩٥ ، والنوادر لأبى زيد : ٤٦٢ ، واللسان : ١٢٦/١٩ .
والشطر قد نسبه أبو زيد إلى رجُل من كَلْب ، ونسبه صاحب شواهد الكشاف إلى رؤبة ، وذكر البغدادى عن بعضهم أنه أيضا لرؤبة ، وهو فى ديوان رؤبة : ٦٩ .

اللغة : باسْمِ : متعلّق بأرْسَلَ فى بيت قبله ، ويَعنى الراجز بالمُرْسِل : راعِىَ الإبل ، وبالمرسَل : بَعيرا ذا صفة معينة

والمعنى : أرسل الراعى هذا البعير فى الإبل باسْم الله الذى فى كلّ سُورةٍ يُذكر اسمُه .

والشاهد فيه : (سِمُهْ) ، حيث رُويتْ السيَن بالكسر وبالضم . فهذا دليلُ على أن السين مكسورةَ أو مضمومة فى (سِمْوٌ) الذى هو الأصل فى (اسْم) . كما كان التكسير على (أسماء)- فى الدَليل السابق- دليل على مسكون العين من (سِمْوٌ) حيث إن (أفْعال) جمع (فُعْل) كحمْل وقُفْل .
والبيت من شواهد الرمانى الزائدة على مافَى الكتاَب . انظر نص الكتاب فى هـ ٤ ص ١٧٦.

(٢) أى السين والميم فى (سَمَوِىّ) ، وانظر السؤال والتعليق عليه فى ص ١٧٥ و هـ ٦ منها .

وذكر بعضهم أن الكلمة على مذهب سيبويه : سِمَوِىّ ، وعلى مذهب=

المنقوصة ، مع طَلَبِ أخفّ الحركات .

والنسبُ إلى اثْنَيْنِ : اثْنِيٌّ ، وثَنَوِيٌّ . وكذلك إلى اثْنَتَيْن : اثْنِيّ ، وثَنَوِيّ . لأن علامةَ التثنية تَذهب في[1] النسب ، وكذلك علامةُ التأنيث ، فيَصير بمنزلة النسب إلى اثْنٍ كما جمعوه فقالوا : أثْناءُ .

وكذلك النسبُ إلى ابْنَةٍ تقول فيه : ابْنِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ . لأن علامة التأنيث تَذهب .

فأما النسب إلى بِنْتٍ ، فبَنَوِيٌّ ، لاغيرُ ، لأن التاء تَذهب إذ هي بمنزلة علامة التأنيث ، كما تَذهب[2] في بَناتٍ لئلاً تُجمعَ علامتا تأنيث في اسم واحد .

والنسبُ[3] إلى ابْنم : ابْنِمِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ[4] . لأنه على مُعاقَبة الزائد للردّ إلى الأصل .

ولايَجوز في بِنْتٍ : بَنِيٌّ على قولهم : بَناتٌ ، لأن الزائد إذا وجب حذفُه وجب الردُّ إلى الأصل في النسب ، لأقُوّته عليهما على منزلة

=الأخفش : سُمْوِيٌّ . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٥ ، والصبان : ٤ / ١٩٤ ، وابن يعيش : ٦ / ٥.

ومن هذا يظهر الخلاف بين الرماني وغيره في ضبط السين على مذهب سيبويه .

(١) (في) مكررة في الأصل . هذا ، وانظر حكم النسب إلى ما فيه علامة تثنية في ص ٢٠٩.

(٢) في الأصل : (يذهب) بالياء ، تحريف .

(٣) في الأصل : (من النسب) ، تحريف .

(٤) وكذا : ابْنيٌّ ، كما في التصريح : ٢ / ٣٣٥ ، والهمع : ٢ / ١٩٦ ، والصبان : ٤ / ١٩٤ .

واحدة وتَرْكُ أحدِهما يُوهِم افسادَ ، مع أنه يَلزم على ذلك فى ابْنٍ : بَنِيٌّ لقولهم : بَنُونَ . وهذا لا يقوله أحدٌ .

وإذا كان الفَرْضُ الحُكْمِيُّ سلامةَ اللفظ أو الرَّدَّ إلى الأصل ، وجب أن يُوَفَّى كلٌّ واحد منهما حَقَّه مِنْ غير تَفْصِيَةٍ[1] تقتضى التخليط والفساد ، بل يَسْتَمِرّ البابُ على مَنهاجٍ فى كلّ واحد منهما .

والنسبُ إلى كلاً : كِلَوِيٌّ ، وكذلك النسبُ إلى كلتاً فيمَنْ قال : رأيتُ كِلتَىْ أُخْتَيْكَ ، لأن الألف على هذا المذهب ألفُ تثنيةٍ[2] ، والتاءُ بدلٌ من الواو الأصلية ودليلُ على التأنيث ، كما تَدلّ تاءُ الإلحاق فى أُخْتٍ وبنْتٍ على التأنيث ، مَنْ جهة أنها تَثبت فى المؤنث وتَسقط فى المذكر على شَرْطِ هاءِ التأنيث ، فلذلك وجب فى كِلْتاَ : كِلَوِيٌّ ، بالرَدّ إلى الأصل .

والدليلُ على أن ألف كلا مُبدَلة مِنْ واوٍ : أنها تَكون فى كِلْتَا تاءً والتاءُ تُبْدَل من الواو فى مِثْل : تُراث وتُجاه[3] ونحو ذلك ولا تُبْدَل من

---

(١) منْ غَيْر تَفْصية : منْ غير فَصْلٍ بين المتلازمين ، يقال : فَصَى الشئَ من الشئ فَصْياً : فَصَلَه ، وفَصَّيْتُه منه تَفْصِيةً : فصلْتُه وخَلَصتُه منه . انظر اللسان : (فصى) .

(٢) أى فتُحذف ، كما سيأتى فى ص ٢٠٩ .

هذا ، والمشهور فى كلا وكلْتا : أنهما يُعربان بالحروف عند إضافتهما إلى الضمير وبالحركات المقدَّرة كالمقصور عند إضافتهما إلى الظاهر ، وعند بعض العرب : يُعْرَبان بالحروف مطلقا ، وعند بعضهم : بالحركات مطلقا . انظر : التصريح : ١ / ٦٨ ، والهمع : ١ / ٤١ ، والأشمونى : ١ / ٧٧ .

(٣) تُجاه : تقول : قَعَدَ فلان تُجاهَ فلان - مثلَّث التاء - أى حذاءَه من تلقْاء وجهه . والتاء بدل من الواو . وأصلُه من المواجَهة ، بمعنى : المُقابلة . اللَسان .

والتراث : ما يَخْلُفه الرجُل لورثته . والتاءُ فيه بدل من الواو . اللسان .

الياء .

فأما مَنْ قال : رأيتُ كلْتاَ أُخْتَيْكَ- فإنه يَجعل الألفَ ألفَ تأنيث . فإنْ سَمىَّ به رجُلا لم / يَنصرف فى معرفة ولا نكرة . والتاءُ بدلٌ من ٢٦/٤ أ الواو ، كما أن الواو ، فى شَرْوَى بدلٌ من الياء التى كانت فى شَرَيْتُ .

ولايجوز أن تكون الألفُ للإلحاق كما لايجوز فى مِثْل شَرْوَى ، لان الإلحاق يَقتضى إظْهارَ الأصْلِ إذ الغَرَضُ فُي الألف التَقريبُ من الأصل ، فإظهارُ الأصل لازمُ فى هذه الحال ، فلماَ وقع البدلُ دَلَّ على أن الغرض المطلوب ليس هو الأصل .

وقد قال الشاعر : وهَلْ شَرْوَى أبى حسان فى الأنس[١] .

فكِلْتاَ على هذا المذهب بمنزلة شَرْوَى ، ووَزْنُه : فِعْلَى

وقد حُكِيَ عن أبى عمر الجَرْمى[٢] : أنه يَجعل التاءَ زائدةً[٣] ويزعُم أن وزنه : فِعْتَل .

وهذا لا وَجْهَ له لأن التاء ليس منْ مَواضع زيارتها إلا أن تقع فى أول الاسم أو آخِره فى الأكثر[٤]- كما أن الميم الأ

(١) لم أقف على هذا الشاهد فى غير هذا الكتاب .

(٢) أبو عمر الجرمى : صالح بن إسحاق . مات سنة ٢٢٥هـ . البغية : ٢ / ٨.

(٣) أى والألف أصلية .

(٤) انظر مواضع زيادة التاء فى : ابن يعيش : ٩ / ١٥٦ ، والأشمونى : ٤ / ٢٦٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٦٢ ، والهمع : ٢ / ٢١٥ ، والتبصرة : ٢ / ٧٩٧ ، والمنصف : ١ / ١٠٤ ، ١٣٩ ، وشرح الشافية : ٢ / ٣٧٦ ، ٣٧٨ .

[غَلَبُ][1] عليها هذا- ولم تَجِىء فى اسْم غير جارٍ على الفِعْل زائدةً فى حَشْو الاسم .

فهو وزن مُبْتَكَر لا نظير له فى كلام العرب .

والذى ذكرْنا أوّلَ[2] مذهبُ سيبويه ، وهو الصواب على مابَيّناً .

والنسبُ إليه على هذا المذهب[3] كالنسب إلى حُبْلَى[4] ، تقول فيه : كِلْتِىٌّ ، وكِلْتَوِىٌّ ، وكِلْتاوِىٌّ[5] .

---

(١) فى موضع هذه الزيادة بالأصل بياض . وماأحسب ما أثبت إلا صوابا ، إذ السياق يساعد عليه .

وهذا الأغلب إنما هو فى زيادة الميم أولا لا آخرا . انظر مواضيع زيادتها فى : ابن يعيش : ٩ / ١٥١ ، والأشمونى : ٤ / ٢٦. ، والتصريح : ٢ / ٣٦١ ، والهمع : ٢ / ٢٦٤ ، والتبصرة : ٢ / ٧٩٩ ، والمنصف : ١ / ١٢٩ ، ١٥. ، وشرح الشافية : ٢ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

(٢) أى أول المذاهب الثلاثة المذكورة .

(٣) المشار إليه : هو المذهب الثانى من الثلاثة .

(٤) انظر النسب إلى حُبْلَى فى ص ١٤٦ ، ١٤٧.

(٥) كلام الرمانى واضح فى أن كِلْتَا فيها ثلاثة مذاهب :

الأول - التاء بدل من الواو الأَصلية ودليل على التأنيث كبِنت ، والألف للتثنية .

الثانى - التاء بدل من الواو الأصلية ، ولا دليل فيها على التأنيث ، والألف للتأنيث .

الثالث - التاء زائدة ، ويَظهر أنها دالة على التأنيث ، والألف أصلية .

والأولان فى كتاب سيبويه : الثانى منهما صريح كلامه ، والأول ظاهر كلامه إذ قرنهُ كِلْتَا بِثنْتان وبِنْتان يُشير إلى أن التاء فى ثلاثتها سواء ، كما أن جعله الألف للتأنيث فى المذهب الثانى يشير إلى أن الألف فى المذهب الأول ليست للتأنيث وليس أمامنا إلا أن تكون للتثنية . انظر نصوص سيبويه فى :=

والنسبُ في قولك : ثِنْتانَ ، وبِنْتانِ – واحد[1] ، تقول فيه : ثَنَوِيٌّ ، وبَنَوِيٌّ . كأنك نَسبتَ إلى ثِنْتٍ وبِنْتٍ .

وأمّا يونس فيقول : بِنْتِيٌّ[2] ، لأنه لمّا رأى التاءَ قد بُنِيَتْ في هذا الاسْمِ بناءً لِتُلحِقَ بالأصل أَجْراها مُجرى الأصل .

وليس يَصِحّ هذا المذهب ، لأنها لو خَلَصَتْ للإلحاق لوجب في الجمع : بِنْتاتٌ[3] كما يَجب في التاء الأصلية مِنْ قولك :بُيُوتاتٌ ، ولوَجَبَ مِثْلُ ذلك في أُخْتٍ فكنت تَجمعه : أُخْتاتٌ . فلماّ كان هذا لايجوز دَلَّ على أن التاء بمنزلة هاء التأنيث في الدلالة على أن الاسم مؤنث ، وأن النسب يُوجب حذَف التاء كما يُوجبه الجَمْعُ . ويَلزمه في هَنَهْ ومَنَهْ أن يقول : هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ ، لأنها في الوصل : هَنْتٌ ومَنْتٌ . وهذا لايقوله أحد .

=هـ ٤ ص ١٧٨ ، وهـ ٢ ص ١٨١ .

وتقرير الرماني للمذاهب الثلاثة على هذا النحو تقرير سَوِيّ إذ يتمشى مع كلام سيبويه من جهة ، ومن جهة أخرى تكون الفروق بين المذاهب واضحة ليس بينها تداخل .

وقد أورد المذاهب الثلاثة كل من شرح الشافية : ٢ / ٧٠ ، والأشموني : ٤ / ١٩٥ ، والهمع : ١ / ٤٢ ، وأورد ابن يعيش : ٦ / ٦ الأول والثالث . وأورد الهمع : ٢ / ١٩٧ الأول . غير أن في بعض كلامهم نظرا . كما أن أغلبها يذكر أن في المسألة مذهبا ليونس وآخر للأخفش .

(١) في الأصل : (واحدة) ، تحريف .

(٢) انظر هـ ٢ ص ١٧٤ .

(٣) في الأصل : (بنات) . وما أثبتّ يدلّ عليه السياق .

وليس له أن يَفْرُق بينهما بأن المُلحِق لايكون حالهُ فى الوقف على خلاف حاله فى الوصل لأنه يَجرى مجرى الحرف الأصلى ، فلما قِيل : هَنَهْ ومَنَهْ دَلَّ على أنه ليس للإلحاق .

لأنه يَلزمه مثلُ ذلك فى تاء بِنْتٍ وأُخْتٍ ، لأن المُلحِق لايُحذَف فى الجَمْع ويثبت / فى الواحد مِنْ أجْل أنه يَجرى مجرى الأصل ، فالقياسُ فى هذا على طريقة واحدة . ٢٦/٤ ب

والنسبُ إلى ذَيْتَ ، وذَيَّةَ : ذَيَوِىٌّ[١] .

ولايَجوز على مذهب مَنْ قال : حَيِّىٌّ فى حَيَّة[٢] ، أن يقول فى ذَيَّةَ : ذَيِّىٌّ ، لأن هذه الكلمة قد خُفِّفتْ فى ذَيْتَ وهى فى النسب أَحَقُّ بالتخفيف لاَجْتِماع الياءات ، كما لم يَجُز فى أب :أَبِىٌّ لأنه قد رُدَّ إلى الأصل فى قولهم : أَبَوانِ والنسبُ أحقّ بالرَّدّ .

وزِنةُ بِنْتَ ، وابْنَةٍ : فَعَل على الأصل . ودليلهُ : أَبْناء ، وبَنُون[٣] .

وسَبِيلُ قولهم : ثِنْتانِ كسبيل قولهم : بِنْتانِ[٤] ، لأنه نظير مُشاكِلُ يَقتضى أن يَجرى على طريق واحد ، مع قولهم : أَثْناءَ كقولهم :

---

(١) انظر هـ ٢ ص ١٧٤ .

(٢) انظر هذا المذهب من القول ، فى : ص١١٢ ، وفى نص سيبويه المذكور فى هـ ٣ ص ١٠٧.

(٣) وَجْهُ الإستدلال : بَنُون دليلُ فتح الفاء إذ الباءُ مفتوحة ، وأَبْناءُ دليل فتح العين إذ (أَفْعَالُ) جمعُ (فَعَل) كقَلَم وأَقْلام .

(٤) انظر السؤال عن هذه التسوية والتعليق عليه فى ص ١٧٨ و هـ ١ منها .

بناءٌ .

وزِنةُ أخٍ : فَعَلٌ . ودليلُه : آخاءٌ[1] .

وكذلك هَنٌ وهَنْتٌ وَزْنُه : [فَعَلٌ][2] ، لأنهم عامَلوه مُعامَلةَ أخٍ فى قولهم : هَنُوكَ وهَناكَ وهَنِيكَ ، وهَنَوانِ ، وهَنَواتٌ .

ولم يَجئْ ما أصْلُهُ فَعْلٌ من باب المنقوص إلاّ ذَيْتَ وليس باسْم متمكنٍ .

وأمّا كِلاَ فوَزْنُه : فِعَل - كمِعًى . ألفُه أصلية لأنها بَدَلٌ مِنْ واوٍ مِنْ نفْس الكلمة .

والنسبُ إلى فَمٍ : فَمِىٌّ ، وفَمَوِىٌّ . وأصْلُه : فَوْهٌ . ودليلُه : أفْواهٌ ، وفُوَيْه[3] ولا يَجوز فى الرَدِّ : فَوْهِىٌّ ، لأنهم لمّا أرادوا أن يَجعلوه على ثلاثة أحرف كأصله ، قالوا : فَمَوانِ ، كما قال الفرزدق :

هُما نَفَثا فى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِما .·. على النابح العاوِى أشَدَّ رِجَامِ[4]

---

(١) وَجْهُ الاستدلال بهذا واضحٌ مّما تَقدّم فى نظيريه : فى هـ ٣ ص ١٩٢ ، هـ ٤ ص ١٨٥ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . والسياقُ يدل عليها .

(٣) فى الأصل : (وفوته) ، تحريف . ووَجْهُ الاستدلال : ظهور اللام وهى الهاء فى التكسير والتصغير ، وأفْواهٌ دليل على أن الأصل فى مفرده (فَعْل) إذ (أفْعال) قياس فى (فَعْل) معتلّ العين كثَوْبٍ وأثْواب .

(٤) البيت فى الديوان : ٧٧١ ، والكتابُ : ٣ / ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب : ٣ / ١٥٨ ، والمقرّب : ١٠٠ ، والهمع : ١ / ٥١ ، والأنصاف : ١ / ٣٤٥ ، والخصائص : ١ / ١٧٠ ، ٣ / ١٤٧ ، والمحتسب : ٢ / ٢٣٨ ، ومجالس العلماء : ٣٥٧ ، والخزانة : ٣ / ٤٤٦ ، ٤ / ٤٦٠ ، وشرح شواهد الشافية : ١١٥ ، واللسان : ١٥ / ٣٥٧ ، ١٧ / ٤٢٣ . =

وكذلك إذا نَسبتَ إلى فُو مِنْ قَولك : فُوزَيْدٍ ، قلتَ : فَمِيٌّ ، وفَمَوِيٌّ ، لأن العرب لمّا أفردتْه قالوا : فَمٌ ولمّا ثَمَّوه قالوا فَمَوان ، فعَلَى أصلهم لا يجوز فى النسب إلاّ : فَمِيٌّ ، وفَمَوِيٌّ[1] .

والنسب إلى رجُل اسْمُه ذومالٍ : ذَوَوِيٌّ ، كأنك نسبتَ إلى : ذَوا[1] .

والنسب إلى شاءٍ : شاوِيٌّ ، ولا يجوز غيره[2] لأنه مُهْمَل فى هذا المعنى . ولكن إن سَمَّيتَ رجُلا بشاءٍ جاز : شائِيٌّ ، وشاوِيٌّ على القياس . ولا تقيسُ[3] على المهْمَل لأنَّ إهماله نادِرٌ والنادرُ لا يقاس عليه .

= اللغة : نَفَثَا : ألقَيا على لسانى ، من نَفَثَ الله الشئ فى القلب : ألقاه ، وأصْلُ النفث : بَزْقٌ لا ريق معه . وضمير التثنية راجع إلى ابليس وابنه فى البيت السابق على هذا . النابح ، والعاوى : عَنَى بهما الفرزدق مَنْ يتعرّض للسبِّ والهجو من الشعراء . وأصلهما فى الكلب . الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى راماه . جعل الهجاء كالمراجمة ، يريد الإجابة بأسوأ الجواب .

والشاهد فيه واضح من كلام الرمانى .

هذا ، وفَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ فى النسب إلى فَمٍ ، هما عند مَنْ قال : فَمانِ ، أما مَنْ قال فَمَوانِ قالَ فى النَسب : فَمَوِيٌّ لا غيرُ . انظر نص سيبويه (فى هـ ٣ ص ١٨١) تجده أوضح من الرمانى فى إفادة هذا الحكم .

(١) أنظر - مع ما هنا - حكم النسب إلى المضاف فى ص ٢٢٩.

(٢) هذا الغير هو بقاء الكلمة على لفظها (شائى) . ويمكن أن يكون هذا الغير هو الردّ إلى الأصل (شاهى) إذ الهمزة مبدلة من هاء عند المبرد . وهى مبدلة من ياء أو واو عند سيبويه . انظر فى المذهبين : شرح الشافية : ١ / ٢١٣ ، وانظر فى مذهب سيبويه أيضا : الكتاب : ٣ / ٤٦٠ .

(٣) فى الأصل : (ولا يقيس) بياء المضارعة ، تحريف .

والنسب إلى شاةٍ : شاهِيٌّ [2] لأن الأصل الهاءُ . ودليلُه : شُوَيْهةٌ ، وشِياهٌ .

وليس الشاءُ[3] مِنْ لفظ شاةٍ ، بدليل تصغيرُه على : شُوَىٌّ ، وتصغيرُ[4] شاةٍ على : شُوَيْهةٌ[5] .

والنسب إلى لاتٍ - مِنْ اللّات والعُزّى - : لائِيٌّ ، كأنك نَسبتَ إلى لاءٍ .

والنسبُ إلى ذَاهْ[6] تأنيثِ ذِي مِنْ قولك : ذُو مالٍ وذاتُ مالٍ ، فتقول

---

(1) وعند الأخفش : شَوْهِيٌّ ، لأنه يردّ الكلمة بعد رَدّ محذوفها إلى أصلها من السكون . انظر : التصريح : ٢ / ٣٣٣ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٣ ، والهمع : ٢ / ١٩٦ .

(2) فى الأصل : (الشاءِ) بالجر ، فلعلّه على الحكاية ، انظر (شاءٍ) قبل أسطر .

(3) فى الأصل : (وتصغيره) ، تحريف . والاعتداد بالهاء والرجوع بها إلى المتكلم أو نحوه يَجعل الأسلوب غير متكافئ مع نظيره قبله .

(4) هذا هو مذهب سيبويه . أما مذهب المبرد . فالشاءُ من لفظ شاة كتَمرْ من تمرة ، فهو اسم جنس جمعى لها ، وتصغيره : شُوَيْهٌ ، لأن لامه هاء . انظر فى المذهبين : شرح الشافية : ١ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وانظر فى مذهب سيبويه : الكتاب : ٣ / ٤٦٠ .

(5) فى الأصل : (ذاة) بالتاء المربوطة . والصواب من الكتاب فى نصه بعدُ ، ومن اللسان إذ جاء فيه (٢٠ / ٣٤٤) : "تأنيثُ ذوُ : ذاتٌ ، تقول : هى ذاتُ مالٍ ، فإذا وَقفتَ : فمنهم مَنْ يَدَعُ التاءَ على حالها ظاهرة فى الوقوف لكثرة ما جَرَتْ على اللسان ، ومنهم مَنْ يَرُدّ التاءَ إلى هاء التأنيث وهو القياس" .

وهذه المسألة لم يُوردْها الرمانى فى عنصر المسائل على الرغم من وجودها فى الكتاب . وإنما أورد فى المسائل ذُو ، وذات فقط (انظر ص١٨٢) . فلعله=

. . . .

=غَنِيَ بإيراد (ذات) عن إيراد (ذاهْ) لأن الثانية هى الأولى فى حال الوقف عليها عند بعضهم كما جاء فى اللسان قبلُ ، ولأن حكمهما فى النسب واحد . ويُقوِّى هذا الظن فى سر عدم إيراد الرمانى (ذاهْ) فى المسائل ، أنه هنا فى عنصر الجواب لم يورد (ذات) ، وإنما أورد (ذو ، وذاهْ) فقط ، فيكون هذا من باب الاكتفاء بإحداهما عن الأخرى فى الموضعين . وهذه التقوية على فرض أن المذكور فى الجواب هنا هو (ذاه) كما صوّبنا وكما يشعر بذلك أسلوبه ، وليست (ذات) .

أما لو اعتبرنا أن المذكور هنا فى الجواب هو (ذات) فيكون المذكور فى الجواب هو نفسه المذكور فى المسائل من (ذُو ، وذات) وإن كان رسم الحرف الأخير من الكلمة تاءً مربوطة فى الأصل (ذاة) ، ثم التعبير عن هذا الحرف فى آخر عبارته بأنه هاء التأنيث لا يساعد على هذا الاعتبارِ من كون الكلمة فى الجواب هنا هى (ذات).

بقى أن نسأل : لم فَصل الرمانى هنا فى الجواب بين الكلمة موضوع الحديث وهى (ذاه ، أو ذات) وبين المذكر (ذُو) قبل أسطر ؟

والظاهر أن الرمانى ذكرها فى هذا الموضع بالذات دُون أن يذكرها بجانب (ذُو مالٍ) على الرغم من أن ترتيبها فى الكتاب بعدها مباشرة وقبل المسائل الثلاث المذكورة هنا قبلها (شاء ، وشاة ، ولات) ، وذلك لقَرْنها بنظائرها من (شاة ، ولات) فى الاتّفاق بينها فى أكثر الحروف . وحتى لو كانت هى (ذاه) لا (ذات) فالأمر كذلك من أنها نظيرتها لأن الهاء مبدلة من تاء . ولكون آخرها هاءً لا تاءً استَحقتْ التأخير عنهما .

كما أنها مستحقّة للتأخير عنهما أيضا لو كانت (ذات) : إذ لو تقدمتهما لفَصلتْ بينَ (شاء ، وشاة) وهما أكد فى الأتصال ، ولو وضعت بين نظيريها لفصلت بين متصلين فى الكتاب وتعددت الفواصل . فكان مكانها الأشكل بها هو بعد نظائرها من المنقوص .

ويقول سيبويه عن (ذاهْ) فى الكتاب (٣ / ٣٦٧) : "وكذلك (أى مثل ذو) الإضافة إلى ذاهْ : ذَوَوِىّ ، لأنك إذا أضفت حذفت الهاء ، فكأنك تضيف إلى ذى ... فالأصل أولى بِهَ" .

وإنّما أطلت فى هذه المسألة ليظهر بالدليل أن الرمانى كان يرتب مسائله فى شرحه هذا بدقة بالغة .

في النسب : ذَوَوِيٌّ كما تقول / في المذكر سواء ، لأن هاء التأنيث ٢٧/٤ أ تَسقط .

وتقول في النسب إلى ماءٍ : مائِيٌّ ، وماوِيٌّ . ولا يُرَدّ إلى الأصل[١] لأنه ليس فيه نَقْصٌ . وكذلك في امْرِئٍ : امْرَئِيٌّ[٢] .

وفي امْرِئِ القَيْسِ : مَرَئِيٌّ ، على تغيير النسب .

* * *

---

(١) الأصلُ في ماءٍ : ماهٌ ، أُبْدِلتْ الهاءُ همزةً شذوذا ، انظر : شرح الشافية : ٢ / ٥٦ ، وابن يعيش : ١٠ / ١٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٣ .
(٢) أي لأنه ليس فيه نقص أيضا إذ أصوله الثلاثة مُوَفَّرة .

باب النسب إلى ماذهبتْ فاؤه [1]

الغرض فيه : أن يُبيّن مايَجوز فى النسب إلى ماذهبتْ فاؤه- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى ماذهبتْ فاؤه ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز رَدُّ الفاءِ كما يجوز ردّ اللام؟

وما النسبُ إلى عِدَةٍ ، وزِنَةٍ؟ ولم وجب فيه : عِدِىٌّ ، وزِنِىٌّ؟.[2]

ولم لايجوز رَدُّ الفاءِ فى موضعِ اللام حتى يَجرى على قياس مارُدَّتْ اللامُ فيه ؟ ولم وجب أنه لو رُدَّ لم يَجُز أن يُرَدَّ إلا فى موضعه على قياس التصغير وغيره من تصريف الكلمة؟ وهل يُوجب ذلك اجتماعُ سببين : إجْراؤه على النظير الأكثر ، مع اقتضاء رَدِّ الشىء فى موضعه لأنه أَحَقُّ به ؟.[3]

---

(1) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٦٩/٣) :
"هذا بابُ الإضافة إلى ماذهبتْ فاؤه من بَنات الحرفين"

(2) الكتاب (٣٦٩/٣) : "وذلك (أى ماذهبتْ فاؤه من بَنات الحرفين) عِدَةٌ ، وزِنَةٌ . فإذا أضفتَ قلتَ : عدِىٌّ ، وزِنِىٌّ . ولاتَرُدُّه الإضافة إلى أصله ، لبُعْدها من ياءَىْ الإضافة ، لأنها لو ظَهرتْ لم يَلزمها مايَلزم اللام لو ظَهرتْ من التغيُّر ، لوُقوع الياء عليها" .

(3) الكتاب (٣٦٩/٣) : "ولاتقول : عِدَوِىٌّ (أى فى النَّسب إلى عِدَة) ، فتُلحِقَ بعد اللام شيئا ليس من الحرف ، يدلُّك على ذلك التصغيرُ . ألا تَرى أنك تقول : وُعَيْدةٌ ،فتردُّ الفاءَ ، ولاينبغى أن تُلحِق الاسمَ زائدةً ، فتَجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تَفعل ذلكَ فى التحقير ، ولاسبيل إلى رَدِّ الفاء لبُعدِها ، وقد رَدُّوا فى التثنية والجمع بالتاء بعضَ ماذهبتْ لامانُه ،=

وما النسبُ إلى شِيَةٍ[1]؟ ولم جاز فيه : وِشَوِيٌّ؟ ولم وجب الرَدُّ فيه لا محالةَ؟

وما مذهبُ الاخفش فى هذا؟ ولم ذهب إلى أن الصواب : وِشْيِيٌّ مع قوله فى دَم : دَمَوِيٌّ[2]؟

وما الصوابُ فى هذا؟ ولم جاز أن يكون كِلاَ المذهبين صَواباً مع الاختلاف فيه؟ وهل وشْيِيّ على قياس : دَمِيٌّ ، و وِشَوِيٌّ على قياس : دَمَوِيٌّ . فأحدُهما رَدٌّ لِصحّة الاسم ، والآخَر ردٌّ لتَقْوِيَة الاسم[3]؟.[4]

=كما رَدُّوا فى الإضافة ، فلو رَدواُ فى الإضافة الفاءَ لجاءَ بعضُه مَرْدُودا فى الجميع بالتاء . فهذا دليلُ على أن الإضافة لاتَقْوَى حيث لم يَردّوا بعضه فى الجميع بالتاء .

فإنْ قلتَ : أضَعُ الفاءَ فى آخر الحرف لم يَجُز ، ولو جاز ذا لجازَ أن تَضَعَ الواوَ والياء إذا كانت لاماً فى أوّل الكلمة إذا صَغّرتَ . ألا تراهم جاءوا بكلّ شىء من هذا فى التحقير على أصله . . . " .

(١) الشّيَةُ : كلّ لَوْنٌ يُخالف معظم لون الجسم . اللسان .

(٢) (دَمَوِيٌّ) لاتَتأتّى علىَ مذهب الأخفش إلا إذا كان هو يَرى أن أصل دَمٍ (فَعَل) بفتح العين كما هو عند بعضهم ، لكن هذا يُخالف المنقول عنه من أنه يراه على (فَعْل) بسكون العين . انظر : شرح الشافية : ٦٦/٢ ، ٦٧ ، والتصريح : ٣٣٤/٢ ، والأشمونى : ١٩٤/٤ . وانظر أيضا اللسان .

(٣) عبارة الرمانى هذه على اللَفّ والنَشْر المرتَّب . انظر الجواب ص . .٢.

(٤) الكتاب (٣٦٩/٣) : "وتقول فى الإضافة إلى شيةٍ : وشَوِيٌّ ، لم تُسْكن العينَ كما لم تُسكنِ الميمَ إذا قال : دَمَوِيٌّ ، فلماَ تركتَ الكَسرةَ على حالهَا جرَتْ مجرى : شَجَوِيٌّ . وإنما ألحقتَ الواو هنا . . . ، لأنك جعلت الحرفَ على مِثال الأسماء فى كلاَم العرب . وإنما شيَة . . . فِعْلَة . . . ، وأصلها : وِشْيَةٌ ، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين" .

الجواب عن الباب الأول[1] :

الذى يَجوز فى النسب إلى ماذهبتْ فاؤه مماَ الحرفُ الثانى فيه حرفُ صحيح[2] : تركُه على حاله فى النسب ولايجوز أن تُرَدَّ[3] فاءُ الفِعْل[4] لبُعْدِها من آخِرِ الاسم الذى هو موضع التغيير بتَعاقُبِ العلامات للمعانى ، فلماَ كان يَجوز فى مثل دَمٍ : دَمِىٌ ودَمَوِىٌ ، فيجوز التَرْكُ على اللفظَ- مع أن المحذوف يَقْوَى فيه التَغييرُ- طَلَباً لسلامة اللفظ ، كان[5] فيما يَبعد من موضع التغيير سلامةُ اللفظِ فيه أوجبَ[6] . ولَزِمَ لهذه العِلّة .

ولايجوز رَدُّ فاءِ الفعل فى موضع اللام[7] ، ليَجرىَ البابُ فى الردّ على قياس واحد ، لاجتماع سببين : أحدهما- أن رَدَّ الشىءِ إلى موضعه أحقُّ به .

والثانى- أن التصريف كلَه يَجرى فى مِثْل : وُعَيْدةٍ ، والوَعْد ، ووَعَدتُ ، ومَوْعِد ، وواعِدٍ .

---

(١) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠. وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : عدَة ، انظر السؤال ص ١٩٨.

(٣) فى الأصل : (يرد) بالياء ، تحريف .

(٤) انظر هـ ١ ص ٩٩.

(٥) جواب فلماَ .

(٦) فى الأصل : (أومر) ، تحريف .

(٧) الفراء يردّ فاءَ الفعل فى موضع اللام ، سواء فى ذلك الصحيح كعدَة والمعتلّ كشِيَة . وحمَلَه على ذلك ماروِى عن ناسٍ من العرب : عِدَوِىٌ فى عدَة ، فقاس عليه غيره . انظر : شرح الشافية : ٦٣/٢ ، وابن يعيش : ٦/٤ ، والتصريح : ٣٣٥/٢ .

فهذا لايجوز غيره ، وهو دليل على أنه لو رُدَّ لم يُرَدّ إلاّ فى موضعه .

ومماّ يُقوِّى ذلك[1] : أنه قد رُدَّ فى جمع السلامة بعضُ ماذهبتْ لامُه ، وفى التثنية ، ولم يَجئ ذلك فيما ذهبتْ فاؤه أصلا ، فهذا يَدلّ على أن الردّ فى هذا مُمتنِع .

والنسبُ إلى شِيَةٍ : وِشَوِىٌّ فى قول سيبويه ، و : وِشْيِىٌّ فى قول الأخفش .

وكِلاَ المذهبين صواب ، لأن وِشَوِىٌّ : على الطَلَبِ لِصّحةِ الاسم وتَقْوِيته على قياس : دَمَوِىٌّ ، ويَدَوِىٌّ .

وأما وِشْيِىٌّ : فعلى طلب صِحّة الاسم ، إذ لايَجوز أن يكون اسمُ ظاهر على حرفين الثانى منهما حرفُ مَدٍّ ولينٍ فى شىءٍ من الكلام ، فإنما يقع الردُّ لضرورة الاسم فقط حتى يَصير بمنزلة دَمٍ ، وهو على قياس مَنْ قال : دَمِىٌّ ، لأنه لايَطلب مع صِحّة الاسم تَقْوِيته بالحركة .

وكِلاَ المذهبين صواب ، إلاّ أن أحدهما على قياس : دَمَوِىٌّ ، والآخر على قياس : دَمِىٌّ[2] .

---

(١) أى عدم ردّ الفاء .

(٢) انظر حكم النسب إلى ماذهبتْ فاؤه ، فى : شرح الشافية : ٦٢/٢ ، وابن يعيش : ٣/٦ ، والتصريح : ٣٣٥/٢ ، والأشمونى : ١٩٧/٤ ، والهمع : ١٩٦/٢ ، والتبصرة : ٦٠٠/٢ .

بابُ النسب إلى ماقبلَ آخِره ياءٌ مشدَّدة[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] مايَجوز فى النسب إلى ماقبل آخِره ياءٌ مشدَّدة- مماَّ لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى ماقبل آخِره ياء مشدَّدة ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلكِ؟

ولم لايجوز أن تَثبت الياءُ المشدَّدة مع أن الياءات لم تَجتمع؟ وهل ذلك لأنها بمنزلة المُجتمِعة إذ كان الذى يَفصلها كسرةٌ؟

وما النسبُ إلى أسَيِّد[3] ، وحُمَيِّر ، ولُبَيِّد؟ ولم وجب فيه : أُسَيْدِىٌّ ، وحُمَيْرِىٌّ ، ولُبَيْدِىٌّ؟ وهَلاَّ حُذفتْ الياءُ الساكنة ؟[4]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/ ٣٧٠) :
"هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسم وَلِىَ آخِرُه ياءَيْنِ مُدغَمةٌ إحداهما فى الأخرى" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أُسيِّد : تصغير أسْوَد .

(٤) الكتاب (٣/ ٣٧٠) : "وذلك (أى الاسم الذى قبل آخره ياء مشدَّدة) نحو : أُسيِّد ، وحُمَيِّر ، ولُبَيِّد .
فإذا أضفتَ إلى شىء من هذا تركتَ الياءَ الساكنة وحذفتَ المتحركة لتَقارُب الياءات مع الكسرة التى فى الياء والتى فى آخرِ الاسم . . . ، وكان حذف المتحرك هو الذى يخفِّفه عليهم ، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يَتوالَى فيه من الحركات التى لايَكون حرفٌ عليها مع تَقارُب الياءات والكسرتين فى الثِّقَل مِثْل : أُسَيِّد ، لكراهيتهم هذه المتحركات . فلم يكونوا ليَفِرّوا من الثقل إلى شىء هو فى الثقل مثله . . . ، وهو أُسَيْدِىٌّ ، وحُمَيْرِىٌّ ، ولُبَيْدِىٌّ ...
وهم مماَّ يَحذفون هذه الياءات فى غير الإضَافة ، فإذاَ أضافوا فكَثرت الياءاتُ وعَدَدُ الحروف ألْزموا أنفسهم أن يَحذفوا" .

وما النسبُ[١] إلى سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، ولَيِّن ، وطَيِّب؟ ولم وجب فى جميعه الحذفُ؟

وما فى قولهم : هَيْنٌ ، ولَيْنٌ ، ومَيْتٌ ، وطَيْبٌ- من الدليل؟

وما النسب إلى طَيِّىء؟ ولم جاز فيه : طائِىٌّ مع أن القياس : طَيْئِىٌّ؟[٢]

وما النسب إلى مُهَيِّم[٣]؟ ولم / وجب فيه : مُهَيِّمِىٌّ بترك الحذف مع اجتماع الياءات وهل ذلك لاجتماع سَبَبَيْنِ : الفِرار من الإجْحاف بالاسم ، مع أن الياء التى تَلِى آخِرَ الاسم مَدّةٌ يَتمكّن بها الحرفُ كالياء فى تَميم[٤]؟ ٢٧/٤ ب

---

(١) فى الأصل : (ولم أنسب) ، تحريف .

(٢) الكتاب (٣٧١/٣) : " وكذلك (أى ومثل أُسَيِّد) سَيِّد ومَيِّتٌ ونحوهما ، لأنهما ياءان مُدغَمةٌ إحداهما فى الأخرى ، ويليها آخِرُ الاسم ، وهم مما يَحذفون هذه الياءات فى غير الإضافة ، فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعَدَدُ الحروف أَلزموا أنفسَهم أن يَحذفوا .

فمما جاء محذوفا مِنْ نحو سَيِّد ومَيِّت : هَيْنٌ ، ومَيْتٌ ، ولَيْنٌ ، وطَيْبٌ ، وطَىْءٌ . فإذا أضفتَ لم يكن إلاّ الحذفُ إذْ كنتَ تَحذف هذه الياء ، فى غير الإضافة ، تقول : سَيْدِىٌّ ، وطَيْبِىٌّ ... ولا أُراهم قالوا : طائِىٌّ إلاّ فِراراً من طَيْئِىٌّ ، وكان القياسُ : طَيْئِىٌّ ... ، ولكنهم جعَلوا الألف مكانَ الياء .." .

(٣) مُهَيِّم : تصغير مَهْوَم ، حُذفت عند التصغير إحدى الواوين لزيادتها ، فصار : مُهَيْوم ، ثم قُلبتْ الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة ثم أُدغِمتا ، فصار : مُهَيِّمٌ ، ثم زيدتْ ياءُ العِوَض (انظر الجواب ص ٢٠٨)

والمُهَوِّم : مِنْ هَوَّمَ تَهْوِيماً ، والتَهويم والتهوُّم والهَوْمُ : النوم الخفيف . اللسان .

(٤) تَميم : وَصْفٌ مِنْ تمام الشىء وكماله ، ويُطلَق على : الطويل ، والتامّ الخَلْق الشديد من الناس والخيل ، والصُّلْب . والتميم أيضا : التمائم والعُوَذ ، واحدها : تميمة وتَميم : قبيلة ، وهو تميم بن مُرّ . اللسان . وانظر فهرس جمهرة أنساب العرب (٥٣٨) فهناك كثير ممن اسمه تميم .

وما مُهيِّيم؟ ولم لايَجوز فى مُهَوّمٍ[1] إلاّ العِوَضُ فى التصغير[2][4]؟

---

(١) انظر هـ ٣ ص ٢٠٣ .

(٢) يؤخذ من سؤال الرمانى هذا أن العِوَض بالياء من المحذوف فى تصغير (مُهَوّم) لازمٌ .

وأقول : العوضُ فى الأصل جائز كما تَنطق بذلك جميع المراجع التى رجعتُ إليها .

والسؤال الآن : ماهذه الياء التى قبل الميم فى (مُهَيّيم) تصغير (مُهَوّم)؟ .

المبرد ومتابعوه : يرون أنها مقلوبة عن الواو الثانية فى (مُهوّم) حيث كانت رابعة ، وأما الياءان قبلها فياءُ التصغير والياء المقلوبة عن الواو الأولى . فلم يُحذف عندهم من الكلمة شىء .

وأما سيبويه ومتابعوه : فيرون أن إحدى الواوين قد حذفت (والأولى الأولى لسكونها) ، وأن الياء التى تلى الميمَ هى ياء العوض ، على ما بيّنتُ فى هـ ٣ص ٢٠٣.

ثم السؤال ثانيا : هل هذا العوض جائز فى التصغير ، أو لازم؟ كلُّهم يرونه جائزا ، إلى هنا انتهى الكلام فى أمر العوض فى التصغير .

فإذا ما اردنا أن ننسب إلى الكلمة مصغرة نجد الصرفين قد اختلفوا :

فبعضهم ظل على رأيه من الجواز : فإذا نَسب إليها معوّضة قال : مُهَيِّيمىّ على ماهو مبيّن فى الرمانى ، وإذا نَسب إليها غير معوضة قال : مُهَيْمِىّ على ماهو أصل الباب .

وبعض آخَر : يرى العوضَ عند النسب لازما ، فيقول : مُهيِّيمىّ لاغير .

انظر : شرح الشافية : ٣٣/٢ ، وابن يعيش : ١٣١/٥ ، ١٤٧ ، والتصريح وياسين : ٣٣٠/٢ ، والأشمونى ١٥٨/٤ .

من هذا البيان نرى الرمانى واقفا وحده فى جعله العوض فى تصغير (مهوّم) لازما . فهل هذا رأى يراه ، أو أنه توقَّع منه أنه كان ينبغى أن يكون العوض لازما؟ .

وقد رجعتُ أيضا إلى الرمانى فى التصغير فلم أجده يصرّح بهذا ، غير أنه عمد حديثه عن تصغير (مقدِّم) قال (١٦٢/٤) : "ولم جاز العوض وتركه ، وهلاّ لزم لحذف حرف قوىّ بأنه ليس من حروف الزيادة" . فهل يمكن أن يكون اعتبر الواو فى (مهوّم) قوية بالتضعيف فتساءل هنا عن لزوم العوض دون أن يجيب عن السؤال كما تساءل عنه فى (مقدِّم)؟!

(٣) الكتاب (٣٧١/٣) : "وإذا أضفتَ إلى مُهَيِّيم قلت : مُهَيِّيمِىٌّ ،=

الجواب عن الباب الثانى[1] :

الذى يجوز فى النسب إلى ماقبلَ آخِره ياءُ مشدَّدة[2] : حَذْفُ الياء المتحركة ، لئلاَّ تَجتمع الياءات وبينها كسرةٌ ، مع أن هذه الياء تُخفَّفَ فى غير النسب ، فإذا صار / إلى النسب كان التخفيف أوجبَ . فلا ٢٨/٤ أ[3] يَجوز أن تَثبت[4] لهذه العلّة .

فتقول فى النسب إلى أُسَيِّد ، وحُمَيِّر ، ولُبَيِّد : أُسَيْدِيٌّ ، وحُمَيْرِيٌّ ، ولُبَيْدِيٌّ[5] .

=لأنك إن حذفتَ الياءَ التى تلى الميمَ صِرْتَ إلى مِثْل أُسَيْدِيّ فتقول: مُهَيميّ ، فلم يكونوا ليَجمعوا على الحرف هذا الحَذفَ . . . فكان تَرْكَ هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء تَميم ، وفَصلتْ بين آخِرِ الكلمة والياء المشدّدة ، فكان أَحَبَّ إليهم مما ذكرتُ لك ، وخَفَّ عليهم تركُها لسكونها ، تقول : مُهَيّيمِيٌّ فلا تَحذف منها شيئا ، وهو تصغير مُهَوَّم" .

(١) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص.١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : أُسَيِّد ، كما سيأتى بعد قليل .

(٣) إنما قَلّ مافى هذه الصحيفة السابقة (٢٧ب) ، نظرا لأن معظمه قد نُقل إلى موضع آخَر ، وهذا المنقول هو الجواب عما ذهبتْ فاؤه ، المذكور فى ص.٢ من هذا المحقِّق . وأنظر : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) فى الأصل : (يثبت) بالياء ، تحريف .

(٥) انظر حكم النسب إلى ماقبل آخره ياء مشدّدة ، فى : شرح الشافية : ٣٢/٢-٣٥ ، وابن يعيش : ١٤٧/٥ ، والتصريح : ٣٣٠/٢ ، والأشمونى : ١٨٤/٤ ، والهمع : ١٩٤/٢ ، والتبصرة : ٦٠٤/٢ .

ولايجوز أن تُحذف الياءُ الساكنة ، لأ [نّه][1] يَصير إلى مثْل ماكنتَ فيه من الثقَل أو أثقل ، لأنه يصير ياءً متحركة قبلها حركة وذلك يَثقل فى سائر الكلام حتى تُقلَب الياءُ على حركة ماقبلها[2] .

والنسبُ إلى سَيّد : سَيْدِىٌّ ، وإلى ميّت : مَيْتِىٌّ[3] ، وإلى هَيّن ولَيّن : هَيْنِىٌّ ولَيْنِىٌّ ، وإلى طَيّب : طَيْبِىٌّ .

ومما خُفِّف فى غير النسب قولهم : هَيْنٌ ، ولَيْنٌ ، ومَيْتٌ ، وطَيْبٌ[4] .

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) لو قارنتَ بين تفسير الرمانى للثقَل المترتب على حذف الياء الساكنة دون المتحركة وبين تفسير سيبويه لذلك ، لَوجدتَ اختلافا بين الرجلين :
فالرمانى يفسّر الثقل بوُجود ياء تَستحق الإعلال بقلبها ألفا ولم تُعَلّ .
أما سيبويه فيفسّره بأمرين : تَوالى أربع حركات فى كلمة ، وتقارُب الياءات والكسرتين (انظر نصه فى هـ ٤ ص٢٠٢) .
فبالمقارنة ترى : أن الأمر الثانى من تفسير سيبويه يلتقى مع تفسير الرمانى فى كونه مترتبا على تفسير الرمانى ، لأن وجود ياء تستحق الإعلال ولم تعلّ -وهو تفسير الرمانى- قد تَرتب عليه تقارب الياءات والكسرتين الذى هو تفسير سيبويه ، فلو أعلّتْ الياءُ لما وُجدتْ ياءات متقاربة وكسرتان . وبهذا يظهر لك أن الرمانى كرجل منطقى يميل إلى تأصيل الأشياء .
وأما الأمر الثانى من تفسير سيبويه للثقل وهو تَوالى أربع حركات فى كلمة ، فالظاهر أنه لم يَرُقْ للرمانى ولذلك عدل عنه ، لأن ذلك غير محذور مادام قد ترتب على حذف بعض الحروف على نحو ما فى : عُلَبِطٌ ، المحذوفة الألف من : عُلابِط . وبهذا يَظهر لك أيضا أن الرمانى رجُل وَرِع يقول مايراه ويَمضى دون أن يعرّض بأحد .
انظر فى حَد عُلَبِط من عُلابِط : الكتاب : ٢٨٩/٤ ، والمنصف : ١/ ٢٧ ، وشرح الشافية : ٤٩/١ ، واللسان : ٩/ ٢٣٠ .

(٣) فى الأصل : (ميّتى) بتشديد الياء ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (وليّن وميّت وطيّت) بتشديد الياء . والصواب يدلّ عليه السياق ، والسؤال (فى ص ٢٠٣) ، ونص سيبويه (فى هـ ٢ منها) .

كما قال الشاعر :

هَيْنُونَ لَيْنُونَ أَيْسارٌ بَنُو يَسَرٍ . . سُوَّاسُ مَكْرُمَةٍ أَبْناءُ أَيْسارِ[1]

وهذا دليل على أنه يجب أن يَلزم التخفيفُ فى النسب إذ[2] جاز فى غيره .

فأماّ النسب إلى طَيِّىء فقياسه : طَيِئِىٌّ مِثْل طَيْعِىّ[3] ، إلا أنهم

---

(١) البيت فى الكامل : ٤٧/١ ، والأمالى للقالى : ٢٣٩/١ ، والتنبيه على اوهام أبى على فى أماليه ، للبكرى : ٧٣ ، ومعجم الشعراء : ٣٠٦ .
اللغة : اليَسَر : اللّين والسهولة والسماحة ، وأيْسار : جمع يَسَر ، كجمل وأجمال . سُوّاس مكرمة : قُوّام على المكارم يتولّون أمرها ويلازمونها لأنها من خُلقهم وسجّيتهم ، والمفرد : ساسٌ ، يقال : رجل ساسٌ وقوم سُوّاس ، وأصله : سائس ، كصاف وصائف .
ويُروى : (ذوويسر) كما فى الكامل ، ويروى : (ذووكرم) كما فى الكامل (٤٨/١) والأمالى ، والتنبيه ، ومعجم الشعراء .
والشاهد فيه : حذف الياء المكسورة من المُدغَم فى (هَيْنُونَ لَيْنُونَ) تخفيفا فى غير النسب .
وقائلة : عُبَيْد بن العَرَنْدَس الكلابىّ يمدح بعض الغَنَويّين ، كما ُي الكامل والتنبيه . ونُسب أيضا للعرندس نفسه لا لابنه ، كما فى الأمالى ومعجم الشعراء .
والبيت من البسيط ، وهو من شواهد الرمانى الزائدة على مافى الكتاب . انظر نص الكتاب فى هـ ٢ ص ٢٠٣.
(٢) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .
(٣) طَيْعِىّ : لفظ لامعنى له أتى به لتقدير اللفظ فقط لكلمة (طَيْئِىّ) . وسيبويه والقدماء يأتون بمثل هذه الألفاظ التقديرية للكلمات المشتملةَ على الهمزة ، بحيث يكون اللفظ المقدَّر به على هيئة الكلمة المقدَّرة ، ومن مادتها ماعدا الهمزة فتقابل بالعين . فيقولون مثلا : شَنُوءة بتقدير : شَنُوعة .
انظر الكتاب فى هذا الباب : ٣٧١/٣ ، وفى باب آخر : ٣٣٩/٣ .

يقولون : طائِيٌّ ، فيُبْدلون من الياء الساكنة ألفاً لثقَل[1] الذى حدث فى الاسم بالهمزة بعد الياء ، فيُبْدِلون حرفا مناسبا لها هو أخَفُّ منها[2] .

والنسبُ إلى مُهَيِّم : مُهَيِّمِيٌّ ، لايُحذف منه شىءٌ لئلاّ يُجْحف بالاسم بحذف حرفين منه ، مع أن الياء التى قبل آخره مَدّةٌ تُمكِّن[3] الحرف كما تُمكِّنه الحركةُ . ولو[4] حُذفتْ الياءُ الآخِرةُ لصار إلى : مُهَيْمِىّ ، كقولك : سَيِّدِىّ ، فكان يَلزمه الحذفُ للياء المتحركة ويَخرج بحذف ياءين عن القياسِ المطَّرِد إلى الإجْحاف بالاسم ، فتُنُكِّبَ هذا ، وكان تركُه على لفظه أحقَّ به لهذه العِلّة .

وهو[5] تصغير مُهَوَّم[6] : الياءُ الأولى ياءُ التصغير ، والثانية مُنقلبة للياء الساكنة قبلها وهى فى موضع حركة لِما يُوجبه بِناءُ التصغير مِنْ فُعَيْعِيل .

---

(١) كذا بالأصل بدون تعريف باللام ، وكلاهما صحيح .

(٢) تقدمت مسألة النسب إلى طىّء أيضا فى ص ٥٨ ، ٥٩ ، وانظر كذلك : هـ ١ من الثانية .

(٣) فى الأصل : (يمكن) بالياء ، تحريف . وهى كذلك بالياء فى تاليتها أيضا ، وبالياء أو بالتاء فى هذه التالية صحيحة . وأثبتُّها بالتاء لمشاكلة سابقتها .

(٤) الأولى : فلو ، بالفاء ، لأن مابعدها تمثيل وتوضيح للعلّة الأولى- وهى الإجحاف بالاسم- وترتيب عليها .

ولعلّ الرمانى لم يأت بالفاء لأن ماذكره بعدُ ليس مباشرا لما هو توضيح وتمثيل له ، وإنما هو مفصول منه بالعلة الثانية وهى كون الياء مدّة تمكّنُ الحرف .

(٥) أى مُهَيِّم .

(٦) فى الأصل : (موهم) ، تحريف . وانظر كيف صار مُهَوَّم إلى مُهَيِّم فى هـ ٣ ص ٢٠٣ .

بابُ النسب إلى مالَحِقتْه الزائدتان من الجَمْع[1]

الغرض فيه : أن يُبينَ مايَجوز في النسب إلى مالَحِقتْه الزائدتان للجَمعْ- مماَ لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى ما لحقته الزائدتان في [الجمع][2] ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يَجوز أن تَثبت علامةُ التثنية والجمع فى النسب؟ ولم لايجوز أن يكون فى الاسم رَفْعانِ؟ ولا نَصْبانِ ، ولاجَرانِ؟ وهَلْ ذلك لأنه مُناقض لأصْل ماوُضع عليه الإعرابُ مِنْ نهاية الإيجاز إذْ يَدُلّ بحركة علىَ مَعْنًى يُعاقِب[3] معنًى آخَر فى الاسم؟

وما النسبُ / إلى مَنْ اسْمُه رَجُلانِ ، أو مُسْلِمُونَ؟ ولم وجب فيه : رَجُلِىٌ ، ومُسْلِمىٌ؟.[4] ٢٨/٤ ب

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٧٢/٣) :
"هذا بابُ مالَحِقتْه الزائدتان للجَمْع والتثنية"
هذا ، وقد اكْتفى الرمانى فى ترجمته بذكر كلمة (الجَمْع) عن ذكر كلمة (التثنية) وإن كان الباب لهما ، لأن الحكم فيهما هنا واحد .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من الأصل العامّ فى أول الجواب ، ومن العنوان والغرض قبلُ .

(٣) فى الأصل : (تعاقب) بالتاء ، تحريف .

(٤) الكتاب (٣٧٢/٣) : "وذلك (أى مالَحِقتْه الزائدتان للجمع والتثنية) قولك : مُسْلمون ورَجُلان ونحوهما ، فإذا كان الشَىء من هذا اسْمَ رجُلٍ فأضفتَ إليه حَذفتَ الزائدتين : الواو والنون ، والألف والنون ، والياء والنون . لأنه لايكون فى الاسم رَفْعانِ ونَصْبانِ وجرّانِ ..وذلك قولك : رَجُلِىٌّ ، ومُسْلِمِىّ ".

وكم وَجْهاً يجوز فى النسب إلى قِنَّسْرِين ، ويَبْرِين[١] ؟ ولم جاز فيه : قِنَّسْرِىٌ ويَبْرِىٌ ، وقِنَّسْرِينِىٌ ويَبْرِينِىٌ ؟

ومانظيره من : غِسْلِينِىٌ وسُرَيْحِينِىٌ ، فى غِسْلِينٍ وسُرَيْحِينٍ[٢] ؟ [٣]

---

(١) قِنَّسْرِينُ - بكسر القاف والنون المشدّدة مكسورةً أو مفتوحة - : بَلَد بالشام . اللّسان .

ويَبْرِينُ- بفتح الياء وسكون الباء وكسر الراء فياء مدّ ثم نون- : موضع ، يقال له : رَمْل يَبْرِين ، ويقال فيه : أَبْرِين . اللسان .

وفى معجم ياقوت : يَبْرِين ، وأَبْرِين : قرية بالبحرين ، بحذاء الإحساء . ويَبْرِين أيضا : قرية من قرى حلب .

(٢) الغِسْلِين : مايُغْسَل به الشيء ، ومثله الغُسالة . والغِسْلِين فى القرآن الكريم : مايَسِيل من جُلود أهل النار من قَيْح وغيره . والغسلين : من طعام أهل النار ، وقيل : هو وصف بمعنى : شديد الحرّ . والغسلين : مايَخرج من الجُرْح عند غسْله . اللسان .

وسُرَيْحِين : تصغير سِرْحان : وهو الذئب ، وقيل : الأسد أيضا . وسِرْحان الحَوضْ : وسطه . اللسان .

(٣) الكتاب (٣٧٢/٣) : "مَنْ قال من العرب : هذه قِنَّسْرُونَ ، ورأيتُ قِنَّسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ ، ورأيتُ يَبْرِينَ

قال : يَبْرِىٌ ، وقِنَّسْرِىٌ . وكذلك ماأشْبَهَ هذا .

ومَنْ قال : هذه يَبْرِينُ- قال : يَبْرِينِىٌ كما تقول : غِسْلِينِىٌ ، وسُرَيْحِينُ : سُرَيْحِينِىٌ .

فأَمَا قِنَّسْرُونَ ونحوها فكأنهم أَلحَقوا الزائدتين قِنَّسْرَ ، وجَعَلوا الزائدة التى قبل النون حرف الإعراب ، كما فعلوا ذلك فى الجمع" .

الجوابُ عن الباب الأول[1] :

الذى يَجوز فى النسب إلى مالَحقتْه الزائدتان[2] فى الجَمْع[3] : حذفُ الزيادتين للجمع . ولايجوز أثباتُهما ، لأنه لايَجتمع فى اسم علامتان للإعراب[4] .

وإنما لم يَجُز ذلك : لأنه يجب أن يكون على نهاية الإيجاز لاطّراده فى كلّ اسم متمكّن ، مع لحَاقِه بعد تَّمام حُروف الاسم فيَقتضى أنَ يكون بالحركات فى الأصل على نهاية الأيجاز ، ومع المُعاقَبة التى تكون بعلامات الإعراب بحسب المعانى المُتعاقِبة فى الاسم . وكلٌّ واحد من هذه الأوجه الثلاثة يَقتضى نهاية الإيجاز :

لأن ماكثُر حتى كان فى كلّ اسم متمكّن يَقتضى الإيجاز ، وما كان بعد تمام الاسم بحروُفه يَقتضى الحركات التى هى أوْجَز من الحروف أو ماشاكَلها[5] فى الأيجاز إذا لم يمكن الحركات ، وأما التعاقُب فيَقتضى

---

(١) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص.١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) فى الأصل : (الزيائدتان) ، تحريف . وماأثبتّ يُشاكِل نظيرها فى العنوان ، والغرض ، والسؤال العام فى أول عنصر المسائل .

ويمكن تصويب الكلمة إلى : الزيادتان ، لتُشاكِل نظيرها التالى ، ولكن ماأثبتّ أولى لأن العنوان ، والغرض ، والسؤال العامَ ، والأصل العام قد جرَى الرمانى على توحيد صيغها .

(٣) مثل : مُسْلِمونَ ، كما سيأتى .

(٤) إحداهما : علامة التثنية والجمع ، والأخرى : الحركة التى على ياء النسب إذ إعراب المنسوب يكون عليها .

(٥) (ما شاكَلها) معطوف على كلمة (الحركات) .

التخفيف بالإيجاز لأنه بمنزلة رَفْعُ حَجَرٍ ووَضْعِ حَجَرٍ فى مَوْضِعِه وذلك أَثْقلُ من اسْتِمْراره على لزُومِه مَوْضِعَه بزيادة العَمَل الذى يُحتاج إليه فى التَنْقيل له ومَوْضِعُ الإيجاز لايجوز أن يكون فيه التكثير إلاّ على طريق الفَساد لأنه على خلاف مايقتضيه الصوابُ فى الكلام وما تقتضيه[1] الحِكْمةُ له . فلهذه العلّة لم يَجُز أن يكون فى الاسم الواحد إعْرابانِ لأنه موضعُ إيجاز على أتمّ مايمكن فيه بالدلائل التى ذكرنا .

والنسبُ إلى إنسانٍ اسْمُه رَجُلانِ : رَجُلِيٌّ ، وإلى إنسان اسْمُه مَسْلمُون : مُسْلِميٌّ ، بحذف الزيادتين فى كلّ ماكان على هذا القياس للعلّة التى بَيّنا[2] ./ ٢٩/ ب

والنسبُ إلى قِنَّسْرينَ يَجوز فيه وجهان :

فـمَنْ قـال من العرب : هذه قِنَّسْرُون- فإنه يجيء على أصْله : قِنَّسْرِيّ ، بحذف الزيادتين كما بيّنا .

ومَنْ قال منهم : هذه قِنَّسْرينُ- فإنه يجيء على أصله : قِنَّسْرِينِيٌّ ، كما تقول فى غِسْلِينِ : غِسْلِينِيٌّ .

وكذلك يَبْرِينُ يجوز فيه الوجهان على مابَيّنا[3] .

---

(١) فى الأصل : (يقتضيه) بياء المضارعة . والتاء أرجع . انظر : التصريح وياسين : ٢٧٩/١ ، والصبان : ٥٢/٢ .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٢٩ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٢٨ب) . والسرّ فى هذا هو ماذكرته فى هـ ص .

(٣) انظر حكم النسب إلى مالحقتْه الزائدتان فى التثنية والجمع ، فى : شرح الشافية : ٩/٢-١٣، ٨١ ، وابن يعيش : ١٤٤/٥ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨٣/٤ ، ١٩٩ ، والهمع : ١٩٢/٢ ، والتبصرة : ٦٠١/٢ .

بابُ النسب إلى مالَحِقتْه التاءُ للجَمْع[1] .

[الغرض فيه : أن يُبيّن مايَجوز فى النسب إلى مالَحِقتْه التاءُ للجمع][2]- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى النسب إلى مالحقتْه التاءُ فى الجمع ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز أن تَثبت التاءُ فى النسب؟

وما النسبُ إلى مُسْلمات ، وتَمَرات إذا كان كلٌّ واحد منهما اسْماً عَلَماً؟ ولم وجب فيه : مُسْلِمِىٌّ ، وتَمَرِىٌّ؟ وما شاهدُ ذلك مِنْ قول العرب فى أذْرِعاتٍ[3] : أذْرِعِىٌّ ، وفى عَانَاتٍ[4] : عانِىٌّ؟.[5]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٧٣) :
"هذا بابُ الإضافة إلى كلّ اسْم لَحِقتْه التاءُ لِجَمْع"

(٢) زيادة يستقيم بها منهج الرمانى فى الالتزام بذكر العنصر الثانى من العناصر الأربعة التى يقول عليها البابُ من شرحه لكتاب سيبويه ، وهذا العنصر هو (الفَرَضُ) ، على أن تكون الصيغة موحّدة فى (العنوان ، والغرض ، والسؤال العام فى أول المسائل ، والأصل العام فى أول الجواب) .

(٣) أذْرِعاتُ ، ويَذْرِعاتُ : بلد بالشام . اللسان .

(٤) عانَاتُ : جمع عَانة ، وهى قرية من قرى الجزيرة . اللسان .

(٥) الكتاب (٣/٣٧٣) : "وذلك (أى الاسم الذى لحقتْه التاءُ للجمع) : مُسلمات ، وتَمَراتٌ ونحوهما . فإذا سُمّيتَ شيئا بهذا النحو ثُمّ أضفتَ إليه قلتَ : مُسْلَمِىٌّ ، وتَمَرِىٌّ، وتَحذف كما حذفتَ الهاءَ . . .
وَمِثْلُ ذلك قول العرب فى أذْرِعات : أذْرِعىٌّ ، لايقول أحد إلاّ ذاك . وتقول فى عَانات : عانِىٌّ ، أجْرَيتْ مُجرى الهاء ، لأنها لحقتْ لجمع مؤنث ، كما لحقتْ الهاءُ الواحدَ للتأنيث . . ."

وما النسب إلى مُحَيٍّ[١]؟ ولم جاز فيه : مُحَيِّيٌّ ، ومُحَوِيٌّ؟ ولم أَدخلَ[٢] هذه المسألة فى هذا الباب؟ وهل ذلك لأنها نظيرتُه فى لزوم حذف حرفين إذا قلتَ : مُحَوِيٌّ وهو أَجْوَدُ الوجهين . وقد قِيل : إنها وَقعتْ فى الكتاب وليست من الباب ، كأنه كُتِبَ جوابُ الأخفش فيها أو غيرِه مِنْ أهل العِلْم[٣]؟

والجوابُ عن الباب الثانى[٤] :

الذى يَجوز فى النسب إلى مالَحِقتْه التاءُ للجَمْع[٥] : حذفُ التاءِ والألِف ، لأنهما زِيدا مَعاً ويُحذفان معاً كما زِيدا معاً .

ولايَجوز ثُبوتُ التاء فى النسب لأنها بمنزلة هاءِ التأنيث والهاءُ لاتَثبت فيه أصْلاً لِما بَيَّنا قبلُ[٦] . وأماَ التاءُ فهى أشْبَهُ شىءٍ بها فلابُدَّ مِنْ حذفها فى النسب .

فتقول[٧] فى مُسْلماتٍ : مُسْلِمِىٌّ ، وفى رَجُلٍ اسْمُه تَمَراتٌ : تَمَرِىٌّ . ولو نَسبتَ إلى الجمع قلتَ : تَمْرِىٌّ ، لأنك تَردّه إلى الواحد .

---

(١) مُحَيٌّ : اسم فاعل مِنْ : حَيَّا يُحَيِّى ، فهو مُحَيِّ . ثم حُذفتْ الياءُ الأخيرة كياء قاضٍ .

(٢) أى سيبويه . انظر نصه فى الحاشية التالية .

(٣) الكتاب (٣٧٣/٣) : "وتقول فى الإضافة إلى مُحَيٍّ مُحَيِّىّ ، وإنْ شئتَ قلتَ : مُحَوِيٌّ" .

(٤) انظر فى سِرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٥) مثل : مُسْلماتٍ ، كما سيأتى بعد قليل .

(٦) انظر هذا البَيان : فى ص ٦٠، ٧٦.

(٧) فى الأصل : (فيقول) بالياء ، تحريف .

وشاهدُ ذلك من كلام العرب قولُهم فى أَذْرِعاتٍ : أَذْرِعِيٌّ ، وفى عاناتٍ : عانِيٌّ[1] .

والنسبُ إلى مُحَىٍّ : مُحَيِّيٌّ ، والأَجْوَد : مُحَوِيٌّ[2] .

وأَجْوَدُ القولين فيه يُشْبه هذا البابَ فى لزُوم حذفِ حرفينِ : الياء الأخيرة لأنها كياء قاضٍ[3] ، ثم حذف الياء الساكنة لأنها كياء أُمَيّة[4] . والبابُ يَدخل فيه النظيرُ والمُشَبَّهُ ليَلْحَقَ حُكْمَه حكمُه ، ويَدخل فيه المُلْتَبِسُ به الذى يُوهِم اتّفاقَ الحكمِ فيه ليُفْرَقَ[5] بَيْنَه وبينه بالدّلائل التى تُوجِب الفَرْقَ .

* * *

---

(١) انظر حكم النسب إلى مالحقتْه التاءُ للجمع ، فى : شرح الشافية : ٧/٢ ، ٨٠ ، والتصريح : ٣٢٩/٢ ، والأشمونى : ١٨٣/٤ ، ١٩٩ ، والهمع : ١٩٢/٢ ، والتبصرة : ٦٠١/٢ .

(٢) انظر حكم النسب إلى مُحَىٍّ ، فى : شرح الشافية : ٤٥/٢ ، وابن يعيش : ١٥٣/٥ ، والأشمونى : ١٨٠/٤ .

(٣) انظر حكم النسب إلى قاضٍ ونحوه ، فى: ص ٨٤ .

(٤) انظر حكم النسب إلى أُمَيّة ، فى: ص ١١٠ .

(٥) فى الأصل: (ليفرّق) بتشديد الراء على البناء للمجهول أيضا ، مِنْ: فَرّقَ يُفَرّقُ . وكِلا الضبطين صحيح .

بابُ النسب إلى الاسْمِ المُركَّب[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى النسب إلى الاسم المُركَّب - مما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى الاسم المركب ، وما الذى لا يجوز ، و لم ذلك ؟

ولم لا يجوز إلا حذفُ الثانى من الاسْمَيْنِ ؟ وهل ذلك لأنه نظيرُ هاء التأنيث فى أنه زائد على الأول لَحِقَه بعد تَمامِ بنائه ، وفُتِحَ آخِرُه كفتحته لهاءِ التأنيث حتَى يَدُلَّ[3] على التركيب المستمرِّ على هذا المنهاج ؟

وما النسب إلى رجُل اسْمُه خَمْسةَ عَشَرَ ، وإلى مَعْدِى كَرِبَ ؟ ولم وجب فيه خَمْسِىٌّ ، ومَعْدِىٌّ ؟.[4]

ولم جاز أن يجئ مِثْلُ : أيادِي سَبَا[5] وهو على ثمانية أحرف لا

---

(١) أى المَزْجِىّ . وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٧٤) :
"هذا بابُ الإضافة إلى الاسمين اللذين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخَر فجُعِلاً اسْماً واحداً"

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أى فَتْحُ آخِرِ الاسم الأول من المركب .

(٤) الكتاب (٣/٣٧٤) : "كان الخليل يقول : تُلقِى الآخِرَ منهما (أى من الاسين المركبين تركيب مَزْجٍ) كما تُلقِى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة : حَضْرَ مَوْتَ . .

فمِنْ ذلك : خَمْسةَ عَشَرَ ومَعْدِى كَرِبَ فى قول مَنْ لم يُضِفْ . فإذا أضفتَ قلتَ : مَعْدِىٌّ ، وخَمْسِىٌّ . . . " .

(٥) أيَادِى سَبَا : سَبَأ : اسم رجُل يَجمع عامّة قبائل اليمن ، وهو سبأ بن=

نظير له في الاسماء ، ومثلُ : شَغَرَ بَغَرَ[1] وفيه تَوالي ستّة أحرف متحركة ، وكلٌّ ذلك خارجٌ عن حدِّ الأسماء ، فلِمَ احتُمل ذلك الاسمُ المركب ولم يُحتمل مثل : كهيعص[2] أن يكون اسْماً للسُّورة على هذه الطريقة حتى وجبتْ الحكايةُ ؟ وما في ذلك مّما يَقتضي الحذفَ لا محالّة؟

ولم صار / هذا يَجوز لأنه مُشْبِهٌ[4] للمضاف من نحو : صاحِبُ ٢٩/٤ أ[3] جَعْفَرٍ ، وقَدَمُ عُمَرَ ؟

ولم كان المضافُ أقْوَى منه في هذا الوجه حتّى صار أَصْلاً له؟ وهل

=يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطاب .

وقيل : سبأ : مدينة بِلْقِيس باليمن .

والأيادي : جمع الأيْدي ، والأيدي : جمع اليَد ، واليَدُ هنا : الطريق ، أو النعمة ، أو الفرقة والجماعة ، أو القوّة . وكلّ هذا يصحّ هنا ، فأهلُ سبأ لمّا أذهبَ الله جنتهم وأغرق محلّتهم ومزّقهم في الأرض كلّ ممزّق هاموا في كل طريق وتفرقّ جمعهم وتبدّدت نعمهم وقوتهم . فضُرب بهم المثل في الفُرقة ، يقال : ذهبوا أيادي سَبَا ، أي متفرقين . اللسان : (سبأ ، سبا ، يدى) .

(١) شَغَرَ بَغَرَ : يقال : ذهب القوم شَغَرَ بَغَرَ ، أي متفرقين في كلّ وجه . وشَغَرَ : من الشَّغر ، وهو التفرقة . وبَغَرَ : من بغَرَ النجم يَبْغُر بُغُورا ، أي سَقط وهاجَ بالمطر . ففي سقوط النجم وهياجه تفرُّق جماعته . أو من بَغِرَ : الرجل بَغَرا ، وبغِر بغَراً : أي شَرِب ولم يَرْوَ وأخذه من كثرة الشرب داءٌ . فهذا داء والتفرق داء . انظر اللسان : (بغر ، شغر) .

(٢) سورة مريم : ١ .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٢٩) في حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٢٩ب) . والسّر في هذا ماذكرتُه في هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) في الأصل : (مشبّه للمضاف) بتشديد الباء ، تحريف .

ذلك لأن المضاف يُحتاج فيه إلى احتمال هذا الطُول مِنْ أَجْل المَعانِي ، مع أن المضاف إليه لايَلزم فى كلّ حالٍ ؟[1] .

ولم جاز : حَضْرَمِيٌّ فى حَضْرَمَوْتَ ، و : عَبْدَرِيٌّ فى عَبْد الدّار[2] ؟ ولم لايقاس على مِثْل هذا ؟.[3]

وما النسبُ إلى رجُل اسْمُه اثْناَ عَشَرَ ؟ ولم جاز فيه : ثَنوِيٌّ ، واثْنِيٌّ ؟

ولم لايَجوز النسبُ فى قولك : اثْناَ عَشَرَ التى للعَدَدِ ، ولا الإضافةُ ؟.[4]

---

(١) الكتاب (٣٧٤/٣) : "ويَجىء مِن الأشياء التى هى مِنْ شيئين جُعلا اسْماً واحدا مالايكون على مثاله الواحدُ ، نحو : أيَادِى سَبَاَ ، لأنه ثمانيه أحرف ، ولم يجىء اسمُ واحد عدتُه ثمانيةُ أحرف .

ونحو : شغَر بَغَرَ ، ولم يكَن اسمُ واحد توالتْ فيه ولا بعدّته من المتحركات مافى هذا ، كما أنه قد يجىء فى المضاف والمضاف إليه مالايَكون على مثاله الواحدُ ، نحو : صاحبُ جَعْفَرٍ ، وقَدَمُ عمَرَ . . . " .

(٢) حَضْرَ مَوْتَ : بلد ، وقبيلة أيضا . اللسان : (حضر ٢٧٨) .

وعَبْد الدّار : بَطْن من قريش . اللسان : ٣٨٧/٥ .

(٣) الكتاب (٣٧٤/٣) : "وقالوا : حَضْرَمِيٌّ كما قالوا : عَبْدَرِيٌّ ، وفَعلوا به مافَعلوا بالمضاف" .

وانظر - مع هذا النص السابق - النصّ المذكور فى الباب التالى فى هـ ٣ ص ٢٢٩.

(٤) الكتاب (٣٧٤/٣) : " وسألته (سيبويه يسأل الخليلَ) عن الإضافة إلى رجُل اسْمُه اثْناَ عَشَرَ ، فقال : ثَنَوِيٌّ فى قولِ مَنْ قال : بَنَوِيٌّ فى ابْنٍ ، وإن شئتَ قلتَ : اثْنِيٌّ فى اثنين ، كما قلتَ : ابْنِيٌّ . وتحَذف عَشَرَ كما تَحذف نُونَ عِشْرِين ، فتُشَبِّهُ عَشَرَ بالنون كما شَبَهْتَ عَشَرَ فى خَمْسَةَ عَشَرَ بالهاء .

وأماَ اثْناَعَشَرَ التى للعَدَدِ فلا تُضاف ولا يُضاف إليها" .

والجوابُ عن الباب الثالث[1] :

الذى يَجوز فى الاسم المُركَّب[2] : حذفُ الثانى والنسبُ إلى الصَّدْر[3] ، لأن الثانى زائدُ على الأول بمنزلة حُروف الزيادة التى يَلزم حذفُها دُون الأصل .

ولايَجوز أن يَثبت الثانى أصْلاً كما لاتَثبت[4] هاءُ التأنيث أصلا ،

---

(١) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) أى المَزْجِىّ ، مثل : خَمْسة عَشَرَ ، عَلَما ، كما سيأتى .

والرمانى إنما قال : " . . فى الاسم المركبُ "ولم يقل : " . . فى النسب إلى الاسم المركب" ، مُخالف بذلك منهاجَه الصارم فى أخذ صيغة عنوان الباب - ماعدا كلمة (باب) طَبعا- فى كلٍّ من : الغَرَض ، والسؤال العام فى أول المسائل ، والأصل العام فى أول الجواب . ولعلّ ذلك - فيما يبدو لى - لذكره كلمة (النسب) بعدُ ، فلو أخذ بمنهاجه المشار إليه لكان فى الأسلوب تكرار لاداعى إليه . وقد يكون مع ذلك أيضا أنه كنحوى أراد بما صنع أن يُشعِرنا بما تَقرّر عند النحاة من أن الخروج على المنهج الموضوع لايكون إلا لضرورة تدعو إليه .

(٣) وهناك أوجه أخرى :

فأجاز الجرمىّ النسبَ إلى الأول أو إلى الثانى أيهما شئتَ ، فتقول : بَعْلِىٌّ ، أو بَكّىٌّ . وأجاز بعضهم النسب إليهما معا مُزالا تركيبهما ، فتقول : بَعْلِىٌّ بَكّىٌّ ، وعليه أبو حاتم . وأجاز بعضهم النسب إلى المركب من غير حذف إذا خَفّ اللفظ ، فتقول : بَعلَبَكّىّ . وهناك وجع خامس وهو ماكان على طريق النحت من الاسمين ، فتقول : حَضْرَمِىٌّ ، وسيأتى هذا الوجه فى الرمانى ص ٢٢٣. وانظر ايضا ص ٢٢٩.

انظر الأشمونى : ١٩٠/٤ ، والتصريح : ٣٣٢/٢ ، وشرح الشافية : ٧٢/٢ ، والهمع : ١٩٣/٢ ، والتبصرة : ٦٠٢/٢ .

(٤) فى الأصل : (يثبت) بالياء . والتاءُ أرجح لكون الفاعل مؤنثا مجازيا إذ تحدث عنه الرمانى بعدُ بأسلوب التأنيث فى "تَلحق الهاء . . ماقبلها لتدل باستمرارها" ، ولِمُشاكلة (تلحق) . وانظر : شرح شذور الذهب : ١٧٤ .

لأنه يَلْحَق بعد تَمام الأول ببنائه كما تَلحق الهاءُ على هذا التقدير ، ويُفْتَح له ماقبلَه كما يُفتح للهاء ماقبلها لتَدُلّ[1] باستمرارها على منهاج واحد على معنًى الزيادة . فقياسُهما سواءٌ فى هذا الباب .

والنسبُ إلى رجُل اسْمُه خَمْسةَ عَشَرَ : خَمْسِيٌّ ، بحذف الاسم الثانى ، لما أنه بمنزلة الهاء . ويَلزم ذلك فى كلّ مركَّب[2] ، فيَبْقَى[3] خَمْسَةَ ، فيَلْزمُ حذفُ الهاءِ لأنه/لا يجوز ثُبوتُها فى النسب أصلا . ٣/٤. أ[4]

وليس ذلك بمنزلة الترخيم[5] الذى يُحذف فيه الاسم فقط ، فتقول فى ترخيم خَمْسةَ عَشَرَ[6] :

---

(١) أنت ترى أن الرمانى قد استعمل هذه الدلالة على مدلولها بجانب المشبه به ، على حين أنه قد استعمل هذه الدلالة فى (المسائل) بجانب المشبه ، وذلك ليجمع بين الدلالتين بأوجز مايمكن . وهذه سِمَةٌ من سِمات هذا الشرح الرمانى .

(٢) انظر حكم النسب إلى الاسم المركب ، فى : شرح الشافية : ٢/٧١ ، وابن يعيش : ٦/٦ ، والأشمونى : ٤/١٩٠ ، والتصريح : ٢/٣٣٢ ، والهمع : ٢/١٩٢ ، والتبصرة : ٢/٦٠٢ .

(٣) الحرف الأول من الفعل بدون إعجام فى الأصل ، ويجوز أعجامه ياء أو تاءً وأثبتّه بالياء لأن الرمانى عبَّر قبلُ عن المحذوف من المركب بكلمة (الاسم) ، فعليه يكون هذا المعنى (الاسم) مُراعًى هنا أيضا بالنسبة لفاعل هذا الفعل ، فيبقى خمسة ، على معنى : فيبقى الاسم الذى هو خمسة .

(٤) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٣٠) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٢٩) . والسرّ فى هذا هو ماذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) الترخيم - كما عَرَّفه الرمانى - : "حَذْفُ آخِرِ الاسم للتخفيف ، من غير إخْلالٍ ولا إجْحافٍ " انظر شرح كتاب سيبويه ، للرمانى ٤/١٨٨٢ (رسالتنا للدكتوراه) .

(٦) أى عَلَماً .

ياخَمْسةَ أقبل .

والفرقُ بينهما : أن النسب أقْوَى على التغيير من النّداء لأنه يَتغيّر فيه المعنى ، ومع ذلك فلكَ أن لاَ تُرخِّمَ مافيه الهاءُ فتقول فى النداء : ياخَمْسةُ أقبلْ ، وليس لك أن لا تَحذف الهاءَ فى النسب أصلا - فقد حَصَلَ الفَرْق بما يَقتضى اختلافَ الحكم .

ويَجوز أن يَجيء فى المركَّب مِثلُ : أيادِي سَبَا وهو على ثمانية أحرف ليس فى الواحد مِثْله ، ويَجيء مثلُ : شَغَرَ بغَرَ وليس فى الواحد مثلُ تَوالِي متحركاته ، لأنه يُشْبِه المضافَ فى عَقْد أحد الاسمين بالآخر[1] .

وإنما كان المضاف هو الأَصْلَ فى هذا الباب ، لأنه يُحتاج إليه من جهة المعنى لأن الثانى يكون فيه مُعرِّفا للأول أو مُبيِّنا[2] بيانَ التعريف بالتخصيص الذى فيه . وليس كذلك الاسم المركب لأنه يَتّصل الثانى بالأول اتّصالَ بعضِ حُروفِ جَعْفَرٍ ببعض .

وإنما جازَ التركيبُ بحَقّ الشَّبَه لضَرْبٍ من التصرُّف فى وُجوه الدّلالات ، وليس كذلك المضاف لأنَه يُحتاج إليه للبيان عن المعانى المختلفة . ولهذا لم يَجُز أن يكون فى المركب أكثرُ من اسمين ، لأن

---

(١) أى والمضاف يجيء فيه مثل ذلك مما هو على ثمانيه أحرف أو ما توالت فيه ستة متحركات ، مثل : صاحبُ جَعْفَرٍ ، وقَدَمُ عُمَرَ . انظر المسائل ص٢١٦ ، ٢١٧، ونص سيبويه المذكور فى هـ ١ ص ٢١٨.

(٢) فى الأصل : (مبيناً) ، تحريف .

التركيب له بحقّ الشَّبَه فلا يُطلَقُ كما يكون فى المضاف[1] الذى هو له بحقّ الأصل .

وكلُّ هذا يُوجِب الحذفَ لا محالةَ فيهما ، إلاّ أنه ينفصل المضاف من المركب بأنّ مِن المضاف مايَجوز فيه حذفُ الأول[2] ، وليس ذلك فى المركب لعلّةٍ تُبيَّن فى باب المضاف[3] ، إن شاء الله تعالى .

ولايَجوز أن يكون مثلُ : كهيعص اسْماً للسُّورة على جهة المركب فى حَضْرَ مَوْتَ لأنها أسْماءٌ[4] اتّصلَ بعضُها ببعض ، ولكن يجوز أن يكون اسْماً للسُّورة على جهة الحكاية[5] ، لأن الحكاية يجب أن تُؤدِّى فيها الصُّورةُ كائنا ماكانت ، حتى لو سُمِّىَ إنسانٌ ببَيْت شِعْرٍ أو نصْفه لوجب أن تؤدّى صورتُه فيقال : هذا هَلْ غادَرَ الشُّعَراءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ[6] ، إذْ

---

(١) المضاف يمكن فيه أكثر من اسمين ، مثل العبارة التى سبقت فى كلام الرمانى وهى : " . . اتّصالَ بعضِ حروفِ جَعْفَرٍ . ." ففيها ثلاث إضافات . وكذا عبارته بعدُ : " . . بأخذِ بعضِ حروفِ كلّ واحدٍ . ." ففيها أربع إضافات .

(٢) مثل : ابن الزُّبَيْر ، تقول فيه : زُبَيْرِىٌّ ، بحذف المضاف ، كما سيأتى فى الباب التالى ص ٢٢٦.

(٣) وهو الباب التالى ، انظر ص ٢٢٦.

(٤) فى الأصل : (اسماً) بفتحتين فوق الميم ، تحريف .

(٥) انظر هذه المسألة فى مالاينصرف ، فى الكتاب : ٢٥٨/٣ .

(٦) هذا صدر بيت هو مطلع معلقة عنترة ، وعجزه :أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدارَ بعدَ تَوهُّم .

والبيت في الديوان : ١٥ ، وشرح القصائد العشر ، للتِّبْريزىّ : ٢٦٢ ، وشرح المعلقات السبع ، للزَّوْزَنىّ : ١٦٧ .

اللغة : المتردَّم : الموضع الذي يُسْترقع ويُسْتصلح لما اعتراه من الوهن .=

الحكايةُ يُحتاج إلى هذا المعنى على مابَيّناً .

ويجوز فى حَضْرَ مَوْتَ : حَضْرَمِىٌ كما جاز فى عَبْد الدّار / :عَبْدَرِىٌ ، ٤/٣١ب[1] لأن النسبَ لمّا كان يجوز أن يُغيَّر فيه الاسمُ المفرد من نحو قولهم فى النَّمِر : نَمَرِىٌ[2] ، وفى عَمٍ : عَمَوِىٌ[3] ، وفى حَنِيفة : حَنَفِىٌ[4] على قياس مطرد- جاز أن يغيَّر الاسمُ المركبُ بأخذ بعض حروفِ كلّ واحد منهما ليُبيَّن أن النسب إلى المركب لا إلى أحدهما دُونَ الآخَرِ . ومع ذلك فإنه لايقاس عليه لأنه نادرٌ فى بابهَ ، وإنما القياسُ على ما بدأنا به أولاً .

والنسبُ إلى رجُل اسْمُه اثْناَ عَشَرَ : اثْنِىٌ ، وثَنَوِىٌ . لأن عَشَرَ فى هذا الاسم لمّاَ قامت مَقامَ النُونِ[5] وجب أن يَجرى مجرى النسب إلى الاثنين فى حذف الألف والنون .

فأماَ اثْناَ عَشَرَ[6] الذى للعَدَدِ فلا يجوز أن يضاف ولا يضاف إليه :

=مِنْ : ردّمتُ الشئ ، إذا أصلحتُه .

والمراد : هل ترَك الشعراء لأحد معني لم يقولوا فيه . التوهّم : الإنكار ، أو الظن .

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣١ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٣.) . والسرّ فى هذا هو كما قلتُ سابقا فى هـ ٢ ص ١.٣ .

(٢) انظر هـ ٣ ص ١.٤.

(٣) انظر ص ١.٢.

(٤) انظر ص ٧٤.

(٥) انظر هذا التعليل أيضا-زيادة على نص سيبويه فى هـ ٤ ص ٢١٨ - فى : ابن يعيش : ٦/ ٢٥ ، والتصريح : ٢٧٣/٢ ، والأشمونى : ٤/ ٦٩ .

(٦) فى الأصل : (فأما اثنى عشر) ، تحريف .

أماَ امتناعُ الإضافة إليه[1] : فلأنه يَبطل معنى العَدَدِ ويَصير بمنزلة النسب إلى الاثنين[2] .

وأما إضافتُه إلى غيره : فلايجوز كما جاز فى خَمْسةَ عَشَرَكَ ، فلايجوز : إثناَ عَشَرَك[3] ، لأنه يَصير بمنزلة : مُسْلِمِينَك ، إذ عَشَرَ بمنزلة النون فى اثنين .

فقد بانَ : لِمَ لايَجوز أن يضاف ولايضاف إليه إذا كان للعدد ؟.

وليس النون التى قام (عَشَرَ) مقامها[4] بمنزلة التنوين الذى كان فى خَمْسةَ عَشَرَ[5] ، لأن (عَشَرَ) لم يَقم مقامه فيكونَ إنما حُذف التنوينُ لأن (عَشَرَ) وقع موقعه وقام مقامه ، وإنما حُذف للبناء كما حُذف من كَيْفَ وأيْنَ .

ولم يُحذف من قولك : اثْناَ عَشَرَ للبناء إذ الاسمُ معَرب ، تقول فيه : هذا اثْناَ عشرَ ، ورأيتُ اثْنَىْ عشرَ ، ومررتُ باثْنَىْ عشرَ . فسَبيلهُ سبيل

---

(١) أجازأبو حاتم السجستانى الإضافة إليه بإلحاق ياء النسب بكل واحد من جزئيه ، نحو : ثوبُ اثْنِىٌّ عَشَرِىٌّ ، أو ثَنَوِىٌّ عشرىٌّ وكذا أخواته من المركبات . انظر : شرح الشافيه : ٧٤/٢ ، وابن يعيش : ٧/٦ ، والهمع : ١٩٣/٢ .

(٢) انظر هذه المسألة أيضا فى مالاينصرف فى كتاب سيبويه : ٣٠٧/٣ ، وفى النسب فى شرح الشافية : ٧٣/٢ ، وابن يعيش : ٦/٦

(٣) انظر هذه المسألة أيضا فى (مالاينصرف) فى كتاب سيبويه : ٣٠٧/٣ ، وفى باب العدد فى التصريح : ٢٧٥/٢ ، وابن يعيش : ٢٦/٦ .

(٤) أى فى (اثنا عشر) .

(٥) شرع الرمانى ليجيب عن شُبهة مؤداها : إذا امتَنعت الإضافة فى (اثْنَا عَشَرَكَ) لوجود (عَشَرَ) القائم مقام النون التى يمتنع معها الإضافة ، فهلاَّ امتَنعت الإضافة فى (خمسةَ عَشَرَكَ) لوجود (عَشَرَ) أيضا . . . ؟

قولك : اثْنانِ ، واثنين فى الإعراب ، فلا يجب فيه حذف النون على هذا إلا بَخلَفٍ يقوم مقامها ، وليس كذلك التنوين لِماَ بَيّناَ من ذَهابِه للبناء .

* * *

بابُ النسب إلى المضاف[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن [2] ما يَجوز فى النسب إلى المضاف-مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب إلى المضاف ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايجوز إلاّ إسقاطُ أحد الاسمين ؟ وهل ذلك لأنه إذا كان يُحذف من الاسم الواحد حرفٌ للتخفيف[3] فحذفُ أحدِ الاسمين أحقُّ بذلك لأنه ٤/٣٢ أ زيادة على الاسم الآخَر وأشَدُّ فى التثقيل ، فهو أدْخَلُ/ فى الزيادة وأثْقَلُ بكثرة حروفه الزائدة على الأول ؟

وما الذى يُحذف منه الاسمُ الأول ؟ ومالذى يُحذف منه الاسمُ الثانى ؟ ولم اختَلف حُكْمُهما فى هذا ؟[4]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٧٥) :
"هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل(لتخفيف) بدون لام التعريف ، تحريف ، والصواب من الجواب ص ٢٢٨.

(٤) الكتاب (٣/٣٧٥) : " اعلمْ أنه لابُدّ من حذف أحد الاسمين (يَعنى من المضاف او المضاف إليه) فى الإضافة .
والمضاف فى الإضافة يُجْرَى فى كلامهم على ضربين :
فمنْه مايُحذف منه الاسم الآخِر ، ومنه مايُحذف منه الأولُ . . .
فأمّا مَايُحذف منه الأول : فنحو : ابنُ كُراعَ . . . تَجعل ياءَىْ الإضافة فى الاسم الذى صار به الأولُ مَعْرِفةً . فهو أبْيَنُ وأشهرُ إذ كان به صار معرفةً . . .
وأمّا مايُحذف منه الآخِر : فهو الاسم الذى لايُعرف بالمضاف إليه ، ولكنه=

ولم جاز النسب إلى الثانى والمعنى للأول ولم يَجُز تثنيةُ الثانى والمعنى للأول ؟ وهل ذلك لأن النسبة تَطلب الأعرفَ وليس كذلك التثنية ، فلهذا جاز فى أبى مُسْلِمٍ[١] :مُسْلِمِيٌّ والمعنى للأول ، ولم يَجُز : مُسْلِمانِ ولا : أبو مُسْلِمَيْنِ والمعنى للأول ؟[٢]

ومالنسبُ إلى ابْنِ كُراعَ ، وابن الزُّبَيْر[٣] ؟ ولم وجب فيه : زُبَيْرِيٌّ ،

=معرفةً كما صار معرفةً بزَيْدٍ ، وصار الأول بمنزلته لو كان علما مفردا ، لأن المجرور لم يَصِر الاسم الأول به معرفةً . . ." .

(١) لعلَّ أشهر من سُمّى بهذا : أبو مُسْلم الخراسانىّ : وهو عبدالرحمن بن مُسْلم ، مؤسس الدولة العباسية ، وأحد كبار القادة وعظماء العالم ، عاش سبعا وثلاثين سنة . قتله أبوجعفر المنصور سنة ١٣٧هـ . الأعلام : ١١٢/٤ .

(٢) الكتاب (٣٧٥/٣) : " وإنما لزِمَ الحذفُ أحدَ الاسمين لأنهما اسْمانِ قد عَمِل أحدُهما فى الآخر ، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول ، وذلك المَعنى تريد . فإذا لم تَحذف الآخِر صار الأول مضافا إلى مضاف إليه ، لأنه لايكون هو والآخِرُ اسْماً واحدا ، ولاتَصل إلى ذلك كما لاتصل إلى أن تقول : أبوعَمْرَيْنَ ، وأنت تريد أن تُثنّى الأول . . . ، فالإضافة تُفْرِدُ الاسم . فأما مايُحذف منه الأولَ ، فنحو : ابْنُ كُراعَ . . . ، تقول : . . كُراعِيُّ ، تَجعل ياءَىْ الإضافة فى الاسم الذى صار به الأولُ معرفةً . . ، ولايَخرج الأولُ من أن يكون المُضافُونَ إليه وله . ومِنْ ثَمّ قالوا فى أبى مُسْلِم : مُسْلِمِيٌّ ، لأنهم جعلوه معرفه بالآخِرِ . . . ، غير أنه لايكون غالِبا حتى يَصير كَزَيْدٍ وعَمْروٍ" .

(٣) ابن الزُّبَيْر : علم غالب على عبدالله بن الزبير . والزبير : تصغير الزَّبْر ، وهو القوى الشديد . اللسان : ٤٠٦/٥ .

وابن كُراعَ : هو أبو رِياش سُوَيْد بن كُراع ، من فرسان العرب وشعرائهم ، وكُراع اسمُ أمّه .

والكُراع : مادُون الركبة إلى الكعب من الإنسان ، ومادون الكعب من الدواب رِجْلا أو يَدا . والكراع : السلاح .

والكراع : ماء السماء المتجمّع فى غدير ونحوه . وكُراع كلّ شىء : طرفه . اللسان .

وكُراعِىٌّ ؟[1]

ولم صار أبُوفُلانٍ عندهم كابْنِ فُلانٍ ؟ وما دليلُه مِنْ قولهم فى أبى بكربن كِلاب : بَكْرِىٌّ .

كما قالوا [فى][2] ابن دَعْلَجٍ[3] : دَعْلَجِىٌّ ؟ فلِمَ أجْرَوْا الكنيةَ مُجرى ماعرِّف فيه الثانى الأولَ[4] فى الحقيقة ؟[5]

ومالنسبُ إلى عَبْد القَيْس[6] ، وامْرِىء القيس ؟ ولم وجب فيه : عَبْدِىٌّ ، وامْرَئِىٌّ ومَرَئِىٌّ ؟[7]

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٥) : "فأماَ مايُحذف منه الأولُ (يَعنى المضاف) ، فنحو : ابن كُراعَ ، وابن الزُّبَيْر ، تقول : زُبَيْرِىٌّ ، وكُراعِىٌّ . تَجعل ياءَىْ الإضافة فى الاسم الذى صار به الأول معرفةً . ." .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من الجواب فى ص ٢٣١ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٣) ابن دَعْلَج : أورد اللسان (٣/٩٧) لدَعْلَج أحد عشر معنىً تدور حول معنين : المَنْظر الحسن تألفه العين وتستريح إليه النفس ، والمنظر القبيح تنكره العين وتنقبض منه النفس . ثم قال : وقد سمُّوا دَعْلَجاً ، ومنه ابن دعلج .

(٤) فى الأصل : (للأول) ،تحريف . ولعلّ الفعْل مخفَّف للمجهول : ماعُرِف فيه الثانى للأول ، أى على معنى الاختصاص ، كما آختُصّ عبدالله بالزبير فى (ابن الزبير) من دون إخوته .

(٥) الكتاب (٣/٣٧٦) : " وأبو فُلانٍ عند العرب كابن فلان . ألا تراهم قالوا فى أبى بكر بن كلاب : بَكْرِىٌّ ، كَما قالوا فى ابن دَعْلَج : دَعْلَجِىٌّ ، فوقعتْ الكنيةُ عندهم موقعَ ابن فُلان ... وصار الآخِر إذا كان الأول معرفةًبمنزلته لو كان عَلَما مفردا" .

(٦) عبد القيس : أبو قبيلة من أسد . اللسان .

(٧) الكتاب (٣/٣٧٦) : " وأماَ مايُحذف منه الآخِر (يَعنى المضاف إليه) ، فهو الاسم الذى لايُعرَّف بالمضاف إليه ولكنه معرفةَ كما صار معرفة بزَيْدٍ ، وصار الأول بمنزلته لو كان علما مفردا ، لأن المجرور لم يَصر الاسم=

ولم جاز فى عَبْد مَناف[1] : مَنافِىٌّ ؟ ولم لايُقاس على مثل هذا ؟ ولم جاز فى الاسم المركّب مثلُ ماجاز فى المضاف من غير التِباسٍ ، حتى قالوا : حَضْرَمِىٌّ كما قالوا : عَبْشَمِىٌّ[2] ، وعَبْدَرِىّ ؟[3]

الجوابُ عن الباب الأول[4] :

الذى يَجوز فى النسب إلى المضاف[5] : إجراؤه على وجهين:

=الأول به معرفةٌ ، لأنك لو جعلتَ المفرد اسمهَ صار به معرفةٌ كما يَصير معرفة إذا سمّيته بالمضاف . فمِنْ ذلك : عَبْد القَيْس ، وامرؤ القيس . فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفتَ قلت : عَبْدِىٌّ ، وآمْرَئِىٌّ ومَرَئِىٌّ"

(١) عبد مناف : بطن من قريش ، وهو أبوهاشم وعبدشمس . ومناف : من النَوْف ، وهو الارتفاع والإشراف . اللسان .

(٢) عَبْشَمِىّ : نسبة إلى عَبْد شَمْسى ، بطن من قريش . وشَمْس : صنم قديم . اللسان .

(٣) الكتاب (٣/٣٧٦) : "وسألتُ الخليل عن قولهم فى عَبْد منافٍ : مَنافِىٌّ ، فقال : أماّ القياس فكما ذكرتُ لك (يَعنى من النسب إلى الاسم الأول ، انظر نص سيبويه قبلُ مباشرة) إلاّ أنهم قالوا : مَنافِىٌّ مخافةَ الالتباس . ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسْماً من شيئين جاز ، لكراهية الالتباس .

وقد يجعلون للنسب فى الإضافة اسْماً بمنزلة جَعْفَرٍ ، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخِرِ ، ولايُخرِجونه من حروفهما ليُعرف . . . ، فمِنْ ذلك : عَبْشَمِىٌّ ، وعَبْدَرِىّ . وليس هذا بالقياس . . . " .

وانظر - مع هذا النص- النص المذكور فى الباب السابق فى هـ ٣ ص ٢١٨.

(٤) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٥) مثل : ابْن الزُبَيْر ، وعَبْد القَيْس . كما سيأتى .

أحدهما- النسب إلى الثانى . والآخَر- النسب إلى الأول[1] .

ولايَجوز إلاّ إسقاطُ أحد الاسمين ، لأنه زائد على الآخَر بأعْظَمَ من زيادة الألف الخامسة[2] على الاسم الواحد ، لأنه زائد عليه بحُروفٍ والألفُ زائدة عليه بحرف واحد / ، فإذا[3] كان يجب حذفُ الألِف الخامسة للتخفيف فى النسب فحذفُ أحد الاسمين أوجبُ ، لأن الثقَل به أعظم وانفصالُه من الأول أشَدُّ من انفصال الحرف الزائد ، وذلك يُوجِب أنه أبْعَدُ من الحروف الأصول التى لاتُغيَّر فى النسب .

٣٢/٤ ب

والذى يُحذف منه الاسمُ الأول : هو الذى يَكون فيه الثانى مُعرِّفًا للأوّل .

والذي يُحذف منه الاسمُ الثانى : هو مايَتكافأ فى التعريف لأن كلّ واحد منهما بمنزلة الاسم العَلَم فى المعرفة .

ويَجوز النسبُ إلى الثانى والمعنى للأول لأن النسبة تَطلب الأعرفَ كما أن الإضافة تَطلب الأعرف ، فإذا وُجد الأعرفُ توَجَّهتْ النسبةُ إليه وكانت متعلّقةً بما دلّتْ عليه المعرفة .

ولايجوز مثلُ ذلك فى التثنية ، لو قلتَ فى أبى مُسْلِم : أبو مُسْلِمَيْنِ

---

(١) انظر حكم النسب إلى المضاف ، فى : شرح الشافية : ٢/٧١-٧٦ ، وابن يعيش : ٦/٨ ، والتصريح : ٢/٣٣٢ ، والأشمونى : ٤/١٩٠ ، والهمع : ٢/١٩٣ ، والتبصرة : ٢/٦٠٣ .

(٢) مثل : حُبارَى .

(٣) فى الأصل : (فإذ) بدون ألف ، تحريف ، وانظر السؤال ص ٢٢٦.

تريد تثنيةَ الأب ، لم يَجُز ، كما جاز : مُسْلِمِيٌّ بمعنى النسب إلى الأب فى قولك : أبومُسْلِم ، لأن التثنية لاتَعرّف ولا تَطلب الأعرف كما تطلبه النسبةُ والإضافةُ .

والنسبُ إلى ابْنِ كُراعَ : كُراعِيٌّ ، لأنه عرّفَ الأولَ ، وإلى ابن الزُبَيْر : زُبَيْرِيٌّ .

وكذلك النسبُ فى قولك" أَبُو فُلانٍ بمعنى الكُنْية ، لأنهم أجْرَوْها على تقدير تَسْمِية ابْنٍ له قد عُرِف به ، فأجْرَوْا أبافُلانٍ فى الكنية مُجرى ابْنِ فُلانٍ ، ولذلك قالوا فى أبى بكربن كِلابٍ : بَكْرِيٌّ ، كما قالوا فى ابْنِ دَعْلَجٍ : دَعْلَجِيٌّ .

والنسبُ إلى عَبْد القَيْس : عَبْدِيٌّ ، لأنه اسْمُ عَلَم كلٌّ واحدٍ من الاسمين فيه بمنزلته لو أُفْرِدَ لهذا المُسمّى ، فكان للتكافؤ[1] فى المنزلة الصَّدْرُ أحقّ .

وكذلك امْرُؤُ القَيْس تقول فيه : امْرَئِيٌّ ، ومَرَئِيٌّ فتَنسبُ إلى الأول لأنه فى صدر الاسم من غير أن يكون الثانى عَرّفَه فى حقيقة المعنى .

وقالوا فى عَبْد مَنافٍ : مَنافِيٌّ ، والقياس : عَبْدِيٌّ ، إلاّ أنه جاء هذا على طريق النادر خَوْفَ الالتباس بكثرة مايُنْسَب إلى عَبْد كَذا ، كقولهم : عَبْدُ الله ، وعبد شمْس ، وعبد القيس ، وعبد المُطّلب ونحو ذلك . فهذا لايُقاس عليه للعلّة التى بَيّناً ، وإنما حكْمته أن يَجىء على

(١) فى الأصل : (التكافىء) بدون لام التعليل ، تحريف .

طريق النادر . ولو قِيل : عَبْدِيٌّ فى الحال التى لاتُلْبِس[1] ، جازَ على معنى : عَبْد مَنافٍ ./ ٣٣/٤ أ

ويَجوز[2] فى الاسم المركبِّ تشبيها بهذا المضاف ، وهو فيه أضْعَفُ . وقد قالوا : حَضْرَمِيٌّ[3] ، وكِلاهما[4] لايُقاس عليه .

* * *

(١) فى الأصل : (يلبس) بالياء ، تحريف .

(٢) أى النسب إلى الاسم الثانى .

(٣) أى كما قالوا : عَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ ، فى عَبْد شَمْس وعبدالدار . انظر : المسائل ص ، ونص سيبويه فى هـ ٣ ص ٢٩ ، وهـ ٣ ص ٢١٨ .
وقد سبقت هذه المسألة فى الباب الذى قبل هذا مباشرة ص ٢٢٣.

(٤) أى النسب إلى الاسم الثانى فى المركبِّ ، والنسب فيه على طريق النَّحْت.

بابُ النسب إلى الحِكاية[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن[2] مايَجوز فى النسب إلى الحكاية- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز في النسب إلى الحكاية ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز النسب إلاّ إلى الصَّدْر ؟

وما النسبُ[3] إلى تَأبّطَ شراً[4] ؟ ولم وجب فيه : تَأَبّطِيُّ ؟[5]

وما النسب إلى حَيْثُماَ اسْمِ رجُل ، وإلى إنَّماَ ؟

وما النسب إلى لَوْلاَ ؟ وهل القياس : لَوّىٌّ بالتشديد[6] لأنك تُغْرِدُه

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٧٧) :
:هذا بابُ الإضافة إلى الحكاية" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (ولم النسب) ، تحريف .

(٤) تَأبّطَ شراً : لقب لأبى زُهير ثابت بن جابر الفَهْمِىّ ، أحد لصوص العرب . ولقّب بذلك لأقوال ، أشهرها : أنه كان لايُفارقه السيف ، يقال : تَأبَّطَ الشيءَ : وضعه تحت إبطه . اللسان : (أبط) . وانظر الخزانة : ١/١٣٧ .

(٥) الكتاب (٣/٣٧٧) : "إذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصَدْرَ بمنزلة عَبْدالقيس وخَمْسة عشَرَ ، حيث لَزِمَه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك فى تأبَّطَ شراً : تَأبَّطِيُّ . . . " .
وانظر فى المثالين (عبدالقيس ، وخمسة عشر) نَصَّىْ سيبويه فى : هـ ٤ ص ٢١٦، وهـ ٧ ص ٢٢٨.

(٦) انظر هـ ٢ ص ٢٣٥.

فيجب له مايجب للاسم المفرد[1] ؟

وما النسب إلى كُنْتُ ؟ ولم وجب فيه : كُونِيٌّ ؟ ولم رُدَّ الواوُ ؟

وما وَجْهُ قول بعضهم[2] : كُنْتِيٌّ ؟ وهل يَلزمه على ذلك : تَأَبَّطَ شَرِّيٌّ[3] ؟

والجوابُ عن الباب الثانى[4] :

الذى يَجوز فى النسب إلى الحكاية[5] : إيقاعُ النسب على الصَّدْر[6] ، لأنه لم يَعْرِض سَبَبٌ يُزيله عن ماهو أولى به فى الأصل ولابُدَّ فيه من الحذف ، لأنه قد انْعَقَد الأصل بأن كلّ مركّب من شيئين فلابُدَّ مِنْ حذف أحدهما ، فالقياسُ مُسْتمِرٌّ فى جميع النظائر من هذا الباب .

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٧) : "وكذلك (أى ومثل تأبط شرا فى النسب إلى صدره ، كما فى نص الكتاب السابق) : حَيْثُماَ وإنَّماَ ولَوْلاَ وأشباهُ ذلك ، تَجعل الإضافةَ إلى الصَّدْر لأنها حكاية" .

(٢) انظر هـ ٦ ص ٢٣٥.

(٣) الكتاب (٣/٣٧٧) : "وسَمِعْنا من العرب مَنْ يقول : كُونِيٌّ ، حيث أضافوا إلى كُنْتُ ، وأَخْرَجَ الواوَ حيث حرَّك النونَ" .

وجاء فى بعض نُسخ الكتاب الخطيّة (انظر هـ ٣ ص ٣٧٧ ج ٣ من الكتاب ط هارون) :

"وقال أبوعمر : يقول قوم : كُنْتِيٌّ فى الإضافة إلى : كُنْتُ ." .

(٤) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزِيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٥) مثل : تَأَبَّطَ شَرّاً ، كما سيأتى بعد قليل .

(٦) انظر حكم النسب إلى الحكاية ، فى : شرح الشافية : ٢/٧١ ، ٧٢ ،٧٧ ، وابن يعيش : ٦/٧ ، والأشمونى : ٤/١٨٩ ، ١٩٠ ، والتصريح : ٢/٣٣٢ ، والهمع : ٢/١٩٢ .

فالنسبُ إلى تَأبَّطَ شراً : تَأبَّطِيٌّ[1] . وإلى حَيْثُما اسْمِ رجُل : حَيْثِيٌّ وكذلك فى إنَّما : إنِّيٌّ .

فأما لَوْلاَ فالقياسُ فيه : لَوِيٌّ[2] ، لأنك تُفْرِده فيَصير بمنزلة الاسم الذى لم يكن قبلُ مركَّبا ، كما أنك إذا نسبتَ إلى الأول فى قولك : فُوزَيْد قلتَ : فَمِيٌّ[3] ، وإلى الأول فى قولك : ذُو مالٍ قلت : ذَوَوِيٌّ[3] ، كأنك نسبتَ إلى ذَواً .

والنسبُ إلى كُنْتُ : كُونِيٌّ ، وهو مسموع من العرب هكذا[4] ، والقياسُ عليه ، لأنك إذا حذفتَ التاءَ ثم حَرَّكْتَ النون وجب رَدُّ الواوِ التى ذهبت[5] لالتقاء الساكنين فقلتَ : كُونِيٌّ .

وقد زَعَمَ بعضُهم[6] أنه يَجوز : كُنْتِيٌّ ، وخُطِّىءَ فى ذلك وأُلْزِمَ عليه : تَأبَّطَ شَرِّيٌّ .

---

(١) وأجاز الجرمى النسبَ إلى الصدْرِ أو العَجُز ، وأجاز أبوحاتم السجستانى النسبَ إلى الجزئين معا فيقال : تَأبَّطِيٌّ شَرِّيٌّ . انظر : الهمع : ١٩٣/٢ ، والأشمونى والصبان : ١٨٩/٤ .

(٢) وفى الأشمونى : (١٩٠/٤) والهمع (١٩٣/٢) : لَوِيٌّ ، بتخفيف الواو ، ووَجَّهَها الصبان : بإن تضعيف الثُنائى إنما يكون فيما هو ثُنائي وَضْعا ، أماَ (لو) هنا فرُباعىٌ وضعا وثنائيته عارضة .

(٣) انظر حكم النسب إلى (فُوزَيْدٍ ، وذومالٍ) فى ص ١٩٤.

(٤) فى الأصل (هكذى) خطأ فى الرسم .

(٥) فى الأصل : (وجب رد الواو الذى ذهبتْ) . ويمكن تصويبُها بإسقاط التاء من (ذهبتْ) .

وما أخترتُه فى تصويبها من إبدال (التى) بِ (الذى) أولى ، لأن الأغلب على أسلوب الرمانى تأنيث حروف الهجاء .

(٦) وهو الجرمى ، انظر : عجز هـ٣ ص ٢٣٤، وشرح الشافية : ٧٧/٢ .

ووَجْهُ هذا الإلزام : أنه لماّ انعقد الأصلُ بأن كلّ مركّب من شيئين فلا بُدّ من حذف أحدهما فى السنب ثم خَرَجَ هذا القائلُ فى كُنْتِيٌّ عن هذا الأصل لعلّة عَرضتْ من تغيير الفعْل الذى رُكّب مع التاء حتى صار بمنزلة كلمة واحدة ، وكذلك يَخرج عن الأصل القائلُ : تَأبَّطَ شَرِيٌّ لعلّة عَرضتْ فى الحكاية من اقتضائها لتأدية الصُورة على جهَتِها . فصَحّ هذا الإلزامُ لِما بَيّناّ وفَسَدَ كُنْتِيٌّ لِما يَلزم عليه من هذا الذى لايقوله أحدٌ .

*   *   *

بابُ النسب إلى الجَمْع[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن مايَجوز فى النسب إلى الجَمْع- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى النسب إلى الجمع ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز إلا ردُّه إلى واحده ؟ وهل ذلك للفَرْقِ بين لفظ الجَمْع/ الذى يَصير اسما لواحدٍ وبَيْنَه على معنى الجمع مِنْ غير إخْلالٍ بالنسب إلى معنى الجمع ، لأَن الاختصاص بواحد الجمع مُقارِب للاختصاص بالجمع ويُمكن أن يُفهَم منه الاختصاصُ بالجمع كما يُفهَم بحذف المضاف وإقامةِ المضاف إليه مُقامَه[2] ؟[3]   ٣٣/٤ ب

وماالنسبُ لرجُل إلى القبائل[4] ؟ ولم جاز فيه : قَبَلىٌّ ، وفى المرأة : قَبَلِيّة[5] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣٧٨/٣) :
"هذا باب الإضافة إلى الجَمْع"

(٢) قوله "حَذْف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه" ، أى فى النسب ، كما تقول فى النسب إلى ابن الزُبير : زُبَيْرِىّ ، بحذف المضاف والنسب إلى المضاف إليه مع أن الحقيقة المرادة هى النسب إلى المضاف . انظر الجواب ص ٢٤٤، وانظر النسب إلى المركّب الإضافى : ص ٢٢٩.

(٣) الكتاب (٣٧٨/٣) : "اعلمْ أنك إذا أضفتَ إلى جَميع أبدا فإنك تُوقِع الإضافةَ على واحده الذى كسّر عليه ، ليُفْرَق بَيْنَه إذا كان اسْماً لشىء واحد وبينه إذا لم تُرد بهَ إلا الجميع" .

(٤) القَبائلَ من الرأس : قطَعُها المُقابة لبعضها ، وقبائل الجَفْنة : قطَعُها ، وقبائل الشجرة : أغصانها ، وقَبائل الطيرَ : أصنافها . ومنْ هذا قبائل اَلعرب . والواحد من كل ذلك : قَبيلة ، وهى من الناس : بنو أب وَاحد . اللسان .

(٥) فى الأصل : (قبْلية) بسكون الباء ، وكذا فى مذكرها فى الجواب ص ٢٤٤، تحريف .

ولم جاز فى أبناء فارِسٍ[1] : بَنَوِىٌّ ؟

وما النسب إلى الرِّباب[2] ؟ ولم جاز فيه : رُبّىٌّ ؟ وماالرُّبَّةُ ؟ ومانظيره فى فُعْلَةٍ وفِعالٍ[3] ؟

وما النسب إلى المَساجد ؟

وما النسب إلى الجُمَع[4] ؟

وما النسب إلى عُرَفاءَ[5] ؟ وهل عَرِيفِىٌّ قِياسٌ على كلام العرب ؟

وما النسبُ إلى المَسامِعة ، والمَهالِبة[6] ؟[7]

---

(١) انظر حكم النسب إليه أيضا فى : باب بنات الحرفين التى فيها زائد . ص ١٧٦، ١٨٤ ، ١٨٥.

(٢) الرِّباب : جمع رُبَّة ، وهى الفِرْقة من الناس ، والرِّباب : خمس قبائل تَجمعُوا فصاروا يدا واحدة ، وهم : ضَبّة ، وثَوْر ، وعُكْل ، وتَيْم ، وعَدِىّ . اللسان ، وانظر أيضا : الجواب ص ٢٤٥، ونص سيبويه التالى .

(٣) فى الأصل : (وفُعال) بضم الفاء ، تحريف ، والصواب من أمثلة الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الجُمَع : جمع الجُمْعة ، وهو اليوم المعروف . وأول مَنْ سمّاه بهذا كَعْب بن لُؤَىّ جدّ الرسول صلى الله عليه وسلم . اللسان : ٤٠٩/٩ .

(٥) عُرَفاء : جمع عَرِيف ، والعَرِيف والعارف بمعنىً ، مثل عليم وعالِم والعريف : النقيب وهو دون الرئيس ، وعريف القوم : سيّدهم والقَيِّم بأمورهم . اللسان .

(٦) المَسامِعة : قبيلة من تَيْم اللاتِ ، وأبوهم مِسْمَع . اللسان : (سمع : ٣٢/١) .

والمَهالبة : جماعة ، أبوهم المُهلَّب بن أبى صُفْرة . والمهلَّب فى الأصل : اسم مفعول مِنْ هَلَّبَ الفَرَسَ : نَتَفَ هُلْبه ، وهو شَعر الذنَب . اللسان : (هلب ٢٥٨/٢)

(٧) الكتاب (٣٧٨/٣) : " . . فمِنْ ذلك (أى من الجمع الذى يُنسب=

وما النسب إلى العَبَلاتِ ، وهم حيٌّ من قريش[١] ؟ ولم وجب فيه : عَبْلِيٌّ[٢] ؟

وما النسب إلى نَفَرٍ ، ورَهْطٍ[٣] ؟ ولم لايَجوز أن يُرَدَّ إلى واحده فى

=إلى واحده) قولُ العرب فى رجُلٍ من القَبائل : قَبَلِيٌّ ، وقَبَلِيَّةٌ للمرأة .

ومِنْ ذلك أيضا قولهم فى أبْناء فارِسٍ : بَنَوِيٌّ .

وقـالوا فى الرِّباب : رُبِّيٌّ ، وإنما الرِّباب جِماعٌ وواحدُه رُبَّة ، فنُسب إلى الواحد . .

وقال يونس : إنما هى رُبَّةٌ ورِبابٌ ، كقولك : جَفْرةٌ وجِفار ، وعُلْبة وعِلاب . والرُّبَّة : الفِرْقة من الناس .

وكذلك لو أضفتَ إلى المساجد قلت : مَسْجِدِيٌّ .

ولو أضفتَ إلى الجُمَع قلت : جُمْعِيٌّ . . . .

وإن أضفتَ الى عُرَفاءَ قلت : عَرِيفِيٌّ . . ، وهذا قول الخليل ، وهو القياس على كلام العرب .

وزعم الخليل أن نحو ذلك ، قولهم فى المَسامعة : مِسْمَعِيٌّ ، والمَهالِبهة : مُهلَّبِيٌّ ، لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحدٌ اسْماً لواحدٍ" .

(١) نُسبوا إلى أمّهم عَبْلة بنت عُبَيْدٌ ، إحدى نساء بنى تميم . اللسان : ٤٤٨/١ ، وشرح الشافية : ٢/ ٨٠ .

(٢) هذه المسألة ليس لها مأخذ من كتاب سيبويه المطبوع ، فى هذا الموضع ، وإنما مأخذها ماجاء فى بعض نسخ الكتاب الخطيّة- كما أشار هارون فى هـ ٤ ص ٣٧٨ ج ٣ من طبعته للكتاب - بعد مسألة المهالبة والمسامعة الواردة فى نص سيبويه السابق مباشرة ، من القول : "وقال أبو عُبيدة : قد قالوا فى الاضافة إلى العَبَلات ، وهى حيٌّ من قريش : عَبْلِيٌّ ، أوقعَ الإضافةَ على الواحد" .

(٣) النَفَر ، والرَّهْط : اسم جمع ، وكلاهما مادُون العشرة من الرجال . وقيل : النفر : مابين الثلاثة إلى العشرة من الرجال ، وقيل : النفر : الناس كلهم . اللسان : ٨٣/٧ .

المعنى فيقال : رَجُلِيٌّ ، وفى الجَمْع : واحِدِيّ ؟ وهل ذلك لأنه لا يُعتَدّ بواحده إلاّ أن يكون قد كسّر عليه ؟[1]

وما النسب إلى أناسٍ[2] ؟ ولم جاز فيه : إنْسانِيٌّ ، وأناسيٌّ . مع أنه لم يكسّر أناسٌ[3] على إنْسانٍ ؟ وهل جَوازُ ذلك على التشبيه بما كسّر عليه[4] ، كما قالوا : ثلاثة أشْياءَ ، فشَبّهوه بما كسّر على شيءٍ[5] ، ولولا ذلك لوجب : ثلاثُ[6] أشياءَ لأنه مؤنث ، ولكنه رُدّ إلى واحـدٍ مذكر . وليس بمنزلة نسْوة ، إذ لم يُرَدّ نسْوةُ إلى شيء ، فقيل : ثلاثُ نِسْوةٍ ؟ ولم كان أناسٌ أجْوَد ؟ وهل ذلك لأنه له بحَقّ الأصل ؟.[7]

---

(١) الكتاب (٣/٣٧٨) : وتقول فى الإضافة إلى نَفَر : نَفَرِيّ ، ورَهْط : رَهْطِيّ ، لأن نَفَرٍ بمنزلة حَجَر لم يكسّر له واحد وإن كان فيه معنى الجمع . ولو قلتَ : رَجُلِيٌّ فى الإضافة إلى نَفر لقلتَ فى الإضافة إلى الجَمْع : واحِدِيّ ، وليس يقال هذا" .

(٢) أناس : اسم جَمْع لإنْس ، والأناس لغة فى الناس . اللسان .

(٣) فى الأصل : (أناسّ) بياء مشددة ، تحريف . والصواب يساعده السياق .

(٤) الذى كسّر عليه إنسان : أناسين ، كسِرْحان وسَراحين . ويقال فى أناسين : أناسّ ، على عوض الياء من النون . اللسان : ٧/٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٥) وهو (أشياء) على تقدير أنه (أفعالٌ) . انظر الجواب ص ٢٤٦.

وعن هذه المسألة يقول سيبويه فى باب العَدَد (٣/٥٦٤) :

"وأما ثلاثةُ أشياءَ ، فقالوها لأنهم جَعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسّروا عليها فَعْل ، وصار بدلا من أفعال"

(٦) فى الأصل : (ثلاثة) بتاء التأنيث ، تحريف . والصواب يساعده السياق .

(٧) الكتاب (٣/٣٧٩) : "وتقول فى الإضافة إلى أناسٍ : إنْسانِيٌّ ، وأناسيٌّ لأنه لم يكسّر له إنسان .
وهو أجْوَد القولين" .

وما النسبُ إلى مَحاسِنَ[١] ؟.[٢]

وما النسب إلى نِساءٍ ؟ ولِم جاز فيه : نسَوِىٌّ ، بتحريك السِّين ؟ وهل ذلك على قولهم فى ظَبْيةٍ : ظَبَوىٌّ[٣] ، مِنْ غير أن يَمتنع : نِسْوِىّ ، فجاءَ هذا على مذهب يونس ؟.[٤]

وما النسب إلى أنْفار ، وأنْباطٍ[٥] ؟.[٦]

وما النسب إلى عَبادِيدَ[٧] ؟ ولم جاز فيه : عَبادِيدِىٌّ ؟.[٨]

---

(١) مَحاسِنُ : جمع لا واحد له وأما حَسَن فواحُده على غير قياس ، وقياس واحده : مَحْسَن ، لكنه لم يُستعمَل .
انظر نص الكتاب التالى ، وشرح الشافية : ٢٦٩/١ ، ٢ ، ٧٨، ١٣٨ .
(٢) الكتاب (٣٧٩/٣) : " وقال أبوزيد : النسبة إلى مَحاسِنَ : مَحاسِنِىٌّ ، لأنه لاواحد له" .
(٣) انظر ظَبْية وظَبَوِىّ : فى ص ١٢٣.
(٤) الكتاب (٣٧٩/٣) : "وتقول فى الإضافة إلى نِساء : نِسْوِىٌّ ، لأنه جِماعُ نسْوةٍ ، وليس نِسْوة بجَمْع كسِّر له واحد" .
(٥) أنْباط : جمع نَبَط ، وهم قوم يَنزلون سَوادَ العراق ، سُمُّوا بذلك لاستنباطهم مايَخرج من الأرضين ، لأن النَبْط فى الأصل : الماء الذى ينبُط ، أى ينبع من قعر البئر إذا حُفِرتْ . اللسان .
(٦) الكتاب (٣٧٩/٣) : "ولو أضفتَ إلى أنْفارٍ لقلتَ : نَفَرِىٌّ ، كما قلت فى الأنباط : نَبَطِىٌّ"
(٧) عَبادِيد : جمع لا واحد له ، وهى الأشياء المتفرّقة ، يقال : صاروا عَبادِيدَ ، أى متفرقين . اللسان : ٢٦٦/٤ .
(٨) الكتاب (٣٧٩/٣) : "وإنْ أضفتَ إلى عَبادِيدَ قلت : عَبادِيدِىٌّ ، لأنه ليس له واحد . . . فإذا لم يكن له واحد لم تُجاوِزْه حتى تَعلمَ ، فهذا أقوَى من أن أُحْدِثَ شيئا لم تَكلّمْ به العرب" .

وما النسب إلى الأعراب[1] ؟ ولم وجب فيه : أَعْرابِيٌّ ولم يَجُز : عَرَبِيٌّ ؟.[2]

وما النسبُ إلى أنمارٍ[3] ؟ ولم جاز فيه : أنمارِيٌّ ؟ وهل ذلك لأنه اسمُ رجُل ؟

ولم جاز فى كِلابٍ[4] : كِلابِيٌّ ؟.[5]

وما النسب إلى ضَرَباتٍ ؟ ولم وجب فيه : ضَرَبِيٌّ ؟[6]

٣٤/٤ أ وما النسب إلى مَدائنَ[7] ؟ ولم جاز فيه : / مَدائِنِيٌّ ؟

---

(١) الإعراب : هم سكان البوادى من العرب أو مَواليهم الذين لايُقيمون فى الأمصار والقرى ولايَدخلونها إلا لحاجة ، وهو جمع لا واحد له . أما العرب : فهم جميع هذا الصنف من الناس باديهم وحاضرهم ، ولا واحد له من لفظه . اللسان .

(٢) الكتاب (٣٧٩/٣) : "وتقول فى الأعراب : أعْرابِىٌّ ، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى .
ألا ترى أنك تقول : العَرَبُ فلا تكون على هذا المعنى ؟ فهذا يُقوّيه" .

(٣) أنمار : حَىّ من خُزاعة ، وهو فى الأصل جمع نَمِر . اللسان .

(٤) كِلاب : اسم رجُل وهو كلاب بن مُرّة فى قريش ، وكِلاب بن رَبيعة فى هوازن . ثم غَلب على الحىّ والقبيلة . وكِلاب فى الأصل : جَمْع كَلْب ، وهو كل سَبع عقور ، ثم غَلب على ذلك النوع النَابح . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٧٩/٣) : "وإذا جاء شىءٌ من هذه الأبنية التى تُوقع الإضافةُ على واحدها اسْماً لشىء واحد تركتَه فى الإضافة على حاله ، ألا تَراهم قالوا فى أنمار : أنمارِىٌّ ، لأن أنمارا اسم رجُل ، وقالوا فى كِلابٍ : كلابِىٌّ .

(٦) الكتاب (٣٧٩/٣) :"ولوسمّيتَ رجلاً ضَرَباتٍ لقلتَ : ضَرَبِىٌّ ، لاتغير المتحركةَ لأنك لاتُريد أن توُقع الإضافة على الواحد" .

(٧) مَدائن : هى فى الأصل جمع مَدينة ، ثم جُعِل اسْماً لبلد فى بلاد كِسْرى . اللسان .

ولم جاز فى الأبناء : أبْناوِيٌّ فى قول بنى سَعْد[1] ؟[2]

وما النسب إلى الضَّباب[3] ؟ ولم جاز فيه : ضِبابِيٌّ ، وفى مَعافرَ : مَعافِرِيٌّ -وهو مَعافِرُ بن مُرٍّ ، أخُوتَميمِ بن مُرٍّ[4] - ، وفى الأنْصار[5] : أنصارِيٌّ ؟.[6]

---

(١) بنوسعد : قبائل شَتىً فى العرب ، منهم بنوسعد بن بكر الذين أرضعوا النبى صلى الله عليه وسلم . اللسان ٢٠١/٤.

والمراد بالأبناء هنا : بنوسعد بن زَيْد مَناة بن تميم . انظر جمهرة أنساب العرب : ٢١٥ .

ومسألة (الأبناء) هذه قدّمت إجابتها من الموضع المقابل فى عنصر الجواب لتكون بجانب نظيرها من (أبناء فارس) فى أوائل الجواب . ثم أتْبِعت مسألة (الأبناء) بمسألة (مدائن) تنظيرا لها ، ثم أعيدت مسألة (مدائن) فى موضعها الطبيعى من الجواب على سبيل الاستقلال .

(٢) الكتاب (٣٧٩/٣) : " وسألتُه عن قولهم : مَدائِنِيٌّ ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسْما لبَلَد .

ومِنْ ثَمّ قالت بنوسَعْد فى الأبْناء : أبناوِيٌّ ، كأنهم جَعلوه اسْمَ الحىّ ، والحىُّ كالبلدِ ، وهو واحد يقع علي الجميع . . " .

(٣) فى الأصل : (الضَّباب) بفتح الضاد ، وكذا فى الجواب ص ٢٤٧.وهو فى الكتاب بالكسر ، كما فى نصه التالى .

فآثرت الكسر تبعا للكتاب . وكِلا الضبطين صحيح ، إذ ضِباب- بالكسر- جمع ضَبّ ، وهو دُوَيبّة .

وبالفتح : اسم جمع ضَبابة ، وهى البُخار الذى يَغْشَى الأرض بالغدوات . وبهما سمّى الرجل . اللسان .

(٤) ومَعافر : بلد باليمن أيضا . اللسان : ٢٦٧/٦ .

(٥) الأنْصار : جمع النَّصير ، والمراد بهم : أنصار النبى صلى الله عليه وسلم. غَلبت عليهم الصفة فجَرَىَ مجرى الأسماء وصار كأنه اسم الحىّ. اللسان.

(٦) الكتاب (٣٧٩/٣) : "وقالوا فى الضَّباب إذا كان اسْمَ رجُل : ضِبابِيٌّ ، وفى مَعافِر : مَعافِرِيٌّ. وهو فيما يزعمون : مَعافِرُ بن مُرٍّ ، أخو تَميم بن مر.

الجواب عن الباب الأول[1] :

الذى يَجوز فى النسب إلى الجمع[2] : رَدُّه إلى واحِدِه .

ولا يَجوز النسب إلى الجمع على لفظه ، للفَرْقِ بين النسب إلى الجمع على معناه وبين النسب إلى لفظ الجمع إذا سمِّى به الواحدُ بما يقتضيه حالُ كلٍّ واحدٍ منهما مِنْ غير إخلال بالمعنى .

فلمّا كان للجمع واحدٌ من لفظه كسِّر عليه صار دليلاً عليه لُموافقته له فى اللفظ والمعنى ، وليس كذلك إذا كان اسْماً لواحدٍ لأنه ليس له واحدٌ يُردّ إليه فى اللفظ والمعنى كما للجمع المكسَّر على واحد .

وإنما يُفْهَم أنه نسبٌ إلى الجمع لأنه إذا نُسب إلى واحد الجمع فهو مُختصٌ بالجمع بوسيطة واحِده المضاف إليه ، فهو كالإضافة إلى الثانى والمعنى على الأول[3] . فَكذلك النسبُ إلى واحد الجمع والمعنى على الجمع . وهذا اختصاصٌ يَظهر بهذه الطريقة كثيرا فى النظائر ، ففُهِم المعنى / بكثرته فى النظائر وقُرْب واحد الجمع من الجمع[4] . ٣٤/٤ ب

والنسبُ إلى القبائل : قَبَلِىٌّ ، وفى المرأة ، قَبَلِيَّةٌ .

---

(١) انظر فى سرّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص.١٤، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : مَساجِد ، كما سيأتى .

(٣) انظر ص ٢٣٧ وهـ ٢ منها .

(٤) انظر حكم النسب إلى هذا النوع من الجمع ، فى :شرح الشافية : ٢ / ٧٧ ، وابن يعيش : ٦ / ٩ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٦ ، والهمع : ٢ / ١٩٧ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠١ .

والنسب إلى أَبْناءِ فارِسٍ : بَنَوِيٌّ ، وابْنِيّ .

وقد قالت بنو سَعْد : أَبْناوِيّ[1] ، فجعلوه اسْمَ الحيّ على غير معنى الجمع ، كما قالوا : مَدائِنِيٌّ في اسْم البَلَد ، فاسْمُ الحيّ[2] كاسْم البلد .

والنسب إلى الرِّباب : رُبِّيٌّ[3] . والرُّبَّة : الفِرقةُ من الناس ، وهم هاهنا الفِرْقةُ من العرب ، فجُمع على : رِباب ، كما يقال : جُفْرةٌ وجِفارٌ[4] ، وعُلْبةٌ وعِلابٌ[5] .

والنسب إلى المَساجِد : مَسْجِدِيٌّ ، وإلى الجُمَع : جُمْعِيٌّ ، وإلى عُرَفاءَ : عَرِيفِيٌّ .

والنسب إلى المَسامِعة ، والمَهَالِبة : مِسْمَعِيٌّ ، ومُهلَّبِيّ .

والنسب إلى العَبَلاتِ : عَبْلِيّ ، وهم حيٌّ من قريش .

والنسب إلى نَفَرٍ : نَفَرِيّ ، لأنه لا واحد له من لفظه ، وإلى رَهْطٍ : رَهْطِيٌّ .

---

(١) انظر ص ٢٤٣ وعجز هـ ١ منها .

(٢) في الأصل : (الحد) ، تحريف .

(٣) وجاز النسب إلى لفظ الجمع أيضا : رِبابِيٌّ ، لكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغَلَبته على جماعة معيَّنين فصار كالعلم . أنظر : شرح الشافية : ٢ / ٧٨ ، والأشموني والصبان : ٤ / ١٩٩ .

(٤) الجُفْرة : وسط كلّ شئ ومعظمه ، والجفرة : الحُفْرة الواسعة المستديرة ، ومنه قيل لجَوْف الإنسان وغيره : جُفْرة . اللسان .

(٥) العُلْبة : وعاء يُتَّخذ من جُلود الإبل ، وقيل : مِنْ خشب ، وقيل : مِنْ جِلْد ولها طَوْق من خشب يُحلَب فيها ويُشرب بها . اللسان .

ولا يجوز أن يُنْسَبَ إلى واحده فى المعنى من غير أن يكسَّر عليه لأنه لا يَدلّ عليه كما يَدلّ عليه واحده فى اللفظ والمعنى ، ولو جاز أن يُعامَل مُعامَلةَ المعنى دون اللفظ فيقال فى نَفَر : رَجُلى لجازَ أن يُعامَل مُعامَلةَ اللفظ دون المعنى فيقال فى رجُل اسْمُه مَساجدُ : مَسْجِدِىٌّ لأنه واحِده فى اللفظ ، وهذا فاسِدٌ لأنه يُبْطِل الفَرْقَ بين النسب إلى الجمع والنسب إلى الواحد الذى على لفظ الجمع . ولا يجوز فى النسب إلى الجَمْع : واحِدِىٌّ لهذه العلّة .

والنسبُ إلى أناسٍ : أناسِىٌّ على القياس ، وهو الأجود . ويجوز : إنْسانِىٌّ على التشبيه بما كسِّر على واحده ، كما قالوا : ثَلاثةُ أشْياءَ على التشبيه بما كسِّر على شئٍ ، كأنه أفعْالٌ جَمْعُ شئٍ .

والنسب إلى محاسِن : مَحاسِنىٌّ ، لأنه لا واحد له من لفظه[1] .

والنسب إلى نِساءٍ : نِسْوِىٌّ على القياس ، ونِسَوِىٌّ على مذهب يونس[2] .

والنسب إلى أنْفارٍ : نَفَرِىٌّ ، وإلى أنْباطٍ : نَبَطِىٌّ . فأما النسبُ إلى عَبادِيدَ فَـ : عَبادِيدِىٌّ ، لأنه لا واحِد له من لفظه .

---

(١) أى لا واحد له قياس ، ولكن له واحد غير قياس وهو (حَسَن) . انظر هـ ١ ص ٢٤١.

وبعضهم ينسب إلى هذا الواحد غير القياس فيقول فى مَحاسِنَ : حَسَنِىٌّ . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٧٨ ، والأشمونى : ٤ / ١٩٩ .

ونَسب الهمع (٢ / ١٩٧) هذا القول إلى سيبويه ، ولكن الذى فى الكتاب غير هذا ، بل فيه النسب إلى مَحاسِنَ على لفظه : مَحاسِنِىٌّ . انظر نصه فى هـ ٢ ص ٢٤١.

(٢) انظر المسائل : ص ٢٤١ وهـ ٣ منها .

والنسب إلى الأعْراب : أعْرابِىٌّ ، ولا تَرُدُّه[1] إلى عَرَبٍ ، لأختلاف المعنى إذ الأعْرابُ باديةٌ والعربُ حاضرةٌ[2] .

والنسب إلى أنْمارٍ : أنْمارِىٌّ ، لأنه اسْمُ رجُل . وكذلك قولهم فى كِلابٍ : كِلابِىٌّ .

والنسب إلى ضَرَباتٍ : ضَرَبِىٌّ فى اسْمِ رجل ، / وضَرْبِىٌّ فى الجمع . ٤/٣٥

والنسب إلى مَدائنَ : مَدائِنِىّ ، لأنه اسْمُ البَلَد .

والنسب إلى الضِّباب : ضِبابىٌّ ، وإلى مَعافِرَ : مَعافِرِىٌّ ، وهو مَعافِرُ ابن مُرٍّ ، أخو تميم بن مُرٍّ .

والنسبُ إلى الأنْصار : أنْصارِىٌّ ، لأنه اسْمُ الحىّ .

* * *

---

(١) فى الأصل : (ولا يرده) بالياء ، وكلتاهما صحيحة ، إلا أن التاء أليق بالسياق .

(٢) هل العرب حاضرة فقط كما يقول الرمانى ، أو حاضرة وبادية كما ذكرنا فى التعريف بهم فى هـ ١ ص ٢٤٢؟.

لكلٍّ من القولين مُستنَد فى اللسان : فمستند الأول فى جـ ٢ / ٧٦ سطر ١ ، ١٨ . ومستند الثانى فى سطر ١٣ من الصحيفة نفسها ، وسطر ٢ من ص ٧٧ .

بابُ النسب إلى الشئ بمعنَى العِظَم خاصّةً(١)

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يجوز فى النسب إلى الشئ بمعنَى العِظَم خاصّةً - ممّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب إلى الشئ بمعنَى العِظَم خاصّةً ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز إلا بالزيادتين : الألف ، والنون ؟ وهل ذلك لأن زيادة العِظَم تَقتضى زيادة اللفظ الدالّ عليها ؟

وما النسبُ إلى الجُمّة ، على معنى الطويل(٢) الجُمّة ؟ ولم وجب فيه : جُمانِىٌّ ؟

وما النسب إلى اللّحْية(٣) ، على معنى الطويل اللّحْية ؟

وما النسب إلى الرَّقَبة ، على معنى الغليظ الرقبة ؟

وما النسب إلى رَقَبةٍ ، أو جُمّة ، أو لِحْيةٍ - على معنى الاسم العلم(٤) ؟(٥)

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨٠) :
"هذا بابُ ما يَصير إذا كان عَلَماً فى الإضافة على غير طريقته ، وإن كان فى الإضافة قبل أن يكون علما على غير طريقة ما هو على بنائه" .

(٢) فى الأصل : (الطويلة) بالتأنيث . والصواب من الجواب فى ص ٢٥٠، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٣) اللّحْية : الشّعر النابت على الخَدّين والذقن . اللسان : ٢٠ / ١٠٨ .

(٤) فى الأصل : (العام) . والصواب من الجواب فى ص ٢٥٠، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٨٠) : "فمِنْ ذلك (أى من المنسوب على معنى=

وما الفَرْقُ بين التغيير فى هذا الباب ، وبين التغيير فى دُهْرِىٍّ ، وثَقَفِىٍّ[1] - حتى أطَّرَدَ هذا البابُ بزيادة الألف والنون ولم يَطَّرِد تغيير دُهْرِىٍّ وثَقَفِىٍّ ؟.[2]

والجواب عن الباب الثانى[3] :

الذى يَجوز فى النسب إلى الشئ بمعنىَ العِظَم خاصّة[4] : زيادة الألف والنون ، لتكون الزيادة فى اللفظ تقتضى الزيادة فى معنَى عِظَم الشّخْص .

=العظم ، أوِ على معنى العَلَم) قولُهم فى الطويل الجُمّةِ : جُمّانِىٌّ ، وفى الطويل اللّحْية : اللّحْيانىُّ ، وفى الغليظ الرقبة : الرُّقْبانىُّ .

فإنْ سمّيتَ برَقَبةٍ ، أو جُمّة ، أو لِحْية قلتَ : رَقَبِىٌّ ، ولِحْيِىٌّ، وجُمّىٌّ ، ولحَوِىٌّ . وذلك لأن المعنى قد تحوّل ، إنما أروتَ حيثَ قلتَ : جُمّانِىٌّ الطويل الجُمّةَ ، وحيث قلت : اللّحْيانِىُّ الطويلَ اللّحْية ، فلمّا لم تَعْنِ ذلك أجْرِىَ مُجرى نظائره التى ليس فيها ذلك المعنى" .

(١) انظر دُهْرِىٌّ أيضا فى : ص ٣٨ ، ٤١ ، ٥٧ ، ٦١ . وانظر ثَقَفِىٌّ أيضا فى ص ٣٩ ، ٥٧.

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨.) : "ومِنْ ذلك أيضا (أى مّما له حالان فى النسب على حد ما فى نص الكتاب السابق) قولُهم فى القَديم السِّنِّ : دُهْرِىٌّ ، فإذا جَعلتَ الدَّهْرَ اسْمَ رجُل قلتَ : دَهْرِىٌّ . وكذلك : ثَقيفُ إذا حوّلْتَه من هذا الموضع قلتَ : ثَقيفِىٌّ" .

(٣) انظر فى سِرِّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ص ١٤٠. ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) مثل : اللّحْية ، على معنى الطويل اللّحْية ، كما سيأتى .

ولا يَجوز أن يكون من غير زيادة تُؤْذِن بهذا المعنى لأنه لا يَدُلّ عليه[1] .

ولا يجوز إذا صار الاسمُ عَلَماً إلاّ حذفُ الزيادة لأنه قد بَطَلَ ذلك المعنَى .

فتقول[2] فى النسب إلى الجُمّةِ ، على معنى الطّويل الجُمّة : جُمّانِىٌّ ، وفى طَويل اللّحْية : لِحْيانِىٌّ ، وفى الغليظ الرَّقَبة : رَقَبانِىٌّ .

فإنْ نَقَلتَه إلى الاسم العَلَم قلتَ : جُمِّىٌّ[3] ، ورَقَبِىٌّ ، ولِحْيِىٌّ - ولِحَوِىٌّ على مذهب يونس[4] .

والفَرْقُ بين التغيير فى هذا الباب ، وبين التغيير فى دُهْرِىّ[5*] :

أن عِظَم الشخص فى أشياء كثيرة مختلفة فيَطّرد به البابُ[6] ،

---

(١) انظر حكم النسب إلى الشئ بمعنى العِظَم ، فى : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

(٢) فى الأصل : (فيقول) بالياء . والتاءُ أولى لأن الرمانى ساق الأسلوب بالخطاب بعد قليل فى قوله : "فإن نقلتَه .. قلتَ .. لأنك لو سمّيتَ .. قلت .. فرددتَه" .

(٣) وكذا إذا نَسبتَ إلى هذه الأسماء بأعيانها مجرّدةً عن المعانى المذكورة من المبالغة . انظر : ابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

(٤) كما فى ظَبْية وفِتْية ، انظر مذهب يونس هذا فى ص ١٢٣.

(٥*) انظر هـ ١ ص ٢٤٩.

(٦) وقيل : البابُ سماعى . انظر : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، وابن يعيش : ٦ / ١٢ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٢ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٥٨٩ .

وليس كذلك القَديم السِّنّ فهو مُختصٌ بقولهم : دُهْرِيٌ [لا] (١) غيرُ ليَدُلَّ على هذا المعنى ، مع قُوّةِ النسب على التغيير .

فأمّا ثَقَفِيٌ (٥*) فقد اجتَمَعَ فيه التخفيفُ ، مع قُوّةِ النسب على التغيير ، والاختصاص بهذه القبيلة دون غيرها لأنك لو سَمّيّتَ به رجُلا قلتَ : ثَقيفِيٌ فرَدَدْتَه إلى القياس (٢) .

* * *

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) وكذلك يُردّ إلى القياس فى النسب كلُّ ما كان منسوبا إليه على غير القياس ، إذا ما خَرَجَ عن المعنى الذى وقع فيه النسب إليه على غير القياس . انظر ص ٥٤ ، ٦٦ ، ٦٧.

بابُ النسب الذى جاء على فَعّالٍ أو فاعِلٍ[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى النسب الذى جاء على فَعّالٍ أو فاعِلٍ - ممّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى النسب الذى جاء على فَعّالٍ أو فاعِلٍ ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يَستوى جميعُ النسب فى يا ءَىْ النمسبة ؟ وهل ذلك لأن منه ما يختصّ بمعنًى يَجرى فيه على خِلاف النسبة المُبهَمة فلابُدَّ له من صيغة ، مع شَبَهِه صِفةَ المُبالَغة فى تكثير العَمَل ؟

وما البناءُ الذى يَكون لصاحِبِ شئٍ يُعالِجه وهو حِرْفَتُه ؟ وما البناءُ الذى يكون لذِى شئَ يلزمه ؟

٣٥/٤ ب ولم وجب فى الأول : / فَعّالٌ ، وفى الثانى : فاعِلٌ ؟

ولم جاز ثَوّابٌ[3] ، وعَوّاجٌ[4] ، وجَمّارٌ ، وحَمّار ، وصَرّاف[5] -

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨١) :
"هذا بابٌ من الإضافة تَحذف فيه يا ءَىْ الإضافة وذلك إذا جعلتَه صاحبَ شئٍ يُزاوله ، أو ذا شئٍ" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) أى لصاحب الثِّياب يحترفها ، انظر فى إيضاح هذا وما بعده : الجوابَ ص ٢٥٧ ، والكتاب فى نصه التالى .

(٤) أى لصاحب العاج يحترفه ويُعالجه . والعاج : أنياب الفيلة ، وقيل : عظْم الفيل ، والعاج أيضا : عظام ظهر دابّة بحريّة تتخذ منه الأمشاط وأَسْوِرة النساء . انظر اللسان : (عوج ١٥٨ ، مسك ، ذبل ٢٧٢) .

(٥) فى الأصل : (وصواف) بالواو ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٢٥٧ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

فى الحِرْفة التى يقع[1] فيها العِلاجُ ؟

ولم جاز البَتِّيُّ فى النسب إلى البُتوت [2]، على معنى البَتّات ؟

ولم جاز دارِعٌ[3] ، ونابِلٌ[4] ، وناشِب[5] ، وتامِرٌ ، ولابِنٌ ؟

وما الشاهد فى قول الحُطَيْئة :

فَغَرَرْتَنِى وزعمتَ أنـــك لابنٌ بالصَّيْفِ تامِرْ[6]

ولم جاز لَبّانٌ ، وتَمّارٌ ، ونَبّالٌ - مع قولهم : لابنٌ ، وتامِرٌ ، ونابلٌ؟.[7]

---

(١) فى الأصل : (تقع) بالتاء ، وكذا فى الجواب ص ٢٥٧، تحريف .

(٢) البُتوت : جَمْع البَتّ ، وهو كساء غليظ مُهَلْهَل مُرَبَّع أخضر . اللسان .

(٣) أى لصاحب الدِّرْع الذى يلزمه وليس بحِرْفة له ، انظر فى إيضاح هذا وما بعده : الكتابَ فى نصه التالى .

والدِّرْع : لَبُوس الحديد ، تذكَّر وتؤنث . اللسان .

(٤) أى لصاحب النَبْل الذى يَلزمه وليس بحرفة له . والنَبْل : السِّهام . اللسان : ١٤ / ١٦٤ .

(٥) ناشِبٌ : ذو النُشّاب ، والنُشّاب : السِّهام .واحدته : نُشّابة . اللسان : ٢ / ٢٥٤ .

(٦) فى الأصل : (تامرُ) بالضَّمّ ، وكذا فى الجواب ، تصحيف ، لأن القصيدة مقيَّدة القافية ، وهى من مجزوء الكامل المُرَفَّل الضَّرْب .

(٧) الكتاب (٣ / ٣٨١) : "وذلك (أى ما يكون النسب فيه بدون ياءَىْ النسب) إذا جعلتَه صاحبَ شئٍ يُزاوله ، أو ذا شئٍ .

أمّا ما يكون صاحبَ شئٍ يُعالجه فإنه مّما يكون : فَعّالاً . وذلك قولك لصاحب الثِّياب : ثَوّابٌ ، ولصاحب العاج : عَوّاجٌ ، ولصاحب الجمال التى يُنْقَل عليها: جَمّالٌ ، ولصاحب الحُمرُ التى يعمل عليها : حَمّار ، وللّذى يعالج الصَرْفَ :=

وهل يَجوز فى صاحب البُرّ : بَرّارٌ ، وفى صاحب الفاكهة : فَكّاهٌ ، وفى صاحب الشَعير شعّارٌ ؟ ولم أجازه أبو العَبّاس ولم يُجِزْه سيبويه ؟.[1]

وما معنى : مَكانٌ آهِلٌ ؟ وما الشاهد فى قولِ ذِى الرُّمَّة :

إلى عَطَنٍ رَحْبِ المَباءَةِ آهِلِ[2] ؟

ولم جاز فى صاحب الفَرَس : فارِسٌ ؟

وما معنى قولهم : عِيشَةٌ راضيةٌ ، وطاعِمٌ وكاسٍ ؟

ولم جاز فى ذِى النَّعْلِ : ناعِلٌ ؟

وما الشاهد فى قول النابغة :

كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ[3] ؟.[4]

=صَرّافٌ . وذا أكثر من أن يُحْصَى .

وربما ألحقوا ياءَىْ الإضافة كما قالوا : البَتِّىُّ ، أضافوه إلى البُتوت، فأوقعوا الإضافة على واحده . وقالوا : البَتّات .

وأمّا ما يكون ذا شئٍ وليس بصنعة يُعالجها فإنه مّما يكون : فاعلاً ، وذلك قولك لذى الدِّرْع : دارِعٌ ، ولذى النَبْل : نابِلٌ ، ولذى النُشّاب : ناشِبٌ ، ولذِى التَمْر : تامِرٌ ، ولذى اللَبَن : لابِنٌ . قال الحطيئة : فغررتَنى وزعمتَ ...

وتقول لِمَنْ كان شئٌ من هذه الأشياء صَنْعتَه : لَبّانٌ ، وتَمّارٌ ، ونَبّالٌ" .

(١) الكتاب (٣ / ٣٨٢) : "وليس فى كلّ شئٍ من هذا قيل هذا (أى ليس كلّ صاحب حِرْفة يقال فيه منها : فَعّالٌ) ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ : بَرّارٌ ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكّاهٌ ، ولا لصاحب الشَعير : شَعّارٌ...".

(٢) فى الأصل : (آهلُ) بالضمّ ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (ناصبُ) بالضمّ ، وكذا فى الجواب ، تحريف .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٨٢) : "وتقول : مَكانٌ آهلٌ ، أى ذُو أَهْلٍ . وقال=

ولم جاز بَغّالٌ فى صاحب البَغْل ، وإنما قياسه[1] : فاعِلٌ ؟ ولم جاز قياسه فى ذِى السَّيْف : سَيّافٌ ، وللجميع : سَيّافةٌ ؟

وما الشاهد فى قول امْرِئِ القيس :

وليس بذِى رُمْحٍ فيَطْعُنَنِى به ... وليس بذِى سَيْفٍ وليس بنَبّالِ ؟

فلِمَ جاز فى ذِى النَبْلِ : نَبّالٌ ، وإنما قياسُه : فاعِلٌ ؟.[2]

الجواب عن الأول[3] :

الذى يَجوز فى النسب الذى جاء على فَعّالٍ ، أو فاعِلٍ[4] : إجراؤه على معنًى يَطّرِدُ فى بابه مع معنى النسب ، ولهذا لم يكن بُدٌّ له من

=ذو الرُّمّة : إلى عَطَنٍ رَحْبِ المَبادةِ آهِلِ

وقالوا لصاحب الفَرَس : فارِسٌ .

وقال الخليل : إنما قالوا : عِيشةٌ راضِيةٌ ، وطاعِمٌ وكاسٍ على ذا ، أى : ذاتُ رِضاً ، وذُو كُسْوةٍ وطعامٍ .

وقالوا : ناعِلٌ لذى النَعْل .

وقال الشاعرَ : كِلِينى لهَمٍّ يا أُمَيْمةَ ناصِبِ

أى : لهَمّ ذى نَصَبٍ" .

(١) فى الأصل : (قياس) بدون الهاء . والصواب من الجواب ص ٢٦٠.

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٢) : "وقالوا : بَغّالٌ لصاحب البَغْل ، شَبَّهوه بالأول (أى بصاحب الصَّنْعة) حيث كانت الإضافة ، لأنهم يُشَبِّهون الشئَ بالشئِ وإن خالفه .

وقالوا لذى السَّيْف : سَيّافٌ ، وللجميع : سَيّافة .

وقال امرُؤُ القَيْس : وليس بذِى رُمْحٍ ... وليس بنَبّالٍ .

يريد : وليس بذى نَبْل" .

(٣) أى عن الباب الأول . وانظر فى سرّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) مثل : جَمّال ، ولابِن . كما سيأتى .

صيغة لا يَكفى فيها ياءُ النسب المشدّدة ، لأن الياء المشدّدة إنما تَدُلّ[1] على نسبة مُبْهَمة فإذا خَرَجتْ[2] إلى نسبة على معنًى مختصٍ يَطّرِد فى بابه لم يكن بُدٌّ له من صيغة سِوَى الياءِ المشدّدة ، فاخْتيرَ له صيغةٌ تَغْلب على معنَى الصفة حتى تكون نَظيرةَ ما فيه الياءُ المشدَّدة إذ كانت تُوجِب إخْراجَ الاسْمِ إلى الصفة .

وجَرَى هذا البابُ على وجهين :

أحدهما – ما كان على النسب فيما هو حِرْفةٌ وعِلاجُ .

٣٦ب[3] فهذا يَجئ على : فَعّال ، لأنه يُشاكِل : / فَعّالاً الذى هو للتكثير فى الصفة نحو : قَتّال وكَذّاب .

والوجه الآخَر – يَكون بمعنَى : ذِى كذا .

فيَلزمه أن يَجئ على زِنَة : فاعل ، لأنها زِنَةٌ تَغْلِب على الصفة وليس فيها تكثيرٌ[4] .

---

(١) فى الأصل : (يدل) بالياء ، تحريف .

(٢) أى النسبة .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٦ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٣٥ ب) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرتُه فى هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) انظر حكم النسب الذى جاء على فَعّالٍ ، أو فاعِلٍ – فى : شرح الشافية : ٢ / ٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ١٦١ ، وابن يعيش : ٦ / ١٣ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٤ .

ولا يَجوز أن يَستوى جميعُ النسب فى لَحاق ياءَىْ النسبة ، لأنه قد يَكون معها معنًى يَطّرِد لا يكون فى سائر أبوابها فيَحتاج إلى صيغة مُفْرَدة .

فتقول فى صاحِب الثِّياب : ثوّابٌ ، وفى صاحِب العاجِ : عوّاج .
وتقول : جَمّالٌ ، وحَمّار ، وصرّاف .

وكلُّ ذلك على معنَى الحِرْفة التى يقع فيها عِلاجُ .

وقد قالوا : البَتِّيّ فى النسب إلى البُتُوت ، على معنَى : البَتّات .
فهذا نادرٌ ، لأنه وَقَعَ قولهُم : البَتِّيّ موقع : البَتّات فى الاستعمال وفُهِم منه ذلك المعنى .

وتقول : دارِعٌ ، ونابِلٌ ، وناشِبٌ ، وتامِرٌ ، ولابِنٌ .

على معنَى : ذِى دِرْعٍ ، ونَبْلٍ ، ونُشّابٍ ، وتَمْرٍ ، ولَبَنٍ .

وقال الحُطَيْئة :

وغَرَرْتنى وزعمتَ أنّــك لابنٌ بالصَّيْفِ تامِرُ[1]

---

(١) البيت فى الديوان : ١٧ ، والكتاب : ٣ / ٣٨١ ، والمقتضب : ٣ / ١٦٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١٣ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٥ ، والخصائص : ٣ / ٢٨٢ ، ومعجم شواهد العربية : ١٣٣ ، واللسان : ١٧ / ٢٥٧ .
ويُرْوَى : (وغررتنى) كما هنا فى الجواب وفى بعض مراجعه ، ويُروَى : (فغررتنى) كما فى المسائل ص ٢٥٣ ، وفى الكتاب ، ويُروى أيضا :=

أى : ذُوتَمْرٍ ، وذُو لَبَن .

وقد قالوا لمنْ كان ذلك حِرْفتَه : لَبَّانٌ ، وتَمّار ، ونَبّال .

ولا يَجوز فى صاحب البُرّ : بَرّارٌ ، ولا فى صاحب الفاكهة : فَكّاهٌ ، ولا فى صاحب الشَعير : شعّار - عند سيبويه ، لأن الباب لا يَطّرِد اطّراداً تاماً لأنّ ما لَحِقتْه ياءُ النسبة المشدّدة أغْلَبُ عليه ، مع أن فى صيغة[1] فَعّال اشتراكاً يُضْعِفُها[2] فى هذا الباب عن أن يكون على الاطّراد الذى يقاس عليه .

وقال أبو العباس[3] : كلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ فى القياس ، لأن الباب

=(أغررتنى) كما فى بعض مراجعه .

المعنى : يُخاطِب الحطيئة بهذا البيت الزِبْرِقانَ بنَ بَدْر ، وكان أوصى به أهلَه فقَصّروا حتى انتَقَل عنهم ، فيقول له : وعدتَنى بأن تُوسِّع علىّ وزعمتَ أنك فى سَعَةٍ ، فلم أجِد ذلك كما وصفتَ .

والشاهد فيه : (لابنٌ .. تامِرٌ) بأنهما على معنى النسب على ما أوضح الرمانى .

هذا ، والحطيئة : هو أبو مُلَيْكةَ جَرْوَل بن أوْس .. ابن عَبْس ، كان راوية زُهير ، جاهلى إسلامى . الخزانة : ٢ / ٤٠٦ .

(١) فى الأصل : (صفة) ، تحريف .

(٢) كذا بالأصل بتشديد العين ، يقال : ضَعّفَه يُضَعِّفُه : صَيّرَه ضعيفا . اللسان .

(٣) أى المبرد . انظر فى هذه المسألة الخلافية : الأشمونى : ٤ / ٢٠١ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، والهمع : ٢ / ١٩٨ .

وقد نقل عضيمة فى هـ ١ ص ١٦١ جـ٣ من المقتضب : قياسية (فَعّال) عن المبرد من : نقد المبرد لكلام سيبويه ص ٢٥١ .

قد كثُر كثرةً يَصلح أن يقاس عليها ولا يُرْجَع إلى غيرها فى البيان عن هذا المعنى .

وقالوا : مَكانٌ آهِلٌ : ذُو أهْل ، وليس فى هذا معنَى الفِعْلِ وإنما هو نسبٌ بَيِّنٌ .

وقال ذُو الرُّمّة : إلى عَطَنٍ رَحْبِ المَباءةِ آهِلِ[1] .

وقالوا فى صاحب الفَرَس : فارِسٌ . ولم يقولوه فى نظائره من صاحب الحِمار وصاحب الجمل ، لأن الفَرَس أحَقُّ بانْفِراد الصفة لعِظَم شأنِه على منزلة نظائره .

وقالوا : عيشةٌ راضيةٌ ، أى : ذاتُ / رِضاءٍ[2] ، وطاعِمٌ كاسٍ ، ٣٧/٤ أ أى : ذُو طَعامٍ وكُسْوةٍ .

وقالوا : رجُل ناعِلٌ لذِى النَّعْل[3] :

---

(١) الشَّطر فى ملحقات الديوان : ٦٧٢ ، والكتاب : ٣ / ٣٨٢ .
اللغة : العَطَن : مَبْرَك الإبل عند الماء . والمباءة : المنزل ، من باءَ يَبُوء ، إذا رجع .
والشاهد فيه : (آهِل) على ما أوضح الرمانى فى المَقُول الذى قبله .

(٢) فى ابن يعيش (٦ / ١٥) : "فأمّا قوله تعالى : (عيشَةٌ راضيةٌ) فقد قال الخليل : إنه من قَبيل النسب . إلاّ أنه يُشْكِل عليه دُخولَ التاء لأنهم قالوا : إنما سَقَطتْ التاءُ من حائض وطالق لأنه ليسَ بجارٍ على الفعْل . وقد ذكروا إن (عيشة راضية) لم تَجْرِ على الفعل ... ، فيجوز أن تَكون الهاء للمبالغة على حدِّها فى علاّمة" .
وانظر أيضا : التبصرة : ٢ / ٦٠٧ .

(٣) فى الأصل : (فاعل لذى الفِعْل) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٢٥٤، ومن الكتاب فى نصه فى هـ ٤ ص ٢٥٤.

وقال النابغة :

كِلِينى لِهَمٍّ يا أُمَيْمةَ ناصِبِ[1]

أى ذُو نَصَبٍ .

وقالوا فى صاحب البَغْل : بَغّال[2] ، وهذا شاذٌّ ، وإنما قياسُه : فاعلٌ ، وهو مُهْمَل للاستغْناء عنه بغيره من قولهم : صاحب البَغْلِ ، وكلُّ ما أهملتْه العربُ للاستغناء عنه بغيره فإنه يجب أن يُهْمَل ، لأنهم الأُصُول فيما يَجرى من الكلام الصحيح وما يُرْفَض منه مما لا ينبغى أن يُتكلَّم به ، فإذا فُهِم رَفْضُ شئ عنهم للاستغناء عنه بغيره[3] وجب أن

---

(١) الشَطْر صَدْر بيت عَجزُه : ولَيْلٍ أُقاسيه بَطِئ الكواكب .
والبيت فى الديوان : ٢ ، والكتاب : ٢ / ٢٠٧ ، ٢٧٧ ، ٣ / ٣٨٢ ، وابن يعيش : ٢ / ١٢ ، ١٠٧ ، والأشمونى : ٣ / ١٧٣ ، ٤ / ٢٠٠ ، والهمع : ١ / ١٨٥ ، وابن الشجرى : ٢ / ٨٣ ، والخزانة : ٢ / ٣٢١ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، ٥ / ٧٥ ، واللسان : ٢ / ٢٥٥ .
اللغة : كلينى : اتركينى ، من وكَلَه إلى كذا : تركه وإيّاه . ناصب : مُتْعِب ، أى ذِى نَصَب ، من أنْصَبَ ، غير جارٍ عليه . وسُمع : نَصَبَه الهمّ ، أى أتعبه ، فناصب إذا على الفعل (انظر اللسان : ٢ / ٢٥٥ سطر ٤) .
المعنى : اتركينى وهمومى المتعبة ، ولا تزيدينى باللَّوْم والعَذْل .
والشاهد فيه : (ناصِب) وأنه على معنى النسب ، أى ذى نَصَبٍ .
هذا ، والنابغة : هو أبو أُمامة زياد بن معاوية ... ابن ذُبيانَ ، جاهلى . الخزانة : ٢ / ١٣٥ .
(٢) فى الأصل : (النَّعل نَعّال) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٢٥٥، ومن الكتاب فى نصه فى هـ ٢ ص ٢٥٥.
(٣) فى الأصل : (لغيره) . والأولى ما أثبتّ لمشاكلة نظيره قبلُ ، واللام صحيحة أيضا ، على أنها للتعليل ، أى لأجل غيره .

يُرْقَض . وقالوا فى ذى السَّيْف : سَيَّاف ، وللجميع : سَيَّافة فهذا الأصل فيه : فاعِلٌ ، ولكنّهم شبّهوه مِنْ جِهة العِلاج الذى يقع به بباب فَعّال .

وقال امْرُؤ القَيْس :

وليس بذِى رُمْحٍ فيَطْعُنَنِى به ... وليس بذِى سَيْفٍ وليس بنَبّالِ[1] ؟

فهذا بَيِّن فى أنه يريد معنى : نابِل ، إلا أنه وضع نَبّالاً موضع نابِل ، وما تَقدَّمَ من الكلام يَقْتضيه[2] كأنه قال : ليس بذِى سَيْفٍ وليس بذِى نَبْلٍ .

* * *

(١) البيت فى الديوان : ٣٣ ، والكتاب : ٣ / ٣٨٣ ، والمقتضب : ٣ / ١٦٢ ، وابن يعيش : ٦ / ١٤ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠٠ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، ومعجم شواهد العربية : ٣١ ، واللسان : ١٤ / ١٦٥ .
المعنى : يصف رجلا بلغه أنه توعّده ، فقال : إنه ليس من أصحاب السلاح والحرب فأبالي وعيدَه .
والشاهد فيه : (نَبّال) حيث جاء على (فَعّال) والأصل فيه : نابِل على ما أوضح الرمانى .
هذا ، وامرؤ القيس : هو أبو زيد ، وأبو وهب ، وأبو الحارث حُنْدُج بن حُجْر الكِنْدىّ ، جاهلىّ . الخزانة : ١ / ٣٢٩ .
(٢) فى الأصل : (تقتضيه) بتاء المضارعة ، تحريف .

بابُ النسب الذى يَجئ المؤنّث فيه على فاعِلٍ[١]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[٢] ما يَجوز فى النسب الذى يَجئ المؤنث فيه على فاعِلٍ - مّما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى النسب الذى يَجئ المؤنث فيه على فاعِلٍ ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يؤنَّث[٣] على معنى النسب كما يجوز أن يؤنث على[٤] معنى الإجراء على الفعل ؟

ولم جازَ : إمرأةٌ حائضٌ ، وطالِقٌ ، وطامِثٌ[٥] ، وناقةٌ ضامِرٌ[٦] ؟

ولم جاز أن يُوصَف المؤنث بالمذكر فى هذا ، وأن يوصف المذكر بالمؤنث فى قولهم : رجلٌ نُكَحةٌ ، ورجلٌ رَبْعةٌ[٧] ؟

ولم لا تكون الصفةُ مؤنثةً إلاّ بعَلامة ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨٣) :
"هذا باب ما يكون مذكراً يُوصَف به المؤنث" .
(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .
(٣) أى فاعل ، المذكور فى كلامه قبلُ .
(٤) فى الأصل : (أن يؤنث ما معنى) ، تحريف . والصواب يَدُلّ عليه مُقابِله الذى قبله .
(٥) طامِث : حائض . اللسان .
(٦) ضامِر : هزيلة ضعيفة . اللسان : ٣ / ٤٦٦ سطر ٣ ، ١٢ .
(٧) رجلٌ نكَحة : كثير النكاح ، أو شديد النكاح . اللسان .
ورجل رَبْعة ، ورَبَعة : مَرْبوع الخَلْق لا بالطويل ولا بالقصير . اللسان : ٩ / ٤٦٣ سطر ٢٢ .

وما الفَرْقُ بين الصفة الجارية على الفَعْل وبين الصفة التى على معنى النسب ؟ وما الفرق / بين : امرأةٌ مُرضِعٌ ، وبين : امرأةٌ مُرضِعة ؟ ٣٦/٤ أ[١]

ولم جازَ : امرأةٌ حائضةٌ غداً ، ولم يَجُز : امرأةٌ حائضٌ غداً[٢] ؟

ولم جاز فى فَعُولٍ ، ومِفْعالٍ ، ومِفْعَلٍ - إسقاط الهاءِ فى المؤنث ، كقولهم : امرأةٌ صَبُورٌ ، ومِطْعامٌ ، ومِطْعَنٌ . وامرأةٌ مِقْوالٌ ، وقَؤُولٌ ؟

ولم جاز فى فَعِلٍ دُخولُ الهاء فى المؤنث مع أنه صفة مُبالَغة ، كقولهم : رجلٌ عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ، وامرأةٌ عَمِلةٌ وطَعِمةٌ ولَبِسةٌ ؟

فلِمَ جاز فى صفات المبالغة أن يكون منها ما يَدخله الهاءُ فى المؤنث ويَسقط فى المذكر ، ومنها ما لا يَدخله الهاءُ أصلا وإن وُصِف به

---

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٦ أ) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٣٧ أ) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٣) : "وذلك (أى ما يكون مذكرا يُوصَف به المؤنث) قولك : إمرأةٌ حائض ، وهذه طامثٌ ، كما قالوا : ناقةٌ ضامِرٌ ، يُوصَف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهُه فى كلامهم على أنه صِفةُ شئ ، والشئ مُذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نُكَحة . فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض ، فإنه لم يُخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : دارِعٌ ، لم يُخرجه على فَعَلَ ، وكأنه قال : درْعِىٌّ . فإنما أراد : ذاتُ حَيْضٍ ، ولم يَجئ على الفعْل .

وكذلك قولهم : مُرْضِعٌ ، إذا أراد : ذاتُ رَضاعٍ ولم يُجْرِها على أرْضعتْ ، ولا تَرْضِعُ . فإذا أراد ذلك قال : مُرضعة .

وتقول : هى حائضة غداً ، لا يَكون إلاّ ذلك ، لأنك إنما أجريتها على الفعْل ، على : هى تَحيض غداً .

هذا وَجْه ما لم يَجْرِ على فعله فيما زعم الخليل ، مما ذكرنا فى هذا الباب" .

المؤنثُ ، ومنها ما تَلزمه[1] الهاء فى المذكر والمؤنث[2] ؟

وما معنى قولهم : نَهِرٌ ؟ ولم وجب أنه بمعنى : نَهارِىٌّ ؟

وما الشاهدُ فى قول الشاعر :

لَسْتُ[3] بلَيْلِىّ ولكنّى نَهِرْ[4] .·. لا أُدلِجُ اللّيْلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ[4] ؟

وما الدليلُ على أن هذه الصفات فيها معنى النسب[5] ؟

وما معنى قولهم : رجُلٌ حَرِحٌ ، ورجل سَتِهٌ[6] ؟

---

(١) كذا فى الأصل بالتاء وإن خالف نظيريه قبل (يَدخله ، ويَسقط) حيث كانا بالياء . وكلٌّ صحيح على تقدير تأنيث الفاعل (الهاءُ) أو تذكيره .

(٢) مثل : رجلٌ علاّمة ، وامرأة علاّمة . انظر الجواب ص ٢٦٨.

(٣) فى الأصل : (ليسَتْ)، تحريف . والصواب من الجواب ص٢٦٩، ومن الكتاب فى نصه التالى ، ومن المراجع المذكورة عند تخريج البيت فى هـ ٣ ص٢٦٩.

(٤) فى الأصل : (نَهِرٌ ... أبتكرُ) بضمّ الراء ، تصحيف ، لأن البيت من الرجز التام والتفعيلة تتمّ بسكون الراء .

(٥) يمكنك أن تتبين هذا الدليل فى الكتاب بأوضح منه فى الرمانى . انظر نص الكتاب التالى ، والرمانى فى الجواب ص٢٦٨ ، ٢٦٩.

(٦) الكتاب (٣ / ٣٨٤) : "وزعم الخليل أن فَعُولاً ، ومِفْعالاً ، ومِفْعَلاً - نحو قؤُول ومِقوال ، إنما يكون فى تكثير الشئ وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما وقع فى كلامهم على أنه مذكر . وزعم الخليل أنهم فى هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِىّ ، وضَرْبِىّ . ويُستدلّ على ذلك بقولهم : رجلٌ عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ، فمعنى ذا كمعنى قَؤُول ومِقوال فى المبالغة ، إلاّ أن الهاء تَدخله . يقول : تَدخل فى فَعِل فى التأنيث .

وقالوا : نَهِرٌ ، وإنّما يُريدون : نَهارِىّ ، فيجعلونه بمنزلة عَمِلٍ ، وفيه ذلك المعنى . وقال الشاعر : لست بلَيْلِىّ ....

فقولهم : نَهِرٌ فى نَهارِىّ يَدلّ على أن عَمِلاً كقوله : عَمَلِىّ ، لأن فى عَمِلٍ من المعنى ما فى نَهِرٍ ، وقَؤُولٌ كذلك ، لأنه فى معنى : قَوْلِىّ" .

وقالوا : رجُلٌ حَرِحٌ ورجل سَتِهٌ ، كأنه قال : حِرِىٌّ واسْتِىّ" .

وما معنى قولهم : مَوْتٌ مائتٌ ، وشُغْلٌ شاغِلٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ ؟

ولم فسَّروه على معنى : شِعْرٌ يَقوم بنفسه ؟ ولم وجب أن يكون فى جميع ذلك المبالغةُ ؟

ولم جاز : هَمٌّ ناصِبٌ : وعِيشةٌ راضيةٌ[1] ؟[2]

ولم امتَنَع[3] فَعُولٌ من الهاء أصلاً ، ومِفْعالٌ[4] ومِفْعِيلٌ[5] إلا نادراً ، وجاءت فى مِفْعَل نحو : مِصَكّ ومِصَكَّة[6] ؟[7]

---

(١) لم يُجب الرمانى عن هذا السؤال فى عنصر الجواب ، وذلك لتقدُّم المثالين فى الباب السابق فى ص ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠.

وإنما أورد السؤال عنهما هنا تبعا للكتاب إذ هما مذكوران فيه فى هذا الموضع من هذا الباب . انظر نصه التالى .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "وسألتُه عن قولهم : مَوْتٌ مائتٌ ، وشُغْلٌ شاغلٌ ، وشعرٌ شاعرٌ - فقال : إنما يريدون المبالغة والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم : هَمٌّ نَاصِبٌ، وَعيشةٌ راضية فى كلّ هذا" .

(٣) إجابة هذا السؤال عن الأوزان الأربعة تقدمت من الموضع المقابل فى عنصر الجواب لتُضَمّ إلى ما سبق من الحديث عن معظمها ،

انظر المسائل ص ٢٦٣، والجواب ص ٢٦٧ وما بعدها.

(٤) فى الأصل : (ومن فعاله) ، تحريف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٥) فى الأصل : (ومَفْعيل) بفتح الميم ، تصحيف . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٦) المصَكّ : القوىّ الشديد من الناس والإبل والحُمُر . والأنثى : مصَكّة . اللسان . وفيه (١٢ / ٣٤٣ س ١٥) : "قال سيبويه : والأنثى مَصَكّة ، وهو عزيز عنده لأن مفْعَلا .. قلما تدخل الهاء فى مؤنثه" ، مع أن الذى فى الكتاب أنه كثير لا عزيز . انظر نصه التالى .

(٧) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "..يَمتنع (أى الوصف) من الهاء فى=

الجواب عن الباب الثاني[1] :

الذى يَجوز فى النسب الذى يجئ المؤنّث فيه على فاعلٍ[2] : اجْراؤه على التذكير فى الصفة ، للفَرْقِ بين ما هو على معنَى النسب وما هو جارٍ على الفعْل بما تقتضيه حالُ كلٍّ واحدٍ منهما : وذلك أن الفعْل يكون فيه علامةُ التأنيث فى كلّ ما بُنِىَ عليه من المؤنث بناءَ الفاعِل للإيذان بأن فاعله مؤنث ، وسواء كانت صفتُه على معنى النسبَ أو غير النسب ، وبابُ النسب يَختَصُّه ، فكان لَحاقُ العلامة فى الفِعْل هو الأصل ، فأمّا لَحاقُها فى الصفة التى على معنى النسب فيَجبُ أن يكون مَبْنيّاً على الأصل الأعَمِّ : فتَسقط[3] من فاعل إذا كان للنسب خاصّة ، وتَثبت إذا كان على طريقة الفِعْل كما تَثبت فى : جارِيةٍ وقائمة الذى لا يَتوجَّه فيه معنى النسب .

والفرقُ بين فاعِلٍ الذى هو على معنى النسب وبين فاعِلٍ الجارى على الفِعْل :

=التأنيث فى فَعُولٍ وقد جاءت فى شئ منه.

وقال (أى الخليل) : مِفْعالٌ ومِفْعيلٌ قلَّ ما جاءت الهاء فيه ، ومِفْعَل قد جاءت الهاء فيه كثيرا ، نحو : مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ ، ويقال : مصَكٌّ ومصَكّة ونحو ذلك" .

(١) انظر فى سر مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : إمرأةٌ حائضٌ ، أى ذاتُ حَيْض . كما سيأتى.

هذا ، وانظر حكم النسب الذى يجئ المؤنث فيه على فاعل ، فى : شرح الشافية : ٢ / ٨٥ / ٨٦ ومابعدها ، وابن يعيش : ٦ / ١٥ ، ٥ / ١٠٠ ، والتبصرة : ٢ / ٦٠٦ ، ٦٢٦ .

(٣) أى علامة التأنيث التى هى التاء . والكلمة فى الأصل : (فيسقط) بالياء ، تحريف .

أن الجارى على الفعل/ يَدُلّ على وُجود الفعل فى حال استحقاق ٣٧/٤ب[1] الصفة وليس كذلك ما هو للنسب لأنه قد يكون مِنْ غَيْر فِعْلٍ أصلاً كقولهم : مَكانٌ آهِلٌ ورجُلٌ ناعِلٌ[2] ، وقد يكون على معنى : أنّ مِنْ شأنه كذا ، كقولهم : امرأةٌ مُرْضِعٌ ، أى من شأنها الرّضاعُ لِلَّبَنِ الذى لها . فإذا قلتَ مُرْضِعةٌ ، دَلّتَ على أنها تُرْضِع فى الحال .

وتقول : امرأةٌ حائضٌ ، وطالِقٌ ، وطامِثٌ ، وناقةٌ ضامِرٌ ، فتصفُ المؤنثَ بالمذكر للفرقِ الذى بَيّنّا . كما تقول : رجلٌ نُكَحةٌ ورجلٌ رَبْعةٌ ، فتصف المذكر بالمؤنث للمبالغة .

والصفةُ لا تكون مؤنثةً إلاّ بعلامةٍ ، لأنها بمنزلة الفِعْل والفعلُ لا يكون مؤنثا إلا بعلامة ، لأنه لا يكون فيه التأنيث الحقيقى لأنه بمعنى الحُدوث ، وإنما تلحقه العلامة لتُؤْذِنَ بأن فاعله مؤنث .

وتقول : إمرأةٌ حائضةٌ غداً ، ولا يَجوز ، امرأةٌ حائضٌ غداً ، لأن هذه الصفة جاريةٌ على الفِعْل إذ[3] كان الذى يختصّ بالوقت هو معنى الفِعْل .

وتقول : امرأةٌ صَبُورٌ وقَؤُولٌ وضَرُوبٌ ، ولا يَلْحقها الهاءُ لأنها صفةٌ

---

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٣٧ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٣٦ أ) . والسر فى هذا هو ما ذكرته فى هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) أى ذُو أَهْلٍ ، وذُو نَعْلٍ ، وكلمةُ ناعِلٍ رُسِمتْ فى الأصل هكذا : (باعل) : فهى تَحتمل أن تكون كما أثبتَ ، وتَحتملَ أن تكون (نابِلٌ) ، أى ذُو نَبْلٍ . وكلاهما صحيح ، انظر ص ٢٥٧ ، ٢٥٩.

(٣) فى الأصل : (إذا) ، تحريف .

مبالغةٌ فى أعلى مَرْتبةٍ ، فالمؤنثُ فيه على حَدِّ المذكر لئَلاَّ يُوهِم أنه قد نَقَصَ عنه مرتبةً ، فهكذا صَدُّرٌ[1] فَعُول الذى يَجرى للمبالغة .

وكذلك : مِفْعالٌ ومِفْعَلٌ ، تقول[2] : امرأةٌ مِقْوالٌ ومِقْوَلٌ ، فلا تلحقها الهاءُ .

وإمرأةٌ مِعْطِيرٌ[3] على هذا القياس .

فأمّا فَعِلٌ وفَعِيلٌ فتَجوز فيه الهاءُ فى المؤنث وإن كان صفةَ مبالغةٍ ، لأنها فى أَدْنَى مرتبةِ المبالغة .

وذلك أن الصفات على ثلاثة أوجه :

صفةٌ جاريةٌ على الفِعْل ، وصفةُ مبالغةٍ فى أدنى مرتبةٍ ، وصفة مبالغة فى أعْلى مرتبةٍ .

فالمبالغةُ فى أعلى مرتبةٍ : تَسقط فيها الهاءُ التى هى للفَرْقِ بين المؤنث والمذكر ويَكون المؤنث على حَدّ المذكر لأنه الأصل : فإن كان المذكر بالهاء كان المؤنث مثله كقولهم : رجُلٌ علاّمةٌ وإمرأةٌ علاّمة ، وإن

---

(١) لعلَ الرمانى يَعنى بـ (صَدُّرَ) : جاءَ . ففى اللسان (٦ / ١١٦ سطر ١٥) : "يقال : صَدَّرَ الفَرَس ، إذا جاء قد سَبَق وبَرَزَ بصَدْره وجاء مُصدِّرًا" .

أو لعلّة يَعنى بها : أمْثلة ، أى أمْثلة فَعُول . ففى اللسان أيضا (٦ / ١١٥ س ٢٤) : "الصُّدْرُ : الطائفة من الشئ" . فعلى هذا تُضبط الدالُ من الكلمة بالسكون والراءُ بالضمّ .

(٢) فى الأصل : (يقول) بالياء . والتاءُ أليق بالسياق ، وأشكل بنظيرها السابق فى أول الفقرة .

(٣) امرأةٌ مِعْطِير : هى التى تَتعهَّد نَفْسَها بالطِّيب وتكثِر منه . اللسان .

كان المذكر بسقوط الهاء كان المؤنث مثله كقولهم : رجلٌ صَبُورٌ وإمرأةٌ صَبورٌ .

فإذا جئْتَ بالصفة الجارية على الفِعْل : أَلْحَقْتَ / هاءَ التأنيث ٣٨/٤ أ فقلتَ : رجلٌ صابِرٌ وامرةٌ صابرةٌ .

وأمّا الصفةُ التى هى فى الأوْسَط من المنزلة : فتَجرى مجرى الصفة الجارية فى لَحاق علامة التأنيث كقولك : رجلٌ عَمِلٌ وإمرأةٌ عَمِلةٌ ، وكذلك رجل طَعِمٌ وامرأةٌ طَعِمةٌ ، ورجلٌ لَبِسٌ وامرأةٌ لَبِسةٌ[1] .

وكذلك : رجلٌ كريمٌ وامرأةٌ كريمةٌ . فأمّا قولُهم : كَفٌّ خَضيبٌ ، ولِحْيةٌ دَهينٌ[2] - فسَقطتْ الهاءُ لأنه ذُهِبَ به مذهبَ فَعُول فى المبالغة بأعلى مرتبةٍ على ما فسَّرْنا .

وقولهم رجلٌ نَهِرٌ ، بمعنَى : نَهارِيٌّ ، لأن مفهومَهما واحدٌ .

وقال الشاعر :

لَسْتُ بلَيْلِيٍ ولكِنِّى نَهِرْ ∴ لا أُدلِجُ اللَّيْلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ[3]

---

(١) فى الأصل : (لَبْس .. لَبْسه) بسكون الباء ، تحريف . والصوابُ من الكتاب فى نصه فى هـ ٦ ص ٢٦٤.

(٢) كَفٌّ خَضيب : هى التى غُيِّر لونُها بالحناء ونحوها .
ولِحْيةٌ دَهين : مَدْهُونة بالدُّهْن ومَطْليّة و مُبلَّلة به . اللسان : (خضب ، دهن) .

(٣) البيت فى الكتاب : ٣ / ٣٨٤ : والمقرب : ٨٢/٢ ، والأشمونى : ٤ / ٢٠١ ، والتصريح : ٢ / ٣٣٧ ، ونوادر أبى زيد : ٥٩٠ ، ٥٩١ ، والمخَّصص : ٩ / ٥١ ، واللسان : (ليل ١٣٠ ، نهر ٩٧) .
اللغة : أَدلِج : من الإدلاج ، وهو سَيْر الليل كلّه . ابتكر : من الابتكار ،=

كأنه قال : لَسْتُ بلَيْلِىٍّ ولكنّى نَهارِىٌّ ، لأنّ المعنى يتقابل هكذا .

وقالوا : رجلٌ حَرِجٌ ، ورجل سَتِهٌ . فهذا على معنى النسب لأن مفهومها[1] واحد .

وقالوا : مَوْتٌ مائتٌ ، وشُغْلٌ شاغِلٌ ، وشِعْرٌ شاعِرٌ . كأنهم قالوا في كلّ واحد منها : إنه يَقوم بنَفْسِه :

فكأن الشِّعْر يَقوم بنَفْسِه لحُسْنِ بَيانِه ، وكأنّ هذا الموتَ يَقوم بنَفْسِه لأنه جاء ليَفْتَرِسَ عن سَبَبٍ عَرَضَ فيه . وأمّا : شُغْلٌ شاغِلٌ ، فهو شُغْلٌ يَشْغَل العَمَلَ[2] لقَلْعِه عنه[3] ، فقد قام مقام السَّبَب الذى يَقطع على[4] العَمَلِ[5] .

=وهو الأخذ بأول الأشياء .

المعنى : أسير بالنهار وأخرج مبكّرا ، ولا أستطيع سُرَى الليل .

والشاهد فيه : (نَهِر) إذ بناه على فَعِل للنسب على ما أوضح الرمانى .

والبيت من الأبيات الخمسين المجهولة القائل .

(١) أى ما ذُكر من المثالين وما هو بمعناهما من النسب بالياء فى : حَرَجِىٌّ وستَهِىٌّ ، أو حرِىٌّ واسْتِىٌّ على معنى : المُلازِم لذلك الشُّغْل . انظر نص الكتاب المذكور فى هـ ٦ ص ٢٦٤.

(٢) يمكن ضبط هذه الكلمة بكسر الميم : العَمِلَ . انظر النص المنقول عن الرضى فى هـ ٥ من هذه الصحيفة .

(٣) لقَلْعِه عنه : لكَفِّه عنه ومَنْعِه عنه بقُوّة وتحويله إلى غير جهته وإزالته . اللسان .

(٤) يَقطع على العمل . لعلّه يعنى : يَقطع الطريقَ على العمل ، أى يَحُول بينه وبينه .

(٥) ظاهرُ كلام الرمانى بإفْراد (شُغْلٌ شاغلٌ) عن أخويه السابقين فى الحديث ، يُشير إلى أنه ليس مثلهما فى كون (فاعِل) على معنى النسب ،=

وكلّ هذه صِفاتُ مبالغة لمّا جَرَتْ على طريق التشبيه ، كما أنّ
وصف بالأسَدِ لا مبالغةَ فيه إذا جرَى على التحقيق ، فإن جرَى على
تشبيه ففيه مبالغةٌ كقولك : زَيْدٌ الأسَدُ ، فكذلك هذه الصفات .

* * *

هو اسم فاعل على الحقيقة .

يقول الرضى فى شرح الشافية (٢ / ٨٨) : "وأمّا قولُهم : شُغْلٌ شاغِلٌ ،
س من هذا (يَعنى : فاعل بمعنَى النسبة) ، بل هو اسم فاعل على
يقة : أى شُغْلٌ يَشغل المُشْتَغِلَ به عن كلّ شُغْل آخَر لعِظَمِه فلا يتفرّغ
حبُه لشئ آخَر" .

بابُ التَّثْنِية[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى التثنية - ممّا لا يَجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى التثنية ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يَجوز أن يُثنَّى إلا الاسْمُ دونَ الفِعْل والحَرْف ؟

وما الذى يَصلح أن يُثنَّى من الأسماء ؟ وما الذى لا يَصلح ؟

وما علامةُ التثنية ؟ ولم استَوَتْ فى المؤنث والمذكر ؟ ولم لَزِمتْ النونُ علامةَ التثنية ؟ ولم وَجبتْ فى كلّ تثنية مِنْ غير المَقْصُور والمَمْدُود ؟

وما تثنيته : رَجُلٍ ، وتَمْرةٍ ، ودَلْوٍ ، وعِدْلٍ[2] وعُودٍ ، / وبِنْت[3] ، وأُخْتٍ ، وسَيْفٍ ، وعُرْيانَ ، وعَطْشانَ وفَرْقَدٍ[4] ، وصَمَحْمَحٍ[5] ،

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٨٥) :
"هذا بابُ التثنية" .

(٢) العدْل : النظير والمِثْل من الإنسان وغيره . وقيل : لا يكون إلا للمَتاع خاصّةً ، ومنه عدْل البَعير وهو نِصْف الحِمْل الذى يكون على أحد جَنْبَيه . وقيل العدْل : ما عادَلَ الشئ من جِنْسه ، وقيلَ بالعكس . اللسان .

(٣) فى الأصل : (وبيت) ، تحريفٌ . والصواب من الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الفَرْقَد : ولَد البقرة . والفَرْقَدانِ : نَجْمان فى السماء لا يَغْرُبان ، وقيل فيهما : الفَراقِد ، والفَرْقَد . اللسان .

(٥) الصَمَحْمَح من الرِّجال : الشديد المجتمع الألْواح ، وهو فى السِّنّ ما بين الثلاثين والأربعين ، وقيل : الصمحمح : القصير ، وقيل : الغليظ القصير ، وقيل : الأصلَع ، وقيل : المحلوق الرأس . ورأسٌ صمحمح : أصلَع غليظ شديد ، وبَعير صمحمح : شديد قويّ . اللسان .

وعَنْكَبُوتٍ[1] ، وطَلْحةٍ ، وسِلْقةٍ[2] ؟

ولم وجب أن يستوى النصبُ والجرّ فى الياء ؟.[3]

الجوابُ عن الباب الأوّل[4] :

الذى يَجوز فى التثنية : لَحاقُ الألف الذى يَنقْلب إلى الياء فى النصب والجرّ ، أى لتَكونَ علامةً للتثنية وفيها دلالةُ الإعرابِ . وتَلزمها النونُ لتكون[5] عِوَضاً من الحركة والتنوين فى الواحد[6] .

---

(١) العَنْكَبُوت : دُوَيبّة تَنسجُ فى الهواء وعلى رأس البئر نَسْجا رقيقا مُهلهَلاً . والعنكبوت : دُودٌ يَتولّد فى الشُهْد ويَفْسُد عنه العَسَلُ . اللسان .

(٢) هذه الكلمة رُسِمتْ فى الأصل هكذا : (سلقة) . وأحسبها كما أثبتّ ، والسِّلْقة : هى الذِّئبة ، والجرادة إذا ألقتْ بيضها ، وامرأةٌ سِلْقة : فاحشة . اللسان : ١٢ / ٢٨ .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٨٥) : "اعلمْ أن التثنية تكون فى الرفع بالألف والنون ، وفى النصب والجرّ بالياء والنون ، ويكون الحرف الذى تليه الياءُ والألفُ مفتوحاً ، أمّا ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنك لا تَزيده فى التثنية على أن تَفتح آخرَه كما تفتحه فى الصِّلَة إذا نَصبتَ فى الواحد ، وذلك قولك :

رَجُلاَنِ ، وتَمْرتانِ ، ودَلْوان ، وعِدْلان ، وعُودان ، وبِنْتان ، وأُخْتان ، وسَيْفان ، وعُرْيانانِ ، وعَطْشانَانِ ، وَفَرْقَدَانِ ، وصَمَحْمَحانَ ، وعَنْكَبُوتانِ ، وكذلك هذه الأشياء ونحوها .

وتقول فى النصب والجرّ : رأيتُ رَجُلَيْنِ ، ومَررتُ بِعَنْكَبُوتَيْنِ ، تُجْرِيه كما وَصفتُ لك" .

(٤) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٥) أورَدَ الهمع (١/٤٨) فى الغرض من النون فى التثنية والجمع سبعةَ أقوال .

(٦) انظر حكم التثنية ، فى : ابن يعيش : ١٣٧/٤ ، وشرح الكافية : ٢٩/١ ، ١٧١/٢ ، والتصريح : ٦٦/١ ، والهمع : ٤٠/١ ، والأشمونى : ٧٤/١ ، والتبصرة : ٨٦/١ ومابعدها .

ولايَجوز أنْ يُثنّى إلاّ الاسْمُ دُونَ الفِعْل والحرْف :

لأن الحرف بمنزلة الجُزْءِ من الكلمة ، مع أن معناه فى غيره .

٣٩/٤ أ وأماَ الفعلُ فلا يُثنّى لأنه / مجهولُ لافائدة فيه ، وإنما يُثنّى معلومُ يُضَمّ إلى معلوم كما يُضمّ الاسْمُ المعطوف .

والذى يَصلح أن يثنّى من الأسماء : مالَه ثانٍ معلومُ يَصلح أن يَجرى مجرى الاسم المعطوف[١].

فعلى هذا الأصل لايجوز أن تثنّى مَكّةُ ولا عُمانُ لأنه لاثانىَ لها معلوم ، ولايجوز أن يُثنّى أيْنَ ولا كَيْفَ ولا مَتَى لأنه ليس له ثانٍ معلومُ يَتحصّل حتى يقال : أيْنَ وأيْنَ مِنْ شأنه كَذَا وكذا ، فصار بمنزلة الفِعْل المجهول لأنه يُطلَب عِلْمُه مِنْ جهة المسئول .

ويَجوز أن يُثنّى : هذا ، لأنه يُضَمّ معلومُ إلى معلوم ، كقولك : هذا ثمّ هذا وهذا ، ثم تقول : هذانِ ، فتكون التثنيةُ فيه صحيحةً[٢] .

وكذلك يَجوز أن يُثنّى : الذى فى الدّار ، لأنك تقول : الذى فى الدار مَنْ قُرَيْشْ ، والذى فى الدار من تَميم ، فيُعْطَفُ معلومُ على معلوم ، وتقول : اللّذانِ فى الدار ، فتَصحّ التثنية على الحقيقة[٢] .

---

(١) انظر شروط مايثنّى ، فى : الهمع : ٤٢/١ ، والتصريح : ٦٧/١ .

(٢) وقيل : هذانِ ، واللّذان صِيَغٌ موضوعة للمثنّى وليست مثنّاة حقيقة . انظر : التصريح : ٦٧/١ ، والهمع : ٤٢/١ ، والإنصاف : ٦٧٤/٢ .

على هذا قياسُ الباب .

والتثنيةُ تَستوى[1] فى كلّ شىء يَصلح أن يُثنَّى إلاّ فى المَقْصُور والمَمْدُودِ خاصّةً[2] :

لأن المقصور يَمتنع أن تَلْحَقَه التثنيةُ وهو على حالِه ، لأنه لايُجْمَع ألفانِ فى موضع إذ كلٌّ واحد منهما لايكون إلاّ ساكناً ، فلابُدَّ من تغيير الاسم حتى يَصحّ أن تَلحقه ألفُ التثنية .

وأماّ الممدودُ فغُيِّر لشَبَهِه بالمقصور ، ولولا ذلك لم يَجُز فيه التغييرُ .

ووَجْهُ الشَبَهِ : أن آخِره ألفُ كما أن آخِر المقصور ألفُ[3] وإن كانت قد انْقَلبتْ عن حرف العلّة همزةً[4] أو كانت الألفُ أصليةً فإنها[5] أقربُ شىءٍ إلى الألف الساكنة مع مُجاوَرتِها لها فى كلّ

(١) فى الأصل : (يستوى) بياء المضارعة ، تحريف .

(٢) سيأتى حكمهما فى التثنية فيما سيأتى من أبواب .

(٣) العبارة التالية ذكرها الرمانى على سبيل الغاية لما قبلُ من أن وجه الشَبَه بين الممدود والمقصور هو كون آخِر كلٌّ منهما ألفا ، فهو يريد أن يقول : إن وجه الشبه هذا لايُؤثّر فيه انقلابُ حرفِ العلّة الذى هو الألف إلى الهمزة فى الممدود ، وكذا لايؤثّر فيه كونُ الألف أصليَة كما فى كساء مثلا .

(٤) ظاهر عبارة الرمانى هذه يُفيد أن الهمزة ليستْ حرفَ علّة عنده . ولكن قد تَقدّم له مايدلّ على أنها حرفُ علّة ، انظر :ص ٤٩ وهـ ٥ منها ، وص ١٣١ وهـ ٣ منها .

(٥) أى الهمزة .

ممدود • فهذا وجهٌ من الشَبَه قريبٌ ، مع أنها تَصير فى الوقف إلى موافقة لفظها.

وتثنيةُ المذكر كتثنية المؤنث ، وتثنيةُ الصفة كتثنية الاسْم الذى ليس بصفةٍ ، وتثنية ماآخِرُه ياءٌ أو واوٌ كتثنية ماآخِرُه حرفٌ صحيح ، وتثنيةُ ماآخِرُه ألفٌ ونون كتثنية ماليس آخِرُه ألفٌ ونون ، وتثنيةُ ماتَضاعفتْ فيه الحروفُ كتثنية مالم تَضاعفْ فيه الحروف ، وتثنيةُ ماطالَ من الاسْم كتثنية ماقَصُر .

ولذلك ذكر سيبويه هذه الأنواعَ كلَّها[1] ليُبَيِّنَ لك اتّفاقَ حكمها فى التثنية .

٣٩/٤ ب

والعلّةُ / فى هذا : أن معنى التثنية واحدٌ لايَختلف كما يَختلف معنَى الجمع ، فيكونُ جمعُ قليلُ وجمعُ كثيرُ وجمعُ وَسَطُ بين القليل والكثير وجمعُ مبهمُ يَحتمل كلَّ هذه الوُجوهِ ، وليس يَجرى فى التثنية مِثْلُ هذه القِسْمة لأنها معنًى واحدٌ لايَختلف .

وإنما وجب أن يَستوى النصبُ والجرّ فى الياء لأنه قد وجب للتثنية حَرْفانِ : الألفُ ، والياء ويُحتاج أن يُقسَّم عليها ثلاثةُ أوجهٍ من الإعراب : فيكون الرفعُ للألف ، والجرُّ للياء ، ويَبْقَى واحدٌ لاينقسم ،

---

(٢) انظر نصّ سيبويه فى هـ ٣ ص ٢٧١.

فلابُدَّ أن يكون تابعاً على الأُصُول الصحيحة ، فكان إتْباعُه لعلامة الجرّ أولى لِما بَيّناً فى أول الكتاب[1] .

* * *

(١) لم نتمكن من بيان الموضع المُحال عليه لفَقْد أول الكتاب ، انظر وصف نسخة الشرح فى ص ٦ وما بعدها.

وبالطبع يكون بيانه الذى أشار إليه هو فى شرحه لِباب كتاب سيبويه (١٣/١) :

"هذا بابُ مَجارى أو اخر الكَلم من العربية" .

هذا ، وانظر أَوْجُهاً لأولويّةَ إتْبَاعِ النصب للجرّ فى علامة إعراب المثنّى ، فى : ابن يعيش : ١٣٨/٤ ، والتبصرة : ٨٨/١ .

بابُ تثنية المَقْصُور الذى على ثلاثة أحرف[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن مايَجوز فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف- مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يَجوز فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز أن يَستوى ماهو على ثلاثة أحرف من المقصور وماهو على أربعة أحرف؟ ولم كان الثلاثي أحقَّ بالرَّدِّ إلى الأصل؟ وهل ذلك لأن ألفه لاتكون إلاّ أصليةً ؟[2]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٨٦) :
"هذا باب تنثية ماكان من المَنْقُوص على ثلاثة أحرف"
وسيبويه يريد بالمنقوص : المَقصور . يقول فى موضع أخَر من الكتاب (٣/٥٣٦) :
"هذا بابُ المقصور والممدود . وهُمافى بنات الياء والوا التى هى لاماتٌ ، وماكانت الياء فى آخِره وأُجْرِيتْ مُجرى التى من نفس الحرف .
فالمنقوص : كلّ حرف مِنْ بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح . وإنما نقصانُه أن تُبَدل الألفُ مكانَ الياء والواو ، ولايَدخلها نصبُ ولا رفعُ ولاجرٌ"
ويقول السيرافى (بحاشية الكتاب : ٣/٥٣٦ هـ١)
"ويقال للمقصور أيضا : منقوص .
فأما قَصْرُها : فهو حَبْسُها عن الهمزة بعدها . وأما نُقصانُها : فنقصانُ الهمزة منها" .
وانظر أيضا : المفصَّل- بشرح ابن يعيش - : ٤/١٤٦ .
(٢) الكتاب (٣/٣٨٦) : "اعلمْ أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بَدَلٌ ، وليست بزيادة كزيادة ألف حُبْلَى .
فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرتَ الواوَ فى التثنية ، لأنك إذا=

وماتثنيةُ : قَفاً[1] ، وعَصاً ، ورَجاً[2] ، ورِضاً ، وسَناً[3] ؟ ومادليل الواو فى هذه الأشياء ؟.[4]

وما فى قولهم : غَزَا بالإمالة[5] ، ثم يقولون : غَزَوَا بالواو؟ وماقياسُ ذلك من الكِبَا[6] والكِبَوانِ ؟.[7]

=حَرَكْتَ فلابُدَّ مِنْ ياءٍ أو واو ، فالذى من الأصل أولى .

وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرتَ الياءَ"

وانظرتثنية المقصور الرباعى فى الباب التالى .

(١) القَفَا : مُؤخَّر العُنُق . اللسان .

(٢) الرَّجَا : ناحية كلّ شىء ، وأرْجاء البيت : نَواحِيه. اللسان : ٢٤/٢ .

(٣) السَّنَا : الضَوْء ، كضوء النار والبرق . ويقال : سَنَتْ النار تَسْنُو سناءً : عَلاَ ضوءُها . اللسان .

(٤) الكتاب (٣٨٦/٣) : "فأماَ ماكان من بنات الواو فمثْل : قَفاً ، لأنه من : قَفَوْتُ الرجلَ ، تقول قَفَوان . وعَصاً : عَصَوانِ ، لأن فى عَصًا مافى قَفاً ، تقول : عَصَوْتُ ، ولاتُميل ألفَها ، وليس شىءٌ من بنات الياء لايَجوز فيه إمالةُ الألف . ورَجاً : رَجَوانِ ، لأنه من بنات الواو ، يَدلّك على ذلك قولُ العرب : رَجاً فلايُميلون الألف .

وكذلك الرِّضا تقول : رِضَوانِ ، لأن الرِّضا من الواو ، يدلّك على ذلك : مَرْضُوٌّ والرِّضْوان . . .

والسَّنَا بمنزلَة القَفَا ، تقول : سَنَوانِ" .

(٥) الإمالة : أنْ يُنْحَى بالفتحةَ نحوُ الكسرة . انظر الشافية- بشرح الرضى- : ٤/٣ .

(٦) الكِبا : الكُناسة والتراب الذى يُكْنَس من البيت . والكِبَا : القماش . اللسان .

(٧) الكتاب (٣٨٦/٣) : "وإذا علمتَ أنه (أى المقصور الثلاثى) من بنات الواو وكانت الإمالةُ تجوز فى الألف أظهرتَ الواوَ ، لأنها ألفُ مكان الواو ، فإذا ذهبت الالفُ فالتى الألفُ بَدَلُ منها أولى . يَدلّك على ذلك أنهم يقولون : غَزَا فيُميلون الألفَ ، ثم يقولون : غَزَوَا ، وقالوا : الكِبَا ، ثم قالوا : الكِبَوانِ" .

وماتثنيةُ : العَشَا الذى فى العَيْن ؟.[١]

وماتثنية : فَتًى؟ ولم كان فتْيانُ وفِتْيةُ يَدلّ على الياء ولم يكن الفُتُوَّةُ والنُّدُوَّةُ[٢] تَدلّ على الواو؟.[٣]

وماتثنيةُ : خَطاً[٤] اسْمَ رجُلٍ ؟.[٥]

وماتثنية : عَلاً اسْمَ رجُل؟ ولم وجب فيه الواوُ؟ ولم جَعَلَها[٦] مأخوذةً من عَلَوْتُ والحرفُ لايَجوز فيه الاشتقاقُ ؟.[٧]

---

(١) الكتاب (٣/٣٨٧) : " وسألتُ الخليل عن العَشَا الذى فى العينين فقال : عَشَوان ، لأنه من الواو . ."

(٢) النُّدُوَّة :مصدر أَنْدَى ، يقال : أَنْدَى المطرُ الأرضَ ، أى بَلّلها . اللسان .

(٣) الكتاب (٣/٣٨٧) : "وأما الفَتَى فمنْ بنات الياء ، قالوا : فتْيانُ وفتْيةُ . وأما الفُتُوَّة والنُّدُوَّة فإنما جاءت فيهما الوَاوُ لضمّة ماقبلهما . . . فجَعلوا اليَاءَ تابعةً" .

(٤) كذا فى الأصل بالطاء المهملة ، وكذا فى الجواب ص ٢٨٥ فى جميع التصرّفات المذكورة هناك للكلمة .

ولكن الذى فى الكتاب بمطبوعتيه (هارون : ٣/٣٧٨ ، وبولاق : ٢/٩٣) : خَظَا ، بالظاء المعجمة ، وكذا جميع تصرّفاتها . (انظر نص الكتاب التالى) .

وكلاهما صحيح .

وقد أشار هارون (فى هـ ١ ص٣٨٧ ج٣ من مطبوعته) إلى أن الكلمة وتصرفاتها بالطاء المهملة فى بعض نُسخ الكتاب الخطّية .

فلم أشأ لذلك أن أغيّر الطاءَ إلى الظاء المعجمة فى الشرح تبعا لمطبوعتَىْ الكتاب ، إذ لعلّ الكلمة بالطاء المهملة فى نسخة الرمانى من الكتاب .

هذا ، وخَظَا لَحْمُه- بالظاء المعجمة- بمعنى : اكتنز . اللسان .

(٥) الكتاب (٣/٣٨٧) : "ولو سمّيتُ رجُلا بخَظاً ثم ثنّيتَ لقلتَ : خَظَوان ، لأنها من : خَظَوْتُ" .

(٦) أى سيبويه . انظر نصه التالى .

(٧) الكتاب (٣/٣٨٧) : " ولو جَعلتَ عَلَى اسْماً ثمّ ثنيتَ لقلتَ : عَلَوانِ ، لأنها من : عَلَوْتُ ، ولأن ألفها لازمةٌ للانتصاب ، وهى التى فى قولك : على زَيْدٍ درهمٌ" .

وما قياسُ الجَمْع بالألف والتاء؟ ولم جَرَى ذلك مجرى التثنية[1] حتى جازَ : قَنَواتُ ، وأَدَواتُ ، وقَطَواتُ[2] ؟[3]

وماتثنيةُ رَحًى[4] ، والعَمَى ، والهُدَى؟

وما تثنية رِباً[5] ؟[6]

---

(١) هذا السؤال- كما هو واضح من صيغته- سؤالٌ عن العلّة ، ولكن لو نظرتَ الجواب ص ٢٨٥ فلن تَجد هذه العلّة

ولاتظنّ الرماني بغافل ، لأن مثل تلك المسائل الجزئية مَرْدُودة إلى الأصل العام الذى يذكره دائما فى مطلع الجواب ، فما دام أنه قد ذكر فى جواب السؤال عن قياس الجمع بالألف والتاء هو قياس التثنية فيُفهَم من هذا أن ماثبت للتثنية من علّة يثبت للجمع كذلك . وقد ذكرت تلك العلّة بالنسبة للتثنية فى ذلك الأصل العام المشار إليه .

(٢) أَدَوات : جمع أداة ، وأداةُ الشىء : آلتُه وعُدّته . اللسان .

وقَطَوات : جمع قَطاة ، والقطاة : طائرة ، والقطاة : العَجُز . اللسان .

(٣) الكتاب (٣٨٧/٣) : "وكذلك (أى ومِثْل المقصور فى رَدّ ألفه الثالثة إلى أصلها من الواو عند التثنية) الجميع بالتاء فى جميع ذا (أى المذكور من الأمثلة السابقة فى نصوص الباب قبلُ) ، لأنه يُحرَّك ، ألا تراهم قالوا : قنواتُ ، وأَدَواتُ ، وقَطَواتُ" .

(٤) الرَّحَى : لها معانٍ كثيرة يرجع بعضها إلى بعض ، ومنها : الحَجَر الذى يُطحن به ، وخُفّ البعير . انظر اللسان .

(٥) فى الأصــل : (رجاً) بالجيم ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٢٨٦ ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٦) الكتاب (٣٨٧/٣) : وأماّ ماكان من بنات الياء ، فرَحًى ، وذلك لأن العرب لاتقول إلاّ : رَحًى ورَحَيانِ ، والعَمَى كذلك ، تقول : عَمًى وعَمَيانِ وعُمْىُ... والهُدَى : هُدَيانِ ، لأنكَ تقول : هَدَيتُ ، ولأنك قد تُميل الألف فى هُدًى . فهذا سبيل ماكان من المنقوص على ثلاثة أحرف ، وكذلك الجميع بالتاء .

فأما رِباً فرِبَوانِ ، لأنك تقول : رَبَوْتُ" .

وماتثنية المقصور الذى ليس له تَصرُّفٌ؟ ولم وجب فيه الواوُ حتى جَرَ
على ذلك : لَدَى ، وإلَى ؟.[1]

وماتثنية المقصور الذى ليس له تَصرُّفٌ وألِفُه تَجوز فيه الإمالةُ؟ ول
وجب أن يُثنَّي بالياء حتى وجب ذلك فى : مَتَى ، وبَلَى؟ ولم كانت اليا
أغْلَبَ على الواو حتى تُصيِّرَ ها[2] ياءً ؟.[3]

والجوابُ عن الباب الثانى[4] :

الذى يَجوز فى تثنية المقصور الذى على ثلاثة أحرف[5] : رَدُّه إل

(١) الكتاب (٣/٣٨٨) : "فإذا جاء شىء من المنقوص ليس له فِعْلٌ تَثبت
فيه الواوُ ، ولا له اسْمٌ تَثبت فيه الواو ، وأُلزِمتْ ألفُه الانتصابَ- فهو من بنات
الواو ، لأنه ليس شئٌ من بنات الياء يَلزمه الانتصابُ لاتَجوز فيه الإمالةُ ، إنم
يكون ذلك فى بنات الواو ، وذلك نحو : لَدَى ، وإلَى وما أشْبَهَهما .
وإنما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين ، وكذلك الجميع بالتاء" .
(٢) فى الأصل : (يصيرها) بياء المضارعة ، تحريف ، لأن الحديث ع
الياء بالتأنيث هنا وفى الجواب ص ٢٨٦، وكذا فى نص سيبويه التالى .
(٣) الكتاب (٣/٣٨٨) : " فإنْ جاء شئٌ من المنقوص ليس له فِعْلٌ تَثبت
فيه الياء ، ولا اسْمٌ تَثبت فيه الياءُ ، وجازت الإمالةُ فى ألفه- فالياءُ أولى ب
فى التثنية . . .
وإنما صارت الياء أولى . . . ، أن الياء أغْلَبُ على الواو حتى تُصيِّرها يا
من الواو على الياء حتى تصيِّرها واواً . .
فلماّ لم يَستَبِنْ كان الأقوى أولى حتى يَستبينَ لك . . ، لأن الياء أقوى
وأكثر . وكذلك نَحو : مَتَى إذا صارت اسْماً ، وبَلَى . وكذلك الجميع بالتاء" .
(٤) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤.
وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.
(٥) مثل : عَصاً ، وفَتَى . كما سيأتى .

الأصل من الواو أو الياء ، لأنه لماَ كان لايُمكن تَركُ الألف على حالها مع ألف التثنية وكانت الألفُ فى الثلاثى لاتكون إلاّ أصْلاً كان رَدُّه إلى أصله أولى به[1] .

ولايَجوز أن يَستوى الثلاثى ومازاد على الثلاثة فى هذا ، لأن الألف فى الثلاثى لا تكون إلاّ أصلية . وليس كذلك ما زاد علي الثلاثة لأنها قد تكون زائدةً كألف التأنيث[2] وألف الإلحاق[3] وغيرها من الزوائد[4] .

وتثنيةُ قَفاً : قَفَوانِ . ودليلهُ : قَفَوْتُ[5] .

وفى عَصاً : عَصَوانِ . ودليلُه : عَصَوْتُ[6] .

وفى رَجاً : رَجَوانِ . ودليلُه : لُزُوم الألفِ لتَركِ الإمالة ، مع أنه يَرجع إلى : رَجَوْتُ لأنه[7] الذى على رَجاء السَّلامة .

---

(١) انظر حكم تثنية المقصور الثلاثى ، فى: : المقتضب : ٣/٤٠ ، ٣٩٣/١ ، وابن يعيش : ١٤٦/٤ ، وشرح الكافية : ١٧٣/٢ ، والتصريح : ٢٩٤/٢ ، والأشمونى : ١١١/٤ ، والهمع : ٤٤/١ ، والتبصرة ٦٣٢/٢ ، والتسهيل : ١٦ .

هذا ، وللكوفيين فى المسألة مذهب ، فانظره فى : ابن يعيش : ١٤٨/٤ ، وشرح الكافية : ١٧٤/٢ ، والهمع : ٤٤/١ .

(٢) مثل : حُبْلَى ، وحُبارَى .

(٣) مثل : معزًى .

(٤) كالألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة مثل : قَبَعْثَرىً .

(٥) قَفَوْتُ الرجل : ضربتُ قَفاهُ . اللسان : ٥٥/٢ .

(٦) عَصَوْتُ الرجلَ : ضربتُه بالعَصَا . اللسان : ٢٩٤/١٩ .

(٧) فى الأصل : (لأن) بدون هاء الضمير . وإثباتُ الهاء هو الذى يتمشّى مع السياق ، ويُشاكل العبارة المُناظِرة لها بعدُ فى قوله : "لأنه ارتفاعُ . ." . والهاء راجعةٌ إلى (رَجاً) .

=

ورِضاً : رِضَوانِ . ودليلُه : الرِّضْوانُ .

وسَنَا البرْقِ : سَنَوانِ . ودليله : تَرْكُ الإمالة ، وأنه من : سَنَوْتُ . لأنه ارتفاع البرق كارْتفاعِ مايَخرج بالسّانِية[1] . ويَتَوجَّهُ فى سَنَا المَجْدِ مِثلُ هذا لأنه رِفْعةٌ[2] .

وقالوا : الكِبَاَ بالإمالة ، وهو من الواو كقولهم : الكِبَوانِ ، وهذا نادرٌ . وكذلك : غَزَا ، ثم قالوا : غزَوَا .

فهذا دليلُ على أن الإمالة وإن كانت نادرةً لاتُوجِبُ الياءَ على طريق النادر أيضا .

وتثنيةُ العَشَا : عَشَوانِ . ودليلُه : عَشَوْتُ ، وعَشْواءُ[3] .

= ويريد الرمانى بهذه العبارة أن يَجمع بين (الرجَا) بمعنى الناحية وبين (رَجَوْتُ) من (الرَجاء) بمعنى التوقُّع والأمَل والتى رَدَّ (الرجَا) إليها ، فهو يَجعل الرَجَا مظنّة لرجاء السلامة والأمل فيها .

(١) السّانية : الدَّلْوُ العظيمة التى يُستَقَى بها وأداتُها . والسانية : مايُسقَى عليه الزرعُ والحيوان من بعير وغيره . أو السانية : الاستقاء . اللسان : ١٢٨/١٩ .

ويريد الرمانى بهذه العبارة أن يَجمع بين (سَنَا البرْق) وبين (سَنَوْتُ) بمعنى سَقَيْتُ التى رَدَّ (سَنَا البرق) إليها ، بجامع الارتفاع فى كلٍّ ، إذ ارتفاعُ البرق كارتفاع الماء الذى يَخرج بالاستقاء . .

(٢) الذى فى اللسان أن سَناء المَجْد ممدود لامقصور .

(٣) فى الأصل : (عَشْواءَ) بالنصب . وكلا الضبطين صحيح : فالرفعُ على الخبر لدليلُه ، والنصبُ على تقدير : ودليلُه قولُهم . . .
هذا ، وعَشْواء : انثى الأعْشَى .

وتقول فى فَتًى : فَتَيانِ . ودليلُه : فِتْيانٌ ، وفِتْيةٌ . ولايَدُلّ : الفُتُوَّةُ والنُّدُوَّةُ على / الواو لأنها للضمّة . ٤/ ٤٠ أ

وتثنيةُ خَطاً : خَطَوانِ ، لأنه مِنْ : خَطَوْتُ .

وتثنيةُ عَلاً اسْمَ رجُل : عَلَوانِ .

وعِلّتُه على مذهب ابن السَّرّاج : لُزومُ ألفه الانتصابَ ، مع آنّه لاتَصرُّفَ له[1] .

وعلى مذهب سيبويه : أنه مِنْ : عَلَوْتُ[2] .

والذى عندى : أن الأصل فى الحُروف امتناعُ الاشتقاق ، ويَجوز مع ذلك أن يَخرج عن الأصل بشَبَه الاسْمِ مِثْلُ هذا :

لأنه على ثلاثة أحرف ، وقد وافَقَ معنَى العُلو ، ودلالتُه على ذلك المعنى ظاهرةٌ وإن كان المعنى فى غيره فإنه الدالُ عليه دلالةً ظاهرةً .

وقياسُ الجَمْع بالألف والتاء قياسُ التثنية . فلو سُمّيتَ امرأةً بعَلَى قلتَ : عَلَواتٌ ، كما تقول فى القَنَا : قَنَواتٌ ، وأداةٌ وأَدَواتٌ ، وقَطاةٌ وقَطَواتٌ .

---

(١) فيكون حينئذ مثل : لَدَى ، وإلَى الآتيتين .

(٢) وأن ألفه لازمة للانتصاب أيضا . فسيبويه قد ذكر العلّتينِ ، انظر نصه فى هـ ٧ ص ٢٨ .

ولعلّ اقتصار الرمانى على العِلّة الأولى لأنها هى موضع الخلاف .

وتثنية رَحًى : رَحَيانِ . ودليلُه : جوازُ الإمالة[1] .

وتثنية عَمًى : عَمَيانِ . ودليلُه : عُمْيٌ .

وتقول فى هُدًى : هُدَيانِ . ودليلُه : هَدَيْتُ[2] .

وفى رِباً : رِبَوانِ . ودليلُه : رَبَوْتُ[3] .

وكلُّ مقصور لاتُمال ألفُه ، وليس له تَصَرُّفٌ فتثنيتُه بالواو[4] ، نحو : لَدَى ، وإلَى اسْمِ رجُل ، تقول فيه : لَدَوانِ ، وإلَوانِ .

وكلُّ مقصورٍ ليس له تصرُّف ، وألفُه تَجوز فيها الإمالةُ فتثنيتُه بالياء[4] ، نحو : مَتَى ، وبَلَى اسْمِ رجُلٍ ، تقول : مَتَيانِ ، وبَلَيانِ .

والياءُ أَغْلَبُ على الواو حتى تَصيرَهَا ياءً لأنها وإن كانت أُخْتَهَا فهى أَخَفُّ منها .

* * *

---

(١) ولأن قولهم : رَحيتُ بالرَّحَى-إذا طَحَنتُ بها- أكثرُ من : رَحَوْتُ ، والحُكْمُ على الأكثر . ابن يعيش : ١٤٦/٤ ، وانظر اللسان .

(٢) وإمالة ألف هُدًى أيضا كما ذكر سيبويه ، انظر نصه فى هـ ٦ ص ٢٨١.

فهل عَدَمُ ذِكر الرمانى لهذه الثانية مع وجودها فى الكتاب : للاكتفاء بذكْرِه لها مع (رَحًى) مادامت الإمالة جائزة فى بنات الياء ، أو للاكتفاء بأقوى العلّتين وهو الاشتقاق ، أو لنُدُور الإمالة فى هذا الموضع مما جعله لم يَعبأ بها؟

(٣) رَبَوْتُ : يقال : رَبَا الشىءُ يَرْبُو : زادَ ونَمَا . اللسان .

(٤) هذا هو المشهور فى النوعين ، وفيهما مذاهب أخرى . انظر : الأشمونى ١٢/٤ ، والهمع ٤٤/١ ، وشرح الكافية : ١٧٤/٢ .

بابُ تثنية المقصور الذى على أربعة أحرف[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن[2] مايَجوز فى تثنية المقصور الذى على أربعة أحرف-[مما لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى تثنية المقصور الذى على أربعة أحرف][3]، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز رَدُّه إلى الأصل كما رُدَّ فى الثلاثى[4] ؟

وماتثنيةُ : أعْشَى ، ومَغْزًى ، ومَلهىً ، ومَرْمًى ، ومَجْرىً؟

ولم استَوَى ماألفُه للتأنيث وماألفُه لغير التأنيث ، والزائدُ والأصلىّ ،

---

(١) أى فأكثر . وإنما قصر الرمانى كلامه على الأربعة وإن كان الباب فى الكتاب معقودا لهما (انظر ترجمة الكتاب للباب بعدُ) ، وذلك لأن مافوق الأربعة محمول عليها بطريق الأولى فى قلب الألف ياءً عند التثنية إذ كلّما ازدادت حروف الكلمة كانت من قلب الألف واواً أبعد لحاجتها إلى التخفيف بالياء أكثر .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٨٩) :

" هذا باب تثنية ماكان منقوصا وكان عدةُ حروفه أربعةَ أحرف فزائداً إن كانت ألفُه بَدَلا من الحرف الذى من نفس الكلمةَ ، أو كان زائدا غيرَ بَدَلٍ"

والمراد بالمنقوص فى ترجمة سيبويه : المقصورُ . انظر : هـ ١ ص٢٧٨.

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) انظر ماقلناه فى التعليق على مثل هذه الزيادة فى : هـ ٢ ص ١٤٣.

(٤) انظر حكم الثلاثى فى : ص ٢٨٢.

والمُتصرِّفُ وغيرِ المتصرِّف[1] فى هذا[2]؟

ومافى : أنه[3] لو كان فِعْلاً لَصارَ إلى الياء- مايُوجِب مثْلَ ذلك فى الاسْم؟ وهل ذلك لأنه قد صار بمنزلة ماأصْلُه الياءُ إذ الفِعْلُ هو الأصل فى التصريف الذى يجب أن يُبْنَى عليه ويُرَدَّ إليه؟

/٤٠ ب ولم كان الردُّ إلى الأصل فى التصريف أحقَّ به من الردّ إلى / الأصل فى الموضوع؟

وهل ذلك لأنه أشْكَلُ به وأخَفُّ فيه ؟.[4]

---

(١) يَعنى الرمانى بالمُتصرِّف : مايأتى من لفظه فعْل ، مثل : أعْشىَ ، إذ تقول منه : أعْشَيْتُ . ويَعنى بغير المتصرف : مالا يأتى من لفظه فعل : مثل : مَغْزًى ، إذ لاتقول منه : مَغْزَيْتُ . انظر نص سيبويه التالى .

(٢) ليس لهذا السؤال إجابة مباشرة ، وإنما إجابته تُفهَم مماّ ذكره الرمانى فى الأصل العامّ إذ علةُ قلب الألف ياءً عند التثنية فى كلّ هذه النوعيات التى ذكرها مُتحقِّقةٌ : فَلزومُ فتح ماقبل ألف التثنية ، وأولويّة الحَمْل على الفعل متحقّقان فى الجميع . انظر الجواب ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٣) أى المقصور الرباعى فأكثر الذى أصل ألفه الواو . انظر نص سيبويه التالى .

(٤) الكتاب (٣٨٩/٣) : "أمّا ماكانت الألفُ فيه (أى فى المقصور الرباعى فأكثر) بَدَلاً من حرف من نفس الحرف ، فنحو : أعْشىَ ، ومَغْزًى ، مَلْهًى ، ومُغْتَرًى ، ومَرْمًى ، ومَجْرًى . وتُثنَّى ماكان منْ ذا منْ بنات الواو كتثنية ماكان من بنات الياء ، لأن أعْشَى ونحوه لو كان فعْلاً لتَحوّلَ إلى الياء .

فلماّ صار لو كان فِعْلاً لم يكن إلاّ من الياء ، صار هذا النحو من الأسماء مَتحولاً إلى الياء ، وصار بمنزلة الذى عدةُ حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء . وكذلك مَغْزًى ، لأنه لو كان يكون فى الكلام مَفْعَلْتُ لم يكن إلا من الياء ، لأنها أربعة أحرف كالأعْشىَ ، والميمُ زائدة كالألف ، وكلما ازداد الحرف كان من الواو أبعد .

ولم جَرَى الجَمْعُ بالألف والتاء مجرى التثنية ولم يَجُز مِثْلُ ذلك فى جمع المذكر ؟.[1]

وماتثنيةُ : حُبْلى ، ودِفْلى ، وذِفْرَى؟

وماتثنية : مِعْزًى؟

ولم وجب فى الفِعْل قلبُ الواو إلى الياء فى كلّ مازاد على الثلاثة من نحو : أغْزَيْتُ ، واغْتَزَيْتُ[2] ، واسْتَغْزَيْتُ ؟.[3]

الجوابُ عن الباب الأول[4] :

= وأما مُغْتَرًى فتكون تثنيته بالياء ، كما أن فعله متحوّل إلى الياء .
وذلك : أعْشيانِ ، ومَغْزَيانِ ، ومُغْتَزَيانِ" .
وانظر فى الألف الزائدة للتأنيث أو لغيره : نص سيبويه المذكور فى هـ٣ بعد .

(١) الكتاب (٣/ ٣٩٠) : " وكذلك (أى ومِثْل تثنية المقصور الرباعى فأكثر) جَمْعُ ذا بالتاء . . ."

(٢) اعْتَزَيْتُ الأمْرَ : قَصَدْتُه ، واغتزيتُ بفُلان : اخْتَصَصْتُه من بين أصحابه . اللسان : ١٩/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ س ٢٥ .

(٣) الكتاب (٣/ ٣٩٠) : " وأماَ ماكانت ألفُه (أى المقصور الرباعى فأكثر) زائدة ، فنحو : حُبْلَى ، ومِعْزًى ، ودِفْلى ، وذِفْرَى . لاتكون تثنيتُه إلاّ بالياء ، لأنك لو جئتَ بالفِعْل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلاّ من الياء كسَلْقَيْتُه (ألقيتُه على ظهره) .
وذلك قولك : حُبْليانِ ، ومعزَيانِ ، ودِفْليانِ ، وذِفْرَيانِ" .

(٤) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

الذى يَجوز فى تثنية المقصور الذى على أربعة أحرف[1] : قلبُ الألِف إلى الياء ، لأنه قد احتِيج إلى تَحرُّك[2] ماقبل ألف التثنية بالفتحة.

ولايَجوز أن يُردّ إلى الواو لأن حَمْله على تصريف الفِعْل منه أحقُّ به لأنه أشْكَلُ وأخَفُّ ، وقد ثَبَتَ له أصْلان : تصريفُ الفعل منه ، والواو التى وُضعتْ عليها الكلمة - فردُّه إلى الأصل الذى يُكْسِب خِفّةً ومُشاكَلةً أحقُّ به[3] .

فتثنيةُ أعْشَى : أعْشَيانِ ، ومَغْزًى : مَغْزَيانِ ، ومَلْهًى : مَلْهَيانِ ، ومُغْتَزًى : مُغْتَزَيانِ . وكلُّ هذا من الواو .

وكذلك تقول فى مَرْمًى : مَرْمَيانِ ، ومَجْرًى : مَجْرَيان . لأنه إذا كان الـرَدُّ إلى الياء فيما أصلهُ الواو فالردّ إلى الياء فيما أصله الياء أوجب.

فكلّ ألف رابعةٍ فصاعِدا فى التثنية فإنها تَصير إلى الياء لِما بَيّناً .

---

(١) مثل أعْشَى ، كما سيأتى .

(٢) فى الأصل : (ترك) ، تحريف . والصوابُ يساعده السياق .

(٣) انظر حكم تثنية المقصور الرباعى فأكثر ، فى : المقتضب : ٣ / ٤٠ ، ١ / ٣٩٤ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٨ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٤ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٤ ، والأشمونى : ٤ / ١١١ ، والهمع : ١ / ٤٤ ، والتبصرة : ٢ / ٦٣٤ .

هذا ، وللكوفيين فى المسألة مذهب ، فانظره فى : ابن يعيش : ١٤٩/٤ ، وشرح الكافية : ١٧٤/٢ ، والهمع : ٤٤/١ ، والإنصاف : ٧٥٤/٢ .

والجمعُ بالألف والتاء يَجري مجرى التثنية لأن العلّة واحدة ، وهو[1] وُقُوعُ الألف بعدَ ألفٍ يَجب[2] أن يكون ماقبلها مفتوحاً ، فالرَدُّ إلى حرف يَتحرّك أولى به .

وتقول في تثنيةِ دِفْلَى[3] : دِفْلَيانِ ، وفي دِفْرَى : ذِفْرَيانِ ، وفي حُبْلَى : حُبْلَيانِ .

وتقول في مِعْزًى : مِعْزَيانِ .

وتقول : أغْزَيْتُ /، واغْتَزَيْتُ ، واسْتَغْزَيْتُ ، فتَقْلِبُ الواوَ ياءً ليَجرىَ ٤١/٤ أ على طريقة المضارع في : يُغْزِى ، ويَغْتَزِى ، ويَسْتَغْزِى ، وذلك أنه لمّا

---

(١) ذكّر الضميرَ باعتبار الخبر (وُقُوع) .

(٢) جُملة (يَجب ...) حالٌ من (الألف) .

(٣) لو نظرتَ إلى السؤال عن تثنية هذه الكلمة والكلمتين بعدها (ص ٢٨٩) لوجَدتَ أن كلمة (حُبْلَى) هي التي كانت متصدّرة في السؤال ، على حين أنها هنا في الجواب قد زُحزحتْ عن صَدْر الكلام لتَحُلَّ محلَّها كلمة (دِفْلَى) .

ولستُ أرى لذلك سببا سوَى أن كلمة (تثنية) في السؤال مضمومُ آخِرُها وفي الجواب مكسورُ آخرُها ، فكانَ الانتقال في السؤال من الضمّ فيها إلى الضم الذى في حاء (حُبْلَى) ميسورا حسنا في الصوت ، فَضْلا عن أن تَصدُّر (حُبْلَى) هو صَنيع الكتاب (انظر نصه في : هـ ٣ ص ٢٨٩) . وكان الانتقال في الجواب من الكسر فيها إلى الكسر الذى في دال (دِفْلَى) ميسورا حسنا كذلك .

أماّ لو جاء الجوابُ على نسق السؤالَ فقال : وتقول في تثنية حُبْلَى- بالانتقال من الكسر إلى الضمّ- لكانَ أَقَلَّ يُسْرا وحُسْنا .

وهذا الصنيع من الرماني يؤكّد ماذكرتُه في الدراسة من أنه يُعنى في شرحه هذا بالصَّوْغ اللفظى والنغم الصَوْتى .

وهذا -بالضرورة- يَفرض على مَنْ يَتصدَّى لدراسة هذا الشرح وتحقيقه أن لايقف في ذلك عند حدّ البحث الموضوعى للمسائل العلمية نحويا وصرفيا فقط ، بل عليه أن يتجاوز هذا إلى النظر في أسلوب الرجل وفي ألفاظه بل وفي حروفه .

تُنْكَبَ[١] فعُل حتّى رُفِضَ من الكلام للخُرُوج من كَسْر إلى ضَمّ وكان الخُروج من كَسْر إلى واوٍ يَثقل كثِقَلِ الخروج من كسر إلى ضمّ فرُفِضَ لذلك ، وجَرَى الماضى عليه . فهذه علّة الفِعْل .

وأمّا علّةُ الأسْمِ فى الثنية : فشَبَهُه بالفِعْل من الوَجْه الذى ذكَرْنا[٢] .

* * *

(١) فى الأصل : (ينكب) بالياء ، تحريف .
(٢) انظر هذا الوَجْهَ : فى الأصل العامّ فى أول الجواب ص ٢٩.

بابُ جَمْع المقصور بالواو والنون[١]

الغرض فيه : أن يُبيّن [٢] مايَجوز فى جَمْع المقصور بالواو والنون- مماَ لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يجوز فى جمع المقصور بالواو والنون ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم [لا][٣] يَجوز فيه إلاَ حذفُ الألف؟

ولم وجب أن الضمّة لاتَصِحّ على واوٍ مضمومٍ ماقبلها ، ولا الكَسْرةَ على ياءٍ مكسورٍ ماقبلها[٤] ؟

---

(١) أى أو بالياء والنون . وإنما قصر الرمانى كلامه على الواو والنون من باب الاكتفاء لدلالة ماذكر على المراد كاملا .

وترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/ ٣٩٠) :

"هذا بابُ جمع المنقوص بالواو والنون فى الرفع ، وبالنون والياء فى الجرّ والنصب" .

والمراد بالمنقوص فى ترجمة سيبويه : المقصورُ . انظر : هـ ١ ص ٢٧٨.

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) لم يَظهر لى تحقيق هذين بالمثال فى موضوعنا هذا ، إذ لو لم نحذف الألف ورَدَدْناها إلى الياء أو الواو وقلنا : مُصْطَفَيُون ، ومصطفَيِين- أو : مصطفَوُون ، ومصطفَوِين ، لم يَتحقّق لنا مايقول .

وكلامُه فى مقابلة هذا فى الجواب (ص ٢٩٥) مستقيم ظاهر .

وماجَمْعُ : قَفاً اسْمَ رجُلٍ؟ وماجمعُ : مُصْطَفىً؟ وماجمعُ : حَبَنْطىً[1]- بالواو والنون ؟[2]

والجوابُ عن الباب الثانى[3] :

الذى يَجوز فى جَمْع المقصور[4] بالواو والنون : حذفُ الألِف لالتقاء الساكنينِ[5] .

---

(١) الحَبَنْطَى : الرجُل المتلىء غَضَباً أو بطنَةً . اللسان : ٩/ ١٤ .

(٢) الكتاب (٣/ ٣٩) : "اعلمْ أنك تَحذف الألفَ وتَدَعُ الفتحة التى كانت قبل الألف على حالها ، وإنماحذفتَ لأنه لايَلتقى ساكنان . ولم يُحركوا كراهيةَ الياءين مع الكسرة ، والياء مع الضمّة والواو حيث كانت معتلّة . . .

وإن جمعتَ قَفًا اسْمَ رجُل قلتَ : قَفَوْنَ ، حذفتَ كراهيةَ الواوين مع الضمة وتَوالى الحركات .

وأماَ ماكان على أربعة ففيه ماذكرْنا مع عدّة الحروف وتَوالى حركتين لازماً ، فلماَ كان مُعتَلاً كَرهوا أن يُحركوه على مايَستثقلون إذ كان التحريك مستثقَلا .

وذلك قولك : رأيتُ مُصْطَفَيْنَ ، وهؤلاء مصطفَوْنَ . ورأيتُ حَبَنْطَيْنَ ، وهؤلاء حَبَنْطَوْنَ . ورأيتُ قَفَيْنَ ، وهؤلاء قَفَوْنَ" .

(٣) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ١ ص١٣٨ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) المقصور مثل : قَفًا ، ومُصْطَفَى . كما سيأتى .

(٥) أى مع بقاء الفتحة التى كانت قبل الألف لتدُلَ عليها . انظر : نص سيبويه فى هـ ٢ ، وكذا المراجع المذكورة فى هـ ٢ ص ٢٩٥ .

ولعل الرمانى لم يذكر ذلك اعتماداً على فهمه من السكوت عنه إذ هو على الأصل .

ومماَيشعر بأن هذا قد يكون من غرض الرمانى فى عدم التصريح بذلك- سؤاله الذى يقول فيه (ص ٢٩٣) :

" ولم لايَجوز فيه (أى المقصور) إلا حذفُ الألف؟" . فهذا يُشعر بأنه لايجوز فيه شىء آخَر كتغيير الفتحة .

ولابُدَّ من الحذف أو التحريك بالرَدّ إلى حرف يَصلح فيه الحركةُ :

فلم يَجُز أن يُردَّ إلى واوٍ قبلها ياءُ مضمومة[1] لِما يَلزم فى ذلك من الثِّقَل ، فكان الحذفُ أحقَّ به .

فتقول فى جمع قَفَّ ، اسْمَ رجُلٍ : قَفَوْنَ . وفى مُصْطَفًى : مُصْطَفَوْنَ . وفى حَبَنْطًى : حَبَنْطَوْنَ[2] .

والقياسُ مُستَمِرٌّ على ذلك فى كلِّ ماآخِرُه ألفٌ[3] .

* * *

(١) بأن يُقال : مُصْطَفَيُونَ .

(٢) والكوفيون يَجيزون- مع الفتح- : ضَمَّ ماقبل الواو وكَسْرَ ماقبل الياء مطلقا ، أو فيما ألِفُه زائدة . فيقولون : حَبَنْطَوْنَ ، وحَبَنْطُون- وحَبَنْطَيْنَ ، وحَبَنْطِينَ .

انظر : الأشمونى والصبان : ١١٤/٤ ، والهمع : ٤٦/١ ، والتصريح وياسين : ٢٩٦/٢، وشرح الكافية : ١٨٠/٢.

(٣) انظر حكم جمع المقصور بالواو والنون ، فى : شرح الكافية : ١٨٠/٢ ، والتصريح : ٢٩٦/٢ ، والأشمونى : ١١٤/٤ ، والهمع : ٤٦/١ ، والتبصرة: ٦٣٦/٢ .

بابُ تثنية المَمْدُود[1]

الغرض فيـه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى تثنية الممدود - ممّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى تثنية الممدود ؟ وما الذى لا يجوز ، [ولم ذلك][3] ؟

ولم لا يَجوز أن يستوى حال الممدود فى التثنية ؟ وهل ذلك لأنه مُختلِف فى معناه بما يَقتضى اختلافَ لفظِه عند التغيير له ؟

وما تثنية : رِداءٍ ، وكِساءٍ ؟ ولم كان الوجهُ فيه قولك : رِداءانِ ، وكِساءانِ ؟

وما تثنية : عِلْباءٍ ؟ ولم جاز فيه : عِلْباءانِ ، [وعِلْباً]وانِ[4] - على منزلة واحدة[5] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٩١) :
"هذا بابُ تثنية الممدود" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف ، وانظر : هـ ص .

(٣) زيادة يستقيم بها منهج الرمانى فى الالتزام بأن تكون صيغةُ السؤال العامُ في أول المسائل : سؤالاً عمّا يجوز ، وسؤالا عمّا لا يجوز ، وثالثا عن عِلّة الجواز وعدمه . (راجع ذلك فى الأبواب قبلُ وبعدُ) .

(٤) فى الأصل : (علباءان وان) : فيمكن أن يكون ما زِدْتُه قد سَقَط من الناسخ ، ويمكن أن يكون اللفظ كما هو فى الأصل صحيحاً ويكون الرمانى قد اكتفى عن ذِكْر لفظ (وعلبا) متبوعا بما ذكره من الحروف (وان) اكتفى عن هذا بما تَقدّم من (علباءانِ) ، وجَعَلَ اللفظ (وانِ) إشارة إلى كلمة (عِلْباوانِ) . وإن كنتُ أستبعد هذا الأحتمال الثانى .

(٥) إجابة هذين السؤالين مؤخَّرةٌ عن إجابة تاليهما ، وذلك لارتباط=

وما تثنية : خُنْفُساءَ ؟ ولم كان الوجهُ فيه قولَك : خُنْفَساوانِ[1] . وفى حَمْراءَ : حَمْراوانِ ؟

ولم جرَى : حِرْباوانِ[2] مجرى : عِلْباوَيْنِ أكثر[3] من : كِساوانِ ، وغِطاوانِ ، ورِداوانِ ؟ ولم جاز[4] مع أن الأجود إجراؤه مُجرى الصحيح ؟

ولم وجب أن يكون : عِلْباوانِ أكثرَ مِنْ كِساوانِ ؟.[5]

=مسألة (عِلْباء) بما بعد مسألة (خُنْفُساءَ ، وحَمْراءَ) .

وإنما قَدَّم الرمانى مسألة (عِلْباءَ) على مسألة (خنفساء ، وحمراء) فى المسائل مع ارتباطها بما بعدهما كمَا أشرتُ ، تَبَعاً لتقدُّمها عليهما فى الكتاب . انظر نص الكتاب التالى .

(١) فى الأصل : (خنفساءوان) بزيادة همزة قبل الواو ، تحريف . وانظر الجواب ص ٣٠٠ .

(٢) الحِرْباء : مِسْمار الدِّرْع . والحِرْباء : الظَّهْر . والحِرْباء : دُوَيْبّة دقيقة الرأس مُخطَّطة الظهر ، تَستقبل الشمسَ برأسها حيثما دارت ، وتتلوّن ألوانا بَحرّ الشمس . والأنثى : الحِرْباءة . اللسان : ١ / ٢٩٧ .

(٣) (أكثرَ) صفةٌ من المضاف إليه (عِلْباوَيْنِ) .

(٤) أى كِساوانِ - بالواو - وما بعدها .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٩١) : "اعلمْ أن كلّ ممدود كان مُنصرفا فهو فى التثنية والجمع بالواو والنون ... بمنزلة ما كان آخرُه غيرَ معتلّ مِنْ سوَى ذلك .

وذلك نحو قولك : عِلْباءانِ ، فهذا الأجود الأكثر . (هذا ما فى هارون . وفى بولاق : ٢ / ٩٤ : "وذلك نحو قولك : رداءانِ وكساءانِ ، وعِلْباءانِ" . ولعلّ هذا يُفسِّر بَدْءَ الرمانى فى أمثلته بالحديث عن رداء وكساء ، إذ لَعلّ نُسختَه من الكتاب كذلك) .

فإن كان الممدود لا يَنصرف وآخرُه زيادةٌ جاءت علامةٌ للتأنيث ، فإنك إذا ثَنّيتَه أبدلتُ واواً ... ، وكذلك إذا جَمعته بالتاء . =

ولم جاز : عَقَلْتُه بِثنايَيْنِ ، وهِنايَيْنِ[1] ؟ وما نظيرُه من قولهم : السَّماوة ، والعَبَاية[2] ؟

ولم جاز : مِذْرَوانِ[3] ؟ وما نظيره من : نُقاوةٍ ونَقاوةٍ[4][5] ؟

= واعلمْ أن ناساً كثيرا من العرب يقولون : عِلْباوان وحرْباوان ، شَبَّهُوهما ونحوَهما بحَمْراءَ ، حيث كان زِنَةُ هذا النحو كزنته ، وكانَ الآخِرُ زائدا كما كان آخرُ حَمْراءَ زائدا ، وحيث مُدّتْ كما مُدّتْ حمراءُ .

وقال ناسٌ : كساوانِ وغطاوانِ ، وفي رِداءٍ : رِداوان ، فجعلوا ما كان آخرُه بَدَلاً من شئ من نَفس الحرف بمنزلة : عِلْباء ، لأنه في المَدّ مثلهُ ، وفي الابدال ، وهو منصرف كما انصرفَ . فلمّا كان حالُه كحال عِلْباء ، إلاّ أن آخره بَدَلٌ من شئ من نفس الحرف ، تَبِعَ عِلْباءً كما تَبِعَ علباءُ حَمْرَاءَ ، وكانت الواو (أى في كِساوان) أَخَفُّ عليهم حيث وُجد لها شَبَهٌ من الهمزة .

وعِلْباوان أكثر من قولك : كساوان في كلام العرب ، لشَبَهِها بحَمْراءَ" .

(١) الثِّنايان : حَبْل واحد يُشَدّ بأحد طرفيه يَدُ البعير ، وبالطرف الآخَر اليدُ الأخرى . جاء بلفظ المثنى ولا يُفْرَد له واحد ، ومفرده تقديرا : ثِناء ، مثل : كِساء . اللسان : ١٨ / ١٣١ ، ١٣٢ .

وأما هِنايان ، فلم أجدها في اللسان ولا في أى كتاب من كتب النحو التى بيدى . وصنيع سيبويه في صَوْغ هذه القولة يشير إلى أنها والثنايين سواء في المعنى .

(٢) سَماوةُ البيت : سَقْفُه ، وسماوة الهلال : شَخْصُه إذا ارتفع عن الأفق شيئا ، وسماوة كلّ شئ : شَخْصُه وطَلْعتُه . والسَّماوة : موضع بالبادية . اللسان : ١٩ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

والعَبَاية : ضَرْبٌ من الأكْسية واسعٌ فيه خُطوط سُود كِبار . اللسان .

(٣) المِذْروان : طَرَفَا الأَلْيَتَيْنِ ، والمِذْرَوان : جانبا الرأس ، وقيل : المذروان : طَرَفَا كلّ شئ ، وقيل المذروان : جانبا كلّ شئ . جاء بلفظ المثنى ولا يُفْرَد له واحد على الأجود ، وقيل : واحدُه مِذْرًى . اللسان .

(٤) النُقاوة، والنَقاوة : أَفْضَلُ ما انْتَقَيْتَ من الشئ . اللسان .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٩٢) : "وسألتُ (أى سيبويه) الخليلَ عن قولهم :=

الجواب عن الباب الأول[1] :

الذى يَجوز فى تثنية المَمْدُود[2] : إجراؤه على ثلاثة أوجه :

تَرْكُ ما كانت الألفُ[3] فيه أصليةً على حاله ، وقَلْبُها فيما كانت فيه للتأنيث واواً ، وجوازِ القَلْب وتَركِهُ فيما كانت فيه للإلحاق على منزلةٍ سواءٍ[4] .

فهذا الأصْلُ فى هذا الباب فهو وَجْهُ الكلام .

ولا يَجوز أن تَستوى هذه الأقسامُ الثلاثة فى هذه الأوجه ، لأن المعنى فيها مختلِفٌ يَقتضى اختلافاً اللفظ فى الموضوع للإيذان بإختلاف

=عَقَلْتُه بثنايَيْنِ وهِنايَيْنِ ، لِمَ لَمْ يَهمِزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يُفْرَد الواحدُ ثم يَبنوا عليه ، فهذا بمنزلة السَماوة ، لمّا لم يكن لها جَمْعٌ كالعَظاءِ ، والعَباءِ يجئ عليه جاء على الأصل .

والذين قالوا : عَباءَةٌ جاءوا به على العَباء . وإذا قلتَ : عَباية فليس على العَباء .

ومِنْ ثَمّ زعم : قالوا : مِذْرَوانِ ، فجاءوا به على الأصل ، فشَبّهوها بذا حيث لم يُفْرَدَ واحدُه . وقالوا : لَك نُقاوةٌ ونَقاوة . وإنما صارت واواً لأنها ليست آخِرَ الكلمة" .

(١) انظر فى سِرّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠. وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : قُرّاء ، وكساء ، وعِلْباء ، وحَمْراء . كما سيأتى .

(٣) يَعنى بالألف : الهمزةَ . وهذا من تعبيرات المتقدمين .

(٤) انظر : هـ ٢ ص ١٥٩.

المعنى على ما بيّنّا : ممّا هو للتأنيث ، أو للإلحاق ، أو لتَمامِ الاسْمِ من نَفْسِه[1] .

فتثنيةُ رِداءٍ : رِداءانِ ، وتثنية كِساءٍ : كِساءانِ . وكذلك سبيلُ قُرّاءٍ ، تقول فيه : قُرّاءانِ .

فهذا وَجْهُ الكلام : لأن الألف أصلية وإن كان منه ما هو بَدَلٌ من نَفْس الاسم ، ومنه ما الهمزةُ فيه هو الأصلُ - فالحكمُ واحدٌ فى أَن الوجه إجراؤه مجرى غير المُعْتَلّ فى سلامة اللفظ .

وتثنية خُنْفُساءَ : خُنْفُساوانِ ، وتثنية حَمْراءَ : حَمْراوانِ ، لأن الألف للتأنيث .

وأمّا عِلْباءٌ ، وحِرْباءٌ فتقول فيه : عِلْباوانِ ، وعِلْباءانِ - وحِرْباوانِ ، وحِرْباءانِ . لأن الألف فيه للإلحاق : فهو كألف التأنيث فى الزيادة ، وكالألف الأصلية فى أن المطلوب به بُلُوغُ أصْلِ الكلمة .

---

(١) انظر حكم تثنية الممدود ، فى : المقتضب : ٣ / ٣٩ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٩ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٧٤ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٥ ، والأشمونى : ٤ / ١١٢ ، والهمع : ١ / ٤٤ ، والتبصرة : ٢ / ٦٣٦ ، والتسهيل : ١٧ .

والكوفيون يُجيزون فيما طال من الممدود : حذفَ زائدتَىْ التأنيث إذا كانتا فوق الأربعة ، نحو : قاصعانِ ، فى قاصعاءَ . انظر : ابن يعيش : ٤ / ١٥١ ، وشرح الكافية : ٢ . ١٧٥ ، والأشمونى : ٤ / ١١٤ ، والهمع : ١ / ٤٤ .

هذا ، والجمعُ السالم بنوعيه حُكْمُه فى الممدود كالتثنية . انظر : نص سيبويه فى هـ ٥ ص ٢٩٧ ، وكذا المراجع المذكورة فى مظانهما .

وقد يَجوز : كِساوانِ ، وغِطاوانِ تشبيهاً بالمُلحَق لأن المُعْتَمد فيهما[١] على الأصل ، كما جاز : عِلْباءانِ تشبيهاً بقولك : كِساءانِ ، وغِطاءانِ .

وعِلْباوانِ أكثرُ منْ كِساوانِ ، لأن الواو للمُلحِق بحَقٍّ الأصل وإن كان من طَريق الشَّبَه[٢] /. وليس كذلك : كِساوانِ ، لأنه بطريق الشَّبَه[٤] ٤ / ٤٣أ[٣] الذى الأصلُ الأول أحقُّ به[٥] .

وقالوا : عَقَلْتُه بثِنايَيْنِ ، وأظهَروا الياءَ[٦] لأنه مَبْنىٌّ على علامة

---

(١) أى فى المُبْدَلة من أصل ، والمُلحقة .

(٢) أى بألف التأنيث . انظر ما مضَى فى مطلع الفقرة .

هذا ، وإلى هنا ينتهى الجُزْء الثانى والأربعون من تجزئة الأصل ،وقد خُتم هذا الجزء بديباجة تقول : "تَمَّ والحمدُ لله وحده ، يتلوه إن شاء الله فى الثالث والأربعين : وليس كذلك : كِساوانِ ، لأنه بطريق الشَّبَه" .

وبعد هذه الديباجة وفى صَحيفةَ مستقلّة (٤ / ٤٢ب) ترجمةُ الجزء التالى التى تقول :

"الجزء الثالث والأربعون من شرح كتاب سيبويه - إملاء أبى الحَسَن على بن عيسى النحوىّ ، أيَّدَه الله تعالى" .

وبعد هذه الترجمة تأتى فى الصحيفة التالية ديباجةُ افتتاح هذا الجزء التى تقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٤٣ أ) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٤١ أ) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرتُه فى هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) أى بالألف المُلحقة . انظر ما مضى قبل قليل .

(٥) هذا الأصل الأول : هو تَرْك الألف على حالها بدون قَلْب لأنها مُبدَلة من أصل . انظر ما يتعلّق بها فى الأصل العام وما بعده ص ٢٩٩.

(٦) فى الأصل : (وأظهرواالياء) بسُقوط إحدى الألفين بين الواو واللام . وانظر نظيرها مع الواو بعدُ .

التثنية ، كما أظهروها[1] في : عَباية وصَلاية لأنه مَبْنىٌّ على علامة التأنيث ، إذ كان لا يُفْرَد[2] واحدُه .

وقالوا : مِذْرَوان ، فأظهَروا الواوَ لمِثْلِ هذه العِلّة ، كما أظهروها في : نُقاوة ونَقاوة ، إذ كان لا يُفْرَد واحدُه .

* * *

(١) في الأصل : كما أظهرواها) بزيادة ألف تالية للواو ، تحريف .

(٢) في الأصل : (لا يعود) ، تحريف . والصوابُ من نظيره التالى ، ومن الكتاب في نصه هـ ٥ ص ٢٩٨.

باب الاسم الذى لا يَصلح فيه التثنيةُ والجمع[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى الاسْم الذى لا يَصلح فيه التثنية والجمع - مّما لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى الاسم الذى لا يَصلح فيه التثنية / والجمع ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟ ٤١/٤ب[2]

ولم لا يجوز جَمْعُ[3] ما لَحِقتْه علامةُ التثنية أو جمع السلامة إذا صار اسْماً للواحد ؟

وما حكمُ : عِشْرينَ ، وثَلاثين ، واثْنَيْنِ ، إذا سُمِّى به رجُلٌ - فى التثنية والجمع ؟

وما حكم قولك : رجُلانِ ، ومُسْلِمانِ ، إذا سُمِّى به - فى التثنية والجمع ؟

ولم لا يَجوز فى اسْم واحد رَفْعانِ ، وجَرّانِ ، ونَصْبانِ[4] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٩٢) :
"هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنيةُ والجمع بالواو والياء والنون" .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٤١ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٤٣ أ) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرتُه فى هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) أى : أو تثنيةُ . ولعلّ اقتصاره على الجمع : مِنْ باب الاكتفاء إذ الحكمُ واحد ، أو تَبَعاً لأمثلة سيبويه إذ لم يذكر فيها إلا ما يدل على الجمع ، وهو لفظتا : كُلّهُم ، واسْمُهم . انظر نص سيبويه التالى .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٩٢) : "وذلك (أى ما لا يَجوز فيه التثنية والجمع)=

ولم جاز : اِثْنانِ لليَوْمِ الواحد الذى يَلى يومَ الأَحَد ؟ وما وَجْهُ قول بعض العرب : اليومُ الثُّنَىُّ[1] ؟.[2]

وما حكم مُقْبِلاتٌ ، فى اسْمِ رجُل إذا ثُنِىَّ ؟ ولم جاز : مُقْبِلاتانِ ، وفى أَذْرِعاتٍ : أَذْرِعاتانِ ، وفى تَمَراتٍ : تَمَراتان ؟

وما حكم : مُقْبِلاتٌ اسْمَ رجُل - فى الجَمْع ؟.[3]

=نحو : عِشْرِينَ ، وثَلاثِينَ ، والاثْنَينَ . لو سَمَّيتَ رجُلا بُمسْلِمينَ قلتَ : هذا مُسلِمون ، أو سمَّيتَه برجُلَيْنِ قلت : هذا رجلان . لم تُثنِّه أبداً ولم تجمعه كما وصفتُ لك ، مِنْ قِبَل أنه لا يكون فى اسم واحد رَفْعانِ ولا نَصْبانِ ولا جَرّانِ ، ولكنك تقول : كُلُّهم مسلمون ، واسْمُهم مسلمون ، وكلُّهم رجُلان ، واسْمُهم رجلان ..." .

(١) انظر فى إيضاح هذا اللفظ : الجواب ص ٣٠٧.

(٢) الكتاب (٣ / ٣٩٣) : "وإنما أَوقعتْ العربُ الاِثْنَيْنِ فى الكلام على حَدّ قولك : اليومُ يَوْمانِ ، واليوم خمسةَ عشرَ من الشهر . والذين جاءوا بها فقالوا : أثْناءٌ ، إنما جاءوا بها على حدّ الاثْنِ ، كأنهم قالوا : اليومُ الاثْنُ . وقد بلغنا أن بعض العرب يقول : اليومُ الثُّنَىُّ . فهكذا الاثْنان كما وصفنا ، ولكنه صار بمنزلة الثَلاثاء والأَرْبعاء اسْماً غالبا ، فلا تَجوز تثنيتُه .

(٣) الكتاب (٣ / ٣٩٣) : "وأمّا مُقْبِلاتٌ فتَجوز فيها التثنيةُ إذا صارت اسْمَ رجل ، لأنه لا يكون فيه رَفْعانِ ولا نَصْبانِ ولا جَرّانِ ، فهى بمنزلة ما فى آخره هاءٌ فى التثنية والجمع بالتاء .

وذلك قولك فى أذْرِعات : أَذْرِعاتانِ ، وفى تَمَواتِ اسْمَ رجل : تَمَراتانِ . فإذا جمعتَ بالتاء قلتَ : تَمَراتٌ ، تَحذف وتجئ بتاءٍ أخرى كما تَفعل ذلك بالهاء إذا قلتَ : تَمْرةٌ وتَمَراتٌ" .

والجواب عن الباب الثانى[1]

الذى يَجوز فى الاسم المفرد[2] الذى لا يَصلح فيه التثنيةُ والجمع[3] : إجراؤه على ذلك[4] لِما[5] يَلزم - لو ثُنِّى أو جُمِع - فيه رفْعانِ وجَرّانِ ونَصْبانِ ، وهذا لا يكون من قِبَل أنه مرفوضٌ لعلّة صحيحة ، وهى أنه فى موضع يجب له نهايةُ الإيجاز[6] بأن يَدلّ على المعنى بأوْجَز ما يمكن وهو الحركةُ المُتعاقِبة على حرف الإعراب ، فإذا لم يمكن الحركةُ فى التثنية والجمع كان بالإنْقلاب الذى يَجرى مجرى انقلابِ الحركات ، فإذا صار لفظُ التثنية أو جمعُ السلامة اسْماً لواحد[7] وجب أَن لا يُثنّى ، ولا يُجْمَع للعلّة التى بَيّنّا من امتناع رَفْعَيْنِ فى اسْم واحد ، وكذلك سبيلُ الجَرّيْنِ ، والنَّصْبَيْنِ .

---

(١) انظر فى سرِّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠ ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٢) زيادة كلمة (المُفْرَد) هنا على حين أنها لم تكن موجودة فى العُنْوان والغرَض والسؤال العامّ فى أوّل المسائل وهى صِيَغ يحرص الرمانى على توحيدها ، هذه الزيادة من التغييرات القليلة التى لا تكسر اطّراداً فى توحُّد هذه الصيغ .

(٣) مثل : عِشْرون ، واثْنانِ ، و مُسْلمانِ ، اسْمَ رجُل . كما سيأتى .

(٤) أى على كونه مُفْرَدا ، يَعنى إبْقاءه على لفظه كما كان بدون إلحاق علامة أخرى به للتثنية أو الجمع .

(٥) فى الأصل : : (بما) . وهى وإن كانت صحيحة أيضا على جَعْل الباء للسببية إلاّ أن اللام هنا أظهر فى التعليل .

(٦) انظر مُوجِبات هذا الإيجاز ومقتضياته الثلاثة ، فى : ص ٢١١ .

(٧) بشرط أن لا تتجاوز حروف الكلمة سبعة . انظر : شرح الكافية : ٢ / ١٤٠ ، والتسهيل : ٢٢٥ ، والهمع : ١ / ٥٠ ، والأشمونى : ١ / ٧٩ ، ٩٥ ، وح ياسين على التصريح : ١ / ٦٧ .

فإذا أُحْتِيجَ إلى تثنية مثل هذا أو جَمْعه قيلَ فيه : كُلُّهمَ كَذَا ، أو: كِلاَهُما كذا ، أو : ذَوَا ، أو : ذَوُو كذا[١] ، ليَدُلَّ على المعنى من غير فسادٍ يَلحق اللفظَ . فكذلك السبيلُ فى كلّ تثنية وجمع سلامة .

فإذا قيل : كيف تُثنِّى عِشْرينَ اسْمَ رجُلٍ ؟ قلتَ : ذَوَا عِشْرينَ ، أو : كِلاهُما عِشْرون .

وكذلك سبيلُ : ثَلاثِينَ ، واثْنَيْنِ .

وإن جَمعتَ قلت : ذَوُو عِشْرِينَ ، وكُلُّهم عِشْرون .

وكذلك سبيلُ : مُسْلِمَيْنِ .

وكلُ هذا على مذهب مَنْ حَكَى حالَ التثنية والجمع فى التَّسْمِية[٢] .

فأما قولهم لليَوْم الذى يَلِى يومَ الأحَد : إثْنانِ - فليس بعَلَمٍ لأنه لكُلِّ يوم اثْنَيْنِ ، ولكنه يُشْبِه العَلَمَ فى التعريف الذى لا يُحتاج فيه إلى عَـهْدٍ خاصٍ عند المخاطب كما [لا][٣] يُحتاج فى العَلَم ، إذ كنتَ تقول : هذا اليومُ الاثْنانِ لمن ليس بَيْنَكَ وبينه عَهْدٌ ، كما تقول : هذا زَيْدٌ مِنْ غير عَهْدٍ خاصّ .

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ . والإضافة حينئذ من إضافة المسمّى إلى الاسم . انظر شرح الكافية فى الموضع المذكور .

(٢) أمّا على مذهب مَنْ لم يَحْكِ ، بل أعربه بالحركات ، فيجوز التثنية والجمع .

وانظر فى هذا الباب شروط ما يُثنَّى ويُجمع ، فى : الهمع : ١ / ٤٢ ، والتصريح : ١ / ٦٧ ، والتسهيل : ١٣ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وإنما جاز[1] / أن يَجرى على اليوم الواحد كما جاز : اليومُ خمسةَ ٤٣/٤ب[2] عشرَ من الشَّهْر ، كأنك قلت : اليومُ آخِرُ خمسةَ عشرَ ، واليومُ آخِرُ الاثْنَيْنِ .

وقال بعض العرب : اليوم الثُّنَىُّ ، فردَّه[1] إلى الواحد فى التصغير وكأنه[1] جاء على تثنية الاثْنِ[3] وإن لم يُتكلَّم به .

وتقول فى تثنية : مُقْبلاتٌ اسْمَ رجُلٍ : مُقْبِلاتانِ ، لأنه لا يَلزمك فى هذا إعْرابانِ .

وكذلك تقول فى أَذْرِعَاتٍ : أَذْرِعاتانِ ، وفى تَمَراتٍ : تَمَراتانِ .

وتقول فى جمع مُقْبلاتٌ اسْمَ رجل : مُقْبِلاتٌ ، فتَحذفُ الألفَ والتاء من الاسم كما تَحذف هاءَ التأنيث من الواحد وتأتى بألفٍ وتاءٍ للجمع ، إذْ قد بَطَلَ أن تكون الألف والتاء فى الاسم الجارى على الواحد للجمع فيُحتاجُ أن تأتى بعلامةٍ مُنعقِدةٍ بمعنى الجمع .

ونظيرُ ذلك : يَمَنىٌّ اسْمُ رجُلٍ ، فإذا نَسبتَ إليه حذفتَ هاتَيْنِ الياءين وجِئْتَ بياءَىْ النسب[4] .

---

(١) أى الاثْنانِ .

(٢) جاء تَرقيمَ الأصل هنا (ص ٤٣ ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٤١ ب) . والسرّ فى هذا هو ما ذكرتُه فى هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) وأَصْلُ الاثْنِ : ثَنَوٌ ، مثل جَمَل . فتصغيرُه بردِّ اللام وحذف همزة الوصل . انظر : الكِتاب : ٣ / ٤٥٤ ، وشرح الشافية : ١ / ٢١٩ ، وابن يعيش : ٥ / ١٢١ ، والأشمونى : ٤ / ١٦٦ - ١٦٨ ، والهمع : ٢ / ١٨٧ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٢ .

(٤) انظر النسبَ إلى يَمَنىّ اسْمَ رجل ، فى ص ٨٥ ، ٨٦.

فاللفظُ وإن كان واحداً فإن التقدير مختلفٍ فيما انعقد بالمعنى ممّا ليس كذلك ، ولا يَصلح أن يَعقده بالمعنى وهو موجود فى الاسم ، لأنه إنما يُوجِده لهذا المعنى فيَنعقدُ به على هذه [1] الجهة ، فإذا كان موجودا استحال ذلك فيه .

وهذا دليلُ صحّة ما قاله سيبويه[2] مِنْ حذف الألف والتاء مِنْ مُقْبِلات ثمّ الإتيان بألفٍ وتاء غيرهما للجمع .

* * *

(١) فى الأصل : (هذا) ، تحريف .
(٢) انظر نصه فى هـ ٣ ص ٣٠٤.

باب جمع ما آخِرُه هاءُ التأنيث[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى جَمْع ما آخِرُه هاءُ التأنيث إذا سُمِّىَ به رجلٌ[2] - ممّا لا يجوز .

مسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى جمع ما آخِرُه هاء التأنيث اسْمَ رجُلٍ ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يَجوز أن يُجْمَع فى المذكر بالواو والنون ؟

وما حكم : طَلْحةَ ، وسَلَمةَ[3] ، وجَبَلةَ ، إذا سُمِّىَ به رجُلٌ - فى الجَمْع ؟

ولم جاز فيه : طَلَحاتٌ ، وسَلَماتٌ ، وجَبَلاتٌ ، ولم يَجُز : طَلْحُونَ؟ وما فى قولهم : رجُلٌ رَبْعةٌ ورجالٌ رَبَعاتٌ ، وطَلْحةُ الطَّلَحاتِ[4] - مِن

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٣٩٤) :
"هذا بابُ جَمْع الاسم الذى فى آخره هاءُ التأنيث" .

(٢) عبارة " إذا سُمِّى به رجُلٌ" ليست موجودة فى العنوان ، وكذا نظائرها فى السؤال العامّ بعد وفى الأصل العامّ فى أول الجواب ص ٣١٣. وانظر ما قلتُه عن مثل هذه الزيادات ، فى هـ ٢ ص ٣٠٥.

(٣) سَلَمة ، فى الأصل : شجرة ذات شَوْك حادّ ، يُدْبَغ بورقها وقشرها ، وورقُها يُسمَّى : القَرَظ ، لها زهرة صفراء طيبة الرِّيح ، وليس لها خَشَبٌ ، وإن عظُمتْ . وبها سُمِّىَ الرجُلُ . اللسان : ١٥ / ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٤) طَلْحة الطَّلَحات : هو طَلْحة بن عُبَيْد الله بن خَلَف الخُزاعى . وسُمِّىَ بذلك : لأن جدَّ أمِّه لأبيها اسْمُه : طَلْحة بين أبى طَلْحة ، ولأن أخاها أيضا اسْمُه : طَلْحة . فأضيفَ هو إليهم .
وقيل : : سُمِّى بذلك : لأنه جَمَعَ بين مائة عربىّ وعربية بالمَهْر والعطاء=

الدليل ؟.[1]

وما حكم : حُبْلَى - فى الجمع ، إذا سُمِّى بها رجُلٌ ؟ ولم وجب فيه : حُبْلَوْنَ ، وفى جَمَزَى : جَمَزَوْنَ ؟

وما حكم : خُنْفُساءَ ، اسْمَ رجُلٍ - فى الجمع ؟ ولم وجب فيه : خُنْفُساوُونَ ؟

ومِنْ أيْنَ أشْبَهَتْ الألفُ[2] الحرفَ الأصلىَّ حتى جَرَتْ مجراه[3] ؟ ومِنْ [أيْنَ][4] وجب فى أَرْضٍ ، اسْمَ رجُلٍ : أَرْضُونَ ، ولم يَجُز : أَرَضاتٌ ؟

=الواسعين فُولد لكل واحد منهم ولدٌ فسُمِّى : طَلْحة . فأضيفَ هو إليهم . اللسان : ٣ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، والخزانة : ٨ / ١٥ .

(١) الكتاب (٣ / ٣٩٤) : "زعم يونس إنك إذا سمَّيتَ رجلا طَلْحة أوْ إمرأةً ، أو سَلَمة ، أو جَبَلَةَ ، ثم أردتَ أن تَجمع جمعتَه بالتاء ، كما كنتَ جامعَه قبل أن يكون اسْماً لرجلٍ أو امرأةٍ على الأصل . ألاَ تَراهم وَصفوا المذكر بالمؤنث ، قالوا : رجلٌ رَبْعةٌ ، وجمعوها بالتاء فقالوا رَبَعاتٌ ، ولم يقولوا : رَبْعونَ . وقالوا : طَلْحةُ الطَّلَحات ، ولم يقولوا : طلحة الطَّلْحينَ .

فهذا يُجْمَع على الأصل لا يتغير عن ذلك ، كما أنه إذا صار وصفا للمذكر لم تَذهب الهاء" .

(٢) أى المقصورة والممدودة فى نحو : حُبْلَى ، وخُنْفَساء . انظر : الجواب ص ٣١٦، ونص سيبويه التالى .

(٣) أى فى كونها تُجْمَع بالواو والنون ولم تُقدَّر تقدير التاء فى طلحة .

وهذا السؤال يلتقى مع أول الوجهين فى السؤال الآتى : "وهَلْ ذلك دليلٌ من وجهين ..." ، يلتقى معه فى كون أول الوجهين متضمِّنا لإجابة سؤالنا هنا إذ هُما حول جزئية واحدة ، ولذا لم تكن لسؤالنا إجابة فى عنصر الجواب (ص ٣١٦) تقابله فى موضعه .

وهذا التشقيق فى الأسئلة هو رغبة من الرمانى فى الإفهام .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وما في أن الألف لا تحذف من حُبْلَيات ، وجَمَزَيات ، وخُنْفُساؤآت - من الدليل ؟ وهل ذلك دليلٌ مِنْ وجهين : أحدهما - أنها لما كانت لا تُحذف أشْبهتْ الأصْليّ في أنه لا يُحذف . والآخر - أنها لا تَقتضي عِوَضاً كما يقتضي[1] حذفُ الهاء ؟

ولم صارت ألفُ حُبْلَى بمنزلة ألف حَبَنْطىً مع اختلاف حالِهما في التأنيث والإلحاق ؟ وهل ذلك لأنهما قد اجْتمعا في الثُبوت في التثنية الذي يَقتضي لهما الثبوتَ في الجمع ؟

ولم جاز في زكَرِيّاءَ : زكَرِيّاوُونَ . وزكَرِيُّونَ[2] فيمَنْ قَصرَ ؟.[3]

---

(١) في الأصل : (تقتضي) بتاء المضارعة ، تحريف .

(٢) في الأصل : (زكريُّون) بضَمّ الياء ، وكذا في الجواب ص ٣١٦، تحريف . والصواب من الكتاب في نصه التالي ، وانظر أيضا : جَمْعَ المقصور بالواو والنون في ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، وهـ ٢ من الثانية .

هذا ، والإجابة عن مسألة (زكرياء) هذه مقدمة من موضعها المقابل لتكون بجانب نظيرها (خنفساء) . انظر : الجواب ص ٣١٦.

(٣) الكتاب (٣ / ٣٩٤) : "فأما حُبْلَى فلو سمَّيت بها رجلا ، أو حَمْراءُ ، أو خنفساء لم تجمعه بالتاء ، وذلك لأن تاء التأنيث تَدخل على هذه الألفات فلا تحذفُها . وذلك قولك : حُبْلَياتٌ ، وحُبارَياتٌ ، وخُنْفَساواتٌ . فلمّا صارت تَدخل فلا تَحذف شيئا أشبهتْ هذه عندهم : أرَضات ، ودُرَيْهمات . فأنت لو سمَّيتَ رجلا بأرْضٍ لقلتَ : أرْضُونَ ، ولم تَقُلْ : أرَضاتٌ ، لأنه ليس ها هنا حرفُ تأنيث يُحذف ، فغَلَبَ على حُبْلَى التذكيرُ حيث صارت الألفُ لا تُحذف ، وصارت بمنزلة ألف حَبَنْطَى التي لا تجئ للتأنيث . ألا تراهم قالوا : زكَرِيّاوُون فيمَنْ مَدَّ ، وقالوا : زكَرِيُّونَ فيمَنْ قَصرَ .
واعلمْ أنك لا تقول في حُبْلَى ... إلاّ : حُبْلَوْنَ" .

٤٢/٤أ[1] ولِم لا يَجوز : / عيسُونَ ، ومُوسُونَ[2] ، كما جاز : قاضُونَ ، وغازُونَ ؟ وهل يَلزم مَنْ قدَّره قبل الجَمْع : حُبْلٌ[3] ، ومُوسٌ - أن يقول في جمع المؤنث : حُبَاراتٌ ، وشُكَاعاتٌ[4] وهو نَبْتٌ ؟.[5]

وما جَمْعُ : وَرْقاءَ[6] ، اسْمَ رجُلٍ ؟ ولِم جاز : وَرْقاوُونَ[7] ، بتَرْكِ الهمز ، ولم يَجُز بالهمز ؟

ولِم أجازه أبو عُثْمانَ[8] بالهمز ؟.[9]

---

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٤٢ أ) في حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٤٣ ب) . والسرّ في هذا هو ما ذكرتُه في هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) أي في جَمْع : عِيسَ ، ومُوسَى . انظر : الجوابَ ص ٣١٧، والكتابَ في نصه التالي .

(٣) أي من حُبْلَى ، ومُوسٌ من : مُوسَى .

هذا ، وكلمة حُبْلٌ هي في الأصل : (حُبَل) بفتح الباء ، وكذا في الجواب ص ٣١٧، تحريف . وانظر الكتاب في نصه التالي .

(٤) أي في جمع : حُبارَى ، وشُكاعَى .

(٥) الكتاب (٣ / ٣٩٤) : "واعلمْ أنك لا تقول في حُبْلَى ، وعِيسَ ، ومُوسَ ، إلاّ : حُبْلَوْنَ ، وعيسَوْنَ ، ومُوسَوْنَ ، وعيسُونَ ، ومُوسُونَ ، خطأً .

ولو كنتَ لا تَحذف ذا لئلاّ يلتقي ساكنان ، وكنتَ إنما تَحذفها وأنت كأنك تَجمع حُبْلٌ و مُوسٌ - لحذفتها في التاء ، فقلتَ : حُباراتٌ .. وشُكاعاتٌ وهو نَبْتٌ" .

(٦) الوَرْقاء : التي في لونها بَياضٌ إلى سَواد من كلّ شئ ، والوَرْقاء : شُجَيْرة غَبْراء الساق تَنبت في السُهول والأودية ، والوَرْقاء : اسْمُ رجُلٍ . اللسان : ١٢ / ٢٥٦ ، ٢٥٨ .

(٧) في الأصل : (ورقاؤون) بهمز الواو الأولى ، وكذا في الجواب ص ٣١٧، تحريف . وانظر : ما بَعْدَه ، وكذا الكتاب في نصه التالي .

(٨) أي المازنيّ .

(٩) الكتابَ (٣ / ٣٩٤) : "وإذا جمعتَ وَرْقاءَ اسْمَ رجُلٍ بالواو والنون وبالياء والنون ، جئْتَ بالواو ولم تَهمِز ، كما فعلتَ ذلك في التثنية والجمع بالتاء ، فقلتَ : وَرْقاوُون" .

وما فى قولهم : ما أَكْثَرَ الهُبَيْراتِ[١] – مِنَ الدليل ؟ ولم رَفَضُوا : هُبَيْرِينَ[٢] ؟

والجوابُ عن الباب الثالث[٣] :

الذى يَجوز فى جَمْعِ ماآخِرُه هاءُ التأنيث اسْمَ رجُلٍ[٤] : إجراؤه[٥] على ماكان عليه قبلَ التَّسمْية فى الجمع بالألف والتاء .

ولايَجوز أن يُجْمَعَ فى المذكر بالواو والنون ، لأنه يَلزم منه جَمْعُ علامة التأنيث والتذكير فى حالٍ أنْ ثَبَتَتْ علامةُ التأنيث ، وإنْ حُذفتْ وجبَ العِوَضُ منها إذ حُذفتْ لعِلَّةٍ غير التخفيف . فلم يكن بُدٌّ مِن[٦]

---

(١) الهُبَيْرات : جَمْع هُبَيْرة ، اسْمَ رجُلٍ . اللسان : ٧ / ١٠٨ .

(٢) الكتاب (٣ / ٣٩٥) : "وسَمعتُ من العرب مَنْ يقول : ما أكْثَرَ الهُبَيْراتِ ، يريد جَمْعَ الهُبَيْرة ، واطَّرَحوا هُبَيْرِينَ كراهيةَ أن يَصير بمنزلة ما لا هاءَ فيه" .

هذا ، وإجابةُ مسألة (الهُبَيْرات) هذه مقدّمة مِنْ موضعها المقابل لتكون بجانب نظيرها ((طَلْحة الطَّلَحات)) . انظر : الجوابَ ص ٣١٤ ، ٣١٧.

وإنما أوردها الرمانى فى المسائل هنا تَبَعاً لترتيبها فى الكتاب (٣ / ٣٩٥) ، ثم تَصرَّف فى الجواب حسبما يقتضيه .

(٣) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) مثل : طَلْحة ، كما سيأتى .

(٥) فى الأصل : (اجراه) ، تحريف .

(٦) فى الأصل : (مع) ، تحريف .

حذفها مع الألف والتاء لهذه العلّة[1] .

فتقول فى جَمْع طَلْحةَ ، اسْمَ رجُل : طَلَحاتٌ ، وكذلك فى سَلْمةَ : سَلَماتٌ ، وفى جَبْلةَ : جَبَلاتٌ .

ولايَجوز : طَلْحُون[2] ، لِما بَيّنّا مِنْ فساد الحذف على غير التخفيف مِنْ غير عِوَضٍ .

وعلى ذلك كلامُ العرب إذ قالوا : طَلْحةُ الطَّلَحاتِ ، ولم يقولوا : طَلْحةُ الطَّلْحِينَ ، وقالوا : ماأكْثَرَ الهُبَيْراتِ ، ورَفَضُوا :/ الهُبَيْرِينَ ، وقالوا :[4] رجُلٌ رَبْعة ، ورجالٌ رَبَعاتٌ . ٤٤ أ[3]

وأما حُبْلَى ، اسْمَ رجُل ، فتقول فيه : حُبْلَوْنَ[5] ، كما تقول فى مُصْطَفًى : مُصْطَفَوْنَ ، وفى حَبَنْطًى : حَبَنْطَوْنَ .

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية : ٢/ ١٨٠ ، والهمع : ١/ ٤٥ ، والتصريح : ١/ ٦٩ ، والأشمونى : ١/ ٨٠ ، والتبصرة : ٢/ ٦٣٩ .

وانظر شروط مايُجْمَع بالواو والياء والنون ، فى : الهمع : ١/ ٤٢ ، والتسهيل : ١٣ .

(٢) الكوفيون يُجيزونه فى الاسم (كالمثال المذكور) دون الصفة ، وابن كَيْسان يُجيزه مع فتح العين حَمْلا على فتحها فى المؤنث . انظر : شرح الكافية : ٢/ ١٨٠ ، والإنصاف : ١/ ٤٠/م ٤ .

وفى الهمع : (١/ ٤٥) : أن تجويز الكوفيين لذلك مطلقا فى الاسم والصفة .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ١٤٤) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٤٢) . والسرّ فى هذا هو ماذكرتُ فى : هـ ٣ ص ١٣٨ .

(٤) فى الأصل : (وقال) ، تحريف . وانظر : نظائرَها قبلُ ، وكذا المسائل ص ٣٠٩ ، ونص سيبويه فى هـ ١ ص ٣١٠ .

(٥) انظر فى المسألة : شرح الكافية : ٢/ ١٨٠ .

وتقول فى جَمَزَى : جَمَزَوْنَ .

وإنما وجب أن تُخالِف الألفُ حالةَ قبلُ[1] ، لأنه صار الاسْمُ لمذكر لايَلزم فيه الجمعُ بين علامة التأنيث وعلامة التذكير كما يَلزم فى الهاء ، وذلك لأن الألف لم تَثبت فى جمع التذكير كما لاتَثبت فى حُبْلَياتٍ[2] فى جمع المؤنث فلم يُجْمَع بين علامتين يَتناقض الجمعُ بينهما .

ولم يُحذف فى قولك : حُبْلَوْنَ إلاّ على طريق التقاء الساكنَيْنِ ، ثمّ استَمرَّ الحذفُ به حتى صار كأنه لم يُوجَد فى الاسم .

وحذفُ التقاء الساكنين لايقتضى عِوَضاً لأنه عارِضٌ عند التقائهما .

وقد قِيلَ : إن الألف تنقلب ياءً لتَخْرُجَ من علامة التأنيث[3] كما انقلبتْ فى حُبْلَيات ، ثمّ تَصير ألفاً[4] ، ثم تَسقط لا لتقاء الساكنين . وإنما تَصير ألفا لأنها لو ثَبتتْ كانت مضمومةً قبلَها حركةٌ ، وهذا يَثقل جِداً . وليس كذلك حُبْلَياتُ لأنها مفتوحةٌ قبلَها فتحةٌ[5] فتَثبتُ كما تَثبت الواو فى : غَزَوَا .

وكِلاَ التقديرين يَجوز ، إلاّ أن هذا[6] أحْسَمُ للشَّغْب[7] وإنْ كان

---

(١) أى من التأنيث .

(٢) أى بعينها ، وإنا قُلبتْ ياء على حَدّ التثنية .

(٣) فتَصير : حُبْلَيُون ، بضمّ اليَاء .

(٤) أى لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها ، فتَصير : حُبْلاَوْنَ ، بسكون الواو .

(٥) فى الأصل : (فتحةً) بالنصب ، تصحيف .

(٦) أى التقدير الثانى .

(٧) الشَّغْب : المُخالفة . اللسان : ١/٤٨٥-٤٨٧ .

الوجهُ [الآخَر][1] له نظيرٌ فى النداء إذْ أخذ القياسُ فيه بوجهين مختلفين : أحَدُهما- البناءُ على الضمّ . والأخَرُ- شَبَهُ الإعراب باطّراده . فجاز ذلك : ياحَكَمُ الطّويلُ ، والطويلَ . وكذلك إذاً اطّرَدَ الحذفُ وصار بمنزلة ما لم يُحذف لالتقاء الساكنين[2] .

وجَمْعُ خُنْفُساءَ ، اسْمَ رجُلٍ : خُنْفُساوُونَ . وكذلك زَكَرِيَّاءُ : ذَكَرِيّاوُون ، ومَنْ قَصَرَ قال : زَكَرِيُّوْنَ .

فتَثبتُ هذه الواوُ كما تَثبت فى حَمْراوات وخُنْفُساوات وتَلحقها علامةُ جمع المذكر .

وتقول فى أرْض ، اسْمَ رجُلٍ : أرْضُونَ ، ولايَجوز : أرَضاتٌ ، لأنه لم يكن فيه هاء التأنيث فيَجبَ فيه ماوجب فى طَلْحةَ ونحوه .

وقولُهم : حُبْلَياتٌ ، وجَمَزَياتٌ ، وخُنْفُساواتٌ- تَدلّ على أمْرَيْنِ :

٤٤/٤ ب أحدُهما- أنها لمّا كانت [لا][3] تُحذف أشبهتْ الأصليّ ./ والآخَر- أنها لا تَقتضى عِوَضاً كما يقتضى حذفُ الهاءِ .

فألِفُ حُبْلَى بمنزلة ألف حَبَنْطَى ، فى أنها لاتُحذف فى المؤنث ،

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . ويمكن أن تكون الزيادةُ كلمةَ : الأوّل .

(٢) إيضاحُ هذا التنظير : أن رَفْع الصِّفة (الطّويلُ) له وَجْهان : إمّا على لفظ المتبوعِ المبنىِّ على الضمّ ، وإمّا لأنه لمّا اطّردَ الضمّ فى كلّ مُنادًى معرفة مفردة أشْبَهَ ضمةَ الإعراب فتبعته الصفةُ بالرفع لهذا الشَّبَه .

فكذلك حذفُ الألفِ فى (حُبْلَوْنَ) له طريقان : التقاءُ الساكنين ، أو اطّرادُ الحذف الذى يُصيِّره كأن لم يكن فلا حاجةَ حينئذ إلى عِلّة .

فالحكمُ فى كلٍّ واحد وطريقه متعددة .

انظر للرمانى : شَرْحَه لكتاب سيبويه ، فى باب النداء : ج ٤ ص ١٦٦٦ (رسالتنا للدكتوراه) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق . وهى من المسائل ص ٣١١.

فتقول : حَبَنْطَياتٌ ، فى اسْم امرأة ، كما تقول : حُبْلَياتٌ . وتَثبت فى المذكر[1] كما تَثبت ألفُ حَبَنْطَى اسْمَ رجُل ، فتقول : حَبَنْطَوْنَ ، وكذلك : حُبْلَوْنَ .

ولايَجوز فى جمع عِيسىَ ومُوسَى : عِيسُونَ ومُوسُونَ[2] ، منْ قبَل أن الألف تُحذف لالتقاء الساكنين ويُتْرك ماقبلها على حاله إذ لم يَحدث أمرٌ يُوجِب التغيير كما حدث فى قولك" قاضُون وغازُونَ[3] ، فيقولون : عِيسَوْن ومُوسَوْنَ ، على قولهم مُصْطَفَوْن ومصطَفَيْنَ .

ومَنْ قدَّره قبل الجمع : حُبْلٌ ، ومُوسٌ- لزِمه أن يقول : حُبارَاتٌ ، وشُكاعاتٌ ، فيُقدِّره على : حُبأر ، وشُكاعٌ . وهذا فاسِدٌ .

وأمّا جمعُ وَرْقاءَ ، اسْمَ رجُل ، فتقول فيه : وَرْقاوُونَ ، بتَرْك الهمْز ، ولايَجوز أن يُهْمَز لأن الضمة عارِضة[4] مِثْلُها فى قولك : الدَّلْوُ ، إذ كانت تَذهب فى : وَرْقاوِينَ كما تَذهب الضمّةُ فى قولك : رأيتُ الدَّلْوَ .

وأبو عُثْمان يُجيز الهمزَ لأن الواو مضمومةٌ[5] . وليس بوَجْهِ الكلامِ .

* * *

---

(١) أى لاتُحذف نَسْياً لأجْل علامة الجمع وإن كانت تُحذف من وجه آخَر وهو التقاء الساكنين .

(٢) الكوفيون يُجيزونه . انظر : هـ ٢ ص ٢٩٥ .

(٣) يَعنى الرمانى بما حَدَثَ : حذفَ ضمة الياء فى (قاضِيُونَ) استثقالا ، ضرورةَ الإتيان بعد حذف الياء بحركة تقع بعدها الواو .

(٤) انظر : شرح الشافية : ٢/٧٦-٧٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وابن يعيش : ١١/١ والأشمونى : ٤/٢٩٦ ، والتبصرة : ٢/٨١٣ .

(٥) انظر : شرح الكافية : ٢/١٨١ .

بابُ جَمْعِ الرِّجالِ والنِّساءِ[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن مايَجوز فى جَمْع الرِّجال والنِّساء على جهة العَلَم- مماَ لايجوز .

مسائل هذا الباب : ماالذى يَجوز فى جمع الرجال والنساء على جهة العَلَم ، وماالذى لايجوز ، ولم ذلك؟

ولم لايَجوز أن يَستوى الجمعُ على جهة العَلَم والجمعُ على غير هذه الجهة؟ وهل ذلك لاختلاف المَعانى بما يَقتضى اختلافَ الجمع فيها ؟ وما المعانى التى تَقتضى الاختلافَ فى الجمع؟ ولم وجب للصِّفَة خِلافَ مايجب للاسم الذى ليس بصفة ، وللمؤنث خلافَ ما يجب للمذكر ، ولما يعقل خلاف ما يجب لما لا يعقل ، ولما يصغر علي فُعَيْعِيل خلاف مالايصغَّر عليه ، وللاسم الناقص خلافَ مايجب للتام[2] ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٣٩٥) :
"هذا بابُ جَمْع أسْماء الرِّجال والنِّساء" .

(٢) هذه المُقابَلات الخمس المذكورة فى هذا السؤال ، ليست مَبْنيّة على نَصّ بعينه من كلام سيبويه ، وإنما انتزعها الرمانى من نَوْعَيات الأمثلة التى أوردها سيبويه فى الباب . ومما يؤيد ما نقول : أن الرمانى بعد أن أورد هذه المقابلات الخمس فى أوائل الجواب ص ٣٣٤، قال بعدها : وسيتَّضح جميعُ ذلك فى المسائل فيما بعدُ" .
ولذا سأربط بين كلّ مقابلة من هذه المقابلات الخمس وبين نَصّ سيبويه الذى انتزعها الرمانى من أمثلته :
انظر فى المقابلة الأولي : نُصوصَ سيبويه المذكورة فى :هـ٣ ص٣٢٣ ، وهـ١ ، ٥ ص ٣٢٤ ، وهـ ٣ ص ٣٢٥ ، وهـ٣ ص.٣٣، وهـ ٢ ص ٣٣١ .
وانظر فى المقابلة الثانية : النصوص المذكورة فى : هـ٢ ص ٣١٩، وهـ٢ ص٣٣١.
وانظر فى المقابلة الثالثة : النصوص فى : هـ٥ ص ٣٢٤، وهـ٢ ص٣٣١.
وانظر فى الرابعة : النصوص فى : هـ ٢ ص٣٣٣ ، ٣٣٤.
وفى الخامسة : النصوص فى : هـ ٢ص ٣١٩، وهـ ٥ ص ٣٢٥ ، وهـ ٢، ٣، ص ٣٢٧، وهـ ٢، ص ٣٢٨، وهـ ١ص ٢٢٩ ، وهـ ١ ص ٣٣٣.

ولِمَ جازَ فى كلّ اسْم عَلَم مذكر ليس فيه هاءُ التأنيث- الجَمْعُ بالواو والنون؟

ولم جازَ فى كلّ اسمِ علمٍ مؤنث- الجمعُ بالألف والتاء ، إلاّ مانَدَرَ فى كلام العرب نحو : شاة؟

ولم جازَ فى المذكر الذى فيه هاءُ التأنيث- الجمعُ بالألف والتاء؟/ ٤/٤٥ أ

ولم جاز فى الناقص منه[١] الجمعُ بالألف والتاء ، وبالواو والنون؟.[٢]

ولم جاز فى جَمْع زَيد- الواوُ والنون ، والتكسيرُ على : أَزْيادٍ ، وزُيُودٍ . وفى عَمْرٍو التكسيرُ على : أَعْمُر ، وعُمُورٍ؟

وهل يَجوز فى بَكْر : أَبْكُرٌ ، وبُكُورٌ؟

---

(١) الضميرُ راجعٌ إلى الاسْم العَلَم .

(٢) الكتاب (٣/٣٩٥) : "اعلَم أنك إذا جَمعتَ اسْمَ رجُل ، فأنت بالخيار إن شئتَ ألحقتَه الواوَ والنون فى الرفع والياءَ والنون فى الجرّ والنصب ، وإن شئتَ كسَّرتَه للجمع على حَد ماتُكسَّر عليه الأسماءُ للجمع .
وإذا جمعتَ اسمَ امرأةٍ فأنت بالخيار : إن شئت جمعتَه بالتاء ، وإن شئت كسَّرتَه على حدّ ماتكسَّر عليه الأسماء للجمع .
فإن كان آخِرُ الاسم هاءَ التأنيث لرجُلٍ أو امرأةٍ ، لم تَدخله الواوُ والنون، ولاتَلحقه فى الجمع إلا التاء . وإن شئتَ كسَّرتَه للجمع .
ولو سمَّيتَ رجُلا أو امرأة بسَنَةٍ لكنتَ بالخيار : إن شئت قلت : سَنَواتٌ ، وإن شئت قلت : سِنُونَ . . .
ولو سمَّيتَه بشاةٍ لم تَجمع بالتاء ، ولم تَقُلْ إلاّ : شِياهٌ ، لأن هذا الاسم قد جمعتْه العرب فلم تَجمعه بالتاء" .

وما الشاهدُ فى قوله : أنا ابْنُ سَعْدٍ أكْرَمُ السَّعْدِيناَ ؟

وما جمعُ : بِشْرٍ ، أو بُرْدٍ ، أو حَجَرٍ ، فى الاسْمِ العَلَم؟

وما الشاهد فى قول زَيْد الخَيْر[١] :

ألاَ أبْلِغْ الأقْياسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ .. وقَيْسَ بنَ أهْبانٍ وقَيْسَ بنَ جابِرِ

وقَولِ طَرَفَةَ :

رأيتُ[٢] سُعُوداً مِنْ شُعُوبٍ[٣] كثيرة . . فلَمْ أرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مالِكِ

وقولِ الفَرَزْدق :

وشَيَّدَ لِى زُرارةُ باذِخاتٍ . . وعَمْرو الخَيْرِ إذْ ذُكِرَ العُمُورُ

وقولهم : فأيْنَ الجَنادِبُ[٤]

---

(١) (زَيْد الخَيْرْ) هكذا فى الأصل هنا . وفى الجواب ص٣٣٧ : (زَيْد الخَيْل) كما فى الكتاب (انظر نصَّه التالى) والشنتمرى : ٩٧/٢ .

وهو أبوُ مُكْنِف زيد الخيل بن مُهَلْهِل الطائى ، جاهلى ، وأدرك الإسلام ، ووفد على النبى- صلى الله عليه وسلم- فى وفد طيىء سنة تسع ، فسمَّاه : زيد الخير . وسمِّى بزيد الخيل : لأفراس كانت له . مات فى حياة الرسول- صلى الله عليه وسلم- ، وقيل : بل مات فى آخرِ خلافة عمر ، رضى الله عنه . الشعر والشعراء : ٢٩٢ ، والخزانة : ٣٧٩/٥ .

(٢) فى الأصل : (وانت) ، تحريف . والصوابُ من الجواب ص ٣٣٦، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٣) فى الأصل : (من سعود) . وماأثبتُّه : من الجواب ص٣٣٦، ومن الكتاب فى نصه التالى ، ومن المراجع المذكورة عند تخريج البيت فى هـ ٤ ص ٣٣٦.

(٤) قدَّم الرمانى لهذه العبارة بما يفيد أنها عبارة نثرية إذ قال هنا :=

وقول الشاعر :

رأيْتُ[1] الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وكانوا . . مِن الشَّنآنِ قد صاروا كِعاباً

والرّوايةُ الصحيحة عندنا : رَأَيْتِ[2] ؟

="وقَوْلُهم" ، وقال فى الجواب (ص ٣٣٧) : "وقالوا" .
وقدَّم لها سيبويه بقوله : "وقال" . فعلَّق هارون على هذا المقول من سيبويه بقوله(هـ١ ص٣٩٧ ج ٣ من الكتاب) "يبدو أنه قطعة من بيت شاهد" . ولكن لم يتحقق لنا ذلك .
هذا ، والجَنادِب : جمع جُنْدُب ، وجِنْدَب : ضَرْب من الجراد ، واسم رجُل . اللسان : ١/ ٢٥٠ (جدب) .

(١) فى الأصل : (رأيت) بالياء ، وكذا فى الجواب ص٣٣٧، تحريف . والصوابُ من العبارة التالية للبيت ، ومن الكتاب فى نصه التالى .
هذا ، والعبارة التالية للبيت يصحّح الرمانى فيها روايةَ البيت . وتعرُّض الرمانى للروايات فى الشواهد قليل جدا فى شرحه هذا .

(٢) الكتاب (٣/٣٩٥) : "فمنْ ذلك (أى مِنْ أسْماء الرّجال) إذا سمَّيتَ رجُلاً بزَيْدٍ ، أو عَمْرٍو ، أو بَكْرٍ- كنتَ بالخيار : إنْ شئتَ قلت : زَيْدُون ، وإن شئت قلت : أَزْيادٌ . . . . ، وإن شئت قلت : الزُّيُود .
وإن شئت قلت : العَمْرُون ، وإن شئت قلت : العُمُور ، والأَعْمُر . .
وكذلك بَكْرٌ .
قال الشاعر ، وهو رُؤْبة ، فيما لحقتْه الواوُ فى الرفع ، والياء والنون فى الجرّ والنصب : أنا ابنُ سَعْدٍ أكْرمُ السَّعْدِينا .
والجمعُ هكذا فى هذه الأسماء كثيرٌ . . . .
وإن سمَّيتَه ببِشْرٍ ، أو بُرْدٍ ، أو حَجَرٍ- فكذلك : إن شئتَ ألحقتَ فيه ماألحقتَ فى بَكْرٍ وعَمْرٍو ،
وإن شئت كسَّرتَ فقلت : أبْراد ، وأبْشار ، وأحْجار .
وقال الشاعر ، فيما كسَّر واحدُه ، وهو زَيْد الخَيْل : ألا أبلغْ الأقْياسَ . .
وقال الشاعر : رأيتُ سُعوداً مِنْ شُعوبٍ كثيرة . . . . ـ

وماجَمْعُ : دَعْدٍ ، اسْمَ امرأة؟ ولم جاز فيه : دَعَداتٌ ، كقولهم فى أرْضٍ : أرَضاتٌ؟

وكم وَجْهاً يَجوز فى جمع : جُمْل[1] ، بالألف والتاء؟

ولم جاز فى جمع دَعْدٍ : أدْعُدٌ ، وفى جُمْلٍ[2] : أجْمالٌ ، وفى هِنْدٍ : أهْنادٌ ، وهُنُودٌ؟

وكم وَجْهاً فى جمع : هِنْدٍ ، بالألف والتاء؟

ولم جاز فى جمع : قَدَم ، اسمَ امرأةٍ : قَدَماتٌ؟

وما الشاهد فى قول جرير :

أخالِدَ قد عَلِقْتُكِ بَعْدَ هِنْدٍ . . فشَيَّبَنِى الخَوالِدُ والهُنُود ؟.[3]

= وقال الشاعر ، وهو الفرزدق : وشَيَّدَلى . . . وعَمْرُو الخير إذ ذُكر العُمورُ
وقال : فأيْنَ الجَنادِبُ ، لنَفَر يُسَمَّى كلُّ واحد منهم : جُنْدُبا .
وقال الشاعر
رأيْتُ الصَّدْعَ من كَعْب وكانوا . .من الشَنآنِ قد صاروا كِعابا" .

(١) جُمْل : اسْمُ امرأة : انظر : نصَّ سيبويه التالى ، واللسان : ١٣٥/١٣ .

(٢) فى الأصل : (وفى جمع) ، تحريف .

(٣) الكتاب (٣٩٧/٣) : "وإذا سمَّيتَ امرأةً بِدَعْدٍ ، فجمعتَ بالتاء قلتَ : دَعَداتٌ ، فثقَّلتَ كما ثقَّلتَ :
أرَضاتٌ ، لأنك إذا جمعتَ الفَعْلَ بالتاء فهو بمنزلة جَمْعك الفَعْلة من الأسماء . وقولُهم : أرَضاتٌ ، دليلٌ على ذلك . وإذا جمعتَ جُمْلَ على مَنْ قال : ظُلُماتٌ ، قلتَ جُمُلاتٌ .
وإنْ شئتَ كسَّرتَها كما كسَّرتَ عَمْرا فقلتَ : أدْعُد .
وإنْ سَمَّيتَ بِهِنْد أو جُمْل فجمعتَ بالتاء فقلت : جُمْلاتٌ ، وثقَّلتَ فى قول مَنْ ثقَّل : ظُلُماتٌ ، وهِنِداتٌ فيمَنْ ثقَّل فى الكِسْرة فقال : كِسِراتٌ . ومِن العرب مَنْ يقول : كِسَراتٌ . =

وماجمعُ : أَحْمَرَ . اسْمَ رجُلٍ؟ ولم جاز فيه : أَحْمَرُونَ ، وأَحامِرُ ، ولم يَجُز : حُمْرٌ؟

وماجمع : أَحْمَرَ ، اسْمَ امرأةٍ؟ ولم جاز فيه : أَحْمَراتٌ ، وأحامِرُ؟.[1]

وماجمع : وَرْقاءَ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : وَرْقاوُونَ[2] ، و : وَرَاقٍ ، ولم يَجُز فيه : وُرْقٌ ؟

وماجمع : وَرْقاءَ ، اسْمَ امرأة؟ ولم جاز فيه : وَرْقاوات ، و : وَرَاقٍ؟[3] .

= وإنْ شئتَ كسَّرتَ كما كسَّرتَ بُرْداً وبِشْراً ، فقلتَ : أَهْنادُ ، وأَجْمالُ .
وإنْ سمَّيتَ امرأةً بقَدَم فجمعتَ بالتاء ، قلت : قَدَمات ، كما تقول : هِنِدات وجُمُلات ، تُسكِّن وتُحرك هذين خاصّةً .
وإنْ شئتَ كسَّرتَ كما كسَّرتَ حَجَراً .
قال الشاعر فيما كسَّر للجمع ، وهو جَرير :
أَخالدَ قد عَلِقْتُك بعدَ هِنْدٍ . . فشَيَّبَنِي الخَوالِدُ والهُنُودُ
وقالوا : الهُنُودُ ، كما قالوا : الجُذُوعَ . . " .

(١) الكتاب (٣٩٨/٣) : "وإن سمَّيتَ رجلا بأحْمَرَ فإن شئتَ قلت : أحْمَرُونَ ، وإن شئت كسَّرتَه فقلت : الأحامِرُ ، ولاتقول : الحُمْر لأنه الآنَ اسمُ وليس بصفة ، كما تُجمَع الأرانب . . .
وإن سمَّيتَ امرأةً بأحْمَرَ فإن شئتَ قلت : أحْمَراتٌ ، وإن شئت كسَّرتَه كما تكسِّر الأسماءَ فقلت : الأحامِرُ . . ."

(٢) فى الأصل : (ورقاؤون) بالهمز ، تحريف . والصواب من الجواب ص٣٣٩، ومما سبق فى ص ٣١٢ ، ٣١٧ .وانظر : هـ ٦ من الأولى .

(٣) الكتاب (٣٩٨/٣) : "وإن سمَّيتَ رجلا بوَرْقاءَ فلم تَجمعه بالواو والنون وكسَّرتَه ، فعلتَ به مافعلتَ بالصَّلْفاء . وذلك قولك : صَلافٍ . . . ، وصَحْراءَ وصَحارٍ . فورْقاءُ تَحولُ اسماً كهذه الأشياء ، فإن كسَّرتَها كسَّرتَها هكذا . وكذلك إن سميتَ بها امرأةً فلم تَجمع بالتاء" .

وماجمع : مُسْلِم ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : مَسالِمُ ؟.[1]

/٤٥ ب وماجمع : خالِدٍ ،/ اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : خَوالدُ ، ولم يَجُز إذا كان صفةً[2] ؟ ولم جاز فى القادِم ، والآخِر[3] : القَوادِمُ[4] ، والأواخرُ- مع أن فيه معنَى الصفة؟ وهل ذلك لغَلَبةِ معنى الاسم عليه؟ ولم جاز فى فارِسٍ : فَوارِسُ وهو صفة ؟ فما شُذوذُه ؟.[5]

وما جمعُ قَصْعَةٍ[6] ، اسْمَ رجُلٍ ؟ ولم جاز فيه : قَصَعاتٌ ، وقِصاعٌ ؟.[7]

---

(١) الكتاب (٣٩٩/٣) : " وإن سمَّيتَ رجلا بمُسْلِم فأردتَ أن تكسِّر ولا تَجمع بالواو والنون ، قلتَ : مَسالِمُ ، لأنه اسْمٌ مثل مُطْرِف" .

(٢) الإجابة عن جمع (خالد) قُدِّمَتْ من موضعها المقابل فى عنصر الجواب لتلى البيت السابق ، لما بينهما من المناسبة حيث ورد فيه كلمة (خالد) انظر : ص ٣٩٩.

(٣) القادِم : أحَدُ الخِلْفين المتقدّمينِ منْ أخْلاف النّاقة . والآخِر : أحَدُ الخِلْفينِ المتأخّرين اللذين يَلِيان الفخذين من أخلافها . فللناقة قادِمان وآخِران . اللسان : ٣٦٨/٥ (قدم) ، ٦٨/٥ (آخر) .

(٤) فى الأصل : (والقوادم) بزيادة الواو الأولى ، تحريف . والصواب يُساعد عليه السياق ، ويُرشِد إليه الجواب ص ٣٤٠.

(٥) الكتاب (٣٩٩/٣) : "وإن سمّيتَه (أى رَجُلاً) بخالدٍ فأردتَ أن تكسِّر للجميع ، قلتَ : خَوالِدُ ، لأنه صار اسْماً بمنزلة القادِمِ والآخِرِ ، وإنما تقول : القَوادِم والأواخِرُ . . . وقد قالوا : فَوارِسُ فى الصفة فهذا أجْدَرُ أن يكون" .

(٦) القَصْعَة : الإناء المعروف . ولعل مأخذه من القَصْع ، وهو تسكينُ الماءِ العطشَ ، أو ابتلاعُ جُرَع الماء ، أو ضمُّ الشىء على الشىء . إذ فى القصعة كلُّ هذه المعانى . انظر : اللسان .

(٧) الكتاب (٣٩٩/٣) : "ولو سمّيتَ رجلا بقَصْعَة فلم تَجمع بالتاء ، قلت : القِصاعُ ، وقلتَ : قَصَعاتٌ إذا جمعتَ بالتاء" .

وماجمع : عَبْلَةَ[١] ، اسْمَ رجُلٍ[٢] ؟ ولم جاز فيه : عَبَلاتٌ؟ وما فى قولهم : العَبَلاتُ ، لحَىٍّ من قُرَيْش- مِن الدليل؟.[٣]

وماجمع : سَنَةً ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز : سَنَواتٌ ، وسِنُونَ . ولم يَجُز غيرُ ذلك؟

وماجمع : ثُبَةً ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : ثُباتٌ ، وثُبُونَ؟

وماجمع : شِيَةً ، اسْمَ رجل ، أو ظُبَةً[٤] ؟ ولم جاز فيه : شِياتٌ ، وظُباتٌ ولم يَجُز غير ذلك ؟ فهلاً كان بمنزلة ثُبةٍ ؟ وهل ذلك للإشعار بغلبةِ الألف والتاء على مافيه الهاءُ ؟.[٥]

---

(١) العَبْلة فى الأصل : صفة بمعنى الضخمة من كلّ شىء . اللسان .

(٢) وكذا : أو امرأة ، لأن الحكم واحد . انظر نص سيبويه التالى . وإنما اكتفى الرمانى فى مثل هذا هنا بتَسْمية الرجل ، لأنه هو موضع التساؤل نظرا لوجود التاء . وكذلك الأمر بالنسبة لكلمة (سَنَة) بعدها ، انظر نص سيبويه الخاصّ بها فى هـ ٥.

(٣) الكتاب (٣٩٩/٣) : "ولو سمّيتَ رجُلاً أو مرأةً بعَبْلة ، ثم جمعتَ بالتاء ، لثقّلْتَ كما ثقّلتَ : تَمرةً لأنها صارت اسماً . وقد قالوا : العَبَلاتُ فثقّلوا حيث صارت اسماً ، وهُمْ حىّ من قريش" .

(٤) الظُّبَة : حَدّ السّيْف والسّنان وما أشبه ذلك . اللسان .

(٥) الكتاب (٣٩٩/٣) : "ولوسمّيتَ رجلاً أو امرأةً بسَنَة ، لكنت بالخيار : إن شئتَ قلت : سَنَواتٌ ، وإن شئتَ قلت : سِنُونَ . لاتَعْدُوجَمْعَهم إيّاها قبل ذلك ، لأنها ثَمّ اسمٌ غيرُ وَصْفٍ كما هى هاهنا اسْمٌ غيرُ وصف . فهذا اسْمٌ قد كُفيتَ جَمْعَه .

ولوسمّيتَه ثُبَةً ، لم تُجاوز أيضا جمعَهم إيّاها قبل ذلك : ثُباتٌ ، وثُبُونَ . ولو سمّيتَه بشِيَة أو ظُبَةٍ ، لم تُجاوز : شِياتٌ وظُباتٌ ، لأن هذا اسْمٌ لم تَجمعه العربُ إلاّ هكذا . فلا تُجاوِزَنّ ذا فى الموضع الآخَر ، لأنه ثَمّ اسْمٌ كما أنه هاهنا اسْمٌ . فكذلك فقِسْ هذه الأشياء" .

وماجمع : ابْن ، اسْمَ رجُلٍ؟ ولم جاز فيه : بَنُونَ ، وأبْناءُ؟ وهَلاَّ رُدَّ إلى القياس فقيل : ابْنُونَ ، كما يقال : امْرُؤُونَ فى امْرِىءٍ ؟.[1]

وماجمع : أمٌّ ، اسْمَ امرأةٍ؟ ولم جاز فيه : أمَّهاتٌ ، وأمَّاتٌ . ولم يَجُزْ غيرُ ذلك ؟.[2]

ولم جاز فى امْرِىءٍ ، اسْمَ رجُلٍ :أمْراءُ ، على قياس قولك : أبْناءُ؟.[3]

وماجمع : شاةَ ، اسْمَ رجُل؟ ولم لايَجوز فيه إلاّ : شِياهُ[4] ؟[5]

وماجمع : ضَرْبٍ ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : ضَرْبُونَ ، وضُرُوبُ؟.[6]

---

(١) الكتاب (٣/..٤) : "وسألتُه (سيبويه يسأل الخليل) عن رجُل يُسَمَّى بابْنٍ ، فقال : إن جَمعتَ بالواو والنون قلتَ : بَنُونَ كما قلتَ قبل ذلك ، وإن شئتَ كسَّرتَ فقلت : أبْناءُ . . .

..القياس كان فى ابْنٍ أن لاتَحذف منه الألفَ ، كما لم تَحذفه فى التثنية ، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إيّاه ، فحركوا الباءَ وحذفوا الألف . . ."

وانظر فى جمع امرىء : نص سيبويه المذكور فى : هـ ٣.

(٢) الكتاب (٣/..٤) : "وسألتُه عن امرأة تُسمَّى بأمٍّ ، فجَمَعَها بالتاء وقال : أمَّهاتٌ ، وأمَّاتٌ فى لغة مَنْ قال : أمَّاتٌ . لايُجاوِزُ ذلك"

(٣) الكتاب (٣/..٤) : "ولو سمَّيتَ رجُلاً بامْرِىءٍ ، لقلتَ :أمْرُؤُونَ ، وإن شئت كسَّرتَه كما كسَّرتَ : ابْناً . . ."

(٤) فى الأصل : (الأشْياه) بضم أداة الاستثناء فى الرَّسْم إلى الكلمة بعدها ، تحريف .

والصواب من الجواب ص ٣٤٢، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٥) الكتاب (٣/..٤) : "ولو سمَّيتَه (أى رَجُلاً) بشاةٍ ، لم تَجمع بالتاء ، ولم تَقُلْ إلاّ : شِياهُ ، لأن هذا الاسم قد جمعتْه العَربُ فلم تَجمعه بالتاء" .

(٦) الكتاب (٣/٤.١) : " ولو سمَّيتَ رجلا بضَرْبٍ ، لقلتَ : ضَرْبُونَ ، وضُرُوبُ ، لأنه قد صار اسماً بمنزلة عَمْرٍو . . ."

وماجمع : رُبَةَ[1] ، اسْمَ رجل؟ ولم جاز فيه : رباتٌ ، ورِبُونَ على قولهم : سِنُونَ .

ولم يَجز فى ظُبَةَ : ظِبُونَ ، ولا ظُبُونَ ؟.[2]

وماجمع : عِدَةَ ، اسْمَ رجُلٍ؟ ولم جاز فيه : عِداتٌ ، ولم يَجُز فيه جمعُ التكسير ، ويَجوز : عِدُونَ ؟.[3]

وما جمع : شَفَةَ ، اسْمَ رجلٍ[4]؟ ولم جاز فيه : شِفاهٌ ، ولم يَجُز : شَفاتٌ؟

وماجمع : أَمَةَ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : آمٍ[5] وإماءٌ ، ولم يَجُز : أماتٌ عند سيبويه؟

ولم أجاز[6] أبو العبّاس[7] : شَفاتٍ ، وأَماتٍ؟ وما الصوابُ؟

---

(١) رُبَةَ : مخفَّف (رُبَّة) التى هى حرف جرّ داخِل عليها التاء . انظر : نص سيبويه التالى ، واللسان : ٣٩٣/١ .

(٢) الكتاب (٤٠١/٣) : وإن سمّيتَه (أى رجُلا) بُرَبَةَ ، فى لغة مَنْ خَفَّف فقال : رُبَةَ رَجُلٍ ، فخفَّف ، ثمّ جمعتَ قلتَ : رُباتُ ، ورِبُونَ فى لغة مَنْ قال : سِنُونَ . ولايَجوز : ظِبُونَ فى ظُبَةَ ، لأنه اسْمُ جُمِعَ ولم يَجمعوه بالواو والنون" .

(٣) الكتاب (٤٠١/٣) : "وأمّا عِدَةُ فلا تَجمعه إلاّ : عِداتُ ، لأنه ليس شىءُ مثلُ عِدَةٍ كسِّر للجمع ، ولكنك إن شئتَ قلتَ : عِدُونَ إذا صارت اسْماً"

(٤) وكذا : أو اسْمَ امرأة ، لأن الحكم واحد . انظَر : نص سيبويه التالى . وانظر أيضا : ص ٣٢٥ وهـ ٢ منها .

(٥) أصلُه : أَأْمُوٌ ، على : أَفْعُل . قُلبتْ الواوُ ياءً والضمة قبلها كسرةً ، وأُعِلّتْ إعلال قاضٍ ، وقُلبتْ الهمزةُ الثانية ألفا .

(٦) فى الأصل : (جاز) بسقوط الهمزة ، تحريف .

(٧) أى المبرد .

وماجمعُ : أمَةَ ، اسْمَ امرأةٍ؟ ولِمَ جاز فيه : إمْوانٌ ، وآمٍ ، وإماءٌ[١]؟ وما نظيرُه من قولهم : إخْوانٌ؟

وما الشاهد فى قول القَتّال الكِلابىّ :

أماَ الإماءُ فلا يَدْعُونَنِى وَلَداً .. إذا تَرامَى بَنُو الإمْوانِ بالعارِ؟[٢]

وماجَمْعُ : بُرَةَ[٣] ، اسْمَ رجُل؟ ولِمَ جاز فيه : بُرًى؟ وما فى قولهم : بَرَوْتُ- إذا عَملتُ البُرَةَ[٤]- مِن الدليل؟ وهل يَجوز فيه الجمعُ بالواو

---

(١) هذان السؤلان دَخلتْ إجابتُهما فى إجابة نظيرهما قبلُ "وماجمع أمَةَ ، اسْمَ رجُل . .؟" لأن الحكم واحد .

انظر : الجواب ص ٣٤٤، ونصّ سيبويه التالى .

(٢) الكتاب (٣/٤٠١) : " ولو سمّيتَ رجُلاً شَفَةَ أو أمَةَ ، ثم كسَّرتَ لقلتَ : آمٍ فى الثلاثة إلى العشرة ، وأمّا فى الكثير فإماءٌ ، ولقلتَ فى شَفَةَ : شفاهٌ .

ولَو سمّيتَ امرأةً بشَفَةٍ أو أمَةٍ ، لقلتَ : آمٍ ، وشفاهٌ وإماءٌ . ولاتَقُلْ : شَفَاتُ ولاأماتُ ، لأنهنّ أسماءٌ قد جُمعْن ولم يُفْعَل بهذن هذا . ولاتَقُل إلاّ : آمٍ فى أدْنَى العَدَد ، لأنه ليس بقياس ، فلا تُجاوز به هذا ، لأنها أسْماءٌ كسَّرتَها العرب ، وهى فى تَسْميتك بها الرّجال والنساء أسماءٌ بمنزلتها هنا .

وقال بعض العربَ : أمَةٌ وإمْوانٌ ، كما قالوا : أخٌ وإخْوانٌ . قال الشاعر ، وهو القَتّال الكلابىّ :

أمّا الإماءُ فلا يَدْعونَنى وَلَداً . . إذا تَرامَى بَنُو الإمْوان بالعار" .

(٣) البُرَة : كلّ حَلْقة مِنْ سوار وقُرْط وخَلْخال وما أشْبهها . والبُرَة :الحَلْقة فى أنف البعير . اللسان : ١٨/٧٥ ، ٧٦ .

(٤) لم يَرِد هذا القول بهذا المعنى فى اللسان للاستدلال على واويّة لام (بُرَة) ، وإنما فيه لذلك : قولُهم : بُرَةٌ مَبْرُوَة ، أى معمولة ، وقولُهم : بُرْوَةٌ ، فى بُرَةٍ ، وقولُهم : بَرَوْتُ الناقة ، أى جعلتُ فى أنفها بُرَةً .

والنون والألف والتاء ؟.[1]

وماجمع : سَعيدٍ /أو شَريفٍ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : سُعْدانُ ٤٦/٤ أ وشُرْفانُ ، وسُعُدٌ وشَرُفٌ ، وأسْعِدةٌ وأشْرِفةٌ؟

وما الشاهد فى قول لَقيطِ بْنِ زُرارةَ :

إنّ الشّواءَ والنّشيلَ والرُّغُفْ؟

وما في قولهم : سَبيلٌ وسُبُلٌ ، وأميلٌ وأمُلٌ[2]– مِن الدليل؟

ولم لايُجْمعِ[3] : أفْعِلاءَ كأنْصِباءَ وأخْمِساءَ[4]؟ وهل ذلك لأن الأكثر هو الأوّل؟

وماجمعُ : نَصيبٍ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : أَنْصِباءُ ، وفى

---

(١) الكتاب (٤.٢/٣) : " ولو سمّيتَ رجُلا ببُرَة ، ثم كسَّرتَ لقلتَ : بُرًى ، مثل : ظُلَم ، كما فَعلوا به ذلك قبل التسمية ، لأنه قياسٌ .

وإذا جاء شيءٌ مثل بُرَة لم يجمعه العرب ، ثم قسْتَ ألحقتَ التاءَ والواو والنون ، لأن الأكثر مّما فيه هاءُ التأنيث من الأسماءَ التى على حرفين جُمِعَ بالتاء والواو النون ، ولم يُكسَّر علي الأصل ".

(٢) السبيل : الطريق ، تُذكَّر وتؤنث ، والتأنيث أغلب . اللسان .

والأميل : حبْل من الرّمْل ، مُعتزِل عن معظمه ، يكون عَرْضُه مِيلاً ومسيرتُه يوما . اللسان .

(٣) أى سَعيدُ وشَريف ، المذكوران فى أوّل الفقرة .

(٤) الأنْصِباء : جَمْع النَصِيب ، وهو الحَظّ من كلّ شىء . اللسان : ٢٥٨/٧.

والأخْمِساء : جَمْع الخَمِيس ، وهو أحد أيام الاسبوع . اللسان : ٣٧٢/٧.

خَمِيسٍ : أَخْمِساءُ ولم يُحْمَل على الأكثر[1] ، وفي نَسيبٍ[2] : أَنْسِباء؟ وهل ذلك لأن تكسيره على ماكان يكسر عليه قبلُ أولى به إذ نُقِل من اسْمَ إلى اسم ليس فيه مايَقتضى خِلافَ طريقته ؟.[3]

وماجمعُ : والِدٍ ، أو صاحِبٍ؟ ولم لايَجوز فيه مايجوز في قادِمِ الناقة لغَلَبةِ الاسْمِيّة عليه؟

وهل ذلك لأن له مؤنثا يُجْمَع على فَواعِلَ ، مع أنَّ أصْلَه الصفةُ؟ ولم

---

(١) الذى هو : فُعْلانٌ ، وفُعُل ، وأفْعلة . انظر مامضى من جَمْع سَعيد وشَريف فى أول الفقرة ، وكذا نص سيبويه التالى .

(٢) النَسيب : المُناسِب والقَريب . اللسان .

(٣) الكتاب (٣/٢.٤) : " وإذا سمّيتَ رجُلاً أو امرأة بشىءٍ كان وَصْفاً ، ثمّ أردتَ أن تكسّره كسَّرتَه على حدّ تكسيرك إيّاه لو كان اسْماً على القياس . فإنْ كان اسما قد كسَّرتْه العربُ لم تُجاوز ذلك .

وذلك أن لو سمّيتَ رجلا بسَعيدٍ أو شريف ، جمعتَه كما تَجمع الفَعيل من الأسماء التى لم تكن صفةٌ قَطُّ ، فقلتَ : فُعْلانٌ ، وفُعُل إنْ أردتَ أن تكسّره كما كسّرتَ عَمْرا حين قلت : العُمُور . ومَنْ قال : أعْمُرُ قال فى هذه : أفْعِلة ... وذلك نحو : رَغيف ... تقول : أرْغِفةٌ ... ورُغْفان . وقد يقولون : الرُّغُف ... قال لَقيط بن زُرارَةَ : إنّ الشّواءَ والنَّشيلَ والرُّغُفْ

وقالوا : السُّبُل ، وأَميلُ وأُمُلٌ ، .

وأكثرُ مايكسَّر هذا عليه : الفعْلانُ ، والفُعْلانُ ، والفُعُل . وربّما قالوا : الأفْعِلاء فى الأسماء ، نحو : الأنْصِباء ، والأخْمِساء . وذلك نحو الأول الكثير . فلو سمّيتَ رجلا بنَصِيب لقلت : أَنْصِباءُ إذا كسَّرتَه . ولو سمّيتَه بنَسِيبٍ ، ثمّ كسَّرتَه لقلتَ : أَنْسِباءُ ، لأنه جُمِع كما جُمع النَصيب ، وذلك لأنهم يتكلمون به كما يَتكلّمون بالأسماء" .

لايَجوز فى ضارِبٍ وقاتِلٍ : فَواعِلُ[1] ؟[2]

وماجمعُ : جُلاَل[3] ، اسْمَ رجُلٍ؟ ولم جاز فيه : أَجِلَّةٌ ، وجِلاّنٌ . كقولك : أَغْرِبةٌ ، وغِرْبانٌ ؟.[4]

وماجمعُ : شُجاعٍ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه : شُجْعانٌ على حَدّ ماكان فى الصِّفة؟ وهل ذلك لأن الصفة فيه جُمِعتْ جَمْعَ الأسماءِ مثل : زُقاقٍ[5] وزُقّانٍ ؟.[6]

---

(١) لم يُجب الرمانى عن هذا السؤال اعتمادا على فهم إجابته من الإجابة عن مسألة والِدٍ وصاحِبٍ ، فإذا كان يمتنع (فَواعِل) في والِد وصاحِب لأن لهما مؤنثا يُجمع عَلى (فواعل) مع أنهما استُعمِلا استعمالَ الأسماءَ- فامتناعُ (فواعل) فى ضارِبٍ وقاتِلٍ من باب أَولى حيث أن لهما مؤنثا يُجمع على (فواعل) ولم يُستعمَلا استعمال الأسماء ، وأيضا لأنه قد سبق له قبل الإجابة عن مسألة والِد هذه أن تحدّث عن امتناع (فواعل) فى (فاعِل) الذى هو صفة وذلك فى التعليق على بيت جرير فى ص ٣٢٩، وهذا كله فضلا عن أن (ضارِب ، وقاتل) لم يُقصد إليهما فى المسألة قصدا ، وإنما جاءا تبعا لِ (والِد ، وصاحب) . انظَر : نصّ سيبويه التالى .

(٢) الكتاب (٣/٤٠٣) : " وأمّا والدُ وصاحبُ ، فإنهما لايُجمَعان ونحوُهما كما يُجمع قادِمُ الناقة ، لأن هذا وإن تُكلِّم به كما يتكلّم بالأسماء فإن أصله الصفةُ وله مؤنث يُجمع بفَواعِل ، فأرادوا أن يَفرقوا بين المؤنث والمذكر ، وصارت بمنزلة المذكر الذى يُستعمل وصفا نحو : ضارِبٍ ، وقاتِل" .

(٣) الشىءُ الجُلال : العظيم ، والأنثى : الجُلالة . وجُلال الشىء : مُعْظَمه . اللسان .

(٤) الكتاب (٣/٤٠٤) : " ولو سمّيتَ رجُلا بفُعال ، نحو : جُلال ، لقلتَ : أَجِلّة . . . ، فإذا جاوزتَ ذلك قلت : جِلاّنٌ ، لأن فُعالاً فى الأسماء إذا جاوزَ الأفْعِلةَ إنما يجىء عامّتُه على فِعْلان ، فعليه تقيس على الأكثر" .

(٥) الزُّقاق : الطريق الضّيّق نافذاً أو غير نافذ . اللسان .

(٦) الكتاب (٣/٤٠٤) : " وإذا كسّرتَ الصفة على شىء قد كسّر عليه=

وماجَمْعُ : فَعِيلَةَ ، اسْمَ رجُلٍ؟ ولم وجب فيه : فَعائل؟

وماجمع : صَحِيفةَ[1] أو سَفِينةَ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جازفيه : صُحُفٌ وسُفُنٌ ، ولم يَجُز في قَبيحةَ أو ظَرِيفةَ ، اسْمَ رجُل ، إلاّ : قَبائحُ ، وظَرائفُ؟ وهل ذلك لأن الأكثر في فَعِيلَة : فَعائلُ ؟.[2]

وماجمع : عَجُوزٍ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز فيه العُجُزُ ، كعَمُودٍ وعُمُدٍ وزَبُورٍ وزُبُر[3] ؟.[4]

وماجمع : أبٍ أو أخ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز أن يَجرى على حَدّه قبلُ[5] ؟

وما الشاهد في قول الشاعر :

=نظيرُها من الأسماء ، كسَّرتَها إذا صارت اسْماً على ذلك ، وذلك : شُجاعُ وشُجْعانُ ، مثل : زُقاق وزُقّان"

(١) في الأصل : (صَحِيفَة) بكسرتين . والصواب منعها من الصرف .

(٢) الكتاب (٤٠٥/٣) : " ولو سمَّيتَ رجُلا بفَعيلة ، ثم كسَّرتَه قلتَ : فَعائل . ولو سمَّيته باسْم قد كسَّروه فجعلوه فُعُلاً فيَ الجمع مّما كان فَعِيلةً ، نحو : الصُّحُف والسُّفُن ، أجْريتَه على ذلك في تَسْميتك به الرجُلَ والمرأةَ . وأن سمّيته بفَعيلة صفةً نحو : القَبيحة والظريفة ، لم يَجُز فيه إلاّ فَعائلُ ، لأن الأكثرَ فَعائلُ فإنما تَجعله على الأكثر" .

(٣) الزَّبُور : الكتاب المَزْبُور ، أى المتْقَن كتابتُه ، يقال : زَبَرْتُ الكتابَ ، إذا أتقنتُ كتابتَه . وقد غَلَبَ الزَّبور على صُحُف داود عليه السلام . اللسان .

(٤) الكتاب (٤٠٥/٤) : " ولو سمّيتَ رجلا بعجوزٍ ، لجازَ فيه : العُجُز ، لأن الفَعُول من الأسماء قد جُمِع على هذا ، نحو : عَمُودٍ وعُمُدٍ ، وزَبُورٍ وزُبُر"

(٥) لم يُجب الرماني عن هذا السؤال اعتمادا على فهم إجابته من نظائره قبلُ في الباب ، إذ هو قبل التسمية به كان اسْماً جمعتْه العرب فهو قد نُقل من اسم إلى اسم ليس فيه مايَقتضى خِلافَ طريقته . انظر : ص ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧.

فلماً تَبيَّنَّ أصْواتَنا . . بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبينا[1] ؟

وماجمعُ : عُثْمانَ؟ ولم لايَجوز أن يُجْمَع كجَمْع سُلْطانٍ على : سَلاطِينَ؟ وما في قولهم : عُثَيْمان- مِن المانع؟ ولم صار الأغلبَ عليه بابُ غَضْبانَ؟[2]

وماجَمْعُ : مُصْرانَ[3] ، اسْمَ رجلٍ؟ ولم لايَجوز فيه مايجوز في سُلْطانٍ لقولهم : مَصارينُ قبلَ التَّسْمية به؟ ولم لايَجوز إلاّ : مُصَيْرانُ/ اسْمَ رجُل؟ فهلاّ جاز فيه : مُصَيْرِينُ على قولهم : مَصارينُ؟ فلِمَ وجب فيه أن يَجرى مجرى عُثْمان في اسْمَ رجُل ، ولم يَجُز أن يُحَمل على حاله قبلُ؟ ٤٦/٤ ب

وماجمعُ : سِرْحانَ ، اسْمَ رجُل؟ ولم جاز : سَراحِينُ ، وفي تحقيره : سُرَيْحِينُ ، على قياسه قبلَ أن يَصير اسْماً عَلَماً؟

---

(١) الكتاب (٤٠٥/٣) : "وسألتُ الخليلَ عن أبٍ ، فقال : إن ألحقتَ به النونَ والزيادةَ التي قبلها قلتَ : أبُونَ ، وكذلك أخٌ ، تقول : أخُونَ ، لاتُغيِّر البناءَ ، إلاّ أن تُحْدث العربُ شيئا . .
ولا تغيِّر بناءَ الأب عن حال الحرفين ، لأنه عليه بنِيَ ،إلاّ أن تُحْدِث العربُ شيئا . . .
وقال الشاعر : فلماً تَبيَّنَّ أصْواتَنا . . بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأبِينا
وإن شئتَ كسَّرتَ ، فقلتَ : آباءٌ ، وآخاءٌ" .
(٢) الكتاب (٤٠٦/٣) : "وأمّا عُثْمانُ ونحوُه ، فلا يَجوز فيه أن تكسِّره ، لأنك تُوجب في تحقيره : عُثَيْمينُ ، فلا تقول : عَثامينُ فيما يجب له : عُثَيْمانُ ، ولكن : عُثْمانُون كما يجب له :عُثَيْمانُ ، لأنَّ أصل هذا أن يكون الغالبَ عليه بابُ غَضْبانَ ، إلاّ أن تكسِّر العربُ شيئا منه على مثال : فَعاعيل ، فيجيء التحقيرُ عليه" .
(٣) المُصْران : جَمْع المَصِير ، وهو المِعىَ ، واحد الأمْعاء . والمَصارِينُ جَمْع الجَمْع . اللسان : ٢٥/٧ .

فهلاَّ كان[1] بهذه المنزلة على قياسه قبلَ أن يَصير اسْماً عَلَماً[2] ؟

الجوابُ :

الذى يَجوز فى جَمْع الرِّجال والنِّساء على جِهَة العَلَم : إجراءُ المذكر على قياس نظيره من الاسْمَ العَلَم دُون الصِّفة :

فيُجْمَعُ بالواو والنون كلُّ اسْمٍ عَلَم ، إلاَّ مافيه هاءُ التأنيث فإنه يُجمَع بالألف والتاء للعلّة التى بيّناً[3] . ويكسَّر على قياس تكسير الاسْمِ دُونَ الصفة ، لأنه قد خَرَج إلى الاسْمِ العَلَم عن حَدِّ الصفة .

وأمّا المؤنث فيُجمَعُ بالألف والتاء ، ويكسَّر على قياس نظيره من الاسْم المؤنث .

ولايَجوز أن يَستوى الجَمْع فى ذلك لاختلافِ العِلَل التى تَقتضى اختلافَ الأحكام ، وهى على خمسة أقسام :

الفَرْق بين المذكر والمؤنث بما يَدُلّ على واحد منهما ، والفَرْق بين الاسْمَ والصفة بما يَقتضى اختلافَ مَواقعهما ، والفرْق بين مايَعْقل ومالايَعقل بما يَقتضى الفَضيلةَ لما يَعقل ، وإجْراء مايُصغَّر على فُعَيْعيل على نظيره مماَّ يُجْمَع على مَفاعِيل حتَّى يَتميَّز مما لايَجرى على حَدِّ نظيره ، وإجْراء الناقِص[4] على خِلاف حكم التامّ- بالعِوَضِ الذى يَلزم الناقصَ فى الجمع .

---

(١) أى مُصْران ، انظر الجواب ص ٣٥١.

(٢) الكتاب (٣/٦ .٤) : "ولو سمَّيتَ رجُلا بُمصْران ، ثمّ حقَّرتَه قلتَ : مُصَيْرانٌ . ولا تَلتفتْ إلى مَصارينَ ، لأنك تُحقِّر المُصْرانَ كما تُحقِّرُ القُضْبان ، فإذا صار اسْماً جرَى مجرى عُثْمانَ ، لأنه قبل أن يكون اسْماً لم يَجْرِ مجرى سِرْحانٍ مُحقَّرا" .

(٣) انظر هذا البيان : فى ص ٣١٣.

(٤) فى الأصل : (واخو الناقص) ، تحريف . والصوابُ يُرشِد إليه نظيرُه فى المُقابَلة التى قبله مباشرة .

وسيتّضح جميعُ ذلك فى المسائل فيما بعدُ .

فزَيْدٌ يَجوز فيه الجمعُ بالواو[1] والنون ، وهو جمع السلامةُ . ويجوز فيه جمعُ التكسير على : أزْيادٍ ، وزُيُود[2] .

ويكسَّر عَمْرُوعلى : أعْمُرٍ ، وعُمُورٍ[3] . وكذلك جمعُ بَكْرٍ على : أبْكُرٍ ، وبُكُورٍ[4] .

وقال الشاعر :

أنا ابْنُ سَعْدٍ أكْرَمُ السَّعْدِينَا[5]

فجَمَعَ سَعْداً جمعَ السلامة .

---

(١) فى الأصل : (فالواو) بالفاء ، تحريف .

(٢) فَعْلٌ ، الاسْمُ المفتوحُ الفاءِ الساكنُ العين ومعتلُها بالياء كزَيْد ، يطّرد فيه : أفْعالٌ ، وفُعُول . انظر : التصريح : ٣٠٢/٢ ، ٣١٠ ، والأشمونى : ١٢٤/٤، ١٣٦ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٣) فى الأصل : (أعمرو وعمرو) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٣١٩، ومن الكتاب فى نصه فى هـ٢ص ٣٢١.

(٤) فى الأصل : (أبكور بكور) ، تحريف . والصواب من المسائل ص٣١٩.
هذا ، وفَعْلٌ، الاسمُ المفتوحُ الفاءِ الساكنُ العين صحيحها كعَمْرٍو وبكْر، يطّرد فيه أفْعُل، وفُعُول .
انظر : التصريح : ٣٠١/٢، ٣١٠، والأشمونى : ١٢٢/٤، ١٣٦، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٥) الرجز لرؤبة فى ملحقات ديوانه : ١٩١، وفى الكتاب : ١٥٣/٢، ٣٩٦/٣، والمقتضب : ٢٢١/٢، وابن يعيش : ٤٧/١.

وأمّا جَمْعُ : بِشْرٍ ، وبُرْدٍ ، وحَجَرٍ ، فعلى : أَفْعالٍ[1] ، تقول فيه : أَبْرادٌ ، وأَبْشارٌ ، وأَحْجارٌ .

وقال زَيْدُ الخَيْلِ :

أَلاَ أَبْلِغْ الأَقْياسَ قَيْسَ بْنَ نَوْفَلٍ .. وقَيْسَ بْنَ أَهْبانٍ وقَيْسَ بْنَ جابِرٍ[2]

٤٧/٤ أ فجَمَعَه/ على أَفْعالٍ وهو فَعْلٌ ، لأنّ عين الفِعْل[3] ياءٌ .

وقال طَرَفَة :

رأيتُ سُعُوداً مِنْ شُعُوبٍ كثيرةٍ . . فلم أَرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مالِكٍ[4]

---

(١) فَعَلٌ ، الاسْمُ المفتوحُ الفاء والعين كحَجَرٍ ، وفِعْلٌ وفُعْل ، الاسْمَ المكسورُ الفاء أو مضمومُها مع سكون العين كبِشْرٍ وبُرْد ، يطّرد فيها : أَفْعالُ . انظر : التصريح : ٣٠٢/٢ ، والأشمونى : ١٢٤/٤ ، وشرح الشافية : ٩٢/٢ ومابعدها .

(٢) البيت فى الكتاب : ٣٩٦/٢ ، واللسان : ٧١/٨ .
والشاهد فيه : جَمْع قَيْس على : أَقْياس .

(٣) هى عَيْن اسْمٍ وهو (قَيْس) ، ولكن الصرفيين يُعبّرون فى جانب الميزان الصرفى بالفِعْل ، انظر علّة ذلك فى : هـ ١ ص ٩٩ .
والرمانى فى تعليقه هذا على البيت يريد أن يشير إلى أن (فَعْل) كسّر على (أفعال) وإن كان الأصل فى قلّته : (أَفْعُل) ، وذلك لاعتلال العين إذ كَرِهوا الضمّة فى الياء . انظر : كتاب سيبويه : ٥٨٦/٣-٥٩٠ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ ، والأشمونى : ١٢٢/٤ ومابعدها ، والتصريح : ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ .

(٤) البيت فى الديوان : ٥٤ ، والكتاب : ٣٩٦/٣ ، والمقتضب : ٢٢٠/٢ .
اللغة : الشعوب : جمع شعب ، وهو فوق القبيلة ، والقبيلة فوق الحىّ .
وسعد بن مالك : رَهْط طرفة .
والشاهد فيه : جَمْع سَعْدٍ على : سُعُود .

وقال الفَرَزْدَق :

وشَيَّدَ لِى زُرارةُ باذِخاتٍ . . وعَمْروُ الخَيْرِ إذْ ذُكِرَ العمُورُ[1]

ففُعُولُ جمع الكثير فى فَعْل ، وهو أغْلَبُ عليه مِنْ فِعال[2] .

وقالوا : فأيْنَ الجَنادِبُ ، على جَمْع : جُنْدُبٍ .

وقال الشاعر :

رأبْتُ الصَّدْعَ مِنْ كَعْبٍ وكانوا . . مِن الشَّنآنِ قد صاروا كِعاباً[3]

= والبيت غير منسوب فى الكتاب (انظر نصّه فى : هـ ٢ ص٣٢١) ، لكنه منسوب إلى طرفة فى الرمانى . ونسبةُ الرمانى لما لم يُنسب من الشواهد فى الكتاب قليلةٌ

وطرفة : هو ابن العَبْد ، ويقال : إن اسمه عَمْرو . وسمّى طرفةً ببَيْت قاله ، وهو جاهلىّ من فحول الطبقة الرابعة . الشعر والشعراء : ١٩٤/١ ، وطبقات ابن سلام : ١٣٧/١ .

(١) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس فى ديوانه ، وهو فى الكتاب : ٣٩٦/ ، والمقتضب : ٢٢٠/٢ ، والمخصص : ٨١/١٧ ، واللسان : ٢٨٥/ .

اللغة : شيَّد : رَفَعَ وطوَّل ، وأصل التَّشْييد : تطويل البناء . وزُرارة وعمرو : من بنى دارم ، وفَخَر بهما الفرزدق لأنهما من قومه- الباذج : العالى الرفيع ، وعَنَى به : المَجدْ .

والشاهد فيه : جمع عَمْرو ، على : عُمُور .

(٢) انظر : عجز هـ٤ ص ٣٣٥، وكذا : التصريح : ٣٠٨/٢ ، والأشمونى ١٣٤/٤ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ .

(٣) البيت فى الكتاب : ٣٩٧/٣ ، والمفضّليّات : ٣٥٨ ، واللسان : ٢١٥/ .

اللغة : رأبتُ : لأمْتُ وأصلحتُ . الصَّدْع : التفرُّق . وكَعْب : هو=

فجَمَعَ كَعْباً على : كِعابٍ ، لأنه أخُو فُعُول[1] .

وجَمْعُ : دَعْدٍ ، اسْمَ امرأةٍ دَعَدات ، كجَمْعِ فَعْلة على : فَعَلاتٌ .
ودليلهُ قولُهم فى أرْضٍ : أرَضَاتٌ .

وجمعُ : جُمْلٍ ، يَجوز فيه ثلاثةُ أوجه : جُمُلاتٌ بالتثقيل ، وجُمْلاتٌ
بالتخفيف ، وجُمَلاتٌ .

على قياس جمع ظُلْمة .

وجمعُ : هِنْد ، يَجوز فيه ثلاثةُ أوجه هِنِداتٌ ، وهِنْداتٌ ، وهِنَداتٌ .
على قياس جمع كِسْرة[2] .

ويَجوز فى دَعْدٍ : أدْعُد[3] ، وفى هِنْدٍ وجُمْل : أهْنادٌ وأجْمال[4] ،

=ابن ربيعة بن عامر ، وإليه تُنْسَب القبيلة . الشنآن : البُغض . صاروا كِعابا :
أى فِرَقاً مختلفة الأهواء ، كل فِرْقة تَزعم أنها كعب القبيلة .
والشاهد فيه : جَمْع كَعْب ، علم القبيلة ، على : كِعاب .
ولم أقف للبيت على قائله .

(١) انظر : هـ ٢ ص ٣٣٧ .

(٢) وضع الصرفيون لضبط العين فى الجمع بالألف والتاء فى مثل الأسماء المذكورة قُيوداً خمسة ، هى : أن يكون المفرد اسْماً ، ثلاثيا ، ساكن العين ، غير متعلّها ، ولامدغمها .
فإنْ كان مفتوح الفاء وجب فتحُ عينه فى الجمع إتْباعاً للفاء ، وإن كان مضموم الفاء أو مكسورها جاز فى العين : الإسْكانُ ، والفتح ، والإتْباع إن لم تكن الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءُ ولا مكسورةً واللامُ واوٌ .
انظر : التصريح : ٢٩٨/٢ ، والأشمونى : ١١٦/٤ ، والهمع : ٢٣/١ ، وشرح الكافية : ١٨٩/٢ .

(٣) انظر : عجز هـ ٤ ص ٣٣٥.

(٤) انظر : هـ ١ ص ٣٣٦.

ويجوز : هُنُود[1] . على قياسه قبلُ .

وجمعُ : قَدَمَ ، اسْمَ امرأة : قَدَ ماتٌ ، وأَقْدامٌ[2] .

وقال جَرِير :

أَخالِدَ قد عَلِقْتُك بَعْدَ هِنْدٍ . . فشَيَّبَنِى الخَوالِدُ والهُنُودُ[3]

فجَمَعَ خالداً فى الاسْمِ العَلَم على : خَوالِد . وسواءٌ فى ذلك كانت فيه الهاءُ أو لم تكن ، كقولك فى حاتِم : حَواتِم . وإنما يَمتنع فَواعِل فى فاعِل الذى هو صفة للفَرْقِ بين المؤنث والمذكر[4] .

وجَمْعُ : أَحْمَرَ ، اسْمَ رجُلٍ : أَحْمَرُونَ ، وأَحامِرُ . ولايَجوز : حُمْرٌ[5] ، لأنه قد خَرَجَ عن حَدّ الصفة .

وجمعُ : أَحْمَرَ ، اسْمَ امرأةٍ : أَحْمَراتٌ ، وأَحامِرُ .

وجمع : وَرْقاءَ ، اسْمَ رجُل : وَرْقاوُونَ ، وَ : وَراقٍ . كقولك : صَحْراءُ

---

(١) فِعْلٌ ، الاسمُ المكسورُ الفاءِ الساكنُ العينِ كهِنْد ، يطرد فيه : فُعُول . انظر : التصريح : ٣١٠/٢ ، والأشمونى : ١٣٦/٤ ، وشرح الشافية : ٩٢/٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر : هـ ١ ص ٣٣٦ ،وهـ ٢ ص ٣٣٨.

(٣) البيت فى الديوان : ١٦٠ ، والكتاب : ٣٩٨/٣ ، والمقتضب : ٢٢١/٢ ، والمنصف : ٣١٤/٢ ، واللسان : ٤٥٠/٤ .

اللغة : خالد : ترخيم خالدة ، اسم امرأة . عَلِقْتُك : أَحْبَبْتُك .

والشاهد فيه : جَمْع خالدَ وهِنْد على : خَوالِدَ وهُنُود .

(٤) انظر : التصريح : ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، والأشمونى : ١٤٠/٤ ، وشرح الشافية : ١٥١/٢ ومابعدها .

(٥) انظر : التصريح : ٣٠٤/٢ ، ٣١٦ ، والأشمونى : ١٢٧/٤ ، ١٤٦ ، وشرح الشافية : ١٦٨/٢ .

وصَحارٍ ، ولا يَجوز فيه : وُرْقٌ[1] ، لأنه ليس بصفة .

وجمع : وَرْقاءَ ، اسم امرأة : وَرْقاواتٌ ، و: وَراقٍ .

وجمع : مُسْلِمٍ ، اسْمَ رجُل : مَسالِمُ[2] ، لأنه بمنزلة : مُطْرِف ومَطارِف ، لماّ خَرَجَ عن حَدّ الصفة .

ويَجوز فى قادِمِ الناقة : قَوادِمُ ، وفى الآخِر : أواخِرُ[3] ، لأنه وإنْ كان فيه معنى الصفة فقد كثُر استعمالُه فى مَوقع الاسْم الذى / ليس بصفة .

47 ب

وقالوا فى فارِس : فَوارِسُ[3] ، لأنه ليس مماّ يُوصَف به المؤنث فيُحتاجَ[4] فيه إلى الفَرقْ . ولو قالوا فى امرأة : فارِسُ- لكان على التشبيه بحال المذكر[5] .

وجَمْعُ : قَصْعَةَ ، اسْمَ رجُلٍ : قَصَعاتٌ ، وقِصاعُ[6] .

---

(1) انظر : التصريح : ٣٠٤/٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، والأشمونى : ١٢٧/٤ ، ١٤٣ ، وشرح الشافية : ١٥٨/٢ .

(2) انظر : التصريح : ٣١٦/٢ ، والأشمونى : ١٤٦/٤ .

(3) انظر : التصريح : ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، والأشمونى : ١٤٠/٤ ، وشرح الشافية : ١٥١/٢ ومابعدها .

(4) فى الأصل : (فَيحتاج) بضبط حرف المضارعة بالفتح وبدُون إعْجامه . ومع الفتح يمكن إعجامهُ بالياء أو بالتاء أو حتى بالنون . وما أثبتُّ من إعجامه ياءً مضمومة أولى بالسياق .

(5) هذا ، ومسألة (فارِس) هذه أوردها سيبويه تقويةً لجَمْع (خالد ، وقادم ، وآخِر) على : (فَواعِل) وإن كنَّ فى الأصل صفات ، فإذا كانَ جاء (فَواعِل) فى (فارِس) الذى هو صفة ، فمجيئه فيما صار اسْماً مثل (خالد) أو فيما غَلبتْ عليه الاسمية مثل (قادِم وآخر) أولى . ولكن لم يَظهر هذا الاستدلال من الرمانى . انظر : نصّ سيبويه فى هـ ٥ ص ٣٢٤.

(6) انظر فى التكسير : التصريح : ٣٠٨/٢ ، والأشمونى : ١٣٤/٤ ، وشرح الشافية : ٩٠/٢ . وانظر فى السالم : هـ ٢ص ٣٣٨ .

وجمعُ : عَبْلَةَ ، اسْمَ رجُل : عَبَلاتٌ ، لأنه قد خرج عن حَدّ الصفة[1] ، كما قالوا : العَبَلات ، لَحىٌّ من قُرَيْش .

وجمعُ : سَنَةَ ، اسْمَ رجُل : سَنَواتٌ ، وسِنُونَ[2] . لايَجوز غيرُ ذلك ، لأنه نُقل من اسْم يَجرى مجرى الجِنْس إلى الاسْم العَلَم فجُمِعَ على ذلك الحَدّ لأَن كلّ واحدٍ منهما أوّلٌ فى المَرْتَبة على خِلاف الصفة .

وجمعُ : ثُبَةَ ، اسْمَ رجُل : ثُباتٌ ، وثُبُونَ[2] .

وجمعُ : ظُبَةَ ، وشِيَةَ : ظُباتٌ ، وشِياتٌ . ولايجوز غيرُ ذلك ، لأنه يجب أن يَجرى على حَدّه قبلُ وقد رُفِضَ فيه الواوُ والنون[3] قبلُ للإشْعار[4] بأن الألف والتاء أغْلَبُ على مافيه الهاءُ .

وجمعُ : ابْنٍ : بَنُونَ ، وأَبْناءُ . لاتُرَدّ فيه ألفُ الوَصْل[5] ، لأنه يجب أن يكون على حَدّ جَمْعه قبلُ[6] .

فأمّاجمعُ : امْرُؤٌ ، فتقول فيه : امْرُؤُونَ ، على القياس فى جمع

---

(١) أى فجاز إتْباعُ العين للفاء فى الفتح . انظر : هـ ٢ ص ٣٣٨.

(٢) انظر : ابن يعيش : ٣٦/٥ ، والكتاب : ٥٩٨/٣ .

(٣) فى شرح الكافية(١٨٤/٢) : أنه ورد ظُبُونَ ، بضمّ الظاء . وجاء فى اللسان (٢٤٧/١٩) بالضم والكسر .

(٤) فى الأصل : (قبل الإشعار) ، تحريف .

(٥) انظر : التصريح وياسين : ٧٢/١ ، وشرح الكافية : ١٨٤/٢ .

(٦) بعد كلمة (قبْلُ) فى الأصل بِضْعُ كلمات كتبها الناسخ سَهْواً ثم أبْطَلَها بضَرْب خَطّ عليها بالقلم ، ولكن قلمه تَجاوز هذه الكلمات فضرب خطاً على كلمة (قبلُ) أيضا على الرغم من أن (قبل) تقع قبل الكلمات المشار إليها مباشرة ولى غير سَطْرِها . ولكن (قبلُ) معتبرة- كما ترى- لحاجة السياق إليها .

السلامة . ولايَلزم مثلُ ذلك في ابْنٍ ، لأنه قد حُذف للتخفيف على طريق النادر .

وجمعُ : أمّ ، اسْمَ امرأةٍ : أُمّهاتٌ ، وأُمّاتٌ . على قياس جَمْعِه قبلُ[1] .

وتقول في تكسير : امْرِيءٍ ، اسْمَ رجُل : أُمْراءُ[2] ، على قياس قولك : أبْناءُ .

وجمعُ : شاةٍ ، اسْمَ رجُل : شِياهٌ لاغيرُ ، لأنه قد رُفِضَ فيه الألفُ والتاء والواو والنون[3] لضَعْفِ الاَسْمَ بكثرة التغيير فيه ، فلم يقولوا في جَمْعِه إلاّ : شِياهٌ ، على طريق الاستغناء به عن غيره[4] .

وجَمْعُ : ضَرْبٍ ، اسْمَ رجُلٍ : ضَرْبُونَ ، وضُرُوبٌ . على قياس جَمْعِ عَمْرٍو .

وجمعُ : رُبَةٍ ، اسْمَ رجُلٍ : رِباتٌ ، ورِبُونَ[5] . على قياس : ثُبَةٍ وثُباتٌ وثُبُونَ .

---

(١) انظر : شرح الكافية : ٢/ ١٩٠ ، والهمع : ١/ ٢٣ .

(٢) في الأصل : (امراة) ، تحريف . والصواب من المسائل ص٣٢٦.

(٣) في الأصل : (الألف والتاء قالوا والنون) ، تحريف .

(٤) انظر : ابن يعيش : ٥/ ٨٢ ، والتصريح : ١/ ٧٤ .

(٥) ضُبِطتْ الراءُ بالكسر في الجَمْعَين هنا وفي المسائل ص٣٢٧وإن كان تشبيهها هنا بثُبَةٍ وجَمْعَيْها ربّما يُشعر بأن حقّ الراء أن تُضبَط بالضم ، ولأنها في المفرد مضمومة أيضا .

إلاّ أني تبعتُ في ضبط الراء بالكسر : مافي الأصل ، ومافي الكتاب ، ولأن سيبويه شبهها فيه بسِنُونَ -وتبعه في ذلك الرماني في المسائل - والغالب في فاء سِنُون الكسرُ ، كما أنه يمكن حَمْل تشبيه الرماني لرُبَةٍ بثُبَةٍ=

ولايَجوز فى ظُبَةَ : ظِبُونَ ، ولاظُبُونَ[1]– لِما بَيّنّا مِن العِلّة قبلُ[2] .

وجمعُ : عِدَةَ ، اسْمَ رجُل : عِداتٌ ، وعِدُونَ[3] ولايَجوزفيه التكسيرُ ، لأن باب فِعْلَة الذى يُحذف فاءُ الفِعْل منه لايَجوز فيه التكسير ، ولاوُجِد فى شىءٍ من كلام العربِ .

والعِلّةُ فى ذلك : أن التكسير يُحتذَى فيه على مثال الواحد ومثالُ الواحِد فى هذا محذوفٌ لايَظهر ، فلماّ أُهْمِلَ المثالُ الذى يُحتذَى عليه على اطّرادٍ فى بابه /أُهْمِلَ مُوجَبُه .

٤٨/٤ أ

وجمعُ : شَفَةَ ، اسْمَ رجُل[4] : شِفاهٌ لاغيرُ ، لأنه لم يُجْمَع قبلُ إلاّ على هذا الوَجْه[5] لشَبَهه بشاةٍ وشِياهٍ : مِنْ جهة أن الذاهب منه الهاءُ ، التى هى لام الفِعْل[6] ، مع أنه قد جُمع على : فِعال الذى يَظهر فيه

=على مجرد تحقُّق الجمعين فيهما بصرف النظر عن حركة الفاء ، هذا فَضْلا عن أنه يمكن أن يقال : إن ثُبونَ قد ورد فيها كسر الفاء فلعلّ الرمانى أوردها على لغة الكسر . إلا أن الكسر وإن سلّم بالنسبة للجمع بالواو والنون فلا يسلّم بالنسبة للجمع بالتاء إذ أن سيبويه ذكر فى (ص ٥٩٨ ح ٣) : أن حركة الفاء لاتُغيَّر فى الجمع بالتاء .

انظر نص سيبويه فى هـ ٢ ص٣٢٧ ، وانظر فى كسر فاء ثُبُوَن وضم فاء سِنُونَ : شرح الكافية : ١٨٤/٢ ، وابن يعيش : ٣٧/٥ ، والكتاب : ٥٩٨/٣ .

(١) انظر : هـ ٣ ص ٣٤١.

(٢) انظر هذه العلّة فى : ص ٣٤١.

(٣) انظر : الأشمونى والصبان : ٨١/١ .

(٤) وكذا : أو اسْمَ امرأة . انظر تعليقنا على السؤال فى : هـ ٤ ص٣٢٧.

(٥) انظر : ابن يعيش : ٨٢/٥ ، والتصريح : ٧٤/١ .

(٦) هى لامُ اسْم . وانظر نظيرا لهذا التعبير فى ص ٣٣٦، وانظر تعليقنا عليه فى : هـ ٣ منها .

الأصل . فهذه ثلاثة أوجه تقرّب[1] شَفَةً من شاةٍ حتى يستوى حكمُهما فى الجمع . فلايَجوز مِنْ أجْلِ ذلك جمعُ شَفَةٍ بالألف والتاء ولا الواو والنون .

وجَمْعُ : أمَةَ ، اسْمَ رجُل[2] : آمٍ[3] ، وإماءٌ[4] ، وإمْوانٌ .

ولايَجوز بالألف والتاء ولا الواو والنون ، لأنه يجب أن يكون على قياس جَمْعِه قبلُ وقد تُرك ذلك قبلَ النَّقْلِ إلى الاسم العلَم لأنه منقوصٌ قد جُمع على ثلاثة أوجه من جمع التكسير فاستَوْفَى حَقَّه وزاد ، وهو منقوصٌ يَقتضى نُقصانَ التصرُّفِ عن منزلة التامَ والتامُّ قد يُستغنَى فيه بالوجهين والثلاثة عن غيرها فالمنَقوصُ أحقّ بذلك .

ففى هذا الباب خمسةُ أسماءٍ عِلَلُها مُشْكِلةٌ وأحكامُها خارِجةٌ عن قياس نظائرها ، وهى[5] : ظُبَةٌ وشِيَة ، وشاة ، وشَفَة وأمَة . وقد بيّنّا عِلّةَ كلّ واحدٍ منها التى تَقتضى حكمَها بما جَرَتْ عليه فى كلام العَرب[6] .

---

(١) فى الأصل : (يقرب) بالياء ، تحريف .

(٢) وكذا : أو اسْمَ امرأةٍ . انظر المسائل : ص ٣٢٨وكذا هـ ١ منها .

(٣) انظر تأصيل هذا الجمع فى : هـ ٥ ص ٣٢٧.

(٤) فى الأصل : (وإماءٍ) بكسرتين ، تحريف . وانظر فى الجموع الثلاثة : شرح الشافية : ١٠٦/٢-١٠٨ .

(٥) فى الأصل : (وفى) بالفاء بدل الهاء ، تحريف .

(٦) انظر هذا البيان بالنسبة لظُبَة وشيَة : فى ص ٣٤١ ، وبالنسبة لشاة : فى ص ٣٤٢، وبالنسبة لشَفَة وأمة : قبلَ قليل .

وأبو العَبَاس يُخالِف فى جَمْعِها[1] : فيُجيز الجمعَ بالألف والتاء فى ذلك ، لأنه يُجْرِيها على القياس الأكثر فيما فيه الهاء . ولا أُعلمُ أحدا أجاز فيها الواوَ والنون[2] .

والاختيارُ مذهب سيبويه لِما بَيّنّا من العِلّة فى ذلك .

وقال القَتّال الكِلابىّ :

---

(١) فى الأصل : (جميعها) بياء ثالثة ، تحريف . والصواب ماأثبتّ ، لأن الاعتداد بالكلمة كما جاءت فى الأصل يؤدّى إلى محذور : إذ يكون المراد بالجميع كما هو ظاهر السياق : الكلمات الخمس السابقة . ولكن هذا غير مُسلَّم بالنسبة لظُبَة وشِيَة إذ أنهما عند سيبويه لاتُجمعان إلا بالألف والتاء ، فضْلا عن جواز ذلك فيهما . فعلى هذا يكون مذهب المبرد وسيبويه فى جمعهما سواء . وعلى هذا ينحصر الخلاف بينهما فى : شاة ، وشَفَة ، وأمَة .

فأغلبُ ظنّى : أن الكلمة كما رُسِمتْ فى الأصل (جميعها) قد دخلها التحريف ، وصوابُها : (جَمْعها) بدون ياء ، ويكون المَعْنى بالخلاف : الكلمتين (شَفَة ، وأمَة) اللتين هما أصْل المسألة هنا فى هذا الموضع .

ويؤيد هذا الظنّ : أن خلاف المبرد لم يُورِده الرمانى فى المسائل (ص٣٢٧) إلا مقرونا بهاتين الكلمتين .

وبعدُ : فقد يمكن أن تكون الكملةُ كما رُسِمتْ فى الأصل (جميعها) صوابا ، على معنى : أن المبرد يرى جَمْعَ الكلمات الخَمس بالألف والتاء ، سواء ماكان منها يُجمع بالألف والتاء فقط ، أم ماكان منها يُجمع بهما وبغيرهما من التكسير . ويكون الراد بالجواز فى عبارته مايشمل الوجوب .

ومن الجدير بالذكر : أن مخالفة المبرد هذه لم أَقِفْ عليها فى المقتضب ولاغيره من المراجع النحوية التى بيدى .

(٢) انظر : هـ ٣ ص ٣٤١.

أمّا الإماءُ فلا يَدْعُونَنِي وَلَداً . . إذا تَرامَى بَنُو الإمْوانِ بالعارِ[1] .

فجَمَعَه على قياس : أخٍ وإخْوانٍ .

وجَمْعُ : بُرَةَ[2] ، اسْمَ رجُلٍ : بُرًى . وأصْلُه الواوُ لقولهم : بَرَوْتُ ، إذا عَمِلْتُ البُرَةَ . ويَجوز فيه : بُراتُ ، وبُرُونَ وبِرُونَ[3] .

وجمعُ : سَعِيد وشَرِيف ، اسْمَ رجُل : سُعْدانٌ وشُرْفانٌ ، وسُعُدٌ وشُرُفٌ ، وفي القليل : أَسْعِدةٌ وأشْرِفةٌ . على قياس : رَغِيفٌ ورُغْفانٌ ورُغُفٌ وأَرْغِفةٌ[4] .

ولايَجوز فيه : سُعَداءُ[5] ، لأنه قد خَرَجَ عن حَدّ الصفة .

---

(١) البيت في الديوان : ٥٤ ، والكتاب : ٤٠٢/٣ ، وأمالي ابن الشجرى : ٥٣/٢ ، وشرح القصائد السبع : ٢٢٢ ، واللسان : ٤٧/١٨ .
المعنى : أنا ابن حُرّة ، فإذا تَرامَى بنو الإماء بالعار لم أُعَدّ فيهم ، ولا لَحِقنى من التعيير بهنّ مالحقهم .
والشاهد فيه : جمع أَمَة على : إمْوانٍ ، كجمع أخٍ على : إخْوانٍ ، لأنهما سواء في حذف لامها وكونهما على : فَعَل ، إلاّ في التاء ، وفَعَل ناقصاً أو تامّا يكسَّر على : فِعْلان .
هذا ، والقَتّال الكلابيّ : هو أبو المُسيَّب عبدالله (أو عبادة ، أو عبيد) بن مُجيب . ابن كلاب .
ولُقّب بالقَتّال لتمرُّده وفتكه . وكان في دناءة النفس كالحُطيئة ، وهو شاعر إسلامي ، مُعاصر للفرزدق وجرير . الخزانة : ١١٢/٩ .
(٢) في الأصل : (برةٍ) بكسرتين ، تصحيف ، لأنها ممنوعة من الصرف للعَلميّة والتأنيث .
(٣) انظر : ابن يعيش : ٣/٥-٥ ، ٨٢ ، والكتاب : ٥٩٩/٣ .
(٤) انظر : التصريح : ٣٠٣/٢ ، ٣٠٤ ، ٣١١ ، والأشموني : ١٢٦/٤ ، ١٢٩ ، ١٣٨ .
(٥) انظر في هذا الجمع : التصريح : ٣١٢/٢ ، والأشموني : ١٣٨/٤ .

وقال لَقِيطُ بن زُرارةَ : إنّ الشّواءَ والنَّشِيلَ والرُّغُفْ[1] .

وقالوا : سَبِيلٌ وسُبُلٌ ، وأَمِيلٌ وأُمُلٌ .

ولايَجوز فيه / : أَسْعِداءُ ، لأنه قليلٌ في الاسْم[2] وإنما يُقاس على ٤٨/٤ ب الأكثر .

وجمعُ : نَصِيب وخَمِيسٍ ، اسْمَ رجُل : أَخْمِساءُ وأَنْصِباءُ ، لأنه قد جُمع قبل [على][3] هذا الوجه . وكذلك : نَسِيبٌ وأَنْسِباءُ .

وجَمْعُ : والِدٍ وصاحِبٍ ، لايَجوز فيه فَواعِلُ وإنْ استُعمِل استعمالَ

---

(١) الرجز في الكتاب : ٣/٣.٤ ، والشعر والشعراء : ٧١٥/٢ ، ومعجم الشعراء : ١٧٥ ، والمخصّص : ٦/٥ ، ٨٥/١٧ ، واللسان : ٢٣/١٢ ، ١٨٥/١٤ .

اللغة : النَشيل : لَحْم يُطبخ بلا تابل ، يُخرَج من المرَق ويُنْشَل .

والشاهد فيه : جَمْع رَغيف على : رُغُف جَمْعاً للكثرة .

ولَقِيط بن زُرارةَ : أبو دُخْتَنُوس ، أوأبو نَهْشَل لَقِيط بن زُرارةَ التميميّ . الشعر والشعراء : ٧١٤/٢ .

(٢) راجعْ هذا البناء ، في : التصريح : ٢ / ٣١٢ ، والأشموني : ٤ / ١٤ .

(٣) زيادة يَحسن بها الكلام . وقد يمكن الاستغناء عنها فيكون : "لأنه قد جُمع قبلَ هذا الوجه" ، أي قبل أن يسمَّى به ، فلا يُتجاوَز ماجُمع عليه قبلُ ، إذ نُقل من اسْمٍ إلى اسم .

فالمقصود بكلمة (الوَجْه) في العبارة على هذا : وَجْهُ التسمية . وعلى إثبات الزيادة : وَجْه الجمع على أفْعِلاء .

الأسماء ، لأن له مؤنثا في والدةٍ وصاحيةٍ يُحتاج إلى الفَرْق فيه . وليس كذلك القادمُ ، والآخِرُ[1] .

وجمعُ : جُلالٍ ، اسْمَ رَجُل : أَجِلَّةٌ ، وجِلاَنٌ . كقولك في غُراب : أَغْرِبةٌ ، وغِرْبانٌ[2] .

وجمعُ : شُجاعٍ ، اسْمَ رجُل : شُجْعانٌ وإن كان في الصفة يُجْمَع على هذا الوجه ، لأنه وافَقَ جَمْعَ الاسْمِ في مثل قولك : زُقاقٌ وزُقّانٌ .[3]

وجمعُ : فَعِيلةَ ، اسْمَ رَجُل : فَعائلُ ، لأنه الأغلب علي باب فَعِيلة[4] .

وجمعُ : صَحِيفةٌ وسَفِينةٌ ، يَجوز فيه[5] : صُحُفٌ وسُفُنٌ . وصَحائفُ وسَفائنُ .

وجمع : قَبِيحةَ[6] وظَرِيفةَ ، لايَجوز فيه إلاّ : قَبائحُ وظَرائفُ ، لأن القياس على الأكثر .

---

(١) انظر : ص ٣٤٠، وكذا المراجع المذكورة في : هـ ٣ منها .

(٢) انظر : التصريح : ٢ / ٣٠٣ ، ٣١١ ، والأشموني : ٤ / ١٢٦ ، ١٣٧ .

(٣) انظر : التصريح : ٣١١/٢ ، ٣١٢ ، والأشموني : ١٨/٤ .

(٤) انظر : التصريح : ٣١٣/٢ ، والأشموني : ١٤١/٤ .

(٥) في الأصل : (منه) . وماأثبتّ أولى اتّباعا للفظ الغالب في الاستعمال في مثل هذا عند الرماني .

انظر نظيرا لذلك بعد قليل ، وكذا في ص ٣٣٨.

(٦) في الأصل : (وقبيحةٍ) بكسترتين ، تصحيف ، لأنها ممنوعة من الصرف للعلَميّة والتأنيث .

وجمعُ : عَجُوز ، اسْمَ رجُل ، يَجوز فيه : العُجُزُ ، كقولك : عَمُودٌ [وعُمُدٌ][1] ، وزَبُورٌ وزُبُرٌ[2] .

وجمعُ : أبٍ وأخٍ ، اسْمَ رجُل : أَبُونَ وأَخُونَ[3] ، وآباءٌ وآخاءٌ[4] .

وقال الشاعر :

فلمّا تبيَّنَّ أصْواتَنا . . بَكَيْنَ وفَدَّيْنَناَ بالأَبِينا[5]

وجَمْعُ : عُثْمانَ : عُثْمانُونَ . ولايَجوز أن يُجْمِعَ على قياس : سُلْطانٍ وسَلاطِينَ ، لأن تحقيره : عُثَيمانٌ ، كقولك في غَضْبانَ : غُضَيْبانَ فهو مُشْبِهٌ[6] له من أجْل أن امتناع هاء[7] التأنيث منه في أوّل حاله

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام . وهى من المسائل ص٣٣٢، ومن الكتاب فى نصه فى : هـ ٤ منها .

(٢) انظر فى هذا الجمع : التصريح : ٣٠٤/٢ ، والأشمونى : ١٢٩/٤ .

(٣) انظر فى هذا الجمع : شرح الكافية : ١٨٤/٢ ، والهمع : ٤٧/١ .

(٤) انظر فى هذا الجمع : هـ ١ ص ٣٣٦.

(٥) البيت فى الكتاب : ٤٠٦/٣ ، والمقتضب : ١٧٢/٢ ، وابن يعيش : ٣٧/٣ ، والخصائص : ٣٤٦/١ ، والمحتسب : ١١٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٧/٢ ، والروض الأنف : ٢٩٢/٢ ، والخزانة : ٤٧٤/٤ ، والمخصص : ١٧١/١٣ ، ٨٦/١٧ ، واللسان : ٦/١٨ .

المعنى : يفخر الشاعر فيما قبل البيت بآباء قومه وأمهاتهم من بنى عامر ، وأنهم قد أبْلَوا فى حروبهم ، فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتَهم فَدَّيْنَهم لبلائهم فى الحرب .

والشاهد فيه : جَمْع أبٍ جمع سلامة على : أبِينَ .

والبيت لزياد بن واصل السُّلَمىّ ، شاعر جاهلى . كما فى الخزانة : ٤٧٦/٤ ، ٤٧٨ .

(٦) فى الأصل : (مشبَّه له) بتشديد الباء المفتوحة ، تحريف .

(٧) فى الأصل : (هذا) ، تحريف . والصوابُ يَدلّ عليه السياق .

كامتناعها من غَضْبانَ وبابِه . فأمّا سُلْطانُ ، اسْمَ رجل ، فيَجوز فيه : سَلاطِينُ وسُلَيْطِينُ كما كان يَجوز قبل التسمية ، لأنه إنما عَرَضَ فيه بعد التسمية امتناعهُ من هاء التأنيث .

والأغلبُ على ماآخِرُه ألفٌ ونون زائدتان بابُ غَضْبانَ ، لأنه أكثرُ فى الباب ، وقد وجب له الحكمُ بعِلّة شَبَهِه[1] لألِفَيْ التأنيث . فليس شىء منه إلا وتصغيرُه على ذلك الحَدّ .

وجمعُ : مُصْرانَ ، اسْمَ رجُل ، كجمع عُثْمانَ . ولايَجوز فيه : مَصارِينُ كما كان يُجمع قبلَ النَقْل ، لأنه لمّا لم يكن يَجرى عليه التحقيرُ لم يُعْتَدّ به ووجب أن يُحْمَل بعد التسمية على باب غَضْبانَ ، فيقالُ فى تحقيره : مُصَيْرانُ ، لأنه لم يكن يَجوز أن يُصغَّر[2] على : مَصارِينَ[3]/ مِنْ أجْل أنه[4] يُرَدّ إلى بِناء القليل كما يُرَدّ القُضْبانُ[5] فى التحقير إلى : قُضَيّباتٍ ، وكذلك : مُصَيّراتٌ[6] . فلماً لم يَجُز التحقيرُ عليه لم يعْتَدّ به وجَرَى فى التسمية مجرى عُثْمانَ ، فتقول :

٤٩/أ

(١) فى الأصل : (مُشْبِهه) ، تحريف .

(٢) أى قبل التسمية به .

(٣) أى : على حَدّ جَمْعِه على مَصارِين .

(٤) أى مُصْران .

(٥) القُضْبان : جمع قَضِيب . والرمانى يَعنى ببِناء القليل فى عبارته : الجمعَ بالألف والتاء .

وانظر فى تصغير الجمع : شرح الشافية : ٢٦٥/١ ، وابن يعيش : ١٣٢/٥ ، والأشمونى : ١٧٤/٤ .

(٦) أى رُدّ (القُضْبانُ) إلى مفرده (قَضيب) ثم صغّر على (قُضَيّب) وجُمع بالألف والتاء . وكذلك رُدّ (المُصْرانُ) إلى مفرده (مَصِير) ثم صغّر على (مُصَيّر) وجمع بالألف والتاء .

مُصَيرانُ كما تقول : عُثَيْمانُ ، ومُصْرانُونَ[1] كما تقول : عُثْمانُونَ .

وأمّا جمعُ : سِرْحانَ[2] ، اسْمَ رجُل ، فتقول فيه : سَراحِينُ ، وفى تحقيره : سُرَيْحينٌ ، على قياسه قبلَ[3] أن يَصير عَلَماً .

وليس كذلك مُصْرانُ ، لِما بَيّنّا من أنه[4] لايَجرى عليه التحقيرُ[5] .

* * *

(١) فى الأصل : (ومصارانون) بزيادة أول الألفين ، تحريف .
(٢) فى الأصل : (سرحانٍ) بكسرتين ، تصحيف ، لأنه ممنوع من الصرف للعلَمية وزيادة الألف والنون .
(٣) فى الأصل : (مثل) ، تحريف . والصوابُ يَدلّ عليه السياق .
(٤) أى مَصارين .
(٥) انظر حكم تصغير (عُثْمان ، وسُلْطان ، وسِرْحان) وجَمْعِها ، فى : شرح الشافية : ١/١٩٦-٢٠١ ، والأشمونى والصبان : ٤/١٦٠ ، والتصريح ٢/٣٢٠ ، وابن يعيش : ٥/٦٤ .

بابُ جمعِ الاسمِ للمذكر بالألف والتاء مما ليس فيه الهاءُ[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن[2] مايَجوز فى جمع الاسم بالألف والتاء مماً ليس فيه الهاء- مماً لايجوز .

مَسائل هذا الباب : ماالذى يَجوز فى جمع الاسم المذكر بالألف والتاء مع أنه ليس فيه الهاء ، وماالذى لايَجوز ، ولم ذلك[3] ؟

ولم لايَجوز فيه إذا كان للمذكر الواوُ والنون ؟

وماجَمْعُ : بِنْتٍ ، اسْمَ رجُلٍ ؟ ولم جاز فيه : بَناتٌ ؟

وماجمعُ : أُخْتٍ ، اسْمَ رجُل ؟

وماجمعُ : هَنْتٍ ؟ وماجمعُ : ذَيْتٍ ، اسْمَ رجُل ؟ ولم جاز فيه : ذَيّاتٌ ؟ ولم جاز فى هَنْتٍ : هَناتٌ ، وهَنَواتٌ ؟.[4]

---

(١) ترجمة هذا الباب في الكتاب هى (٣/٦٠٤) :
"هذا بابُ يُجْمَع فيه الاسْمُ إن كان لمذكر أو مؤنث ، بالتاء ، كما يجمع ما كان آخره هاء التأنيث.
وإنما قصر الرماني ترجمته علي المسمي المذكر دون المؤنث وإن كانت ترجمة سيبويه لهما ، وذلك ، لأن المذكر فى مثل هذا مماً كان الاسم فيه مؤنثا هو الذى يكون موضع التساؤل كيف يُجمع ؟ . وأمّا المؤنث المسمَّى بمؤنث فلا شيء فيه وجَمْعُه واضح .
ومنْ هنا نجد أن سيبويه قد قصر حديثه فى أثناء الموضوع على المذكر فقط لِمثل ماقلتُ . انظر نصّ سيبويه التالى .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) هذه التغييرات اليسيرة التى بين صيغة كلٍّ من : العنوان ، والغرض ، والسؤال العامّ فى أول المسائل ، والأصل العامّ فى أول الجواب ص ٣٥٣، قليلة جدا لاتَكسر اطّرادا أصّلناه بالتزام الرمانى صيغةً واحدة فى هذه الأشياء الأربعة . وانظر : هـ ٢ ص ٣٠٥.

(٤) الكتاب (٣/٦٠٠) : " وتلك الأسماء (أى الأسماء التى تُجمع بالألف والتاء كما يُجمع ماآخِرُه هاءُ التأنيث) : التى آخرُها تاءُ التأنيث .
فمنْ ذلك : بِنْتٌ ، إذا كان اسْماً لرجُلٍ ، تقول : بَناتٌ ، منْ قِبَل أنها تاء التأنيث ، لاتَثبتُ مع تاء الجمع ، كما لاتَثبتُ الهاءُ ، فمِنْ ثَمّ صُيِّرتْ مِثْلَها .=

الجوابُ عن الباب الأول[1] :

الذى يَجوز فى جَمْعُ الاسْمِ للمذكر بالألف والتاء مع أنه ليس فيه الهاءُ[2] : جَمْعُه على ذلك إذا كان فيه التاءُ التى تَدُلّ على التأنيث وإن كان الاسْمُ قد بُنِىَ بها بِناءَ المُلحَق ، لأن دلالتها على التأنيث قد صَيَّرها بمنزلة هاء التأنيث فى العِلّة التى تَمنع مِنْ ثُبوتها مع الواو النون أو حَذْفِها بغَيْر[3] تعويض ، فلا يجوز وإن كان اسْمَ رجُل أن يُجمع بالواو والنون لأن علّته كعلّة ما فيه هاءُ التأنيث[4] . وليس بمنزلة التاء فى عَنْكَبُوتٍ وبابِه[5] ، لأنه وإن كان مؤنثا وكانت التاءُ زائدةً فليست بدليل على التأنيث . وأمّا بِنْتٌ وأخواتُها ، فالتاءُ فيه دليلٌ على لتأنيث لأنها تَثبت فى المؤنث وتَسقط فى المذكر كهاء التأنيث .

فتقول فى جَمْع : بِنْتٍ ، اسْمَ رجُلٍ : بَناتٌ ، كما تقول فى ثُبَةٍ[6] ، اسْمَ رجُل : ثُباتٌ ، لأن قولك فى المؤنث : بِنْتٌ ، وفى المذكر : ابْنٌ - قد بَيَّنَ أنها تَدلّ على التأنيث[7] .

= وكذلك : هَنْتٌ وأخْتٌ ، لاتَجلوزْ هذا فيها .

وإن سمّيتَ رجُلا بذَيْتَ ألحقتَ تاءَ التأنيث ، فتقول : ذَيَاتٌ . وكذلك هَنْتٌ اسْمَ رجُل ، تقول : هَنَاتٌ" .

(1) انظر فى سرّ مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(2) مثل : بِنْت ، اسْمَ رجُل ، تُجمع على : بَنات . كما سيأتى .

(3) فى الأصل : (الغير) باللام ، تحريف .

(4) انظر : ص ٣١٣ ، ٣١٤ ، وهـ ٢ من الثانية .

(5) مثل : رَهَبُوت ، ومَلَكُوت .

(6) انظر جَمْعَيْها فى : ص ٣٢٥ ، ٣٤١.

(7) انظر فى حكم جمع بِنْت وما يُماثلها مّما ذُكر فى هذا الباب : الهمع : ١ / ٢٣ ، وشرح الكافية : ٢ / ١٨٨ .

وتقول فى جمع : أُخْتٍ ، اسْمَ رجل : أُخَواتٌ ، لأن المؤنث : أُخْتٌ والمذكر : أخٌ .

وتقول فى جمع : هَنْتٍ : هَناتٌ ، لأنه يَرجع إلى : هَنٍ وهَنَهْ[1] ،. ويَجوز فيه : هَنَواتٌ ، على قول مَنْ قال : هَنُوك وهَناكَ وهَنِيكَ ، فى الإضافة[2] .

وأمّا : ذَيْتٌ ، اسْمَ رجُل ، فتقول فيه : ذَيّاتٌ ، لأنها يَجوز فيها : ذَيَّةَ[3] على مُعاقَبة هاءِ التأنيث فتَدُلُّ بذلك على أنها[4] للتأنيث .

* * *

---

(١) فى الأصل : (وهنة) بالتاء المربوطة ، تحريف ، وانظر : هـ ٣ ص ١٧٨.

(٢) انظر قولَ هذا القائل أيضا فى ص ١٦٨، وفى نص سيبويه المذكور فى هـ ٣ منها .

(٣) انظر هذا الاستعمال الجائز فيها ومَراجِعَه ، فى : هـ ١ ص ١٧٩.

(٤) أى التاء فى ذَيْتَ .

بابُ الاسْمِ الذى لا يُكسَّر للجَمْع[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى جَمع الاسم الذى لا يكسَّر - مما لا يجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى جمع الاسم الذى لا يكسَّر ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز أن يُجْمَع ما كان على زِنَة مَفاعِل جَمْعَ التكسير ؟

وما جَمْعُ مَساجِدَ ، اسْمَ رجُلٍ ؟ ولم جاز فيه الواو والنون ؟ ولم يَجُز فيه التكسير ؟

وما جَمعُ : مَساجِدَ ، اسْمَ امرأةٍ ؟ ولم جاز فيه الألفُ والتاء ، ولم يَجُز غيرُ ذلك ؟

وما فى قولهم : سَراويلاتٌ[2] - من الدليل ؟

وما معنى قوله[3] : لو أردتَ تكسير هذا المثال رجعتَ إليه ؟ وما فى ذلك مما يَمنع مِنْ جَمْعِه كما تُحذف ياءَا[4] النسبة فى يَمَنِيٍّ اسْمَ

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٤٠٧) :
"هذا باب ما يُكسَّر مما كُسِّر للجَمْع ، وما لا يكسَّر مِنْ أبْنِية الجَمْع إذا جعلتَه اسماً لرجُلٍ أو امرأة" .

(٢) سَراوِيلاتٌ : جَمْع سَراويل ، وهو اللِّباس المعروف . وسَراويل أعجميّ معرَّب . وهل هو مفرد جاء على صورة الجمع ، أو هو جمع ؟ خِلافٌ . انظر : اللسان ، وشرح الشافية : ١ / ٢٦٩ .

(٣) أى سيبويه . انظر نصه التالى .

(٤) فى الأصل : (ياء النسبة) بإفراد كلمة (ياء) ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٣٦٠.

رجُل ويُؤتَى بمِثْلِهما فى النسب إليه[1] ؟.[2]

وما جمعُ : أعـْدالٍ ، اسْمَ رجـُل ، وأنْمـار[3] ؟ ولم جاز فيه : أعادِيلُ ، وأنامِيرُ ؟ وما فى قولهم : أقْوالٌ وأقاوِيلُ ، وأبْياتٌ ، وأبابِيتُ ، وأنْعامٌ[4] وأناعِيمُ - من الدليل ؟.[5]

ومـا جـَمْعُ : أجْرِبةٍ[6] ؟ ولم جاز فيه : أجارِبُ ، وفى أسْقِيةٍ[7]

---

(١) انظر مسألة النسب إلى يَمَنِىّ هذه ، فى ص ٨٥ ، ٨٦.

(٢) الكتاب (٣ / ٤٠٧) : أمّا ما لا يكسّر فنحو ، مَساجِد ومَفاتيحَ ، لا تقول إلاّ : مَساجِدُونَ ومَفاتِيحونَ .فإن عَنَيْتَ نِساءً قلتَ : مَساجِداتٌ ، ومَفاتيحاتٌ .

وذَلك لأن هذا المثال لا يُشْبه الواحدَ ، ولم يُشبَّه به فيكسَّرَ على ما كُسِّر عليه الواحدُ الذى علَى ثلاثة أحرف . وهو لا يكسَّر على شئ ، لأنه الغاية التي يُنْتَهى إليها ، ألا تراهم قالوا : سَراويلاتٌ حينَ جاء علَى مثال ما لا يكسَّر . ولو أردتَ تكسيرَ هذا رجَعْتَ إليه ، فلمّا كان تكسيرُه لاَ يَرجع إلاّ إليه لم يُحرِّك" .

(٣) أعْدال ، فى الأصل : جَمْع عِدْل ، وانظر تفسيره فى : هـ ٢ ص ٢٧٢.
وأنْمار ، فى الأصل : جمع نَمِر ، وانظر تفسيره فى : هـ ٢ ص ٧٣.

(٤) الأنْعام : جَمْع النَّعَم ، وهى الإبل والشاء . وقيل : النَّعَم : الإبل خاصّة ، والأنعام : الإبل والبقر والغنم . اللّسان : ١٦ / ٦٤ .

(٥) الكتاب (٣ / ٤٠٧) : "وأمّا ما يَجوز تكسيره فرَجُلٌ سمّيتَه بأعْدالٍ أو أنْمارٍ ، وذلك قولك : أعادِيلُ ، وأنامِيرُ ، لأن هذا المثال قد يكسَّر وهو جميع ، فإذا صار واحدا فهو أجْدَر أن يكَسَّر . قالوا : أقاوِيلُ فى أقْوالٍ ، وأبابيتُ فى أبْياتٍ ، وأناعِيمُ فى أنْعامٍ .

(٦) الأجْرِبة : جمع جَرِيب ، والجَرِيب مِن الطّعام والأرض : مقدار معلوم . اللسان .

(٧) الأسْقِية : جمع سِقاء ، وهو ظَرْفٌ من جلد لا يكون إلاّ للماء . وقيل : يكون الماء واللبن ، والقِرْبَة للماء خاصّة ، والوَطْب للبن خاصّة ، والنِّحْى للسَّمْن خاصّة . اللسان : ١٩ / ١١٥ ، ١١٦ .

أساقٍ ؟.[1]

وما جمعُ : أعْبُدَ ، اسْمَ رجُل ؟ وما فى / قولهم : أيْدٍ وأيادٍ ، وأوْطُبٌ[2] وأواطِبُ؟.[3]   ٤٩/٤ ب

وما جمع : فُعُولٍ ، اسْمَ رجل ؟ ولم جاز فيه : فَعائلُ ؟ وما فى قولهم : الأتِيُّ ، والسُّدُوسُ[4] - من الدليل ؟ ولم وجب أنه لو لم يُوجَد[5] فُعُولٌ فى الواحد لم يَمتنع أن يُجْمَع على فَعائل ؟ فهَلاّ كان كالبناء المُختصّ بالجمع فى أنه لا يُجمع ؟ وهل ذلك لأن منزِلته مِنْ فَعُولٍ كمنزلة أفْعالٍ مِنْ إفْعالٍ كقولك : إبْهامٌ[6] وأباهيم ، مع أنه قد يكون واحدا فى المصدر ؟

---

(١) الكتاب (٣ / ٤٠٧) : "وكذلك (أى ومِثْل أنْمارٍ اسْمِ رجُل ، انظر : هـ ٥ ص ٣٥٦) أجْرِبةٌ ، تقول فيها : أجارِبُ ، لأنهم قد كسَّروا هذا المِثال وهو جَميع ، وقالوا فى الأسْقية : أساقٍ" .

(٢) أوْطُب : جمع وَطْب ، انظر تفسيره فى : هـ ٧ ص ٣٥٦.

(٣) الكتاب (٣ / ٤٠٨) : " وكذلك (أى ومِثْل أنْمار اسْمَ رجُل ، انظر : هـ ٥ ص ٣٥٦) لو سمَّيت رجُلا بأعْبُدٍ ، جاز فيه : الأعابِدُ ، لأن هذا المثال يحقَّر كما يحقَّر الواحد ، ويكسَّر وهو جَميعٌ فإذا صار واحدا فهو أحْسَنُ أن يكسَّر ، قالوا : أيْدٍ وأيادٍ ، وأوْطُبٌ و أواطِبُ ..." .

(٤) فى اللسان (١٨ / ١٥) : "الأتِيُّ : النَهْر يَسوقه الرجُل إلى أرضه ، وقيل : هو المُفتَتَح . وكلُّ مَسيل سَهَّلتَه لماء أتِيٌّ . وهو الأُتِيُّ ، حكاه سيبويه . وقيل : الأُتِيُّ جَمْع . والأتِيّ ، والإتاء : ما يقَع فى النهر من خَشَب أو وَرَق .. والجَمْع : آتاءٌ ، وأُتِيٌّ" . بتصرف .

وأمّا السُّدُوس فضَرْب من الثِّياب ، واسم رجل . انظر : كتاب سيبويه : ٣ / ٢٣٠ ، واللسان : ٧ / ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٥) فى الأصل : (توجد) بالتاء ، تحريف .

(٦) الإبهام : الإصْبع الكبرى من اليَدِ والقَدَم . اللسان : ١٤ / ٣٢٦ .

وما جَمْعُ : جِمالٍ ، اسْم رجُل ؟ ولم كان كجَمْع : جِرابٍ[1] ؟

وما جمع : ذَنُوبٍ[2] ؟ ولم جاز فيه : ذَنائبُ ، حتى قِيسَ على ذلك : فُرُوخٌ ، فى اسْمِ رجُل ؟

وما جَمعُ : هِجانٍ ؟ ولم جاز فيه : هَجائنُ ، وهو الفارِه[3] من الإبِل ؟

ولم جاز فى عَرُوسٍ : عَرائسُ للرِّجالِ والنساء[4] ، وعَرُوسات؟.[5]

---

(١) الجِراب : وعاء من جلد الشاء لا يُوعَى فيه إلا يابِس ، والجراب أيضا : وعاء الخُصْيَتَيْنِ . اللسان : ١ / ٢٥٣ .

(٢) الذَّنُوب : الدَّلْو فيها ماءٌ ، وقيل : هى الدَّلْو ما كانت . والذَّنُوب أيضا : موضع بعينه . اللسان : ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

هذا ، والأمثلة التى ذكرها الرمانى من (ذَنُوب) وما بعدها من : فُرُوخ ، وهِجان وعَرُوس – ليست موجودة فى الكتاب فى هذا الموضع . وإنما أتى بها الرمانى تمثيلا لما عبَّر سيبويه عنه بطريق الوزن ، وزيادة فى الإيضاح . انظر نص سيبويه التالى .

(٣) الفارِه : النَّشيط القوِىّ . اللسان .

(٤) فى اللسان (٨ / ١٠) : يقال للرجُل : عَرُوس وعُروس ، وللمرأة كذلك؛ .

لكنه خصّ (عرائس) فى الجمع للنسوة دون الرجال .

(٥) الكتاب (٣ / ٤٠٨) : "ولو سمَّيتَ رجُلا بفُعُولٍ ، جاز أن تكسِّره فتقول : فَعائل ، لأن فُعولا قد يكون الواحدُ على مثاله ، كالأَتِىِّ والسُّدُوس . ولو لم يكن واحدا لم يكن بأبْعَدَ مِنْ فَعُول . مِنْ أفْعالٍ مِنْ إفْعالٍ . ويكون مصدرا والمصدرُ واحدٌ كالقُعُود والرُّكُوب .

ولو كسَّرتَه اسْمَ رجُلٍ لكان تكسيرُه كتكسير الواحد الذى فى بنائه ، نحو : فَعولٍ إذا قلتَ : فَعائلُ ، ففُعُولٌ بمنزلة فِعالٍ إذا كان جميعا . والفِعال نحو : جِمالٍ إن سمَّيتَ بها رجُلا ، لأنها على مِثالِ جِرابٍ" .

وما جمعُ : تَمْرَةَ ، اسْمَ رجُلٍ ؟ ولم كان كقَصْعَةٍ[١] / ؟ ٤/ ٥٠ أ

الجواب عن الباب الثانى[٢] :

الذى يَجوز فى جَمْع الاسْمِ الذى لا يكسَّر[٣] : أن يُجْمَع بالواو والنون فى المذكر [و][٤] بالألف والتاء فى المؤنث وإن لم يَجُز تكسيرُه لأنه على بناء نهاية الجَمْع ، وقد وُضِعَ لذلك بِناءٌ خُصَّ به يَجرى على زِنَة مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ[٥] .

وإنما وجب له هذا لئلاّ يَخرج الكلامُ إلى التَّعْقِيد بتَضْعِيفٍ بَعْدَ تضعيف فى اسْمٍ واحد يَخرج عن التعديل .

فجَمْعُ : مَساجِدَ ، اسْمَ رجُلٍ : مَساجِدُونَ ، وفى اسْمِ امرأةٍ : مَساجِداتٌ . لا يَجوز غيرُه .

وقولُ العربِ : سَراويلاتٌ – دليلٌ عليه .

---

(١) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : "ولو سمّيتَ رجُلا بتَمرةٍ لكانت كقَصْعةٍ ، لأنها قد تَحولَتْ عن ذلك المعنى ، لَستَ تريد فَعْلةً من فَعْلٍ ، فيَجوزُ فيها : تِمارٌ كما جاز : قِصاعٌ" .

(٢) انظر فى سر مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص١٤٠، وانظور كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) مثل : مَساجِد ، كما سيأتى .

(٤) زيادة تعقد الكلام .

(٥) أضاف فى التسهيل (٢٨٢) إلى هذين : فُعَلة ، فَعَلة ، بضَمّ الفاء فى الأول وفتحها فى الثانى ، مع فَتْح العين فيهما . وانظر أيضا الصبان : ٤ / ١٥٢ .

ومعنَى قول سيبويه[1] : لو أردتَ تكسيرَ هذا المثال[2] رجعتَ إليه - : هو أن هذا[3] المثال قد وُضِعَ لنهاية الجُموع على أمْرٍ يَخُصُّه ويَدُلّ على أنه نهاية الجموع ، وهو زيادةُ ألف الجمع ثالثةً وفَتْحُ أوّلِه وكَوْنُ حرفين بعد ألف الجمع أو ثلاثةٍ بحرف اللّين ، فهذه الصيغةُ لو رُمْتَ أن تخرج إليها فى مَساجِدَ اسْمَ رجُل ، لحَذفتَ الألفَ التى قد صارت فى اسْمِ الواحد وأتيتَ بألف الجمع ، وحذفتَ الفتحةَ من أوّله وجئْتَ بفتحةٍ للجمع ، وجعلتَ بعد ألف الجمع حرفين الأولُ منهما مكسورٌ ، فكان يَجئ اللفظُ على : مَساجِدَ . فهذا تفسير هذا القول .

والذى مَنَعَ مِنْ هذا التقدير : ما وجب للجمع من أن يكون له صيغةٌ لا تُتَجاوَز هى نهايةُ الجُموع ، فلو رُمْتَ هذا التقديرَ لتُكسِّرَه لخالفتَ ما وجب له ، وهذا فاسدٌ لا يَجوز .

وقد ظَهرَ بهذا فَرْقُ ما بَيْنَ حذفِ ياءَىْ النسبة والإتْيانِ بمِثْلِهما مع اتِّفاقِ اللفظ .

وظَهرَ الفرقُ أيضا بين جَمْعِ الفُلْكِ[4] على : الفُلْكِ فى قوله - جَلّ

---

(١) انظر نصه فى :هـ ٢ ص ٣٥٦.

(٢) أى مَفاعِل ومَفاعيل .

(٣) (أن هذا) مكررة فى الأصل .

(٤) الفُلْك : السفينة . اللسان .

وكونُ (الفُلْك) تكون مفردة وتكون جمعا هو مذهب سيبويه . انظره فى : الكتاب : ٣ / ٥٧٧ ، والهمع : ١ / ١٨٥ ، والتصريح : ٢ / ٣٠٠ ، والأشمونى : ٤ / ١٢٤ ، واللسان : ١٢ / ٣٦٧ .

وعَزّ - : "حَتّى إذا كُنْتُمْ فى الفُلْك وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَة[1]"، وفى موضع آخَر : "فى الفُلْكِ المَشْحُونِ"[2].

وجَمْعُ : أعْدالٍ ، اسْمَ رجُلٍ ، أو أنْمارٍ : أعادِيلُ ، وأنامِيرُ[3].

وقولُهم فى أقْوالٍ : أقاوِيلُ ، وفى أبْياتٍ : أبابِيتُ ، وفى أنْعامٍ : أناعِيمُ - دليل على صِحّة هذا الجمع ، لأنهُ إذا جُمِعَ على هذه الزِّنَةِ جَمْعٌ فجَمْعُ الواحد أحَقُّ به ، لأن الحاجة إلى جمع الواحد أشَدُّ منها إلى جَمْعِ الجَمْع[4].

وقالوا فى أجْرِبَةٍ : أجارِبُ ، وفى أسْقِيَةٍ : أساقٍ .

وجمعُ : أعْبُدَ ، اسْمَ رجُل : أعابِدُ . وقولُهم فى أيْدٍ : أيادٍ ، وفى أوْطُبٍ : أواطِبُ - دليلٌ على ما ذكرنا .

وجمعُ : فُعُولٍ ، اسْمَ رجُل : فَعائلُ . وقولُهم : الأُتِيُّ ، والسُّدُوسُ ، فى الواحد - يقوّى / هذا ، مع كَثْرتِه فى المصدر مِنْ نحو : الجُلُوسِ ٤/ ٥. ب والقُعُودِ . ولو لم يكن شئٌ من ذلك لجازَ جَمْعُه على فَعائل لأنه ليس

---

(١) يونس : ٢٢ .

(٢) الشعراء : ١١٩ ، ويس : ٤١ .

(٣) ويكسَّر العلم المُسمَّى بجَمْع تكسيرَ ما قاربَه من المفردات ، ولا يؤثر فى القُرْب إختلافُ الحركات ، كما سيتَّضح مِمّا سيأتى فى فُعول وأفْعال مع فَعول وإفْعال .

(٤) انظر فى جَمْع الجَمْع : شرح الشافية : ٢ / ٢.٨ ، وابن يعيش : ٥ / ٧٤ ، والهمع : ٢ / ١٨٣ ، والأشمونى والصبان : ٤ / ١٥٢ ، والتبصرة : ٢ / ٦٨١ .

بنهاية الجُموع ، إذ لنهايةِ الجموع صيغةٌ قد أُحكْمتْ : بالألف الزائدة ، والفتحة وحرفين بعد ألف الجمع على زِنَة مَفاعِل[١] . وأمّا فُعُولٌ فليس كذلك ، لأنه قَرِيبٌ مِنْ فَعُولٍ قُرْباً لا يَصلح أن يكون نهاية الجموع لِقلّة حُروفه وأنه لبس بَيْنَه وبينه إلا ضمُّ أوّله[٢] ، فلم يَصلح أن يكون نهايةَ الجموع لهذه العِلّة .

ومنزلةُ أفْعالٍ مِنْ إفْعالٍ كمنزلة فُعُولٍ مِنْ فَعُولٍ في القُرْب الذى يَمنع أن يكون نهايةَ الجموع ، لأن نهاية الجموع تقتضى تكثير الحروف حتى يكون[٣] فى الرُّباعِيّ مِثْلَه فى الثلاثى فإن الجَمْع يَجرى عليهما جميعا ، فيكون فى جَعْفَرٍ وجَعافِرَ وأفْكَلٍ وأفاكِلَ وتَنْضُبٍ وتَناضِبَ على طريقة واحدة .

وقولُهم فى ذَنُوبٍ : ذَنائبُ - دليلٌ على صحّة : فُرُوخٌ وفَرائخُ فى اسْم رجُل ، وقولُهم : إبْهامٌ وأباهيمُ - دليلٌ على : أنْعامٌ وأناعِيمُ فى اسْم رجُل ، وأجْمالٌ وأجامِيلُ ، لأن العلَم أحقُّ بهذا الجمع الذى تَتوفّر [فيه الحُرُ]وفُ[٤] كما كان فى أحْمَرَ وأحامِرَ اسْمَ رجُل[٥] .

---

(١) انظر ضابط صيغة منتهى الجموع أيضا : فى ص .
(٢) "واخْتِلافُ الحركات لا أثر لها فى جَمْع الرُباعى" . ابن يعيش : ٥ / ٧٥ .
(٣) أى الوَزْن ، الذى هو صيغة منهى الجموع .
(٤) فى موضع هذه الزيادة بالأصل كَشْطٌ أزال الحروف تماما . وما أحسبُ الحقيقة إلاّ كما أثبتّ . وانظر نظيرها بعد .
(٥) انظر أحْمَرَ وأحامِرَ أيضا : فى ص ٣٣٩.

ولم يكن كذلك فى الصفة لأن الصفة أقْوَى على التصريف بالحذف والتغيير ، ثم اسْمِ الجِنْس الذى فيه حرفُ المَدّ واللّين أقوى على الحذف والتغيير وتقليل الحُروف من الاسم العلَم .

ويَوضّح ذلك جَعْلُهم له جَمْعَ السَّلامة الذى يَسْلَم [فيه حُرُو]فُ[1] الاسْمِ وبِنْيتِه ، فلهذا كان أَحَقَّ بالجمع الذى تَتوفَّر فيه الحُروفُ .

وقولُهم فى جَمْع هِجانٍ : هَجائنُ - دليلٌ على جَوازه فى جمع جِمالٍ اسْمَ رجُلٍ .

وقالوا فى عَرُوسٍ : عَرائسُ للرِّجال والنساء[2] ، وعَرُوسُونَ ، وعَرُوساتٌ .

وتقول فى جمع تَمْرَةَ ، اسْمَ رجُل : تَمَراتٌ ، وتمارٌ . كقَصْعةٍ و قَصَعاتٍ وقِصاعٍ[3] . ولا يَجوز فيه : تَمْرٌ ، لأنه اسْمُ جِنْسٍ .

* * *

---

(١) فى موضع هذه الزيادة بالأصل كَشْطٌ أزال الحروف تماما . وما أحسب الحقيقة إلاّ كما أثبتّ .

(٢) انظر : هـ ٤ ص ٣٥٨.

(٣) انظر قَصْعةٌ وجَمْعَيْها أيضا : فى ص ٣٤.

بابُ جَمْعِ الاسْمِ المُضافِ[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى جَمْعِ الاسم المضاف - ممّا لا يجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى جمع الاسم المضاف ، وما الذى لا يجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لا يجوز جمع المضاف إليه إذا صار مع الأول كالإِسْمِ الواحد؟

وما جمعُ : عَبْدِ اللّه ؟ ولم جاز فيه: عِبادُ اللهِ ، وأَعْبُدُ اللهِ ، وعَبِيدُ اللهِ ، وعَبْدُو[3] اللهِ على جمع السلامة ؟.[4]

وما جمع : أَبِى زَيْدٍ ؟ ولم جاز فيه : آباءُ زيدٍ ؟

وهَلاَّ كان الصَوابُ : / أَبُو[5] زَيْدِينَ ، أو آباءُ زَيْدِينَ . إذ الواحدُ لا يَصلح أن يكون له آباءٌ ، فإنما لكلٍّ واحدٍ منهم أَبٌ غيرُ الأب الذى للآخَرِ بدلالة آباءٍ ، على الجمع[6] : أنه لأولادٍ ؟

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣ / ٤.٩) :
"هذا بابُ جَمْعِ الأسماء المضافة" .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (وعبد الله) بسقوط واو الجمع ، وكذا فى الجواب ص ٣٦٦ والصواب يُرشد إليه ما بعده فى الموضعين ، ومن الكتاب فى نصه التالى .

(٤) الكتاب (٣ / ٤.٩) : "إذا جمعتَ عبدَ الله ونحوَه من الأسماء وكسَّرتَ قلتَ : عبادُ الله وعَبيدُ الله ، كتكسيرك إياه لو كان مفرداً. وإن شئتَ قلتَ : عَبْدُو الله ، كما قلتَ : عَبْدُونَ لو كان مفرداً" .

(٥) (أبو) ، على معنى : أَبُوْنَ . كما يُفهَم ممّا بعده .

(٦) (على الجَمْع) صِفة لكلمة (آباءٍ) .

وهل جاء ذلك[1] على الاختصار[2] ؟ وما وَجْهُه ؟ وهل ذلك على أنه قُدِّر : أن كلّ واحد منهم أبٌ لصاحِب هذا الاسم ؟ ولم صار أَحْسَنَ من قولك : آباءُ الزَّيْدِينَ[3] ؟

وهل يَجوز فى قَولِهم : بَنات لَبُونٍ[4] - مِثْلُ هذا ؟ ولم جاز مع تَوَجُّه هذا الكلامِ على الحقيقة ؟.[5]

ولم جاز : ابْنَا عَمّ ، وبَنو عَمّ ، وابْنَا خالةٍ - على هذا الوَجْهِ ؟ ولم لا

---

(١) أى : آباءُ زَيْدٍ ، المذكور فى مطلع المسألة .

(٢) هذا السؤال والسؤال الذى قبله ، وكذا السؤال الذى يأتى قريبا فى قوله : "ولم صار أحسن ..؟" ، هذه الأسئلة الثلاثة ليست إجاباتها فى الموضع المقابل لها من عنصر الجواب ، وإنما إجاباتها تؤخذ مما ذكره فى الأصل العامّ فى أول الجواب ص ٣٦٦.

(٣) ظاهرُ كلام الرمانى فى الجواب ص ٣٦٦ مَنْعُ جَمْع الجزئين كهذا المثال . ولكن تعبير سيبويه بِـ (أَحْسَن) ربّما يُشعر بجوازه . انظر نصه التالى .

وقد صرَّح فى شرح الكافية (٢ / ١٨٦) بجواز جمع الجزئين فى الكُنْيَة .

وفى الهمع (١ / ٤٢) نسبة الجواز هذا إلى الكوفيين . وهو وإن لم يصرِّح بأن تجويزهم لذلك خاصّ بالكنية إلا أن اقتصاره على التمثيل بها يُشعر بذلك .

(٤) بَناتُ لَبُونٍ : جَمْع لبِنْت لَبُونٍ أو ابن لبون ، فالجمعُ يقال للذكر والأنثى ، وهُمَا من الإبل : ما أَتَى عليه سنتان ودَخل فى الثالثة ، فصارت أمُّه لَبُوناً ، أى ذات لبن ، لأنها تكون قد حَمَلتْ حَمْلا آخَر ووضعتْه . اللسان : ١٧ / ٢٥٨ ، وانظر أيضا الجواب ص ٣٦٦ ، ٣٦٧.

(٥) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : "وإذا جمعتَ أَبَا زَيْدٍ قلتَ : آباءُ زيدٍ ، ولا تقول : أَبُو زَيْدِينَ ، لأن هذا بمنزلة : ابْن كُراعَ ، إنما يكون معرفةً بما بعده . والوَجْهُ أن تقول : آباءُ زيد ... ، وهو أَحسنُ مِنْ : آباءِ الزَّيْدِينِ ، وإنما أردتَ أن تقول : كلُّ واحدٍ منهم يُضاف إلى هذا الاسْمِ .

وهذا مِثْلُ قولهم : بَناتُ لَبُونٍ ، إنما أردتَ : كلُّ واحدةٍ تُضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسْمِ " .

يَكون على أن الاثْنَيْنِ أو البِنْتَيْنِ لعَمّ واحدٍ أو خالةٍ واحدة ؟ وهل ذلك
لأنه خِلافُ مَفْهومِ الكلامِ إذْ مَفْهُومُه : أَنّ كلّ واحدٍ منهما ابْنُ عَ
الآخَرِ ؟.[1]

ولم جازَ : أَبُو زَيْدٍ ، على معنى قولك : أَبُونَ - مع ما فيه مِن
الإلْباس بالواحد المرفوع ؟.[2]

الجوابُ عن الباب الأول[3] :

الذى يَجوز فى جَمْعِ الاسْمِ المُضاف[4] : تَغْييرُ الأوّل للجَمْعِ دُون
الثانى وإنْ كان الأوّلُ قد دَلّ على أن الثانى بمعنَى الجمعَ فهو على
دلالته . ولا يَجوز تغييرُ الثانى لدلالةِ الأوّل عليه ، لأن هذا يجب أن
يكون على الاختصار ، ويَجرى على تقدير : كلُّ واحدٍ منهم صاحِبُ هذا
الاسْمِ .

وجَمْعُ : عَبْدِ الله : أَعْبُدُ اللّه ، وعِبادُ الله ، وعَبيدُ الله ، وعَبْدُو الله
على جَمْعِ السلامة فى قولك : عَبْدُونَ . ويَجرى فى التكسير على ما

---

(١) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : "ومِثْلُ ذلك (أى آباء زَيْدٍ ، على المعنى الذى تَقدّمَ فى نص سيبويه السابق) : إبْنَا عَمّ ، وبَنُو عَمّ ، وابْنَا خالة . كأنه قال : هُمَا ابْنَا هذا الاسْم ، تُضيف كلّ واحدٍ منهما إلى هذه القَرابة ، فكأنه قال : هُما مُضافانِ إلى هذا القول . وآباءُ زَيدٍ نحُو هذا ، وبَناتُ لَبُونٍ" .

(٢) الكتاب (٣ / ٤٠٩) : "وتقول : أَبُو زَيْدٍ ، تريد : أَبُونَ ، على إرادتك الجَمْعَ الصحيح" .

(٣) انظر فى سر مجئ هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) مثل : عَبْد الله ، كما سيأتى .

كان قبلَ أن يصير عَلماً ، لأنه نُقِلَ من اسْمِ الجِنْسِ إلى الاسْمِ العَلَم وكِلاهُما أولٌ في المَوْقِع على خِلاف الصفة[1] ؟

وجمعُ : أَبِي زَيْدٍ : آباءُ زيدٍ ، كأنك قلتَ : كلُّ واحدٍ من الآباءِ يضافُ إلى صاحِبِ هذا الاسْمِ .

ويَجوز فيه : أَبُو زَيْدٍ ، على جَمْع السلامة في قولك : أَبُونَ .

وعلى ذلك جَرَى في كلام العرب : بَناتُ لَبُونٍ ، على : أنّ كلّ واحدٍ منها يُضاف إلى صاحب هذا الاسم ، وليس المعنى على : أنها / بَناتٌ ٥٢/٤أ[2] وَلَدَتْها لَبُونٌ واحدة ، وإنما المعنَى فيه بُلُوغُ سِنٍّ مِنْ أَسْنانِ الإبِل ، على تقدير : أنها قد بَلغتْ مِن السِّنّ أن تُضاف إلى لَبُونٍ ، وسواءٌ في ذلك ماتتْ أمّهاتُها أو لم تَمُتْ . فعلى هذا جَرَى في كلام العرب .

وكذلك قولُهم : ابْنَا عَمّ - بمنزلة : أن كلّ واحدٍ من الاثْنَيْنِ ابْنُ عَمٍّ الآخَرِ . وكذلك قولُهم : بَنُو عَمّ[3] ، وابْنَا خالةٍ[4] - على هذا الوَجْه . وليس المعنى على : أنهما وَلَدتهما خالةٌ واحدة ، ولكن على ما فسَّرْنا

---

(١) انظر حكمَ جَمْع الاسم المُضاف ، في : شرح الكافية : ٢ / ١٨٦ ، والأشموني والصبان : ٤ / ١٥٣ ، والهمع : ١ / ٤٢ .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥٢ أ) في حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٥١ أ) . والسرّ في هذا هو ما ذكرتُه في : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) في الأصل : (بنواعم) بزيادة ألف بعد الواو ، وهي صحيحة رَسْماً عند الكوفيين . انظر : الهمع : ٢ / ٢٣٨ .

(٤) في الأصل : (وابناء خالة) ، تحريف . والصواب من المسائل ص ٣، وأيضا يُرشد إليه ما بعده ، وكذا من الكتاب في نصه في هـ ١ ص ٣.

مِنْ أن كلّ واحد منهما ابنُ خالةِ الآخَر .

ومَنْ حَمَلَه على خِلاف هذا فقد عَدَا عن مفهوم الكلام الذى يَصحّ فى القياس ، وهو غالِطٌ فى ذلك .

فأمّا : أبُو زَيْدٍ ، على معنى الجَمْع ، فصحيحٌ وإنْ وَقَعَ فيه اللَّبْسُ[١] ، لأنه عارِضٌ لم يُوضَع الكلامُ عليه ، بل وُضع على إحْكامٍ ثمّ عَرَضَ فى بعضه اللبسُ ، فيَجبُ أن يُبيَّن بغَيْرِه .

* * *

(٣) أى بالواحد المرفوع ، فى مثل قولك : أبُو زَيْدٍ مستقيمٌ . انظر المسائل ص ٣٦٦.

بابُ الجَمْع الذى فيه معنَى النَّسبِ[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى الجمع الذى فيه معنَى النسب–مماّ لايجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى الجمع الذى فيه معنَى النسب ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز المَنْعُ منْ جَمْع المُهَلَّب لأنه واحدٌ لاثانِيَ له وهذا يستحيل جمعُه ، وكذلك أشْعَرُ[2] ؟

فلِمَ جازَ : الأشْعَرُونَ والأشاعِرُ ، والأشاعِثُ[3] ، والمَسامِعَةُ ، والمَهالِبةُ ، على معنى : بَنِى مِسْمَع ، وبَنِى الأشْعَثِ ؟

ولم جاز : الأعْجَمُونَ ، والنُّمَيْرُونَ[4] ؟

ولم لايجوز فى جميع هذا الواوُ والنون ، ولا التكسيرُ ؟ وهل ذلك

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/ ٤١٠) :
"هذا بابٌ من الجَمْع بالواو والنون ، وتكسيرِ الاسْمِ"

(٢) الأشْعَر : أبوقبيلة من اليمن ، وهو أشْعَر بن سبأ بن يَشْجُبَ بن يَعْرُبَ بن قَحْطانَ ، منهم أبوموسى الأشعرىّ . اللسان : ٦/ ٨٤ .

(٣) الأشاعِث : جمع أشْعَثِىّ ، فى النسب إلى : أشْعَثَ ، وهو اسْمُ رجُلٍ . اللسان .

(٤) الأعْجَمُونَ : جمع أعْجَمىّ ، وهو الذى لايُفْصِح ولايُبيِّن كلامه . اللسان .

والنُّمَيْرُون : جمع نُمَيْرِىّ ، فى النسب إلى : نُمَيْر ، وهو أبوقبيلة من قَيْس ، وهو نُمير بن عامر . اللسان .

لأنه مُضمَّن معنَى النسب الذى ليس له فى أصْلِه فلم يَقْوَ على التصرُّف فيه ؟.[1]

وهل [مَجْرى][2] : مقْتَوِىٍّ[3] ومَقْتَوِينَ- هذا المَجْرَى ؟ ولم جاز إظْهارُ الواوِ فى : مقْتَوِينَ ؟

فـهَلاً وجب فيه : مَقْتَوْنَ[4] ، على قياس قولك : مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفًى ؟ ولم جَعَلَه على وَجْهَيْنِ : أحدهما- الأصل ، كما قالوا : مَقاتِوة[5] . والآخَر- أنه لايُفْرَد ، كقولهم مِذْرَوْانِ[6] ؟

---

(١) الكتاب (٣/ ٤١٠) : "سألتُ الخليلَ عن قولهم : الأشْعَرُون ، فقال إنما ألحَقُوا الواوَ والنون ، كما كسَّروا ، فقالوا : الأشاعِرُ ، والأشاعث ، والمَسامعة ، فكما كسَّروا : مِسْمَعاً والأشْعَثَ حين أرادوا : بَنى مِسْمَعٍ وبَنِى الأشْعَثِ ، ألحَقوا الواوَ والنونَ . وكذلك : الأعْجَمُونَ .
وقد قال بعضهم : النُّمَيْرُون .
وليس كلُّ هذاالنحوِ تَلحقه الواوُ والنون ، كما ليس كلّ هذا النحوِ يكسَّر ، ولكن تقول فيما قالوا . وكذلك وجهُ هذا الباب" .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام . والسياقُ يفرشد إليها هنا وفى الجواب ص ٣٧٢.

(٣) المَقْتَوِىّ : الخادم ، مِن القَتْو ، وهو الخِدْمة ، كأنه منسوب إلى المَقْتَى الذى هو مصدر . والمَقْتَوُونَ : جَمْع المَقْتَوِىّ ، علَى حذف ياء النسب . اللسان .

(٤) هذه الكلمة بعد كتابة ناسخ الأَصل لها هكذا ، حاول إقْحامَ واو أخرى بين الواو والنون . والصواب بدونها كما يَدلّ عليه تنظيرُها بعدُ بمُصطفَوْنَ ، وكما فى الكتاب فى نصه التالى .

(٥) المَقاتِوة : الخُدّام . اللسان .

(٦) الكتاب (٣/ ٤١٠) : "وسألوا (أى تلاميذُ الخليل) الخليلَ عن : مَقْتَوِىٍّ ومَقْتَوِينَ ، فقال : هذا بمنزلة : الأشْعَرِىّ والأشْعَرِينَ .
فإن قلتَ : لِمَ لم يقولوا : مَقْتَوْنَ ؟ : فإن شئتَ قلت : جاءوا به على=

وما واحدُ : النَّصارَى[1] ؟ ولم جَعَلَه الخليلُ على : نَصْرِيٍّ ، كمَهْرِيٍّ ومَهارِي[2] . وجعله سيبويه على : نَصْرانَ ، كنَدْمان ونَدامَى ؟ وما الاختيارُ فيه ؟

وما الشاهد فى قول أبى الأخْزَرِ الحِمّانِيِّ :

فكِلْتاهُما خَرَّتْ وأسْجَدَ رَأْسُها .. كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ ؟.[3]

=الأصْل ، كما قالوا : مَقاتِوةٌ . . . ، وإن شئتَ قلت : هو بمنزلة : مذْرَوَيْنِ ، حيث لم يكن له واحدٌ يفْرَد" .

(١) انظر تفسيره عند تخريج البيت الآتى ، فى : هـ ٢ ص ٣٧٣.

(٢) المَهارَى : جمع مَهْرِيٌّ ومَهْرِيّة ، فى النسب إلى : مَهْرة ، وهو مَهْرة بن حَيْدان ، أبو قَبيلة ، وإليهم تُنْسَب الإبل المَهْرِيّة .

وللجمع ثلاث صُوَر : المَهارِيُّ على الأصل ، والمَهارِى بحذف الياء الأولى ، والمَهارَى بقلب الياء ألفا . كجمع صحراء . اللسان : ٣٦/٧ .

(٣) الكتاب (٤١١/٣) : "وأمّا النَّصارَى : فإنه جِماعُ نَصْرِيٍّ ونَصْرانَ ، كما قالوا : نَدْمانُ ونَدامَى ، وفى مَهْرِيٌّ : مَهارَى . . . ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين . وأبدلوا مكانَها ألفا ، كما قالوا : صَحارَى . هذا قول الخليل .

وأمّا الذى نُوجّهه عليه : فإنه جاء على : نَصْرانة ، لأنه قد تُكلِّم به فى الكلام ، فكأنك جمعتَ : نَصْرانَ . . . ، وقلتَ : نَصارَى ، كما قلت : نَدامَى . فهذا أقْيَسُ ، والأوّل مَذْهَبٌ .

وأن يكون جَمْعَ نَصْرانَ أقْيَسُ ، إذ لم نَسمعهم قالوا : نَصْرِيٌّ .

قال أبو الأخْزَر الحِمّانىّ :

فكِلْتاهُما خَرَّتْ وأسْجَدَ رأسُها .. كما سَجَدتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ" .

وانظر مذهب سيبويه أيضا فى : الكتاب : ٢٥٥/٣ .

الجوابُ عن الباب الثانى[1] :

الذى يَجوز فى الجَمْع الذى فيه معنى النسب[2] : إجْراؤه على ذلك وإن كان الاسْمُ الواحد لا ثانىَ له . ولايجوز أن يُحْمَل على أصْل الجمع لأنه يستحيل أن يُجْمَع ما لاثانىَ له ، ولكن يُحمل على المفهوم فى معناه الراجع إلى معنى النسب .

فيَجوزُ : الأشْعَرُونَ ، على معنى : بَنِى أشْعَرَ . ولو كان على أصل الجمع لقِيلَ : أشْعَرِيُّونَ .

وكذلك : الأشاعِرُ ، والأشاعِثُ ، والمَسامِعةُ ، والمَهالِبةُ . كلُّ ذلك على معنى النسب .

وكذا قولهم : الأعْجَمُونَ ، والنُّمَيْرُونَ . على : أعْجَمِىٌّ ، ونُمَيْرِىٌّ .

ولايَجوز فى كلّ هذا الجمعُ بالواو والنون ، ولا التكسيرُ كما تَضَمَّنَ ما[3] ليس له فى أصله من معنى النسب ، فلم يَقْوَ على التصرُّف الذى يكون للاسْم[4] الجارِى على أصله[5] .

وسَبيلُ : مَقْتَوِىٍّ ومَقْتَوِينَ ، هذه السبيل . وإنما جاز إظْهارُ الواوِ لأحد أمرين :

الإشْعار بالأصل كما جاز : مَقاتِوة . والوجه الآخَر- أنه لايُفْرَد ،

(١) انظر فى سرّ مجىء هذه الزيادة بعد الكلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك" هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : الأشْعَرُونَ ، كما سيأتى .

(٣) فى الأصل : (مما) ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (الاسم) ، تحريف .

(٥) انظر حكم هذه الجموع المذكورة أيضا ، فى : شرح الكافية : ١٨٥/٢ .

لايقال : مَقْتَى ، كما تقول : مِذْرَوانِ[1] إذ لايقال : مِذْرًى .

وكِلا العِلّتينِ صحيحٌ فى إظهار الواو .

وواحِدُ النَّصارَى : نَصْرِىٌّ ، كمَهْرِىٍّ ومَهارَى ، عند الخليل .

وواحدُهم : نَصْرانُ ، كنَدْمانَ ونَدامَى ، فى قول سيبويه ، لأنه قد تُكلِّم بنَصْرانة فالأولى / أن يُحْمَل على ما تُكلِّم به ، كما قال أبو ٥٢/٤ ب الأخْزَر الحِمّانِىّ :

فكِلْتاهُما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها .. كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ[2] / ٥١/٤ب[3]

---

(١) أى ولم تقل : مِذْرَيانِ ، كَمَلْهَيان . والذى فى الأصل : (كما لا تقول : مِذْرَوانِ) بإقحام (لا) .
ويمكن أن تُصوَّب العبارة هكذا : (كما لاتقول : مِذْرَيانِ) ، على الاعتداد بـ (لا) .
وانظر فى مذروان أيضا : ص ٣٠٢ .

(٢) البيت فى الكتاب : ٢٥٦/٣ ، ٤١١ ، والإنصاف : ٤٤٥/٢ ، واللسان : ٦٨/٧ .
اللغة : خَرَّتْ : سَقطتْ . أسْجَد رأسُها : طأطأ رأسُها وانحنى ، وهو لغة فى سَجَدَ ، إذا انحنى وتطامَنَ إلى الأرض . نَصْرانة : مؤنث نَصْران واحد النصارى تقديرا ، وإنما المستعمَل فى الكلام : نَصْرانىّ ونصرانيّة ، بياء النسب . وسمّى النصارى بذلك : لأنهم نُسبوا إلى قرية بالشام ، اسْمُها : نَصْرُونة ، أو ناصرة ، أو نَصُوريّة ، أو نَصْرَى ، أو نَصْرَى ، أو نَصْران . لم تتحنّف : لم تعتنق الحنيفيّة ، وهى الإسلام .
المعنى : يصف ناقتين سقطتا من الإعياء- أولأنهما نُحِرتا- فطأطأتا رءوسَهما طأطأة تُشبه انحناء رأس النصرانية فى صلاتها .
والشاهد فيه : (نصرانة) حيث دلّت على أن المذكر (نَصْران) ، فأمكن لسيبويه اعتباره وإن لم يُستعمل واحداً للنصارى ، كنَدْمان ونَدامَى .
وأبو الأخزر الحِمّانى : اسمه قتيبة ، أحد بنى عبدالعُزّى بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم . وعبدالعزّى هو حِمّان . وأبوالأخزر راجز إسلامى . المؤلف والمختلف : ٥٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٧٠ ، واللسان : ٤٢٨/٦ .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥١ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان=

بابُ تثنية المُبْهَمَة التى أواخِرُها مُعْتلةٌ[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى تثنية المُبْهَمة التى أواخِرُها مُعتلة- مما لايجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى تثنية المبهَمة ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز إجْراؤها على التَمام كالأسماء المُتمكّنة إذ جازت فيها التثنية ؟ وهل ذلك لأن التثنية لها من جهة معناها وليست لها من جهة مقتضى لفظها لشبهها بالحروف ، فلم يجز أن تكون كالمتمكّنة من جهة معناها ولفظها ؟

وما تثنيةُ : ذَا ، وتَا ؟ ولم جاز فيه : ذانِ ، وتانِ ؟

وماتثنية : الّذِى[3] ، والّتِى ؟ ولم جاز فيه : اللّتان ، واللّذانِ . بحذف الياء ؟

وهل ذلك ، لنُقْصانِها[4] عن حال المتمكّنة التي يجب لها التثنيةُ من

=(ص ٥٢ب) . والسرّ فى هذا هو ماذكرته فى : هـ ٣ ص ١٣٨.

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٤١١/٣) :
"هذا بابُ تثنية الأسماء المُبْهَمة التى أواخِرُها معتلّة"

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) فى الأصل : (اللذى) بلامين ، خطأ فى الرسم . انظر : شرح الشافية ٣٢٨/٣ ، والهمع : ٢/ ٢٤٠ .

(٤) أى أسماء الإشارة والموصول السابقة .

جهة لفظها ومعناها[1] ؟

ولم جاز فى الجمع : الَّذِينَ على صيغة واحدة ، ولم يَجُز مثلُ ذلك فى التثنيةِ ؟

ولم جاز على مذهب بعض العرب : الذين ، والَّذُونَ[2] ؟ وهل ذلك على التَشْبِيه[3] بالتثنية لماَ جَرَى على ما يَعْقِل ؟.[4]

ولم جاز فى هذه الأسماءِ التثنيةُ ، ولم يَجُز الإضافةُ ؟ وهل ذلك لأنها لاتَكون إلاَّ معرفةً بمنزلةَ ما فيه الألفُ واللام ؟.[5]

---

(١) إجابة هذا السؤال ليست فى الموضع المقابل له من عنصر الجواب ، وإنما قُدِّمتْ لتتداخل مع الأصل العامّ فى أول الجواب ص ٣٧٦.

(٢) فى الأصل : (اللذين واللذون) بلامين ، وكذا فى الجواب ص ٣٧٧ ، خطأ فى الرسم . انظر : شرح الشافية : ٣ / ٣٢٨ ، والهمع : ٢ / ٢٤ .

(٣) في الأصل : (التنبيه) .، تحريف . والصواب يَدلّ عليه الجواب ص ٣٧٧.

(٤) الكتاب (٣/٤١١) : "وتلك الأسماءُ (أى المبهمة التى أواخرُها معتلّة) : ذَا ، وتَا ، والَّذى ، والَّتىِ . فإذا ثَنَّيتَ ذَا قلت : ذانِ ، وإن ثنيّتَ تَا قلت : تانِ ، وإن ثنيتَ الذى قلت : الَّذانِ ، وإن جمعتَ فألحقتَ الواو والنون قلت : الَّذوُنَ .

وإنما حذفتَ الياءَ والألف لتَفرق بينها وبين ماسِواها من الأسماء المُتمكّنة غير المبَهمة" .

(٥) الكتاب (٣/٤١٢) : "واعلمْ أن هذه الأسماء (أى المبَهمة المعتلّة الأواخرِ من اسْم الإشارة والموصول) لاتُضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زَيْدُكَ ، لأنها لاتكون نكرةً فصارت لاتُضاف ، كما لايُضاف مافيه الألفُ واللام" .

والجوابُ عن الباب الثالث[1]:

الذى يَجوز فى تثنية المُبْهَمة المُعتلّة الأواخر[2] : حذفُ حرف العلّة . ولايَجوز الإتْمامُ لنُقْصانها عن منزلة المتمكّنة فيما يَقتضى التثنيةَ : إذ مَعْناها يَقتضى صحّةَ التثنية ، ولفظُها يَقتضى مَنْعَ التثنية لشَبَهها بالحرُوف من جهة أَنها مَبْنِيّة . فلم تُوَفَّ[3] حقَّ التثنيةِ ولحِقها النَّقْصُ لهذه العِلّة .

فتقول فى تثنية ذَا : ذانِ ، وفى تثنية تَا : تانِ ، وفى تثنية الّذِى : اللّذانِ ، وفى تثنية الّتِى[4] : اللّتانِ[5] .

فأمّا الجَمْعُ فى الّذِينَ[6] على صيغة واحدة- فعلى مُقتضَى اللّفْظِ مِنْ منع التثنية والجمع الذى يَجرى على واحِدِه . ولايَلزم مثْلُ ذلك فى التثنية لأنه ليس لها إلاّ طريقةٌ واحدة والجمعُ يَختلف فيه المذكرُ والمؤنث ، وما يَعْقِل وما لايعقل ، وجَمْعُ القليلِ والكثير لأن معناه مختلِف ، وليس كذلك التثنيةُ .

---

(١) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤. ، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) مثل : ذا : اسْمَ إشارة ، والذى : اسْمَ موصول . كما سيأتى .

(٣) فى الأصل : (فلم يوف) بالياء ، تحريف .

(٤) فى الأصل : (اللتى) بلامين ، خطأ فى الرسم . انظر : هـ ٣ ص ٣٧٤، وهـ ٢ ص ٣٧٥.

(٥) وهل هذه الصِّيَغ الدالّة على اثنين صِيَغٌ وُضِعتْ للمثنى وليست من المثنى الحقيقى ، أو أنها مُثنّاة حقيقية ؟ خِلافٌ . انظر : ابن يعيش : ١٢٧/٣ ، ١٤١ ، والهمع : ٤٢/١ ، والتصريح : ٦٧/١ .

(٦) فى الأصل (اللذين) بلامين ، انظر : هـ ٤.

فأمّا قولُ بعضِ العرب[1] : الّذونَ ، والّذينَ- فهو على شَبَه التثنية وليس ذلك بأصْلٍ فيه لِما بَيّنّا من أنه غير متمكّن يَجرى مجرى الحرف .

ولايَجوز فى شىء مِنْ هذه الأسماء أن تُضاف ، لأنها بمنزلة ما فيه الألفُ واللام ، وما فيه الألفُ واللام لايُضاف إضافةً حقيقيّة كقولك : غُلامُك ، ولايَجوز : الغُلامُكَ[2] . وليس تعريف هذه الأسماء كتعريف العلَم مِنْ نحو : زَيْدٍ وعَمْرٍو ، لأن هذا[3] موضوعٌ للشىء بعَيْنِه يَستغنى عن عَلامةٍ مذكورة أو مقدَّرة ، وليس كذلك ذَا ، لأنه ليس بموضوع للشىء بعَيْنه وَضْع زَيْدٍ وعَمْرو ، وإنما هو معرفةٌ لما يَصْحَبُه من الإشارة[4] التى تَقوم مقامَ الألف واللام . وكذلك الصِلَةُ فى الّذى وبابِه . فهذا كلُّه على علامة تَمنع من الإضافة كما تَمنع الألفُ واللام .

* * *

(١) وهُمْ طَيِّء ، وهُذَيْل ، وعُقَيْل . والكلمتان حينئذ معربتان . انظر : الهمع : ٨٣/١ ، والتصريح : ١٣٣/١ .

(٢) انظر فى امتناع إضافة مافيه الألف واللام : ابن يعيش : ١٢١/٢ ، وشرح الكافية : ٢٧٤/١ .

(٣) أى العلَم .

(٤) فلايَصحّ تنكيرُها بحالٍ . انظر : ابن يعيش : ١٢٧/٣ ، ١٤١ .

بابُ الاسْمِ الذى يَتغيَّرُ فى الإضافة بنَقْلِهِ إلى العَلَم[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن ما يَجوز فى الاسْم الذى يَتغيَّر فى الإضافة بنَقْلِه إلى العلَم- مما لايجوز ./ ‏/٥٣أ[2]

مَسائل هذا الباب : ما الذى يجوز فى الاسْمِ الذى يَتغيَّر فى الإضافة بنَقْلِه إلى العلَم ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز أن يَستوى حُكْمُه فى الإضافة بنقله إلى العلَم ؟ وهل ذلك لاختلاف العِلَل التى تَقتضى تغييرَ بعضِه وترك بعضه على حالِه .

وما إضافةُ : أبٍ وأخٍ ، فى نَقْلِه إلى الاسم العلَم ؟ ولم لايَجوز أن يَسْلَم لفظُه كما سَلِمَ فى الألف واللام فى قولك : الأب ، والأخ[3] ؟ ولم كان فىَ الإضافة على قياس التثنية فى الرَّدِّ إلى الأصل ، فجَرَى : أبُوكَ مجرى قولك : أَبَوانِ ؟

وما إضافة : فَمٍ ، فى نَقْلِه إلى الاسم العلَم ؟ ولم لايَجوز رَدُّه إلى

---

(١) ترجمة هذا البابَ فى الكتاب هى (٣/٤١٢) :
"هذا بابُ مايَتغيَّر فى الإضافة إلى الاسْمِ إذا جعلتَه اسْمَ رجُلٍ أو امرأة ، ومالايتغيَّر إذا كان اسْمَ رجُل أو امرأة" .

(٢) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥٣ ا) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٥١ب) . والسرُّ فى هذا ماذكرتُه فى : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٣) ليس لهذا السؤال إجابةٌ مباشرة . وإنما إجابتُه تُؤخذ مِنْ جماع الكلام فى الإجابة عن السؤال الذى قبله والسؤال الذى بعده : أى فإذا كانت إضافةُ أبٍ وأخٍ بعد النقل إلى العلَم كإضافتهما قبله للدلالة على الأصل ، عُلِمَ مِنْ ذلك أنه لايجوز أن يَسلم لفظُهما لمُنافاة ذلك لتلك الدلالة . انظر الجواب ص ٣٨٠ ، ٣٨١.

الأصل[1] كما رُدَّ أبٌ وأخٌ ؟

وما إضافةُ[2] : ذُو مالٍ ، فى نقله إلى الاسم العلَم ؟ ولم وجب فيه : ذَواكَ ، بالرَّدِّه إلى الأصل ؟.[3]

وما إضافةُ : لَدَى ، وعَلَى ، وإلَى- فى نَقْلِه إلى الاسْم العلَم ؟ ولم يُغيَّر عن حالِه قبلُ ؟

وهل ذلك لبُطْلانِ العِلّة التى أَوْجَبَتْ قَلْبَ الألفِ إلى الياء ؟ فلِمَ حُملتْ على قياس : عَنْ ، ومِنْ فى التَّسمِية إذا أُضِيفتْ إلى المتكلم[4] ؟

---

(١) وهو : (فُو) ، انظر الجواب ص ٣٨١.

(٢) فى الأصل : (واما اضافة) بزيادة ألف بين الواو والميم ، تحريف .

(٣) الكتاب (٤١٢/٣) : "أمّا مالايَتغيَّر (أى فى الإضافة من العلَم المنقول) : فأبٌ وأخٌ ونحوهُما ، تقول : هذا أبوك وأخوك ، كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ، لأن العرب لما ردّته فى الإضافة إلى الأصل والقيَاس تركتْه على حاله فى التسمية ، كما تركتْه فى التثنية على حاله ، وذلك قولك : أبَوانِ فى رجُل اسْمُه أبٌ .

فأمّا فَمُ اسْمَ رجُل ، فإنك إذا أضفتَه قلتَ : فَمُكَ ، وكذلك إضافةُ فَم ، والذين قالوا : فُوكَ ، لم يَحذفوا الميمَ ليَردُّوا الواوَ . ففُوكَ لم يُغيِّر له فَمُ فى الإضافة ، وإنما فُوكَ بمنزلة قولك : ذُو مالٍ . فإذا أُفردْتَه وجعلتَه اسْماً لرجُلٍ ، ثمّ أضفتَه إلى اسْمٍ لم تَقُل : ذُوكَ ، لأنه لَم يكن له اسْمٌ مفرَدٌ ، ولكن تقول : ذَواكَ" .

(٤) لم يُعِد الرمانى الكلامَ عن المَقيس عليه (عَنْ ، ومِنْ) فى الجواب ، اكتفاءً بما ذكره عن المقيس (لَدَى وأخواتها) لأن الحُكم واحد فى الاختلاف فى الإضافة بعد التسمية بها عنها قبل التسمية .

انظر الجواب ص ٣٨١ ، ٣٨٢.

وما وَجْهُ قول بعض العرب : عَلاكَ ، وإلاكَ ، ولَداكَ ؟.[١]

ولم جاز : رأيتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ ، ومررتُ بكِلاَ أَخَوَيْكَ ، ثم تقول : مررتُ بكِلَيْهما ؟

فمِنْ أَيْنَ أَشْبَهَ كِلاَ : عَلَى وإِلَى ، حتَّى جَرَى مجراها ؟

ولم لايُفْرَد كِلاَ ؟.[٢]

الجوابُ عن الباب الأوَّل[٣] :

الذى يَجوز فى الاسْم من التغيير بنَقْلِه إلى العلَم : إجْراؤه على ما

---

(١) الكتاب (٤١٢/٣) : "وأمّا مايَتغيَّر (أى فى الإضافة من العلَم المنقول) : فلَدَى ، وإلَى ، وعَلَى ، إذا صِرْنَ أسماءً لرجالٍ أو لنساءٍ قلتَ : هذا لَداكَ وعَلاكَ ، وهذا إلاكَ .

وإنما قالوا : لَدَيْكَ ، وعلَيْكَ ، وإلَيْكَ فى غير التسمية ليَفْرقوا بينها وبين الأسماء المتمكّنة ، كما فَرَقُوا بين عَنّى ومنّى وأخواتهما وبين هَنى ، فلما سمّيتَ بها جعلتَها بمنزلة الأسماء ، كما أنك لَو سمّيتَ بعَنْ أو مِنْ قلتَ : عَنِى كما تقول : هَنِى .

وحدَّثنا الخليلُ أن ناساً من العرب يقولون : عَلاكَ ، ولَداكَ ، وإلاكَ"

(٢) الكتاب (٤١٣/٣) : "وسألتُ الخليل عمَّنْ قال : رأيتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ ، ومررتُ بكِلاَ أَخَوَيْكَ ، ثمّ قال : مررتُ بكِلَيْهما ، فقال : جعلوه بمنزلة عَلَيْكَ ولَدَيْكَ فى الجرّ والنصب لأنهما ظرفانِ يُستعمَلان فى الكلامَ مجرورين ومنصوبين ، فجُعِل كِلاَ بمنزلتهما حين صار فى موضع الجرّ والنصب .

وإنما شَبَّهوا كِلاَ فى الإضافة بعَلَى لكثرتهما فى كلامهم ، ولأنهما لايَخْلُوانِ من الإضافة . . .

ولا تُفْرد كِلاَ ، إنما تكون للمثنّى أبداً" .

(٣) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

يقتضيه النَّقْلُ إلى العلم : فإنْ كان النقلُ إلى العَلَم يُبْطِل عِلّةَ التغيير أَبْطَلَ الحُكْمَ بإبْطالِه عِلّتَه ، وإن كان النقلُ إلى العلَم لايُبْطِل علّةَ التغيير تُرِكَ على حالِه فى التسمية به . ولايَجوز أن يستوى الحكمُ فى ذلك لاختلاف العِلَل التى تقتضى اختلافَ الأحكامِ .

فإضافةُ أبٍ وأخٍ فى نَقْلِه إلى الاسْمِ العلَم ، كإضافته قبلَ النقلِ ، تقول : هذا أَبُوكَ وأَخُوكَ ، كما تقول : أَخَوانِ وأَبَوانِ فى التثنية : لأن عِلّتَه الدلالةُ على الأصل الذى حُذِفَ منه والنقلُ إلى الاسم العلَم لايُبْطِل الدلالةَ على الأصل الذى أُخِذَ منه ، فقياسُهما واحدٌ .

وأمّا إضافةُ فَم ، فتقولُ فيه : فَمُكَ ، ولاتقول فُوكَ ، لأنه لم يَتغيرْ فَمُ فى الإضافة إلى : فُوكَ ليَدلَّ على الأصل ، وإنما هو مذهبٌ يَجرى مجرى اللُّغَةِ إلى خالِفِ[1] لُغةٍ أخرى .

والدليلُ على ذلك قولُهم قبلَ النَقْل : فَمُكَ ، فهذا يَجرى مجرى قولك : دَمُكَ ، ويَدُكَ / فى تَرْكِ الرَّدِّ إلى الأصل . ٤/١٥٤أ[2]

وأمّا ذُو مالٍ ، فإضافتُه فى التَسْمِية : ذَواكَ ، لأنك تَرُدّه قبل الإضافة مِنْ أجْل أنه على حرفين الثانى منهما حرفُ مَدٍّ ولين .

وأمّا لَدَى ، وعَلَى ، وإلَى- فإضافتُه يَتغيَّر فيها عما كان عليه قبل

---

(١) أى لُغة خلاف اللغة الأخرى . انظر : اللسان .

(٢) جاء ترقيمَ الأصل هَنا (ص ١٥٤) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ١٥٣) . والسرّ فى هذا هو ماذكرتُه فى : هـ ٣ ص ١٣٨.

التسمية ، لأنه كان قبلَ التسمية يُغيَّر بقَلْب الألف ياءً في : عَلَيْكَ ، وإلَيْكَ . ولَدَيْكَ ، لأنه ظرفُ غيرُ مُتمكِّنٍ يَضعف فيه الإضافةُ عن حَدّ المتمكِّن فلم يَسْتَوْفِ حقَّ الإضافة وغُيِّر عن حالِه في المضمر ليكون فَرْقا بينه وبين المتمكن بما تقتضيه حاله ، فإذا نُقل إلى الاسم العلم خَرَجَ إلى المتمكِّن وبَطَلَ ذلك الحكمُ ببُطلانِ عِلّتِه ولَزِمَه ما يَلزم المتمكِّنَ .

وبعضُ العرب يقول : عَلاكَ ، وإلاكَ ، ولَداكَ[1] ، لأنه يُجْرِيه مُجرى الظاهر ليكون الجميعُ على قياس واحد إذ جازت فيه الإضافةُ إلى كلّ واحدٍ من الأمرين .

والأوّلُ أحسنُ ، لأنه أشَدُّ تحقيقاً لِما تقتضيه الأصولُ من التفرقة بين الأشْياءِ المختلفة .

ومِن العرب مَنْ يقول : رأيتُ كِلاَ أخَوَيْكَ ، ومررتُ بكِلاَ أخَوَيْكَ ، ثمّ يقول : بكِليهْما[2]

كما يقول : لَدَيْهما ، لأنه بمنزلته في لُزوم الإضافة[3] ، ومَعْنًى

---

(١) أي قبل التسمية . وانظر : ابن يعيش : ٣٤/٣ ، والتصريح : ٦١/٢ ، والهمع : ٥٣/٢ .

(٢) إلزامُ (كلاَ) الألفَ في الأحوال الثلاثة عند إضافتها إلى الظاهر وإعرابُها بالحركاتِ كالمقصور ، وإعرابُها بالحروف كالمثنى عند إضافتها إلى الضمير– هي اللغة المشهورة .

وفيها لغتان أُخْريان : إلزامُها الألفَ وإعرابُها كالمقصور مطلقا مع الظاهر أو الضمير ، أو إعرابُها بالحروف مطلقا .

انظر : التصريح : ٦٨/١ ، والهمع : ٤١/١ ، واللسان :

(٣) انظر في لزوم الإضافة لكِلاَ : ابن يعيش : ٢/٣ ، والتصريح : ٤٢/٢ ، والأشموني : ٢٦٠/٢ .

يَخْرُجُ به عن أصل التَسْمِية وهو مَعْنى التثنيةِ[1] كما يَلزم لَدَى مَعْنَى الظرفِ الذى يُخْرجه عن حالِ المتمكّنِ وليس ذلك لأُصُول الأسماء .

ولايُفْرَدُ كلاً[2] ، لأنها لماَ كانت[3] تُؤكّد معنَى التثنية فى قولك : رأيتُ أَخَوَيْكَ كِلَيْهما -جَرَتْ مجرى ما يؤكّد معنَى الجَميعِ ، تقول : مررتُ بِهِمْ كُلّهم .

* * *

(١) يَعنى الرمانى بهذه العبارة : أنّ (كلاً) خَرجتْ عن أصْل الاسماء تضمنّها معنى التثنية ، وكلُّ ماتَضمّنَ ما ليس فى أصله نَقَصَ تمكُّنه كما يكرّر لك كثيرا فى شرحه هذا .

(٣) فى الأصل : (كان) بدون التاء ، تحريف .

بابُ إضافةِ المقصورِ إلى علامة المجرور[1]

الغرض فيه : أن يُبيِّن[2] ما يَجوز فى إضافة المقصور إلى علامة المُضْمَر المجرور- مماَّ لايجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى إضافة المقصور إلى علامة المضمر المجرور ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز إلا تحريكُ ياءِ الإضافةِ بعدَ الألِف ؟ فهَلاَّ جاز تَسْكينُها بعدَ الألف كما يكون المُدْغَم ؟

وما إضافةُ : بُشْرَى إلى المتكلّم ؟ ولم وجب فيه : بُشْراىَ ، وفى هُدًى : هُداىَ ، بفَتْح الياءِ ؟

ولم جاز فى مذهب هُذَيْل[3] : هُدَىَّ ، وبُشْرَىَّ ؟ ولم وجب أن الألفَ خَفِيّةٌ والياءَ خَفِيّةٌ ؟

ولم وجب أن الياء أبْيَنُ من الألف حتىّ جاز : أُفْعَىْ[4] ؟ ولم جاز

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٤١٣/٣) :
"هذا بابُ إضافة المنقوص إلى الياء التى هى علامة المجرور المُضْمَر" .
وسيبويه يَعنى بالمنقوص فى ترجمته : المقصورَ : انظر تعليقنا المذكور فى : هـ ١ ص ٢٧٨ .

(٢) فى الأصل : (نبين) بنون المضارعة ، تحريف .

(٣) هُذَيْل : قبيلة من مُضَر ، أبوهم : هُذَيْل بن مُدْركة بن إلياس بن مُضَر ، وقيل : هذيل : قبيلة من خندف أعرَقَت فى الشِّعر . اللسان : ٢١٨/١٤ .

(٤) أى فى الوقف علىَ : أفعًى . والأفعَى : ضَرْبٌ من الحيّات ، وهَضْبةٌ فى بلاد بنى كِلاب . اللسان .

قَلْبُ الألفِ ياءً فى الوَقْف ، ولم يَجب فى الوَصْل على هذا المذهب ؟

ولم جاز فى قول بعض / العرب[2] : أفْعَىْ ، فى الوقف ٤/٥٣ب[1] والوصل ؟.[3]

الجوابُ عن الباب الثانى[4] :

الذى يَجوز فى إضافة المقصور إلى المُضْمَر المجرور[5] : تَحْرِيكُ ياء الإضافةِ بالفَتْح لئَلاّ يَلتقى ساكنانِ فى الوَصْل . ولايَجوز إلاّ تحريكُها بالرّدّ إلى أصْلِها[6] لأنه لايَجتمع ساكنانِ فى الوصل .

وليستْ بمنزلة المُشدَّد ، لأنه لما أُدْغِمَ الساكنُ فى المُتحرك صار اللسان

---

(١) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥٣ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص١٥٤) . والسرّ فى هذا هو ماذكرتُه فى : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٢) انظر فى تَسْمِيتهم : هـ ١ ص ٣٨٧.

(٣) الكتاب (٤١٣/٣) : "اعلمْ أن الياء لاتُغيِّر الألفَ (أى فى إضافة المقصور إلى ياء المتكلم) ، وتُحركُها بالفتحة لئَلاّ يَلتقى ساكنان . وذلك قولُك : بُشْرايَ ، وهُدايَ ، وأعْشايَ .

وناسٌ من العرب يقولون : بُشْرَىَّ وهُدَىَّ ، لأن الألف خَفيّةٌ والياءَ خفيّةٌ ، فكأنهم تَكلّموا بواحدةٍ فأرادوا التّبْيانَ ، كما أن بعض العرب يَقول : أفْعَىْ لخفاء الألف فى الوَقْف ، فإذا وَصَلَ لم يَفعل . ومِنْهم مَنْ يقول : أفْعَىْ فى الوقفَ والوصل ، فيجعلها ياءً ثابتةً" .

(٤) انظر فى سرِّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٥) مثل : بُشْرايَ ، كما سيأتى .

(٦) هل أصْلُ ياءِ المتكلّم المضاف إليها : السكونُ ، أو الفتح ؟ قَوْلانِ . أخَذَ الرمانى هنا بالثانى .

انظر : التصريح : ٦٠/٢ ، والأشمونى : ٢٨٨/٢ ، والهمع : ٥٣/٢ ، وشرح الكافية : ١٤٧/١ ، وابن يعيش : ١١/٢ .

يَرتفع عنه دَفْعةً[1] واحدة فيَكون فى حُكْم المتحرك[2] .

وتقول فى إضافة بُشْرَى : هذا بُشْرآىَ ، وفى هُدًى : هُداىَ ، وفى أعْشَى : أعْشاىَ .

٥٤ب[3] وهُذَيْلُ تقول : بُشْرَىَّ / وهُدَىَّ[4] ، لأن الألف خَفِيّةٌ ، والياءَ خفيةٌ أيضاً وإن كانت أَبْيَنَ[5] من الألف ، قُلِبتْ[6] إلى حَرْفٍ مُناسِبٍ لهما وصار حَرْفاً مُشدَّداً يَصلح فى مِثْلِه أن يَتصرَّف بُوجُوهِ الإعراب .

وعلى ذلك قال بعض العرب[7] : أَفْعَىْ ، فى الوَقْف ، فقَلَبَها ياءً طَلَباً للبَيانِ ، فإذا وَصَلَ رَدَّها إلى الأصْل .

ومِنْهم[8] مَنْ يَصِلُ كما يَقِف طَلَباً للبَيانِ فى الحالين .

* * *

---

(١) (دَفْعةً) كذا بالأصل . ودَفْعة أو رَفْعة جائزةٌ .

(٢) انظر المَواضع المُغْتفَر فيها التقاءُ الساكنين ، فى : شرح الشافية : ٢/ ٢١٠ ومابعدها ، وابن يعيش : ٩/ ١٢٠ ومابعدها ، والهمع : ٢/ ١٩٨ .

(٣) جاء ترقيم الأصل هنا (ص ٥٤ب) فى حين أن ترقيمه السابق كان (ص ٥٣ب) . والسِرّ فى هذا هو ماذكرتُه فى : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) انظر فى قول هُذَيْل هذا ، وقول غيرهم السابق : ابن يعيش : ٣/ ٣٢ ومابعدها ، وشرح الكافية : ١/ ٢٩٣ ومابعدها ، والتصريح : ٢/ ٦٠ ، والأشمونى : ٢/ ٢٨١ ، والهمع : ٢/ ٥٣ .
هذا ، ولايختص قلبُ ألف المقصور ياءً فى مِثْل هذا بلُغة هذيل ، بل حُكِيتْ أيضا عن قريش وطيّىء . انظر : التصريح : ٢/ ٦١ .

(٥) فى الأصل : (بين) بسقوط الهمزة . والصوابُ من المسائل ص ٣٨٤.

(٦) أى الألف فى نحو : بُشْرَاىَ .

(٧) هُمْ فَزارةُ وناسٌ مِنْ قَيْس . انظر : شرح الشافية : ٢/ ٢٨٦ ، وابن يعيش : ٩/ ٧٧ ، والتصريح : ٢/ ٣٣٩ ، والهمع : ٢/ ٢٠٦ .

(٨) هُمْ طيّىء . انظر المراجع المذكورة فى الحاشية السابقة .

بابُ إضافةِ الاسْمِ المُعْتَلّ اللام إلى ياء المتكلّم[1]

الغرض فيه : أن يُبيّن ما يَجوز فى إضافة الاسْمِ المُعتلَ-اللام إلى ياء المتكلّم -مماً لايجوز .

مَسائل هذا الباب : ما الذى يَجوز فى إضافة الاسم المعتلَ اللام إلى ياء المتكلّم ، وما الذى لايجوز ، ولم ذلك ؟

ولم لايَجوز إلا تَحْرِيكُ ياءِ الإضافةِ ؟

وما إضافةُ : قاضٍ ، وجَوارٍ[2]- إلى ياء المتكلّم ؟ [ولِمَ][3] وجب فيه : قاضِيّ ، وجَوارِيّ ؟.[4]

وما إضافةُ : مُسْلِمُونَ ، وصالِحُونَ- إلى ياء المتكلّم ؟ ولم وجب فيه : مُسْلِمِيّ ، وصالِحِيّ ؟.[5]

---

(١) ترجمة هذا الباب فى الكتاب هى (٣/٤١٤) :
"هذا بابُ إضافة كلّ اسمٍ آخِرُه ياءٌ تَلى حَرْفاً مكسورا ، إلى هذه الياء" .
والياء التى يُشير إليها سيبويه فى آخر ترجمته : هى علامة المجرور المُضْمَر ، التى تَقدّمتْ فى ترجمته للباب السابق . فى هـ ١ ص ٣٨٤.
هذا ، وانظر ماذكرتُه فى الدّراسة عند الحديث عن منهج الشرح عن المُقارَنة بين ترجمة سيبويه لبابنا وبين ترجمة الرمانى له .
(٢) أى جَمْع جارية .
(٣) زيادة يستقيم لها الكلام . وانظر نَظيرَيْها بعد قليل .
(٤) الكتاب (٣/٤١٤) : "اعلمْ أنّ الياء التى هى علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء ، لم تَكسرها وصارت ياءَين مُدْغَمةً إحداهما فى الأخرى.
وذلك قولُكَ : هذا قاضِيّ ، وهؤلاء جَوارِيّ . وَسكّنتَ فى هذا لأن الياء تَصير فيه مع هذه الياء كما تَصير فيه الياءُ فى الجرّ ، لأن هذه الياء تَكسر ماتَلِي" .
(٥) الكتاب (٣/٤١٤) : " وإنْ كانت (أى ياءُ المتكلّم) بعدَ واوٍ ساكنةٍ قبلَها حرفٌ مضمومٌ تَليه ، قلبتَها ياءً ، وصارت مُدْغَمةً فيها .
وذلك قولك : هؤلاء مُسْلِمِيّ ، وصالِحِيّ . وكذلك أشْباهُ هذا" .

وما إضافة : غُلامَيْنِ ، إلى ياء المتكلّم ؟ ولم وجب فيه : رأيتُ غُلامَىَّ[1] ، وفى الألِف : هُمَا غُلاماىَ[2] ؟

ولم لايَجوز على مذهب مَنْ قال[3] : بُشْرَىَّ ، فى : بُشْرَى - : غُلامَىَّ[4] ، فى : غُلامانِ ؟ وهل ذلك لئلاَّ يَلْتَبِس بالمنصوب فى : رأيتُ غُلامَىَّ ، وبالواحد نحو : عَصَيَّ[5] ؟.[6]

---

(١) فى الأصل : (انت غلامىّ) ، تحريف . والصواب من الجواب ص ٣٩١، ومن الكتاب فى نَصّه التالى .

(٢) فى الأصل : (هما غُلامىّ) ، وكذا فى الجواب ص ٣٩١، تحريف . والصواب يقتضيه السياق لأن الكلام فى المثنّى المرفوع .

(٣) وهم هُذَيْل . انظر : ص ٣٨٦، وكذا نصّ سيبويه فى هـ ٣ ص ٣٨٥، وهـ ٦ بعد .

(٤) فى الأصل : (وغلامىّ) بإقحام الواو . والصواب . يَدلّ عليه السياق .

(٥) اللّبس بالمنصوب من الممكن أن يُسلّم ، مع أن العامل فى الكلام يَدفع هذا اللبس ، إلا أن اللبس قد يَحدث فيما لو احتَمل الفظ إعرابين ، كما لو قلت : غُلامَىَّ أكرمتُهما . فهل ذلك إضافةُ مرفوع أو منصوب ؟ اللفظُ يَحتمل الأمرين .

أمّا اللبسُ بالواحد فغيرُ مسلّم ، لأن الواحد على هذه اللغة : عَصَىَّ فى عَصاىَ ، والمثنى عليها فرضا : عَصَوَىَّ فى عَصَوَاىَ .

(٦) الكتاب (٤١٤) : "وإنْ وَلِيتْ هذه الياءُ (أى ياءُ المتكلم) ياءً ساكنةً قبلَها حرفٌ مفتوحٌ ، لم تغيِّرها ، وصارت مُدْغَمةً فيها . وذلك قولك : رأيتُ غُلامَىَّ .

فإن جاءت تَلى ألفَ الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ، إلاّ أنه ليس فيها لغةُ مَنْ قال : بُشْرَىَّ ، فيَصيرَ المرفوعُ بمنزلة المجرور والمنصوب ، ويَصير كالواحد نحو : عَصَىَّ ، فكَرِهوا الالتباسَ حيثُ وجَدوا عنه مندوحةً" .

وما جَمْعُ الذى آخِرُه ياءٌ قبلَها كسرةٌ -بالواو والنون ؟ ولم وجب حذفُ الياءِ وإجْراءُ ما قبلها على مُقتضَى علامتِه[1] فى : قاضُونَ ، وقاضِينَ ؟.[2]

والجوابُ عن الباب الثالث[3] :

الذى يَجوز فى إضافة الاسْم المُعْتَلّ اللام[4] : تَحْرِيكُ ياءِ المتكلّم بالفَتْح للرَّدّ إلى أصْلها[5] عندَ التقاءِ الساكنَيْن . ولايَجوز الحَذفُ فى ياءِ المُعتلّ ، لأنّ لياءِ الإضافةِ أصْلاً فى الحَركة هو أحَقُّ بأنْ ترْجِع[6] إليه .

فتقول فى إضافة : قاضٍ ، وجَوارٍ- : هذا قاضِيَّ ، وهؤلاءِ جَوارِيَّ .

وكذلك سَبيلُ : مُسْلِمُونَ وصالِحُونَ ، تقول : هؤلاء مُسْلِمِيَّ

---

(١) فى الأصل : (علامه) بدون التاء ، تحريف .

(٢) الكتاب (٣/٤١٤) : "واعلمْ أن كلّ اسْمٍ آخِرُه ياءٌ تَلِى حَرْفاً مكسوراً فلَحقتْه الواوُ والنون فى الرفع ، والياءُ والنون فى الجرّ والنصب للجَمْع ، حَذفتَ منه الياءَ التى هى آخِرُه ... ويَصيرُ الحرفُ الذى كانت تَليه مضموماً مع الواو ، لأنه حَرْف الرفع فلا بُدَّ منه ، ولاتَكسر الحرفَ مع هذه الواو ، ويكون مكسوراً مع الياء .

وذلك قولك : قاضُونَ ، وقاضِينَ . وأشْباه ذلك" .

(٣) انظر فى سِرّ مجىء هذه الزيادة بعد كلمة (الجواب) : هـ ١ ص ١٤٠، وانظر كذلك : هـ ٣ ص ١٣٨.

(٤) مثل : قاضٍ ، كما سيأتى .

(٥) انظر : هـ ٦ ص ٣٨٥.

(٦) فى الأصل : (يَرْجع) بالياء . ويُمكن أن يكون الصواب هكذا : يُرْجَع ، بتغيير فتحة الياء إلى الضم .

وصالحيَّ ، فتَحذفُ النونَ للإضافة ، وتَقْلِب[1] الواوَ الساكنةَ للياءِ المتحرِّكَةِ بعدَها وتُدْغِمها[2] فيها .

وكذلك : رأيتُ غُلامَيَّ ، ومررتُ بغُلامَيَّ . فأمّا : هُما غُلامايَ ، فلا يَجوز فيه إلاّ تَحْريكُ ياءِ الإضافةِ بعدَ الألفِ لئَلاّ يَلْتبسَ بالمنصوب المضاف ، وبالواحد فى : عَصَيَّ[3] .

وتقول فى جَمْعِ قاضٍ جَمْعَ السلامة : قاضُونَ ، ورأيتُ قاضِينَ ، ومررتُ بقاضِينَ . فتَحذفُ الياءَ فى قاضٍ لالتقاءِ الساكنَيْنِ[4] ، وتَضُمُّ قبلَ الواوِ وتكسر قبلَ الياءِ لتَصِحَّ كلُّ واحدة[5] منهما بالحركة التى هى مِنْ جِنْسِها[6] .

---

(١) فى الأصل : (ويَقْلب) بالياء . والأولى ماأثبتّ لمشاكَلة الفعلين قبله .

(٢) فى الأصل : (ويدغمها) بالياء . انظر : هـ ١ .

(٣) انظر : هـ ٥ ص ٣٨٩.

هذا ، وانظر حكم المنقوص والجمع بالواو والنون والمثنى عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، فى : ابن يعيش : ٣٤/٣ ومابعدها ، وشرح الكافية : ٢٩٣/١ ومابعدها ، والتصريح : ٦٠/٢ ، والأشمونى : ٢٨١/٢ ، والهمع : ٥٣/٢ .

(٤) فالياءُ قد حُذفتْ من أوّل الأمر ، وهذا أولى من إثباتها محركةً بالضمّ أو الكسر فنقول : قاضِيُونَ ، وقاضِيِينَ ، ثم نَحذف الحركةَ للاستثقال والياءَ لالتقاء الساكنين .

وعلى هذا الثانى صَنيعُ شرح الكافية والتصريح والتبصرة ، وعلى الأول صنيع الهمع والأشمونى .

انظر هذه المراجع فى : هـ ٦.

(٥) فى الأصل : (ليصح كل واحد) . والتأنيث فى (واحدة) يَدلّ عليه تأنيث الضمير فى قوله (جِنْسها) ، والتأنيث فى (لتصح) أرجح لكون الفاعل مؤنثا مجازيا . انظر : شرح شَذور الذهب : ١٧٤ .

(٦) انظر حكم جمع المنقوص جمع السلامة ، فى : شرح الكافية : ٢ / ١٧٩ ، والتصريح : ٢ / ٢٩٦ ، والهمع : ١ / ٤٦ ، والأشمونى : ٤ / ١١٤ ، والتبصرة : ٢ / ٦٣٦ .

تَمّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه طبع الجزء الأول من :

شَرْح كِتاب سِيَبوَيْه

لأبى الحَسَن علىّ بن عِيسى الرُّمانى (٣٨٤ هـ)

قِسْم الصَّرْف

بتقسيم محقِّقه

ويتلوه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى

وأوله : باب التصغير

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

الفهرس

الصحيفة	الموضوع